



الأكاديمية العربية في الدنمارك
كلية القانون والعلوم السياسية
الدراسات العليا

المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية المختلفة
كوردستان العراق نموذجا

أطروحة مقدمة إلى
مجلس كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية
في الأكاديمية العربية في الدنمارك
كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
تقدمت بها الطالبة

سوزان إبراهيم حاجي أمين

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور
وعدي سليمان علي المزوري

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الاطروحة الموسومة
المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية المختلطة - كردستان العراق
نموذجاً-

التي تقدمت بها الطالبة (سوزان إبراهيم حاجي أمين) قد جرت بأشرافي
في الأكاديمية العربية في الدنمارك، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه
في القانون والعلوم السياسية

المشرف أ.م.د. وعدي سليمان علي
المزوري

بناءً على التوصيات أرشح هذه الاطروحة للمناقشة.

التوقيع:
رئيس قسم
د.
التاريخ: / /

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن اطروحة الدكتوراه الموسومة بـ
المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية المختلطة -كوردستان العراق
نموذجاً-

التي تقدمت بها الطالبة (سوزان إبراهيم حاجي أمين) قد تمت مراجعتها
من الناحية اللغوية و تصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية ، وحسبما
ما هو مدون ومشار إليه على صفحات الاطروحة المذكورة، وبذلك فقد أصبحت
مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الموضوع بسلامة الأسلوب وصحة التعبير ...
للتفضل بالعلم مع التقدير...

المقوم اللغوي

الأستاذ المساعد. الدكتور: نزار خورشيد مامه عقراوي
جهة العمل : عميد فاكولتي العلوم والتربية الإسلامية/ جامعة دهوك

2013/4/24

تخوِيل

إني الطالبة القائمة بإعداد هذا البحث بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور وعدي سليمان علي . أخول بهذا مجلس كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية بالدنمارك بالتصرف العلمي التام بالاطروحة ومنها الطباعة والإهداء لدى المكتبات والأفراد دون أي التزام أو حقوق قانونية تترتب على ذلك.

- أ -

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الاطروحة الموسومة ب المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية
المختلطة
كوردستان العراق نموذجاً

وأجيزت بتاريخ 2013/5/31

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً

الاستاذ الدكتور عبد الغفور كريم

عضواً

الاستاذ الدكتور مازن ليلو

عضواً

الاستاذ المساعد الدكتور ناظم يونس

عضواً ومشرفاً

الاستاذ المساعد الدكتور وعدي سليمان

- ب -

مصادقة مجلس الكلية

صدقت من قبل مجلس الكلية " كلية القانون والعلوم السياسية" في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

التوقيع:
الاسم:
عميد كلية القانون والعلوم السياسية في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.	
التاريخ:	

- ج -

شكر وثناء

ازجي خالص شكري وعميق امتناني لكل من ساهم في اتمام هذا العمل واخص منهم

زوجي العزيز

أختي العزيزة كه و ناميدي

أ. د. وليد ناجي الحياي

أ. م. د. لطفي حاتم

أ. د. سويم العزي

أ. م. د. وعدي سليمان

أ. م. د. نزار عقراوي

الإهداء

إلى روح والدي .. إلى والدتي

إلى روح عمي فاروق أمين

إلى أهلي الأعزاء... وأخص منهم زوجي .. وأختي كه و ناميدي

إلى الشعب الكوردي

إلى كل من مد لي يد العون لإكمال هذه الإطروحة

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الثمرة

سوزان إبراهيم

فهرست المحتويات

رقم الصفحة	اسم الموضوع
5 - 1	المقدمة
26 - 6	مبحث تمهيدي / مفهوم الديمقراطية وأنواع النظم الديمقراطية
16 - 9	المطلب الأول : تعريف الديمقراطية
26 - 17	المطلب الثاني : أنواع النظم الديمقراطية
22 - 20	الفرع الأول: النظام البرلماني
23 - 22	الفرع الثاني: النظام الرئاسي
24 - 24	الفرع الثالث: النظام المجلسي
26 - 25	الفرع الرابع: النظام المختلط
97 - 27	الفصل الأول/ ماهية المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية
29 - 28	المبحث الأول/ مفهوم المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية
39 - 29	المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية وأنواعها
33 - 29	الفرع الأول: تعريف المشاركة السياسية
39 - 33	الفرع الثاني: أنواع المشاركة السياسية
47 - 40	المطلب الثاني: معايير المشاركة السياسية
43 - 41	الفرع الأول: معايير ذاتية
47 - 44	الفرع الثاني : معايير السياق المجتمعي

50 – 48	المطلب الثالث: علاقة حق المشاركة السياسية بغيره من الحقوق الأخرى
52 -51	المبحث الثاني / العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية واساليب تفعيل المشاركة
78 -52	المطلب الاول: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية
70 -55	الفرع الاول: التنشئة السياسية
73 -71	الفرع الثاني: استقرار النظام السياسي
76- 73	الفرع الثالث: الرأي العام والحريات العامة
79 -76	الفرع الرابع: التنمية والواقع الاقتصادي
92 – 79	المطلب الثاني: اساليب تفعيل المشاركة السياسية
85 – 80	الفرع الاول: احترام تطبيق النصوص الدستورية والقانونية
93 –85	الفرع الثاني: إحترام مبدأ الفصل بين السلطات
97 – 93	المطلب الثالث : دوافع المشاركة السياسية
170 – 98	الفصل الثاني/المشاركة السياسية في إقليم كردستان العراق
100	المبحث الأول/التطورات السياسية في العراق وإقليم كردستان
104 – 101	المطلب الأول : - التطورات السياسية في العراق والحماية الدولية لإقليم كردستان
108 – 105	المطلب الثاني: تأسيس البرلمان الكوردستاني وطبيعة المشاركة السياسية
113 – 108	المطلب الثالث: الدستور العراقي وطبيعة النظام السياسي
115 – 114	المبحث الثاني/ طبيعة النظام السياسي في الاقليم
120 -115	المطلب الأول : سمات السياسة في الإقليم

131 – 121	المطلب الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات
123 – 121	الفرع الأول: مبدأ الفصل بين السلطات في الإقليم
131 – 123	الفرع الثاني:العلاقة بين سلطة الإقليم وسلطة الحكومة الإتحادية
139 – 132	المطلب الثالث : شكل نظام الحكم في الاقليم(النظام المختلط)
148 – 139	المطلب الرابع : انتخاب السلطة التشريعية ورئيس الإقليم
164 -149	المبحث الثالث/ طبيعة المشاركة السياسية في الإقليم ودورها
158 -149	المطلب الأول : دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني
165 -158	المطلب الثاني : الرأي العام والصحافة المستقلة
170 -165	المطلب الثالث:تأثيرالمشاركة السياسية في تفعيل وتطويرالمؤسسات السياسية
314 -171	الفصل الثالث/ تحليل نتائج الإستبيان وعلاقته بالواقع السياسي في إقليم كوردستان
199 -175	المبحث الأول /ماهية الأسئلة المطروحة والغاية المتوخاة منها
301-200	المبحث الثاني/نتائج الإستبيان حسب كل منطقة
314 -302	المبحث الثالث/ نتائج الإستبيان النهائية للإقليم
316 -315	الخاتمة
328 -325	الإستنتاجات والتوصيات
335 -321	المصادر

المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية المختلطة كوردستان العراق نموذجاً

المقدمة

إن وضع العراق بعد 2003 يواجه تفاصيل مكوناته الاجتماعية ، ويبدو أن التنوع الاجتماعي هو الأكثر إلحاحاً في المشهد السياسي ، بمعنى ظهور التعددية أصبح أكثر وضوحاً من ماسبق ، ورغم دكتاتورية الحكم وقسوته ، إلا أن حالة التعدد في المجتمع العراقي قائمة وراسخة . والمفروض ليس محاربتها ، وإنما إدارتها على نحو صحي سليم ، وحضاري ، حتى يُتاح لجميع الأطياف المشاركة الفعالة ، فتقدم الدول في قدراتها على صياغة نظام متسامح وقادر على استيعاب كل التعدديات ، وفسح المجال لها بل تشجيعها للمزيد من الاندماج الوطني. ومن أجل المواطنة السليمة تقتضي صياغة منظومة قانونية وسياسية لجميع المواطنين على قاعدة الاعتراف بتلك الخصوصيات، والتعامل الإيجابي والحضاري مع متطلبات التعدد بمختلف أشكالها ومستوياتها .

وبالتأكيد أن الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي هو الخطوة العملية الأولى على طريق الديمقراطية وسنة أولى في مجال ممارستها و نمو ثقافتها في المجتمع والسلطة .

ويتم بموجب الانتقال للديمقراطية ، العبور من حكم الغلبة الذي يسود فيه خيار وقرار الفرد أو القلة باعتباره مصدر الشرعية ، إلى حكم عصري حديث ، حيث يكون الحكم للكثرة من الشعب وليس لفرد أو قلة منه . وذلك عندما يتم الاعتراف بحق الشعب نصاً وروحاً بأن يكون هو مصدر السلطات ، تتوافق كثرته على وضع الدستور وتشرع أغلبيته القوانين وتفوض السلطات دورياً وتحاسب من يتولاها دون هدر لحقوق الاقليات.

ولذلك فإن الانتقال للديمقراطية Transition to Democracy يسبق بالضرورة عملية التحول الديمقراطي Democratic Transformation ، وهي العملية أو الصيرورة التي تلي حالة الانتقال من نظام الوصاية إلى ترسيخ نظام الحكم الديمقراطي واستقراره، حيث يتم بموجب التحول الديمقراطي نمو و ارتقاء الممارسة الديمقراطية من حالتها الاجرائية وحدها الأدنى عند لحظة الانتقال

، الى تكريسها كقيمة وثقافة وممارسة عامة ترسخ نظام الحكم الديمقراطي وتطور أداءه نوعياً عبر الزمن (1) .

فالتحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية في إقليم كردستان العراق جاء من سلوك التعاون والاعتماد المتبادل حكومة وشعباً . وأهم انجاز تحقق للكورد بعد انتفاضة عام 1991 هي المشاركة السياسية الفعلية إذ تمكن الكورد من التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين . والمشاركة السياسية إحدى أهم العناصر الديمقراطية ، ففي ظل النظام الديمقراطي يقوم الشعب باختيار حكومته ويقر الدستور باعتباره الوثيقة الأساسية التي بمضمونها يتم الحكم . بمعنى آخر لولا النظام الديمقراطي لما تحقق حكم الشعب لنفسه . ولكن لم تستطع إنتخابات أيار 1992 تشكيل حكومة إقليم كردستان داخل كردستان المحررة ، من إخفاء الانقسامات الجوهرية والطويلة الأمد التي ظهرت في تلك المرة ، فإجراء إنتخابات حرة مسألة ، وتطبيق ديمقراطية حقيقية تتطلب بناء مؤسسات جديدة بالثقة ، مسألة أخرى تماماً (2) .

وما يسمى "بالديمقراطيات" في العصور الكلاسيكية (اثينا وروما) تمثل منبع أو سلف الديمقراطية الحديثة . فالأخيرة تم إنشاؤها كَرَد فعل للتعسف وتركيز السلطة والحكم بيد الحاكم ، ولم يتم صياغة النظرية الديمقراطية إلى حين التنوير (في القرن السابع عشر و الثامن عشر) ، عندما قام الفلاسفة بتعريف المبادئ والعناصر الأساسية للديمقراطية : فصل السلطات – والحقوق المدنية الأساسية – وحقوق الإنسان – والحرية الدينية والفصل بين الكنيسة والدولة (*) .

وبعد سقوط الحكم الدكتاتوري في بغداد في نيسان عام 2003 ، حقق إقليم كردستان العراق نجاحات واضحة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فضلا عما تم تحقيقه منذ قيام الفدرالية عام 1992 بإرادة وطنية (*) . فعززت من امكانيات المشاركة وترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة الحرة .

فبعد تحقيق الدور الحيوي للإقليم أخذ الشعب الكوردستاني تنشيط تفاعله وتضامنه مع العملية السياسية من خلال مشاركته في جميع المجالات لبناء وتحقيق الحرية والتعددية والديمقراطية بين كل المكونات والتوجهات القومية والدينية والفكرية . بمعنى تحقيق التوازن في بنية المجتمع الواحد ، من

(1) الكواري علي خليفه ، الانتقال للديمقراطية في الدول العربية ، محاضرة قدمت في لقاء منتدى الفكر العربي : المؤتمر الشبابي الخامس ، عمان

2012. http://www.dr-alkuwari.net/sites/akak/files/mnqhh- Intql_ildymqrty_2012.pdf

(2) مكحول ديفيد . تاريخ الأكراد الحديث . المترجم / راج آل محمد . دار الفارابي – بيروت – لبنان . ط1 . 2004 . ص 576 .

(*) للدين اثر كبير في نشأة الروابط والعلاقات البشرية وفي قيام الدول واستقرارها ، لان الدين يعضد الدولة ويدعم مركزها معنوياً وقد لاحظ ذلك ابن خلدون وقد أكد (ان الدعوة الدينية تزيد الدولة في اصلها قوة على قوة العصبية) مما يستخلص منه ان العقيدة من الدعائم التي تساعد على قيام الدولة . نقلاً عن ، سعد الله علي (الدكتور) . نظرية الدولة في الفكر الخلدوني . دار مجدلاوي – عمان ، دون تاريخ ، ط1 ، ص 46 .

(*) لقد قرّر برلمان كردستان عام 1992 حل القضية الكردية في عراق الغد على أساس الفيدرالية . بالرغم من تمتع ثلثي إقليم كردستان بواقع (de facto) إستقلال شبه كامل . <http://www.krg.org/a/d.aspx?a=5815&l=14&r=84&s=010000>

دون النظر إلى أي اعتبار آخر . وهذا بدوره عزز من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

ومن أهم المجالات التي اهتمت بها حكومة إقليم هي المؤسسات المختلفة والتي تؤثر على تنشئة الفرد الكوردستاني وسلوكه السياسي ، ومنها المؤسسات التربوية المختلفة إذ لها أثر بارز في العملية التربوية عامة والتعليمية خاصة ، الأمر الذي يفرض على المهتمين في الميدان التربوي والتعليمي مزيداً من العناية والاهتمام بها ، والحرص على أن تكون متميزة بأهدافها ، وغاياتها ، وخصائصها ، وقادرة على تحقيق ما هو مرجو منها ، لأنها هي المسؤولة عن تربية الإنسان ، وإعداده لممارسة أدواره ووظائفه المختلفة في الحياة . والمؤسسات التربوية لا تكون في نمط واحد على طول حياة الإنسان ، إذ أنها متعددة بمعانٍ مختلفة الأنماط ، حيث تختلف باختلاف مراحل عمر الإنسان والمعطيات وبيئته ومكانه والزمان الذي يعيش فيه ، فضلاً عن أنها تختلف باختلاف نوعية النشاط التربوي .

وللتعرف على المشاركة السياسية وحقيقة واقع الديمقراطية للمجتمع الكوردستاني كان من الضروري القيام بدراسة ميدانية في إقليم كوردستان للتعرف على هذه التجربة ، لذلك قمنا بعملية استبيان تغطي أغلب مناطق إقليم كوردستان العراق . وعليه تم التخطيط للوصول إلى حقائق ومعلومات عن المشاركة السياسية من خلال معرفة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية للمواطن الكوردستاني .

وللدراسات الميدانية أهمية بالغة ، فهي تعني جمع المعلومات والبيانات ، لذلك قمنا بالاستعانة ببعض الأطراف من أجل تغطية كل المناطق المعنية في الدراسة ، ومحاولة جاهدة للقيام بالاتصالات اللازمة ، والإشراف على جمع البيانات ، واعتراض كل المصاعب والعمل على تذليلها خطوة بخطوة ، ومن ثم مراجعة البيانات وترتيبها وتسجيلها بطريقة منظمة ، وذلك بتفريغ البيانات وتصنيفها ، وبالتالي تحضيرها للتحليل والتفسير .

ومن أجل توضيح الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية المؤثرة على المشاركة السياسية ، ومن ثم النتائج الرقمية التي توصلت لها عملية الإستبيان ، كان لابد من البحث في هذه المحاور وذلك ضمن مبحث تمهيدي و ثلاثة فصول .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من أهمية نجاح الديمقراطية وتطورها المستند على زيادة الوعي السياسي ورفع لقيم المشاركة السياسية الديمقراطية والبناء القانوني والمؤسستي لإقليم كوردستان العراق .

مشكلة البحث : كوردستان العراق تعيش تجربة ديمقراطية ، فتأتي مشكلة البحث عندما تواجهه الديمقراطية معوقات ، ومن ثم الشعور بخيبة أمل ، وبالتالي يؤدي إلى انعزال الجمهور عن الحياة العامة ، وفي بعض الأحيان يؤدي إلى تشكيك الجماهير في قدرة الديمقراطية على الوفاء بوعودها في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ، وعليه من الممكن أن يؤثر ذلك على المشاركة السياسية للمواطن الكوردستاني ، بمعنى ذهاب الناخبين إلى الانتخابات كي يفاضلوا بين الأحزاب لتحسين مستوى معيشة المواطنين .

فرضية البحث : يفترض البحث وجود جملة من المعوقات في المجتمع الكوردستاني اثرت ولا تزال على مستوى الوعي وبالتالي المشاركة السياسية للفرد وتأتي في مقدمة هذه المعوقات مختلف صنوف الإضطهاد السياسي والفكري وغيره ، الذي تعرض له الشعب الكوردستاني على يد الانظمة السياسية العراقية المتعاقبة ، يضاف الى ماتقدم وجود معوقات أخرى سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية ام غير ذلك أثرت بشكل او آخر في مستوى هذا الوعي والذي تبلور بصيغة المشاركة السياسية .

أهداف البحث :

هدف البحث هو، الوصول إلى حقائق، رقمية، من خلال توزيع استمارات الاستبيان، إلى مختلف مناطق الإقليم، بحيث تغطي اوسع منطقة ممكنة من الإقليم ، لكشف السلوك الكوردستاني ومعرفته بصورة عامة والسلوك السياسي بشكل خاص .

وبما لايقبل الشك فإنّ المجتمع الكوردستاني لا يختلف كثيرا عن مجتمعات دول الشرق الأوسط أو النامية، فما زال الجدل قائماً بين ماهو تقليدي وما هو معاصر ، وهي إحدى أهم العوائق للديمقراطية . إذ القوى التقليدية (الدين والعادات والتقاليد والتراث الخ) لايمكن القبول بانعزالها أو استقلالها عن ماهو معاصر وحاضر . بمعنى التناغم والتداخل واضح بين التقليد والتعاصر، مبررين أنّ الحاضر، يتنافى وجدلية الحركة التاريخية . وعليه جاء هذا ليعزز من هدف البحث لمعرفة مدى الوعي السياسي لمجتمع البحث.

منهج البحث :

اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي المختلف الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع البحث ، فضلاً عن اتخاذ الدراسة الميدانية منهجاً آخر لهذه الدراسة من خلال إجراء مسح ميداني لمجتمع

البحث، ومن ثم الوصول إلى نتائج منطقية عن طريق ربط الجانب النظري بالعملية ، علماً أن أداة إجراء المسح الميداني هو الإستبيان .

خطة البحث :

بناء على ما تقدم ، فقد تم تقسيم البحث على شكل ثلاثة فصول ، تقدمها مبحث تمهيدي لعرض مفهوم الديمقراطية بشكل عام . أما الفصل الأول فهو بعنوان : ماهية المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية . وبدوره ينقسم إلى مبحثين : الأول بعنوان : مفهوم المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية . والثاني بعنوان : العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية وأساليب تفعيل المشاركة . أما الفصل الثاني فهي بعنوان : المشاركة السياسية في إقليم كردستان ، وبدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث : الأول بعنوان : التطورات السياسية في العراق وإقليم كردستان . والثاني بعنوان : طبيعة النظام السياسي في الإقليم . والثالث بعنوان : طبيعة المشاركة السياسية في الإقليم ودورها ، أما الفصل الثالث فهو بعنوان : تحليل نتائج الإستبيان وعلاقته بالواقع السياسي في إقليم كردستان ، وبدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث : الأول بعنوان : ماهية الاسئلة المطروحة والغاية المتوخاة منها ، والثاني بعنوان : نتائج الإستبيان حسب كل منطقة . والثالث بعنوان : نتائج الإستبيان النهائية للإقليم . وينتهي البحث بخاتمة تتضمن جملة من الإستنتاجات والتوصيات .

ومن اجل توثيق كل معلومات البحث يجب ان يدعم بمصادر ، وأن تكون المصادر حيادية وموضوعية وعلمية ، وعلية قمنا بقراءة واسعة استطلاعية لمصادر إنكليزية وعربية المتاحة والملائمة للموضوع ، ليعطينا تصوراً شاملاً ومنطقياً لموضوع الاطروحة .
وأهم المعوقات التي واجهتنا خلال كتابة الاطروحة هي : صعوبة الحصول على المصادر الموثوقة . وصعوبة توزيع الاستبيان وجمع البيانات .

مبحث تمهيدي

مفهوم الديمقراطية وانواع النظم الديمقراطية

مفهوم الديمقراطية

لو تعاملنا مع الديمقراطية كمفهوم سياسي عام، فإن خصوصيتها تكمن في ممارستها العملية في مجتمع من المجتمعات. وإنَّ مصطلح الديمقراطية مصطلح نسبي فليس هنالك أنموذج واحد للديمقراطية، بل يعتمد الأمر على عدة عوامل منها : الزمن والبلد ومستوى التطور الاقتصادي ومقدار الانشطارات الفئوية في المجتمع، بمعنى أن (الديمقراطية عملية تفاعلية وليست وصفاً جاهزة) (1) .

وقد نشأت الديمقراطية عند الإغريق نتيجة ارتباطهم القوي وشعورهم العميق بالتوازن والقياس، فأول من مارس الديمقراطية كنظام حكم هم الإغريق خلال القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ، وذلك بعد تطور سياسي طويل استغرق حوالي سبعة قرون ، وإنبثاق الوعي الديمقراطي . فضلاً عن دعاة الثورة لتغيير الواقع القائم ، إذ دعوا إلى إلغاء الديون وإعادة توزيع الأراضي على المواطنين، فقد قام (ارسطوفان) بعرض في مسرحيته (الكليليزاوسي) مشهداً على لسان السيدة (بروكساغورا) تقول فيه : " أريد أن يكون لكل الناس نصيب في كل شيء ، وأن يكون كل الملك مشاعاً ، فلن يكون بعد اليوم أغنياء أو فقراء ، لن نرى بعد الآن رجلاً آخر لا يجد ما يسع لدفنه ..وسأبدأ بجعل الأرض والمال وكل ما هو ملك خاص ، مشاعاً بين الناس أجمعين " (2) .

ديمقراطية أثينا وإسبارطة اعقت الأرسقراطية والحضارة الالهوية فضلاً عن أنها وريثة للطبيعة السياسية والدينية والديوية، وأصبحت الرابط الذي يربط قيم المساواة والشراكة مع الصراع والتنافس والامتنياز. وهذا كان التحول الأول (3) . فحكم الشعب في هاتين المدينتين اليونانيتين، كان مطبقاً بصورة مباشرة، وهذه الصورة من حكم الشعب (الديمقراطية) قد انتهت بانتهاء حكومة المدينتين (4) .

أما التحول الثاني للديمقراطية فانتقلت خلاله دولة المدينة (أثينا) فيما بعد إلى الدولة القومية ، خاصة بعد الثورة الفرنسية ، بمعنى نقل فكرة الديمقراطية في إطار ونطاق أوسع بكثير من دولة المدينة فشملت الدولة القومية ، وهذا التحول أدى إلى تجذر جديد في مجموعة المؤسسات السياسية . وهذه المجموعة الجديدة من المؤسسات تشير عموماً إلى الديمقراطية (5) .

(1) آرنست ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، اعداد شاكرا الانباري ، التحرير والاشراف اللغوي حسين بن حمزة ، ط 1 ، 2007 بيروت ، ص 6 .

(2) عويد ، عدنان(الدكتور) . الديمقراطية بين الفكر والممارسة - الوطن العربي أنموذجاً . التكوين للطباعة والنشر /دمشق /2006 . ص 23 .

(3) Robert A. Dahl. Democracy and its critics .Copyright 1989 Yale University press. P3

(4) أ.هـ.م. جونز، الديمقراطية الأثينية ، ترجمة الدكتور عبد المحسن الخشاب، الهيئة المصرية العامة ، 1976 ، ص 121 .

(5) مصدر سابق . Democracy and its critics . الصفحة نفسها .

لقد فقدت الديمقراطية اليونانية القديمة مفهومها الكلاسيكي لتحل محلها ما اطلق عليه بمصطلح الديمقراطية الليبرالية الجديدة ، إذ أصبح أهم أمر في مفهوم الديمقراطية وهي المساواة السياسية المتجسدة في مدى المشاركة السياسية الكمية والكيفية ، والمقصود بالكم العدد أما الكيف فنقصد به الحرية، وفي كلا الأمرين يكون لموضوع المساواة في العمل المهم الذي يحدد مستواه ، وعلى سبيل المثال فإن المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة السياسية كانت معضلة في وقت ما ، في حين أنها أصبحت الآن أمراً مهماً وداعماً للحركة الديمقراطية بل أصبحت أحد المعايير التي تبين مستوى الديمقراطية ، فلم تغفل المواثيق والإعلانات الدولية المتعلقة بالمرأة ضرورة مساواتها مع الرجل، فقد وردت في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة (25/نيسان/1945) ،وكما نصت المادة الأولى من الميثاق (*)، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،فقد نص صراحة على المبدأ الأساس في المساواة بين الجنسين (1)(*) وهي ببساطة تعني أن المشاركة الانتخابية للمواطنين يجب أن تكون متكافئة من حيث الجنسين فضلاً عن العرق واللون والطبقة وبمعنى آخر فإن جميع الأشخاص متساوون ولهم حقوق فردية معينة ،حيث يمكن للمواطنين المشاركة بنشاط كحق طبيعي وممارسة حقوقهم الفردية ،مثل حقهم في حرية التعبير ،وحقهم في التجمع ،والتنظيم وحقهم في حرية العبادة والمعتقد والرأي ،وفي تقديم الالتماسات إلى الحكومة ، وحقهم في التصويت في إنتخابات نزيهة ، وتعتبر الإنتخابات بشتى أنماطها شرطاً اساسياً لتقييم الديمقراطية ، فالديمقراطية من دون إنتخابات لا تعدو أن تكون مجرد مفاهيم فارغة وشعارات تستهدف التضليل الفكري والسياسي .

ومفهوم الديمقراطية هو حكم الجماعة ،وتداول السلطة ،والتساوي في الحقوق بين كل أفراد الشعب ،ويكون القانون فوق كل شيء لكي يحافظ على حقوق كل الناس الأكثرية والأقلية على حدٍ سواء، ولو أن مفهوم الديمقراطية هو حكم الأغلبية، إلا أن فصل السلطات هو الضمان لحقوق الجميع من دون إستثناء ،وضمن للأقلية لعدم استغلالهم من قبل الأكثرية، وهناك الدستور هو الكفيل في الحفاظ على حقوق الجميع . ومن أجل الإحاطة الدقيقة لمفهوم الديمقراطية نقسم هذا المبحث إلى مطلبين : الأول لعرض تعريف الديمقراطية والثاني لأنواعها : -

(*) في بيان مقاصد الأمم المتحدة هي "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء"

(*) هو جميع الناس يولدون احرار ومتساوون في الكرامة والحقوق .

(1) الفضل، منذر (الدكتور). دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق . دار نوارس للطباعة والنشر /أربيل . ط2 . 2004 . ص 160 .

المطلب الأول : تعريف الديمقراطية

أولاً- معنى الديمقراطية ومضمونها :

الرئيس الأمريكي ابراهام لنكولن (1809-1865) عرّف الديمقراطية على أنها: «حكم الشعب، من الشعب، من أجل الشعب»⁽¹⁾ . والديمقراطية حتى الآن تعتبر أكبر تحدي للسياسيين والشعب على حد سواء . فمصطلح الديمقراطية أتى من اليونان لغةً ومعنى ، وتعني حكم الشعب لنفسه .

والديمقراطية ، عملية متعددة الأوجه ذات أبعاد متشابكة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية جوهرها توسيع دائرة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والرقابة الفاعلة على تنفيذها وذلك على جميع المستويات وفي مختلف الميادين ، لكنها لن تتجسد حقوقيا ومؤسسيا إلا حين تجد فيها أوسع قطاعات الشعب مصلحتها فتطالب بها وتعمل على تحقيقها وصيانتها لذلك يكون من الوهم الاعتقاد بأن الحريات والديمقراطية تأتي هبة من الحاكم أو تفرض فرضا من خارج المجتمع⁽²⁾ .

وأن الديمقراطية مصطلح يوناني ظهر قبل الميلاد ويعني سلطة الشعب أي أن الشعب هو الذي يحكم نفسه ، وهذا المفهوم يختلف عن المنوقراطية^(*) ويختلف عن الارستقراطية أي حكم مجموعة من النخبة أو فئة تسمى الصفوة⁽³⁾ . أغلب البلدان الغربية تتميز بالنظام الديمقراطي ، ويمكن القول أن السياسة الغربية مدينة لليونان وبالذات لمدينة اثينا بمصطلح ومفهوم الديمقراطية ، وإن السياسة المعاصرة والثقافة الغربية قام بالتدرج بالوصول إلى مرحلة الرقي لمفهوم الديمقراطية، ولكن هذا لا ينفي مرجعية المفهوم والمصطلح للدولة اليونانية ، فكانت ديمقراطية مباشرة في اثينا ، وضعت الحكم في أيدي الشعب عبر الجمعية الشعبية ، وأنشأت محاكم شعبية لإقامة العدل بين الناس ، ولكن كان للذكور المقام الأول وكان الذكور هم فقط المواطنين ، والعبودية كانت موجودة ، فضلا عن استبعاد المقيمين والعبيد من مفهوم الشعب، وبعد ذلك استمر تطور فكرة الديمقراطية قروناً من الزمن وأهم شخوصها أفلاطون وأرسطو ومونتسكيو، وتوكفيل و روسو ، وغيرهم كثيرون ، فكل واحد منهم له

(1) <http://www.democracy-building.info/definition-democracy.html> Definition of Democracy

(2) المجلة. الثقافة الجديدة . العدد 303 . 2001 . ص 6 .

(*) والمونوقراطية كلمة يونانية مكونة من كلمتين مونو ومعناها الفرد وكلمة كراتك معناها سلطة او حكم فتكون السلطة الفردية او الحكم الفردي .

(3) الكاظم، صالح جواد (الدكتور)، و ، العاني، علي غالب(الدكتور). الأنظمة السياسية . 1990-1991 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

/جامعة بغداد /كلية القانون . ص 20 .

بصمته الخاصة على الديمقراطية ، ولالثورة الفرنسية أيضاً أثر كبير على الديمقراطية إذ تمكنوا من تحويلها من إطارها النظري إلى الإطار العملي، فأهم شيء حصل هو فصل السلطات وفصل سلطة رجال الدين عن سلطة الدولة ، وأيضاً موضوع حقوق الإنسان . وكذلك الفلاسفة إذ اعتبروا أهم العناصر الأساسية للديمقراطية هي: فصل السلطات ، والحقوق المدنية الأساسية ، وحقوق الإنسان ، والحرية الدينية ، والفصل بين الكنيسة والدولة (1) .

يقول جان جاك روسو " الإرادة الثابتة لجميع أعضاء الدولة هي الإرادة العامة. وبواسطتها يكونون مواطنين أحراراً . فعندما يقترح شخص قانوناً في جمعية الشعب فإن ما يطلب من الأعضاء ليس بالضبط هو إبداء رأيهم، وإنما مراعاة مطابقته للإرادة العامة ، فهم لا يشرعون لأنفسهم، وإنما للمجموع أي للشعب " (2) .

ولا شك أن الديمقراطية مفهوم لتنظيم حياة الناس الاجتماعية ، وهي أدنى حقوق للشعب حيث تعتبر تحدياً لتحديد شكل الحكومة ، وفيها يتم أخذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر من عامة الشعب ، بمعنى الغالبية العظمى منهم لديهم حقوق سياسية متساوية (3) .

وكذلك الديمقراطية تعني الحرية في التعبير والتفكير والرأي ، مما يجعل الإنسان في حالة إبداع مستمر في ظل هذا النظام ، وأن تسود الديمقراطية في كل جوانب البلاد ومنها : السياسية ، وفيه يتمتع الإنسان بحق الاقتراع السري العام والمساواة أمام القانون ، والاجتماعية ، وتعني العدالة والتكافؤ للجماهير . مع كل ما ذكر عن الديمقراطية فإن مميزات أو خصائصها هي بالضبط عكس الدكتاتورية. بمعنى ، النظام الديمقراطي يضمن فيه الدستور الحقوق الأساسية الشخصية ، والسياسية ، والانتخابات نزيهة وحررة والقانون والمحاكم مستقلة (4) . وقال عالم السياسة بيرنارد كريك "إن كلمة الديمقراطية هي أكثر الكلمات اضطراباً وغموضاً فهي مصطلح قد يعني شيئاً بالنسبة لكل شخص بحيث تكون هناك خطورة بأن تصبح الديمقراطية كلمة بدون معنى " (5) .

(1) <http://www.democracy-building.info/definition-democracy.html>

:defined democracy as (1865-1809) Abraham Lincoln U.S. president

Government of the people, by the people, for the people»

(2) السعيد، رفعت (الدكتور) . الديمقراطية والتعددية ، دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق، برعاية سوزان مبارك ، بأشراف الدكتور ناصر الأنصاري . إشراف الطباعي/محمود عبد المجيد 2005 . ص 11 .

(3) Professor Albert Weale . democracy .issues in political theory .published by PALGRAVE .New York.1999.p14

(4) <http://www.democracy-building.info/definition-democracy.html> Definition of Democracy

DEMOCRACY-BUILDING.INFO © Copyright 2004 All Rights Reserved

(5) أمين، سمير (الدكتور) . أزمة المجتمع العربي . دار المستقبل العربي -القاهرة 1985 .ص135

ومن أجل تطبيق الديمقراطية بصورة صحيحة وحقيقية وفعالة، يجب أن يكون هنالك شعب يؤمن بذلك ، أي أن الشعب له ثقافة لمفهوم الديمقراطية ، لأنها تعتمد على الانتخابات ولهذا يجب أن يعلم الفرد مامعنى الانتخابات ويعلم أنها حق شرعي له . ويقول فرويد "الشخص العاقل يبدي استعداداه لتصويب نظرتة ومعتقدة تحت وطأة الأحداث والآراء النافذة وتحت ضغط الوقائع الدامغة والتطورات المتسارعة ، أما الشخص الأعمى بتعصبه فهو منغلق على نظرتة الوحيدة ومن المستحيل أن يعدل رأيه مهما كانت الحجج دامغة والأحداث مؤكدة وسوف يقاوم أي تعديل على نظرتة مقاومة قوية ومرضية أشبه بالعصابي المريض ؛ لأنه جعل نفسه سجيناً لهوسه وهو مقتنع بكل ما يخطر بباله على انه الحقيقة الناصعة ، يدافع عنها دفاعاً مستميتاً بلا تعقل على مبدأ اذا لم تقتنع معي فأنت مشبوه " (1) . وفي هذه الحالة يكون الفرد متعصب، ولا يفقه الديمقراطية وعليه يقول فولتير عن التعصب : " أنه الشلل الفكري، الذي يعمي الأبصار، ويلغي التفكير " (2) .

هذا كفرد ، أما كحزب أو تيار يجب أن يتتقف بروح الديمقراطية أي قبول الآخر ، وهذا يجعلهم في تعاون مستمر مع من هو منافس له ، والغاية الأولى والأخيرة يجب أن تتفق ومصالح الفرد في المجتمع، وبالتالي مع مصالح المجتمع نفسه، بمعنى آخر يجب أن يؤمن الحزب أو أي تيار فكري بمفاهيم جديدة ويعمل بها ، كالحوار والتسويات ويلغي فكرة القوة والسلاح ، مما نرى شعور الفرد في ظل النظام الديمقراطي بالحرية في جميع المجالات أي التفكير ونشره والتعبير عن الرأي والمناقشة كون الديمقراطية لها مفهوم الحكم الجماعي ليس الفردي عن طريق ممثلين في البرلمان وهو بدوره يمثل الشريحة التي قامت بانتخابه بطريقة شرعية وشفافة فيكون للممثل حق الاستفتاء والمعارضة .

وكذلك الديمقراطية هي حرية الرأي والانتماء الديني والسياسي والعقيدة وفي ممارستها والإعلان عنها ، والمحافظة على حقوق الفرد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهذا يعطي دافعاً قوياً ورغبة للجماهير بالاشتراك في الانتخابات إضافة إلى المشاركة الحقيقية في السلطة ، إلا أن الفرد يجب أن يعرف أن له حدوداً للحرية حيث تنتهي عندما تبدأ حريته بالتجاوز على حريات الآخرين، بمعنى آخر تنتهي حدود حرية أي فرد عندما تبدأ هذه الحرية بالتأثير والضرر على حرية الآخرين، وبهذا تسود الرفاهية بين أفراد الشعب الذي يتخذ من الديمقراطية كنظام سياسي له .

وكذا الحال بين المذاهب الدينية المختلفة ، فالحوار والتواصل بين المختلفين ليس حالة طارئة ، أو تكتيكا سياسياً ، وإنما هو من القواعد الثابتة التي يرسى دعائمها الدين الاسلامي (*) للتعامل بين مختلفين .

(1) الشناعة، رسمي . معايير الديمقراطية . تقديم ، الدكتور طيب تيزيني . ط1، 2006 دار البناييع ، طباعة، نشر، توزيع ، دمشق . ص 43.

(2) المصدر نفسه . معايير الديمقراطية . نفس الصفحة .

(*) أغلب أو كل الاديات تدعي باسمى الاخلاق الاسياسية والاجتماعية ، بمعنى ليس الدين الاسلامي فقط .

فالمسلم لا يتحرك في دعوته في أجواء الإرهاب والقتل والتدمير ، بل في أجواء الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن (3) . وعليه ، الشعوب المتدينة أو ذات التنوع المذهبي ، المطلوب دائماً هو حضور مفردات اللقاء والتوافق، حتى تتعمق أسسها في الفضاء الاجتماعي والثقافي، وتزول عناصر السلب أو تضبط من خلال الحوار الدائم والمفتوح، والمستند على عناصر اللقاء والتوافق (4) .

في النظم الديمقراطية ، الفرد هو الأساس ، لذا يجب أن يكون الاهتمام بالفرد على أساس أنه هو بذرة الجماعة ومن ثم المجتمع ، ولكي نبني مجتمعاً مدنياً راقياً علينا الاهتمام أولاً بالفرد من حيث حقوقه وحرياته ، وكل شيء يخص الفرد ، لكي نحصل على مجتمعات راقية، لأن الفرد هو أساس بناء أي مجتمع . لذا نرى ان الديمقراطية تنطلق من فكرة حقوق الإنسان والاهتمام به بكل صورته وأشكاله ، "فإن التطور الذي تحدثه مسألة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبلوغها مرتبة القواعد المعترف فيها كان نتيجة لتظاهر جهود الأنظمة الديمقراطية " (1) ، وما زال هذا الفكر أو الأيديولوجية تتبناها أنظمة الدول الغربية وتقوم على تقدمها .

وعن التمثيل في البرلمان في الأنظمة الديمقراطية ، فلكل واحدٍ منا أهداف لا يستطيع تحقيقها ، ولكن بعضها ممكن تحقيقها اذا تم التعاون مع آخرين يشاركوننا بنفس الأهداف . أو بمعنى آخر يتم تحقيق بعض الأهداف المشتركة بالتعاون مع الآخرين ، وعليه يمكننا أن نشكل جمعية أو رابطة أو جماعة وبموافقة الجميع من أجل تحقيق الأهداف المشتركة ، وبالتالي هذه الجماعة تحتاج إلى أعضاء تمثل كل جماعة ، ومن ثم دستور، ويتم اختيارهم بالانتخابات ويعهد لهم السلطة على انهم اقدر في تقديم القرارات وفي نفس الوقت يجنبنا والآخرين الجهود والوقت .

إن عملية اختيار النائب ، أمر مهم جداً ، وعليه يجب أن يكون مزكى من الشعب، وأن اختيار المزيكين لا يقلل من أهمية الآخرين بين الجماعة فالكل متساوون في الحقوق وفي المشاركة في إقرار السياسات . وعندما يصبح لكل جماعة من الشعب ماينوب عنهم داخل الجمعية أو البرلمان (حسب التسميات لكل بلد) تأتي بالضرورة لإنشاء دستور يجسد آمال الشعب ككل . وعليه يجب وضع دستور الجماعة على أساس قاعدة المشاركة في إقرار السياسات ، فكل أمر يتم التداول والمناقشة فيها بين أفراد الجماعة ككل داخل البرلمان ،ومن ثم يتم إقرار السياسات ، حيث يرجع أساس تشكيل الجمعية أو الرابطة لمشاركة الكل، وبالتالي الخروج بالقرارات .

(3) محفوظ محمد. ضد الطائفية . اوراق في العلاقات بين التعددية المذهبية والمواطنة . ط1 . 2009. الناشر/مركز الثقافي العربي . دار البيضاء - مغرب . ص92 .

(4) مصدر سابق . محمد محفوظ. ضد الطائفية . ص 90 .

(1) شنطاوي، فيصل(الدكتور).حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني . ط2.2001.الحامد للنشر والتوزيع /عمان . ص 38 .

و يرى بارينجتون مور " أن ظهور الديمقراطية على أنه كفاح طويل وناقص بكل تأكيد من أجل تحقيق ثلاث أشياء ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضهما .

1- تقييد الحكام المستبدين .

2- استبدال الحكام المستبدين بالحكام العادلين والعقلانيين .

3- الحصول على نصيب لأفراد الشعب في وضع القواعد . " (2)

ثانياً- أشكال الديمقراطية :

للميمقراطية أشكال متعددة . إذا كانت تعني أن يكون الشعب صاحب السيادة، فإن طرق ممارسة الديمقراطية متعددة، وتأخذ أشكالاً مختلفة، فإذا تولى الشعب الأمور بنفسه مباشرة وقرر شؤونه ونظم علاقاته الداخلية والخارجية عن طريق جمعية الشعب العامة فنكون، امام الشكل (النوع) الأول من أشكال الديمقراطية وهو (الديمقراطية المباشرة) . بمعنى، فيها يمارس الشعب السلطة مباشرة دون من ينوب عنه ، وفقاً لتعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب (1) . ولكن قد يتعذر هذا الأسلوب من ممارسة السلطة نيابة عنه ، ولكنه يحتفظ مع ذلك ببعض الصلاحيات ويراقب ممثليه عن كثب بل ويشاركهم في ممارسة السلطة في حالات معينة، وهذا الشكل نطلق عليه اسم (الديمقراطية شبه المباشرة) . بمعنى مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار ، وبوجود هيئات تمثيلية منتخبة من الشعب بالاقتراع العام ، وبمعنى آخر الرجوع غالباً إلى الشعب في اتخاذ القرارات المهمة فضلاً عن اقتراح مشاريع القوانين من قبل الشعب (2) . "وقد يقتصر دور الشعب على اختيار ممثليه ويخولهم ممارسة السلطة نيابة عنه، وهذا النوع هو الشكل الثالث للديمقراطية والذي نسميه (الديمقراطية النيابية (غير المباشرة) أو التمثيلية) " (3) .

وحتى جان جاك روسو نفسه، رأى في الديمقراطية المباشرة مثلاً لا يمكن تطبيقه على الناس لأنهم غير كاملين، فقال في (العقد الاجتماعي) " لو كان يوجد شعب من الآلهة لحكم نفسه ديمقراطياً ،

(2) مور بارينجتون . الأصول الاجتماعية للديمقراطية ، ترجمة أحمد محمود ، مركز دراسات الوحدة العربية . ط1 . بيروت 2008 . ص 474 .

(1) القاضي جياوي نبيل عبد الرحمن . دولة العراق الديمقراطية ط3 . 2007 . الناشر / المكتبة القانونية/بغداد/توزيع شركة العاتك لصناعة الكتاب - قاهرة - خلف الجامع الأزهر . ص 73 .

(2) مصدر سابق . القاضي/نبيل عبد الرحمن جياوي . دولة العراق الديمقراطية . ص 75 .

(3) الكاظم، صالح جواد (الدكتور) و العاني، علي غالب(الدكتور) . الأنظمة السياسية . 1990-1991 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /جامعة بغداد /كلية القانون . ص 27 .

حكومة مثالية كهذه لا تلائم البشر" (1). وطالما ان الشعب قادر على ممارسة الحكم مباشرة فلا يعود من مجال في الديمقراطية إلا لممارسة الحكم بواسطة قلة من الحكم، يتم اختيارها من قبل الشعب، وبدلاً من أن تكون الديمقراطية حكم الشعب بالشعب تصبح حكم الشعب بواسطة قلة منبثقة منه عبر الاقتراع العام، ففي غياب الديمقراطية المباشرة تصبح المشاركة حاجة ضرورية في المنظار الديمقراطي، لأنه يجب أن تتوفر للمواطن القدرة على التعبير عن إرادته، وتوجد السياسة التي يقودها الحاكم بالاتجاه الذي ترغبه الأكثرية، وبوسائل متعددة دون قمع الأقلية (2).

"غير أن الديمقراطية ليست مقتصرة على الحكم والسلطة فهي نمط للعلاقات الإنسانية بين المواطنين ، وبينهم وبين السلطة ، وهي أيضاً إيمان بحقوق الإنسان وحرياته ، وتجسيد للعدالة والحضارة ، وصيغة متقدمة للحياة البشرية" (3).

الديمقراطية هي الحرية ، وأن تكون حاكماً أو محكوماً تعتبر عنصر من عناصر الحرية ، وبالتالي الحرية هي أساس الدستور الديمقراطي ، وقد يذهب بعض الناس باعتبار الحرية تخص الجنس الرجولي ، إلا أن فكرة الديمقراطية هي في العدالة والمساواة العددية وليس المساواة حسب الجنس أو الجدارة ، بمعنى الكل متساوي (4).

في الحقيقة كل الأعضاء المنتخبين متساوون في الحقوق ، ولكن ليس الكل متساوون في نفس المهارات وبالتالي يمكن الاستفادة من جميع المهارات، بمعنى الكل يشارك بمعرفته وبالتالي نضمن عدم حرمان أي فرد في إبداء رايه ومشاركته . وعليه يجب ضمان حقوق كل عضو في المشاركة في القرارات التي تتم في داخل الجمعية أو الرابطة أو الجماعة، ولا ننسى أن أي عضو هو مزكى من قبل جماعة شعبية ، فتهميش أي عضو يعني إخفاق في حقوق شريحة من الشعب .

وبمزيد من المناقشة بين الأعضاء يكشف عن مزيد من وجهات نظر وعندما تتوافق الرؤى مع الرأي السائد يمكن الموافقة على مشروع الدستور الذي لايتعارض مع هذه الفرضيات أو وجهات نظر الجميع . وهذا يعزز القول السائد " ولأننا جميعاً مؤهلون بالتساوي ينبغي أن نحكم أنفسنا بأنفسنا ديمقراطياً " (5).

(1) القاضي باسل عبد المحسن . الديمقراطية من اليونان الى الديمقراطية الانترنت . منشورات على الإنترنت 2007/5/8 . ص 17 .
(2) مصدر سابق . القاضي حياوي نبيل عبد الرحمن . دولة العراق الديمقراطية. ص 76-77 .
(3) الحمداني، قحطان احمد سليمان(الدكتور) . النظرية السياسية المعاصرة . ط 1 2003 . دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع . ص 137 .
(4) David Held . Models Of Democracy. Second edition. Copyright David Held 1996 . p19 .
(5) Robert A. Dahl . On Democracy . first published as a Yale Nota Bene book in 2000 . Copyright 1998 by Yale University . pp36

وبمجرد التوصل إلى مشروع الدستور وبتوافق وجهات نظر الجميع ، نكتشف هناك اختلاف بين الدساتير وأن تم التوصل لها بنفس الطريقة ، بمعنى لا يشترط دساتير الدول الديمقراطية أن تكون متشابهة حتى ان تم وضعها بالطريقة ذاتها أي بطريقة ديمقراطية . ومثال على ذلك اختلاف دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، ودستور النظام البرلماني في الدول الأوروبية ، وممكن الإشارة إلى اختلافات مهمة بينهما ولكن نترك ذلك للفصول اللاحقة.

ورغم الاختلاف بين هذه الدساتير إلا أنها جميعاً يجمعها شيء مشترك هو الديمقراطية، وكذلك بعضها تكون أكثر ديمقراطية عن غيرها . فضلا عن أهمية الدستور، فمجموعة القواعد والمبادئ في الدستور وكيفية تحديد قرارات الجمعيات تعتبر من أهمها، لأنها تُعنى بكيفية صنع القرارات ، وعليه يجب أن يكون الدستور، يضمن المبادئ التي تحافظ وتضمن مشاركة جميع أعضاء الجمعية، وكذلك يضمن، أن كل الأعضاء يتم تعاملهم تحت هذا الدستور، دون التفرقة، طالما هم متساوون في المشاركة.

فكل دولة لها تطبيقاتها للديمقراطية ويعتمد على تطورها التاريخي أو التطور الزمني أو التطور من أجل التصحيح والتجديد لتفادي أخطاء الماضي ، وهنا تظهر الصورة واضحة في التغيير الذي حصل في السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، لذا يعتبر الباحثون والمحللون دراسة نظم الدول الغربية مهمة جدا ، كونها نماذج متكاملة للتطور والتطبيق الديمقراطي فيه، إضافة إلى مهمة معرفة فلسفة هذا التطور على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ويطلق على الأنظمة الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية بالأنظمة الليبرالية مع اختلاف بعضها عن بعض في امور كثيرة ولكن تشترك بخصائص وسمات واحدة ، لاتخرج عن أنها صراع أو تنافس بين قوى اجتماعية من أجل التفوق أو السيادة ضمن سياق وقيم واسعة وبدعم من السلطة الشرعية ،بالتالي لاتخرج السلطة عن تأثير التفاعلات بين هذه الفئات الاجتماعية⁽¹⁾ . وعليه يتم فيها اختيار السلطات بالانتخابات العامة وفيها فصل للسلطات ، والحكم من قبل حزب أو حزبين أو متعدد ، وفيها الحكومات مقيدة بالدستور والقوانين، والمعارضة محترمة ومعترف بها ،من قبل نفس السلطات، ويكون بينهم الصراع السياسي المحترم، من أجل الإصلاح والتقدم ورفاهية الفرد .

وفي الحقيقة كل نظام سياسي بني على أساس الخلفية التاريخية والحضارية والثقافية . وكل فرد في العالم الغربي له تاريخ قد تأثر به وأثر عليه ، نفسياً واجتماعياً وسياسياً مما جعل له اهتمامات

Graeme Gill .The Nature and Development of The Modern state .First published 2003 by Palgrave ⁽¹⁾ Macmilan.N.Y. P12 .

محددة في توجهه الفكري . فتاريخ الفرد له تراكمات تضاف إلى تركماته التجريبية ومن ثم تعكس في نفسه ونفوس الأجيال مابعد .

ثالثاً- أهم معايير الديمقراطية المتعلقة بالمشاركة السياسية للفرد

ومن أجل تحقيق العدالة والمساواة يجب أن تكون للعملية الديمقراطية معايير تضمن كل الحقوق . وأهم هذه المعايير هي : (1)

1- المشاركة الفعالة Effective participation : بمعنى المشاركة في صنع القرار السياسي .

2- مساواة التصويت Voting equality : بمعنى كل مشارك له نفس الفرصة في التصويت ونفس التأثير في القرار السياسي .

3- التفاهم المستنير أو الشفافية في المفاهيم Enlightened Understanding : بمعنى ضمن نفس الحدود يعطى لكل مشارك فرص متساوية لمعرفة السياسات والسياسات البديلة ذات الصلة والنتائج المترتبة عليها .

4- السيطرة على الأجندة Control of the agenda : بمعنى ان يكون للفرد فرصة لتحديد واختيار الاجندة ، وبمعنى آخر ، للفرد فرصة في اختيار او تغيير السياسات .

5- إدماج البالغين بالمشاركة Inclusion of adults : بمعنى البالغين لديهم كامل الحقوق التي تنطوي عليها المعايير الأربعة السابقة .

لقد كان منظرو الديمقراطية، من لوك إلى روسو إلى توكفيل ، يعون أن الديمقراطية لم تكن تكفي بطرح المساواة بالحقوق بصورة تجريدية، بل أنها كانت تدعو إلى المساواة المذكورة على سبيل مكافحة التفاوتات والإجحافات القائمة، لاسيما تلك التي تحول دون الوصول إلى مراكز القرار العام . ولو أن المبادئ الديمقراطية لاتفعل فعلها بما هي ملاذ ضد هذه التفاوتات ، لكانت نفاقاً لا طائل تحته . وحتى يقوم القانون بذلك الدور الذي ينيطه به دووركن (*) ، ينبغي أن يكون الملاذ مستعملاً استعمالاً نشطاً من قبل (أبناء الطائفة الضعفاء). كما ينبغي ان تعترف الأكثرية بحقوق الأقليات وان تمتنع

(1) مصدر سابق . p37 . Robert A. Dahl . On Democracy .

(*) رولاند دووركن : هو من احد ابرز ممثلي المدرسة الليبرالية المعاصرة / اذ يعتبر ان المساواة السياسية تفترض ان يكون للضعفاء من ابناء طائفة سياسية معينة حق احترامهم والاهتمام بهم من جانب حكمتهم على ان يكون هذا الحق مساويا للحق الذي يؤمنه الأقوياء لانفسهم بحيث انه اذا كان لبعض الأفراد ان يتمتعوا بحرية اتخاذ قرارات معينة مهما كانت مضاعفاتها بالنسبة للصالح العام فيجب ان يتمتع جميع الأفراد بالحرية نفسها .

بشكل خاص عن إكراه الأقلية الواحدة على الدفاع عن مصالحها وعلى التعبير عن رأيها وفقاً للطرائق والأساليب التي تناسب الأكثرية أو الجماعات القوية دون غيرها من الطرائق والأساليب . ان فكرة الديمقراطية لا يمكن ان تنفصل عن فكرة الحقوق ، وبالتالي لا يمكن ان تُخْتَزَل إلى مقولة حكم الأكثرية . كما هي الحال عند راولز في كتابه نظرية في العدالة ، اذ يعرف مبدأ العدالة بالاستناد إلى فكرة الصالح العام (1) .

المطلب الثاني : أنواع النظم الديمقراطية

في نظام السيادة الشعبية ، لا بد من الأخذ بما تراه الأغلبية دون اعتبار لكونها تمثل إرادة أكيدة أم لا (2) . والشعب في نظر كارل ماركس ليس هو الشعب في نظر دعاة المذهب الحر، بل إن الشعب عند رجال الثورة الفرنسية يختلف عن الشعب في ظل الدستور الفرنسي الصادر سنة 1946 ، والشعب في أي نظام سياسي يختلف-عن الشعب الحقيقي، أي أن الشعب الذي يمارس السلطة السياسية في الدولة، يختلف دائماً عن الشعب في حقيقته الاجتماعية ، لأنه مهما توسعنا في تقرير حق الانتخاب، فإنه لن يشمل جميع الأفراد الذين تتكون منهم الدولة ، ويلاحظ أن النظم السياسية في الوقت الحاضر ،توسع من قاعدتها الشعبية ما وسعها الأمر، والفكرة الحديثة عن الشعب تقرب كثيراً من الحقيقة، أي أن الشعب صاحب السلطة السياسية في النظم الحديثة يقرب كثيراً من الشعب في حقيقته الاجتماعية (3) .

ومن أجل تحقيق الديمقراطية كنظام ، لا يتوقف فقط على كتابة دستور ديمقراطي ،إنما على السلطات والسياسيين الوفاء والاستمرارية في التطبيق والتنفيذ . ولضمان حقوق الإنسان الأساسية لكل فرد في الدولة وهي : 1- الفصل بين السلطات 2- حرية الرأي ،في التعبير والصحافة 3- حرية المعتقد 5- الحق العام والمساواة في التصويت 6- الحكم الرشيد (التركيز على المصلحة العامة وغياب الفساد) . وهذا لايلغي انتقادات للديمقراطية ،ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى الديمقراطية هو الانتقاد الموجه من النظرية النقدية ، وبالأخص النقد الموجه لمبدأ الأغلبية ،ولأجل أن تكون الأغلبية

(1) آلان تورين . ماهي الديمقراطية ؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية . ترجمة ، حسن قبيسي ، ط2 ، دار الساقى/بيروت . لبنان ، . 2001 ص 35 .

(2) زريق برهان . إمكانات ومكانة الحرية والديمقراطية . في المشروع النهضوي العربي الراهن (رؤية استشرافية) . دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة/سورية،دمشق . ط1 . 2008 . ص 24 .

(3) بدوي، ثروت(الدكتور). النظم السياسية ، تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية، ط1 بدون ناشر . 1961 . ص30 .

معبرة عن إرادة الأمة ؛ فلا بد من توسيع تطبيقاتها بحيث تؤدي إلى إضفاء الشرعية على النظام السياسي بعيداً عن التزوير والتزييف (4) .

فشرعية السلطة والدولة هي أول مقومات قدرتهما ، وأهم شروطها ومرتكزاتها ، وعليه ، يجب أن تكون مستمدة من أخذها بالنظام الديمقراطي ، الذي يعني مشاركة المادة البشرية الحية (الأمة ، المواطنين ، الشعب ، المجتمع المدني ، السكان) في تأسيس دولتهم ورضاهم عن وجودها واستمرارها ، وقبولهم بالإنتماء إليها والتعاطي مع نظامها السياسي وفقاً لقاعدة الحقوق والواجبات المتساوية والمتقابلة .

وقبل توضيح أنواع النظم الديمقراطية ، لا بد أن نعطي توضيحاً مبسطاً عن معنى النظام السياسي وبالتالي تحديد طبيعة هذا النظام السياسي بارتباطه مع ممارسة السلطة .

النظام السياسي Political systems : هو عبارة عن مجموعة من العناصر مهمتها الحفاظ على المجتمعات الإنسانية باعتباره كياناً قائماً بذاته تدير أمورهم سلطة سياسية . والنظام السياسي هو ، واحد من مجموع أنظمة المجتمع الأخرى أي أنه لا يشكل لوحده أنظمة المجتمع الكامل إنه واحد من الأنظمة الموجودة الأخرى ، كالنظام القانوني ، أو النظام الاقتصادي ، أو الثقافي حيث أن التنظيمات السياسية هي إحدى عناصر النظام السياسي ، وأقصد بالتنظيمات ، أي الأحزاب السياسية ، والقواعد السياسية التي بواسطتها تسير العملية السياسية ومؤسسات الحياة الاجتماعية ، والنظام السياسي يختلف عن السلطة التي تدير النظام السياسي بمعنى آخر هنالك فرق بين النظام السياسي ومن يدير هذا النظام أي هنالك فرق بين النظام السياسي والدولة ، فالدولة رغم حجمها الكبير والبارز وممارستها الدور الرئيسي في النظام السياسي ، إلا أنه هو جزء من النظام السياسي ، أي أن الدولة هي مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي ، ورغم دور الدولة ، ولكن لا تختزل الدولة كل الدور النظام السياسي ، أي أن الدولة لا تجسد كل النظام السياسي ، فالنظام السياسي هو أشمل وأوسع من الدولة .

والنظام السياسي يختلف عن السلطة التي تدير النظام السياسي ، أي أن ممارسة السلطة تكون بأيدي مختلفة ، كأن يكون فرد واحد فيسمى بحكم الواحد أو الحكم الفردي (المونوقراطي) وقد يكون السلطة التي تدير النظام السياسي بأيدي جماعة ، حين ذلك يسمى بالنظام الديمقراطي . وهناك تسميات أخرى مثل نظام دكتاتوري ، والاستبدادي ، أو ملكي مطلق ، وهذه التسميات أتت من ممارسة السلطة التي تدير النظام السياسي ، فإن كانت الممارسة بطريقة دكتاتورية ، تسمى النظام الدكتاتوري ،

(4) البرزنجي سرهنك حميد . انتخابات إقليم كردستان العراق بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة . مطبعة وزارة التربية/أربيل ط1 . 2002 . ص93 .

وهكذا بالنسبة إلى النظام الاستبدادي، اما الملكي المطلق، ففيه تكون الدولة تحكمها ملك، وله مطلق الحرية في إدارة الدولة ، بمعنى آخر ممارسة السلطة هي التي تجسد طبيعة النظام الحاكم، ولكن لا ننسى أن السلطة التي تدير النظام ،لا يشمل أو يتقصد كل النظام السياسي، إلا اذا كان النظام فردياً ،أو استبدائياً، أو دكتاتورياً، في هذه الحالة فإن السلطة التي تدير النظام السياسي، هو كل النظام .

فالنظام الديمقراطي ،هو النظام الذي يشعر فيه الفرد بالحرية، في الرأي، والتفكير ،والتعبير، والمناقشة في كل القضايا، إضافة إلى حرية نشر الأفكار، ويكون بعيداً عن كل شكل من أشكال التسلط ،وبهذا يمكن أن يكون انساناً مبدعاً ، ويتميز النظام الديمقراطي عن النظام الدكتاتوري، بكثير من الأمور،وأهم خصائص النظام الديمقراطي هي:

- 1- النظام ليس فردياً بل جماعياً، أي أن الحكم للجماعة، وليس لفرد واحد .
- 2- الشعب هو من يحكم نفسه، عن طريق ممثليهم في البرلمان .
- 3- للشعب حق الاستفتاء .
- 4- للشعب حق الاعتراض .
- 5- للشعب حق حل البرلمان ، وهذا موجود في سويسرا، أي ليس في كل الديمقراطيات .
- 5- للشعب حق عزل أي نائب ،وذلك بتقديم طلب من الناخبين.
- 6- للشعب حق الاقتراح ،بتقديم طلب إلى ممثليهم في البرلمان .
- 7- للشعب حق عزل رئيس الجمهورية ،وذلك بتقديم طلب إلى البرلمان للتصويت عليه.
- 8- للشعب حق الإنتخابات .
- 9- النظام يؤمن بالتعددية الحزبية .
- 10- النظام يأتي عن طريق الإنتخابات .
- 11- النظام يقوم بخدمة شعوبه والاهتمام بالفرد وحقوقه .
- 12- الشعوب التي تعيش تحت ظل هذا النظام، تشعر بالرفاهية، والتقدم والرقي .

13- النظام يعطي للمواطن حق التعبير، والتفكير، وإبداء الرأي، وإعتناق أية ديانة أو مذهب .

14- الحرية في ظل هذا النظام ، هو ليس أن تعمل كل شئ، بل هو أن لا تقع تحت أي تعسف أو اضطهاد .

15- الديمقراطية تعني حكم القانون وليس حكم إرادة الأفراد .

وفضلاً عن كل ماسبق فإن الأنظمة الديمقراطية السائدة في المجتمعات المعاصرة تتجسد بما يلي :

الفرع الأول : النظام البرلماني Parliamentary Regime

يقوم النظام البرلماني على أساس الفصل المرن بين السلطات مع وجود تعاون وتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . ويوجد بالنظام البرلماني رئيس دولة وإلى جانبه رئيس للوزراء، رئيس الدولة يسود ولا يحكم أما رئيس الوزراء فيتولى مسؤولية الحكم. ويتكون البرلمان عادة من مجلسين (1) .

لعل المثال عن الحكومة البرلمانية، يتمثل بالنظام في المملكة المتحدة البريطانية ، فموجب هذا النظام تعتبر الحكومة (رئيس الوزراء) ووزراءه أعضاء من الحزب الحاكم (أو الأحزاب إن كانت الحكومة ائتلافية) في الهيئة التشريعية ، أما الحكومة فتعتمد على دعم الهيئة التشريعية ، ويمكن تنحيتها من منصبها من خلال التصويت على حجب الثقة (2) .

فكرة النظام البرلماني هي أن الوزارة أو الحكومة تتمتع بثقة البرلمان، وبمعنى آخر السلطة التشريعية، أي البرلمان المنتخب، من قبل الشعب، والذي يمثل الشعب في البرلمان، هو الذي يمنح الثقة للحكومة، أو السلطة التنفيذية، وبنفس الوقت، لهم إمكانية استقالة الرئيس، أو رئيس الوزراء ، ولكي تكون كفتا الميزان متوازنة، بين السلطتين، التشريعية، والتنفيذية، يجب أن يكون، هنالك مايقابل صلاحيات البرلمان على السلطة التنفيذية ، صلاحيات تنفيذية مقابلة . وعليه، بإمكان رئيس الدولة

(1) الشرقاوي، سعاد(الدكتورة). النظم السياسية في العالم المعاصر . نشر كلية الحقوق جامعة القاهرة 2007 . ص118 .

(2) Legislative Research Series.Prepared by the National Democratic Institute for International Affairs.2004 .p5

ملكاً أو رئيساً للجمهورية، (لايهم فالنظام البرلماني في كلا الحالتين هو نظام واحد)، أن يحل البرلمان، ولكن هذا الأمر نظري، ولا يصلح أن يكون عملياً في كل الأوقات، ففي حالة الحاجة إلى حل البرلمان، يجب ان يكون هنالك نوع من الاتفاق الضمني، بين الأطراف.

و لقد مر النظام البرلماني بمراحل إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن . وفي المملكة المتحدة والتي تعتبر أول دولة في نموذج البرلمان ، ويمكن التطرق إليه ، حيث كان الملك هو كل شيء ، فبيده جميع السلطات، التشريعية والتنفيذية ، إلى أن تكون مجلس من أعضاء ، وفيما بعد تحول الى برلمان ، واقاموا بممارسة أعمال البرلمان والمجلس مع بعض، مما فقد الملك الكثير من صلاحياته ، والبرلمان يعني الحكومة والمجلس ، فعندما تتمثل الحكومة امام البرلمان، المقصود أمام المجلس التشريعي ، والسلطة التنفيذية ، تعني رئيس الوزراء، أي رئيس الحكومة ، أو رئيس الجمهورية ، أو الملك ، رئيس الدولة (النظام البرلماني واحد في حالة نظام ملكي أو جمهوري) ، ويكون من مسؤولية رئيس الدولة، تعيين ، أو إعطاء الثقة ، إلى رئيس الحكومة، أو رئيس الوزراء ، وتعتبر هذه المسؤولية رمزية ، في حالة حصول رئيس الوزراء على الأغلبية النيابية في البرلمان ، ولكن إذا ما حصل حزب الأغلبية، أو أكثر بالأغلبية الصوتية في البرلمان، ولو أن هذا شيء نادر الحصول، في هذه الحالة ، قرار إعطاء الثقة ، من رئيس الدولة ، إلى رئيس الوزراء ، يكون مهماً ، وليس رمزياً ، أو حصيلة حاصلة ، ويقع على عاتق رئيس الوزراء، تعيين الوزراء، لذا يتحمل رئيس الوزراء تبعات اختياره لوزرائه ، هذا لايعني أن الحكومة بمجموع الطرفين أي الوزراء و رئيس الوزراء لا يكونون مسؤولين مع بعض عن السياسة العامة للدولة ، بل أن رئيس الوزراء يتحمل المسؤولية الأكبر، في أغلب الأنظمة البرلمانية ، الوزراء لهم مهام كوزير و كعضو في البرلمان ، هنا الحكومة تكون مسؤولة سياسياً ، أمام المجلس التشريعي، لذا ، فبيد المجلس اقالة أي حكومة غير كفوة ، في حين كان الوزراء مسؤولين أمام الملك سابقاً ، أن الملك أو رئيس الجمهورية غير مسؤولين عن السياسة العامة، وإذا ما صدر منهم أي أمر ، يجب أن يتم التوقيع عليه، من قبل رئيس الوزراء، والوزير المعني، كي يأخذ هذا صيغته القانونية في الدولة ، في حالة اتفاق ضمني بين رئيس الدولة ، ورئيس الوزراء ، يتمكن رئيس الدولة ، من حل البرلمان، إذا ما طالب البرلمان استقالة الحكومة، ففي هذه الحالة ، يتمكن رئيس الوزراء بسحب البساط ، باتفاق مع رئيس الدولة ، كي تتم الاستقالة ، وحل البرلمان مع بعض، إلا أن في حالة المملكة المتحدة ، فإن الحكومة لا تستقيل، إلا بعد تكوين مجلس جديد ، مع العلم أن البرلمان له الأولوية ، والثقل، بالنسبة للحكومة ، والمجلس، وذلك بسبب التداخل ، كل من ، السلطتين، التنفيذية ، والتشريعية ، وهذا يعتبر حسب مشرعي القوانين في المملكة المتحدة،

أنها الحل الأمثل، لنجاح النظام البرلماني، واستمراره، وإلا سوف يشاهد تقلبات مستمرة، مما يخل باستقراره السياسي في البلد، إضافة إلى أن، الحكومة لها، مسؤولية غير مباشرة أمام الهيئة الناخبة .

ويعتبر النظام البرلماني من النظم الديمقراطية المثلى لتحقيق سيادة الشعب، نظراً لصعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة (1). أورد فيبر عددا من الأسباب التي تجعل الحكم البرلماني حيويًا: أولاً، يضمن البرلمان قدراً من الانفتاح في الحكم. ثانياً، تؤدي بنية المناقشات البرلمانية وطبيعة الحوار وضرورة توفر درجة عالية من الخطابة وصلاً إلى الإقناع. ثالثاً، يوفر البرلمان المكان المناسب للتفاوض حول مواقف متشددة (2).

ورغم مزايا وانتشار هذا النظام مازال الجدل قائماً في الدول الغربية حول محاسنه وعيوبه. فإن النظام النيابي منذ مطلع القرن العشرين تعرض للكثير من الانتقادات وخاصة من قبل الفقه الماركسي، وإن القول بأن البرلمان في نظام الحكومة النيابية يعبر عن سيادة الأمة، هو قول لا يعبر دائماً عن الحقيقة، فالواقع أن البرلمان لا يمكن حتى بإجماعه أن يمثل الأمة كلها، فهو يمثل الأغلبية، وذلك إذا أخذنا بنظر الاعتبار الأصوات الفاشلة في الانتخابات ونسبة عدد المتغيبين (3).

ولعل أهم من أكد على، الديمقراطية البرلمانية، حديثاً، هو، كوست فلوريه Gost Flora، أحد واضعي مشروع الدستور الفرنسي لعام 1946، عند عرضه، أمام الجمعية التأسيسية الفرنسية، مؤكداً، يجب أن نحقق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأننا نعتقد أن الديمقراطية ليست مجرد نظام يطبق في المجال السياسي فقط بل إنها فلسفة كاملة للحياة تبدو مظاهرها في الميدان السياسي بمعناه المعتاد كما يبدو في الميدان الاقتصادي والاجتماعي أيضاً (4).

الفرع الثاني : النظام الرئاسي Presidential Regime

النظام الرئاسي، يصح في دول الجمهورية، لكون رئيس الدولة، يتم انتخابه، من قبل الشعب، كما هو الحال، في النظام الأمريكي، إذ أن المجلس لا يتحول إلى برلمان، كما هو في النظام البرلماني . والسلطة التنفيذية، ليست مجزأة، كما في الوضع البرلماني، حيث يتم انتخاب الرئيس، لمدة معينة .

(1) الدليمي، حافظ علوان حمادي (الدكتور). النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. دار وائل للطباعة والنشر ط1 2001 ص. 50 .

(2) هيلد، ديفيد. نماذج الديمقراطية. ط2. ترجمة فاضل جتكر. نشر لمعهد الدراسات الاستراتيجية - العراق 2007. ص 294-295 .

(3) مصدر سابق . البرزنجي، سرهنگ حميد ص 93 .

(4) مصدر سابق . النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . ص 51 .

إلى أن يجرى انتخاب آخر، بمعنى، رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة، أو رئيس وزراء ، لذا يكون علاقة المواطن بالرئيس، علاقة مباشرة ،كون أنهم انتخبوه ، ومن الممكن أيضاً معارضته عند اللزوم ، يتم تعيين السكرتيرين التابعين للرئيس من قبله ،بعد موافقة مجلس الشيوخ ، ويعتبر الرئيس هو وحده السلطة التنفيذية، حتى أنه غير مقيد بأراء السكرتيرية ، والسكرتيرية ليسوا أعضاء في المجلس، أو في الكونكرس، كما أن الرئيس لا يحق له ،أن يكون عضواً في الكونكرس ، وهو مسؤول أمام الدستور ،وليس امام المجلس، ولكن للمجلس، حق توجيه اتهام إلى الرئيس، إذا ما خالف الدستور ، حيث ليس للرئيس سلطة حل المجلس . هنا نرى أن لكل من المجلس والحكومة أي الرئيس ،مهام مستقلة الواحدة عن الأخرى، طبعاً هذا من الناحية القانونية، أي الدستورية ، ولكن كون الرئيس هو ينتمي إلى حزب، وقد يكون هذا الحزب له الأغلبية في المجلس، لذا يكون الرئيس قادر على السيطرة على المجلس ، ولكن لا يمكن أن يحل المجلس قانونياً ، وأيضاً لا يمكن المجلس إقالة الرئيس، اذن ، الطرفان يتبعون الدستور والقانون في البلد ،ويكون حكم الدستور أقوى عليهم ، وبعد ذلك يأتي موقع المجلس بالقوة، كون أن الرئيس لا يمكن تنفيذ المشاريع بدون إقرار المجلس، إضافة إلى أن المجلس يتمكن من اتهام الرئيس بتهمة الخيانة، في حال مخالفته للدستور ، والمحكمة الاتحادية العليا هي الأخرى خاضعة لإدارة المجلس، إضافة إلى أن المجلس، وحده بإمكانه تغيير مواد الدستور، هنا يلتقيان النظام البرلماني والرئاسي ، إذ أن المجلس التشريعي له نفس الصلاحية في تغيير مواد الدستور أو تعديل، مع الأخذ بالحسبان أن البرلمان يعني المجلس والحكومة ، بما أن الرئيس منتخب ،من قبل الشعب، لذا يكون مسؤول أمام الشعب ،حيث يعلن الرئيس سياسته للشعب ،عن طريق الإعلام، ولهذا نرى، الإعلام في أمريكا ،له دوراً قوياً، خاصة في الانتخابات ، إذ أن المصادر الإعلامية ،المنحازة لجهة معينة، قد تؤثر على النتائج الانتخابية (1) . لا يوجد في النظام الرئاسي الأمريكي مركز ثقل كما هو في حال النظام البرلماني، إذ أن ،مركز الثقل هو البرلمان .

وعليه الدستور الأمريكي أرسى إلى مبدئين (2) : مبدأ الإستقلال العضوي لكل سلطة . ومبدأ التخصص الوظيفي .ويقصد بالاستقلال العضوي، أن تكون السلطة ،من سلطات الدولة الثلاث ، السلطة التشريعية ،والسلطة التنفيذية ،والسلطة القضائية مستقلة عن السلطتين الأخرين، وخاصة في مجال التكوين والحل . فرئيس الولايات المتحدة ينتخب بواسطة الشعب، ولا يمكن مسألته أمام البرلمان، والكونجرس يتم اختيار أعضائه من الشعب ،ولا يملك الرئيس الأمريكي حل البرلمان .

(1) Media Bias and Influenc Evidence from Newspaper Endorsements P2
.The Author 2011. Published by Oxford University Press on behalf of The Review of Economic Studies Limited
Advance access publication 16 February 2011
(2) الشراوي، سعاد (الدكتورة). النظم السياسية في العالم المعاصر . نشر كلية الحقوق جامعة القاهرة 2007 . ص 116 .

أما التخصص الوظيفي، فيقصد به، أن تختص السلطة من السلطات الثلاث بوظيفة معينة بذاتها . فلا يجوز لأي سلطة أن تجاوز وظيفتها على غيرها ،مما يدخل في اختصاص سلطة أخرى .

إن الإستقلال العضوي ،والتخصص الوظيفي، لايعني ،عدم التعاون في أداء الوظائف، فكل سلطة، تتعاون مع الأخرى، في أداء الوظيفة الخاصة بها ،وقد نما هذا التعاون مستقلاً عن النصوص القليلة الموجودة في دستور سنة 1787 . والتي لم تشمل إلا على عناصر ضئيلة متعلقة بالتعاون الوظيفي .

الفرع الثالث: نظام الجمعية أو المجلس Assembly and Council Regime

يقوم نظام حكومة الجمعية على أساس أن يجمع البرلمان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . غير أن البرلمان وإن كان يملك هاتين السلطتين ، إلا أنه وإن كان يتولى مهمة التشريع ، فإنه يترك مهمة التنفيذ إلى لجنة تباشرها باسمه وتحت رقابته وإشرافه . وعلى ذلك فأعضاء اللجنة التنفيذية هم مجرد تابعين للبرلمان ، بقاؤهم أو عدم بقائهم في الحكم، متروك بالمطلق لقرار البرلمان . وليس لأعضاء اللجنة التنفيذية، أن يستقيلوا ،لأنهم مجرد أداة لتنفيذ إرادة البرلمان، بمعنى أن الخلاف بين اللجنة التنفيذية، والبرلمان ، يحل على أساس تنفيذ رأي البرلمان (1) .

نظام المجلس ،هو نظام قريب إلى المثالية ،من كل النواحي الديمقراطية، مع العلم أنه أمر نظري، لكون، لايمكن للدول التي فيها هذا النظام، أن يطبق الدستور حرفياً ،كما هو معروف عن النظام المجلس ، فمثلاً في سويسرا هو نظام المجلس، إذ يشمل المجلس، كلا السلطتين، التشريعي ،والتنفيذي ، وليس للسلطة التنفيذية أي دور مميز يذكر ، كما في الأنظمة السابقة، هذا لايعني لاتوجد حكومة، ولكن على شكل لجنة ،يتم تعيينها ،من قبل المجلس ،ومن بين أعضاء المجلس، لذا نرى الجمعية، أو المجلس، يفوق على المجلس في نظام الرئاسي، وذلك لأن الجمعية أو المجلس في النظام المجلسي، ممثلة لإرادة الشعب ،وإنه مصدر السيادة القومية .

(1) مصدر سابق . الشرقاوي سعاد (الدكتورة) . النظم السياسية في العالم المعاصر . ص 122 .

الفرع الرابع : الأنظمة المختلطة /شبه الرئاسية Mixed Regime

هنالك دول ، فيها أنظمة مختلطة ،اذ حاولت بعض الدول، أن تجمع بين بعض مميزات النظام البرلماني والرئاسي، إضافة إلى وجود أنظمة خاصة ،وهذه تختلف عن الأنظمة المختلطة، إذ إنها تخلق لها نظاماً خاصاً بها ،أي تبحث عن سمات خاصة لنظامها ، أما النظام الذي نحن بصددده هو النظام المختلط كما هو معمول به في فرنسا ، عندما فشل النظام البرلماني في فرنسا ،في ظل الجمهورية الرابعة التي أقامها دستور 1946 ، نظراً لنشاط البرلمان وتكراره طرح سحب الثقة من الحكومة ،التي أدت إلى عدم استقرار السلطة التنفيذية، حرص واضعوا الدستور سنة 1958 ،على تقوية السلطة التنفيذية، باقتباس بعض ملامح النظام الرئاسي، مع الإبقاء على بعض خصائص النظام البرلماني (1) . وعليه ولد نظام مختلط ،سمي بنظام شبه الرئاسي ، وقامت بعض دول أمريكا اللاتينية ، و افريقيا ،بنقل هذا الدستور الفرنسي، المعروف باسم دستور الجمهورية الخامسة (2) .

وفي فرنسا من عام 1789 إلى 1958 كان النظام جامع بين أنظمة مختلفة ، فبعد أن كانت تعيش قبل قيام الثورة الكبرى عام 1789 في ظل النظام الملكي المطلق أخذت تتعاقب عليها بعد الثورة كافة أنواع الحكم الأخرى تقريبا. فمن الملكية الدستورية إلى الجمهورية البرلمانية إلى الإمبراطورية. وهكذا إلى أن استقر فيها النظام البرلماني منذ 1875. ولكن هذا النظام الذي استمر في فرنسا منذ ذلك الحين وحتى عام 1958 بدأ يشهد تحولات هامة غيرت إلى حد كبير من طبيعته بحيث أن النظام السياسي في فرنسا حاليا لم يعد ينطبق عليه تماما وصف النظام البرلماني وذلك بعد أن دخلت عليه بعض مميزات النظام الرئاسي . ولهذا يمكن القول أن النظام السياسي في فرنسا هو نظام مختلط فيه بعض خصائص كل من النظامين البرلماني والرئاسي . وفي عام 1958 تم وضع دستور على هذا الأساس، أي نظام مختلط ، فيه صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية، على حساب البرلمان ،ولكن ليس كما في المملكة المتحدة ، للوزراء ، بل لرئيس الجمهورية ،لذا نرى أن الاختلاط الذي نحن في صدده ، هو رئاسي برلماني ،وفي عام 1962 أصبح الرئيس ينتخب من الشعب مباشرة ، فبعد دستور 1958 ، والمعروف بدستور الجنرال ديغول (3) . أصبح لرئيس الدولة صلاحيات أكثر مما كان سابقا ،أي بإمكانه ،تعيين رئيس الوزراء ،وحل البرلمان، على أن يتم انتخاب برلمان جديد خلال 40 يوماً، ويقوم بتروؤس مجلس الوزراء بتفويض من رئيس الوزراء ،ويقوم بتوقيع كل قرارات مجلس الوزراء

(1) مصدر سابق الشرفاوي، سعاد(الدكتورة) ، ص 123 .

(2) المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

(3) مصدر سابق . الكاظم، صالح جواد (الدكتور) و العاني، علي غالب(الدكتور). الأنظمة السياسية . 1990-1991 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /جامعة بغداد /كلية القانون . ص 85 .

الصادرة، إضافة إلى إقتراحات، كتغيير في الدستور، أو اجتماع استثنائي للبرلمان، أو تقديم مقترحات مشاريع قانونية، حيث تطرح مباشرة على الشعب، وفي حالات استثنائية مثل وجود حرب أو تهديد لأمن الدولة، هنالك صلاحيات قوية تعطى لرئيس الدولة بالتشاور مع رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية.

والأنظمة المختلطة، هي بدورها تنقسم إلى، أولاً: نظام مختلط يميل إلى نظام الأغلبية. مثل نظام اليابان، إذ إنها جعلت المناطق الانتخابية واسعة ومهيأة لانتخاب عدة نواب، ولكن الناخب لا يصوت سوى لمرشح واحد، ويتم توزيع المقاعد فيما بعد، عن طريق الأغلبية. ثانياً: نظام مختلط يميل إلى نظام التمثيل النسبي. كما هو القانون الانتخابي الفرنسي لعام 1919، قد ادخل نظام التمثيل النسبي، غير أن التدقيق في هذا القانون يظهر جلياً أنه أوجد نظاماً مختلطاً أساسه التمثيل النسبي، ولكنه يقترن بنظام الأغلبية أيضاً. وهذا ما جاء في قانون الانتخابات الفرنسي لعام 1951، ليعزز هذا الاتجاه المختلط، فلقد اخذ هذا القانون بالتمثيل النسبي لكنه أخذ في الوقت نفسه الأغلبية بنظر الاعتبار، إذ اخذ اغلبية أصوات الناخبين فمنحها جميع المقاعد. ثالثاً: نظام مختلط متوازن. فيتبع هذا الأسلوب الانتخابي في ألمانيا، حيث يتم انتخاب نصف النواب عن طريق نظام الأغلبية وبدور واحد في المناطق الانتخابية الصغيرة، ويتم انتخاب النصف الآخر من النواب باتباع نظام التمثيل النسبي على مستوى المقاطعة (الولاية)، وكل ناخب يمتلك بطاقتان انتخابيتان، يستخدم الأولى للإدلاء بصوته في منطقته الانتخابية الصغيرة لاختيار المرشح الذي يريده، أما البطاقة الثانية، فيستعملها لإعطاء صوته إلى القائمة الانتخابية التي يفضلها وعلى مستوى الولاية (1).

(1) مصدر سابق. بدوي، ثروت (الدكتور). النظم السياسية. ص 58-59.

الفصل الأول

ماهية المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية

ماهية المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية

المشاركة السياسية، من أهم مبادئ الديمقراطية في الدول المتقدمة الحديثة، وعلى أساسه يمكن أن نميز بين الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. حيث بات مبدأ المشاركة السياسية من أهم معالم المجتمعات المتقدمة.

الحق في المشاركة السياسية يعطي للمواطن الحق في التأثير على الشؤون العامة. والمشاركة السياسية تأخذ أشكالاً عدة وأهمها التصويت في الانتخابات، وكذلك الانضمام إلى حزب سياسي والوقوف كمرشح في الانتخابات فضلاً عن الانضمام إلى جماعات غير حكومية أو المشاركة في المظاهرات، الخ. ويمكن الاطلاع والعتور على القانون الأساس لهذا الحق في الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العالمي لعام 1948. وأخذ مزيد من الطابع الرسمي عند وضعها في المعاهدات وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽¹⁾. تنفذها حالياً الأمم المتحدة وتلتزم كل الدول الموقعة عليها، وإذا ما وقعت أي انتهاكات تخالف الحقوق الموقعة يتم مطالبة الدولة بتغيير ممارساتها. ومن أجل الإحاطة بشكل دقيق بأهمية المشاركة السياسية في سرد النظم الديمقراطية، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: الأول عن مفهوم المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، والثاني لبيان العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية وأساليب تفعيل هذه المشاركة وكما يلي:

المبحث الأول / مفهوم المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية

المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا في مفهومه فحسب، بل في واقعه العملي أيضاً.

وإن مفهوم المشاركة السياسية كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية يكتنفه الكثير من الغموض بمعنى فقدت المشاركة السياسية مفهومها الواضح بسبب التطورات الاجتماعية والسياسية في العديد من البلدان الغربية في العقود الأخيرة. لذلك فقد تعددت التعريفات لهذا المفهوم لتعكس خلفيات أيديولوجية وسياسية. وقد تعددت تعاريف المشاركة السياسية وأنواعها. وهذا ما سيتم بحثه في المطالب الآتية:

⁽¹⁾ Hans Klein Associate Professor of Public Policy

The Right to Political Participation and the Information Society, Montreal, May 29 – June 1, 2005 . p1

المطلب الأول : تعريف المشاركة السياسية وانواعها

المشاركة السياسية كسلوكٍ راقٍ تعددت تعريفاته ، وهو عنصر مهم في العملية المركبة للديمقراطية بمعنى هو الوجه الذي يعكس العملية الديمقراطية . وفي كل الأحوال تعد المشاركة السياسية مساهمة وتعاون لكسب وحصول الحقوق الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهذا ما يؤكد تقرير الأمم المتحدة (إن المشاركة السياسية الديمقراطية تتطلب ما هو أكثر من الانتخابات . فالسياسة الديمقراطية حقا تتطلب وجود حقوق مدنية وسياسية لإتاحة مجال للمشاركة الفعالة والتمسك بحقوق الإنسان أمر جوهري لضمان رفاهية السكان) (1) . وما يؤكد هذه الفرضية ، أن ذات التقرير يؤكد في أكثر من موضع أن الديمقراطية تنقلص، ويتم التراجع عنها بينما يقرر أن (وجود صحافة حرة ونشطة أمر ضروري لإقامة الديمقراطية وتدعيمها ، ويشير دليل حرية الصحافة الذي وضعه مؤسسة الحرية إلى أن حرية الصحافة أخذت في التزايد) (2) . وفيما يلي عرض لمعنى المشاركة السياسية ومضمونها وانواعها :

الفرع الأول : تعريف المشاركة السياسية

(تعرف المشاركة السياسية بشكل عام ، أنها : أنشطة المواطنين تهدف إلى التأثير على القرارات السياسية. أو هي: تلك الإجراءات من عموم المواطنين الذين يسعون للتأثير أو دعم الحكومة السياسية. أو هي: أنشطة من قبل مواطنين خاصة هي أكثر أو أقل مباشرة تهدف إلى التأثير على اختيار الموظفين الحكوميين. أو هي: جميع الأنشطة الطوعية من قبل المواطنين تهدف إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على الخيارات السياسية وعلى مختلف المستويات للنظام السياسي. أو هو: العمل من قبل المواطنين والتي تهدف إلى التأثير على معظم القرارات للقضايا التي اتخذها من قبل ممثلو القطاع العام والمسؤولين) (3) .

يعرف كل من، ني ، وفيربا (Nie and Verba) المشاركة السياسية بأنها "مجموعة من الأنشطة القانونية يمارسها المواطنون بهدف التأثير في اختيار المسؤولين والتأثير على سلوكهم

(1) السعيد، رفعت(الدكتور) . الديمقراطية والتعددية ، دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق، اشراف الطباعي/محمود عبد المجيد 2005 . ص 40 .

(2) المصدر نفسه ، السعيد، رفعت(الدكتور)، الصفحة نفسها .

(3) Jan W. van Deth stuying apolitical participayion April 2001 p4

<http://www.essex.ac.uk/ecpr/events/jointsessions/paperarchive/grenoble/ws3/deth.pdf>

وأفعالهم وعلى القرارات التي يتخذونها. وترتكز أهمية المشاركة السياسية في قدرة المواطنين على التأثير في القرارات الحكومية" (1).

المشاركة السياسية هو العمل الذي يؤثر على توزيع السلع والقيم الاجتماعية (2)، وهو نشاط يقوم به المواطن من أجل التأثير على السياسات العامة والقرارات السياسية وهذا النشاط قد يكون مباشراً أو غير مباشر. المشاركة السياسية هي حق من حقوق المواطن، وهي عملية سعي من أجل التأثير على الشؤون العامة، وتكون المشاركة بأشكال عديدة، أبرزها التصويت في الانتخابات، والانضمام إلى حزب سياسي كأن يكون مرشح في الانتخابات، والانضمام إلى جماعة المعارضة أو المشاركة في مظاهرات. وهي الجهود التطوعية المنظمة، التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات، ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواءً على المستوى الخدمي أم على المستوى الإنتاجي، وعلى المستوى المحلي أم المستوى القومي.

دعم الأنشطة هي الأخرى تعتبر من المشاركات السياسية، على سبيل المثال حضور حفل نيابة ومشاركات لجمع تبرعات (المشاركة في مناسبات رياضية أو سباق) من أجل العلاج، على سبيل المثال، كشف مرض السرطان، الغاية من هذه الأنشطة هي لجمع الاموال والتوعية من المشاكل الاجتماعية، مثل الفقر والرعاية الصحية، قد لا يكون المشاركون ناشطين سياسيين إلا أنها تعتبر دعم للمشاركات الناشطة، ومن خلالها يتعلم الناس القضايا وبالتالي يكون على اساسه تقرر المشاركة فيها (3).

المشاركة السياسية من أهم أركان الدولة الديمقراطية، وتعتبر من المبادئ التي تقوم الأنظمة الوطنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات.

في الواقع، أصبحت المشاركة السياسية، إحدى المهمات التعليمية، فيقوم المواطن لتعليم واجباته وحقوقه، وبالتالي يصبح مدركاً لما له من حقوق، وعليه من واجبات، وهذا بدوره يسهل على المواطن المشاركة السياسية.

وتعتبر المشاركة السياسية من إحدى المسؤوليات الاجتماعية حيث تستند إلى العدالة بين ما هو حق وما هو واجب وبالتالي يصبح مؤشراً لنظام ديمقراطي. ومستوى هذه العدالة تتوقف حسب مستوى تطور الديمقراطية في البلد، وهذا مانلاحظه في مستوى المشاركة السياسية في المجتمع.

(1) العثمان، حسين محمد(الدكتور). معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وجهة نظر سيكلوجية

<http://www.bani-hasan.com/vb//showthread.php?p=40960&langid=2>

(2) <http://www.flatworldknowledge.com/pub/american-government/547790>

(3) David L. Paletz, Diana Owen, Timothy E. Cook American Government <what is political participation, P1

فالنظام الديمقراطي يزيد من المشاركة السياسية، وبالتالي الشعور بشرعية النظام والاستقرار بين الجماهير، وهذا الأخير يزيد من مرونة العلاقة، ما بين المواطن والحكومة، مما يجعل المواطن الشعور بحقه في اتجاه انتقاد أو محاسبة الحكومة، إذا ما شعر بوجود أي إهمال أو تقصير في العمل، وبالتالي يحس الفرد بقوة انتمائه وعلاقته بالمجتمع والوطن. وهذا الأخير يجعل من الشعب مدركاً لمسؤولياته في التعاون فيما بينهم وبالتالي يخلق جواً من التفاؤل والسعادة.

في الغالب، المشاركة السياسية تعتبره تقييم لموقف الحكومة وتجسيد لإطلاعات الشعب. وكي يكون المواطن داعماً لسياسة الحكومة يقوم بالانضمام إلى المنظمات والجمعيات الشعبية، بمعنى تنظيم الشعب لما له فائدة له وللحكومة، فنقوم الحكومة بالاستفادة من آراء الشعب، وبالتالي سيضيف لما هو صالح للشعب.

في الحقيقة، المشاركة والمساهمة في النشاطات والفعاليات ومن خلال الجهات التطوعية تساعد المواطن في الجانب المادي والمعنوي فضلاً عن زيادة في الوعي العام، وبالتالي يزيد من رقي المواطن فيقوم في البحث على مجالات أخرى للعمل. وعليه على القائمين على هذه الجمعيات والهيئات تشجيع الشعب بطرق مختلفة من أجل زيادة في المشاركة.

ومن الجدير بالذكر أن المشاركة تجعل المواطن أن يشعر بالمسؤولية اتجاه الوطن والحكومة ومؤسساتها وبالتالي الحرص على المال العام. فضلاً عن المحافظة على المرافق العامة. لأن المواطن يشعر بانتمائه الشديد إلى أبعد الحدود، فيتصرف مع هذه المرافق، وكأنها تخصه شخصياً.

فضلاً عن أن المشاركة الفعلية هي بمثابة التدخل في صلب القرار، وعليه يشعر المواطن انه يخطط لمستقبله والمساهمة في وضعها وبالتالي يصبح الأمر بديهياً في الحفاظ على كل المشاريع التي تبنى على هذا الأساس، بمعنى آخر، طالما المواطن يشعر أنه مشارك في صنع القرار فيصبح له دافع وزخم للاستمرار والمساندة ليضمن النجاح إلى اتمام المشاريع. وبالتالي إذا حالف أي مشروع النجاح سيضيف دافعاً وزخماً إضافياً إلى المواطن من أجل المشاركة.

وإحدى أهم نتائج المشاركة، هي زيادة في ارتباط المواطن بحكومته والشعور بالولاء، مما يؤثر على نشاطه وسعيه وحرصه، بمعنى علاقة اجتماعية وسياسية بين المجتمع والحكومة صحية سليمة وفاعلة وبالتالي الطرفان الشعب ككل مع الحكومة مستفيدة أحدهما يساند ويقوم الآخر، فضلاً عن أن الحكومة ستجني ثمار المساواة والحرية في حصولها على قاعدة شعبية كبيرة.

أصل فكرة المشاركة هو من أجل نقل احتياجات المواطنين إلى الجهات المعنية لتحقيق ، فضلا عن أنها تؤثر على سلوك النظام في حال اختيار الأسبقية من الاحتياجات . وعليه اتساع نسبة المشاركة هو ازدياد في التأثير مما يجعل من النظام الحاكم عدم الإمكانية في الاستغلال وبالتالي تحقيق قيم الحرية والمساواة ، مما يعزز في النتيجة إلى تحقيق المشاريع التنموية ، فضلا عن توفير الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

فالمشاركة هو مبدأ من مبادئ تنمية الشعب ، فضلا عن أنها حق اساس ، وبدونها لا تنمية للشعب إضافة إلى أنها تعمل على تصقيل شخصية ديمقراطية ، وبالتالي تنشئة ديمقراطية للمجتمع ، في تمتعهم باختيار نوابهم ، فضلا عن العمل على مراقبة عمل الحكومة وحثهم للعمل لما هو في مصلحة المجتمع .

ومن خلال المشاركة يقوم المجتمع في تحديد اهدافه وتحقيقها ، والاصرار في تخطي التجربة الديمقراطية تعطي تراكمًا خبرياً مما يقوم المجتمع في البحث عن أساليب ووسائل أفضل ، وهذا العمل يجعل من دور المجتمع دوراً مهماً وجهوداً بناءة للمشاركة في تحديد توجه الحكومة في مسؤولياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي حصول المجتمع على الطموحات الجديدة التي تجعل من حياتهم أكثر رقيًا وإزدهاراً .

وفي الحقيقة المشاركة لا تكون مسموحة في كل الدول ، وبالتالي يصبح الأمر عدم مشاركة الشعب في صنع القرار ، بمعنى آخر الدولة لا تنتهج المبادئ الديمقراطية . وعليه تتفاقم الحواجز أمام الشعب وبالتالي زخم على كاهل المجتمع مما يكون مبرراً لما يحصل في بعض الدول فيما يدعى بالربيع العربي .

عدم مشاركة الشعب في صنع القرار ، بمعنى إرضاخ الشعب لإرادة النظام بما يتفق وأجنداته، وبالتالي علاقة غير صحية سياسية اجتماعية اقتصادية بين المجتمع والنظام الحاكم ، فيتحول إلى تنشئة مريضة للمجتمع وبالتالي يصبح المجتمع مريضاً بامراض عدة وعلى رأسها الجهل والتخلف . والتشرذم الحاصل في الدول التي تم تغيير النظام غير الديمقراطي، سببه إفرات ذات النظام في المجتمع ، بمعنى آخر خلف النظام غير الديمقراطي مجتمعاً مريضاً يحتاج إلى العون والمساعدة والمساندة كي يخرج من محنته بعد التغيير، ويصبح قادراً وقابلاً على اختيار نظام بديل صالح ، يحافظ ويدافع على حقوقه ، ليخلق أجواء صحية للمواطن .

وعلى العموم ، في دراسة كلاسيكية للمشاركة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية عام 1970 ، سدني فيبرا (Sidney verba) و نورمان نيل (norman nie) وضحا دور الفرد الأمريكي في أنواع الأنشطة السياسية وهي كما يلي (1) :

- التصويت في الإنتخابات الوطنية والمحلية
- العمل في الحملات
- المشاركة في شؤون المجتمع والمنظمات المحلية
- الاتصال بالموظفين العموميين
- إعطاء المال لمرشح أو حزب
- المساعدة على تشكيل جماعة أو تنظيم سياسي
- حضور الاجتماعات السياسية ، والإنتماء إلى النادي السياسي.

الفرع الثاني : أنواع المشاركة السياسية

يذهب بعض الباحثين السياسيين والاجتماعيين إلى إن للمشاركة أنواعاً ، ويمكن أن نميز بين أربعة أشكال رئيسية ، (التصويت، أنشطة التجمع ، النشاط الطائفي ، عمل الاتصال) (2) . و يذهب (بارنز و ماكس كاسي) في التمييز بين الأنماط التقليدية وغير التقليدية ويستندون أيضاً في المشاركة السياسية إلى تطبيق تقنيات متطورة للحد من البيانات (3) . و باري ، وآخرين (4) ، يذهبون على وجود ستة أنواع رئيسية في المشاركة السياسية ، التصويت ، الأحزاب ، الحملات الانتخابية ، العمل الجماعي ، الاتصالات ، العمل المباشر ، العنف السياسي .

(1) دراسة كلاسيكية عن المشاركة السياسية في أمريكا في بداية عام 1970 TYPES OF PARTICIPATION

<http://www.runningromans.com/Academics/Government/Review%20Notes>

(2) Verba, Sidney and Norman Nie (1972), Participation in America: Political Democracy and Social Equality

\ New York: Harper & Row p7

<http://www.essex.ac.uk/ecpr/events/jointsessions/paperarchive/grenoble/ws3/deth.pdf>

(3) Barnes, Max Kaase et al., Political Action: Mass Participation in Five Western Democracies.

London: p. 8

<http://www.essex.ac.uk/ecpr/events/jointsessions/paperarchive/grenoble/ws3/deth.pdf>

(4) Parry, Geraint, George Moyser, and Neil Day (1992), Political Participation and Democracy in

Britain . Cambridge: Cambridge University Press

وعليه فإن الاحتجاجات السياسية هي الأخرى إحدى أنواع المشاركة السياسية إلا أنها أقل شيوعاً، ولكن هي تعتبر إحدى أشكال التعبير السياسي، ويهدف إلى تحقيق تغييرات في سياسات الحكومة وقراراتها وأعمالها، واليوم هذه الاحتجاجات أصبحت لها شأن مهم بسبب تسليط ضوء الإعلام عليها حيث تقوم وسائل الإعلام باستغلالها مما جعل من هذا الأمر أكثر شيوعاً مما كان في السابق، وغالبا ما تكون الاحتجاجات مدبرة لتوفير التغطية الإعلامية لبعض الشكاوى أو لأهداف سياسية.

"ويذهب آخرون على أن أنماط المشاركة، هي عبارة عن أنشطة (تقليدية أو عادية) أبرز ملامحها التصويت في الانتخابات، والاشتراك في الندوات، والمؤتمرات، والانضمام للأحزاب السياسية، والدخول ضمن جماعات المصالح، والتقدم في الترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية" (1) والتبرع لمنظمة، أو مرشح المشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية، والصحافة، والمشاركة في حوارات سياسية.

ويعتبر التصويت هو الوسيلة الرئيسية للمشاركة في الحياة السياسية (2). فهو موجود في كافة الأنظمة السياسية الديمقراطية أو غير الديمقراطية، فضلا عن أن التصويت في النظم الديمقراطية يعتبر من أفضل وسائل الاشتراك في الحياة السياسية، وذلك باختيار ممثلهم في الحكومة.

وفي الحقيقة المشاركون في العملية السياسية تحت المظلة الديمقراطية يشعرون بدرجة كبيرة من الحرية، على خلاف من المشاركين في العملية السياسية تحت مظلة غير ديمقراطية، حيث تقوم الحكومة بالضغط على المواطنين من أجل المشاركة للحصول على شرعيتها، وعليه يصبح المواطن غير المشارك هو من المعادين، وبالتالي يكون له موقف مجحف وقمعي من الحكومة.

والإنتخابات تعتبر من أهم العمليات الأساسية في النظام الديمقراطي، وهي العملية التي يقوم بها المواطن لإبداء رأيه في اختيار ما يمثله في الحكومة، باعتقاده هو الأجدر في حصوله على ثقته للدفاع عن حقوقه المشروعة وممارسة مهامه بأحسن وجه.

(1) بقلم/ الشيمي محمد نبيل .

http://amwalalghad.com/index.php?option=com_content&view=article&id=36953 للمشاركة-السياسية-

انماط:1159&catid=1159&محمد-نبيل-الشيمي

(2) <http://www.flatworldknowledge.com/pub/american-government/547790>

ويرى المواطن أن الانتخابات هو حق من حقوقه الأساسية للمشاركة في إدارة المجتمع في كل جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وعليه المواطن دائم في المطالبة بزيادة الحرية من أجل أن يكون دوره في الانتخابات فعالاً ومؤثراً .

وفي الحقيقة يأتي حق الانتخابات من أهم حقوق المواطن في النظام الديمقراطي، وهو حق سياسي، وفيه يتم التعبير عن رأيه عن طريق مشاركته السياسية وهذا بدوره يؤثر على صنع القرار الحكومي ، فضلا عن مختلف أنواع المشاركة السياسية ، فكل واحد بدوره له تأثير قد يختلف بالمقدار عن الآخر، ولكن في آخر المطاف هو ينصب في التأثير على القرار الحكومي . وعليه ذهب صموئيل هانتغون عندما قال عن المشاركة السياسية بأنها "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويًا، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي فعلاً أم غير فعال" (1) .

فالمشاركة السياسية في الانتخابات عن طريق التصويت هي، آلية لتحقيق العدالة في صنع القرار لإنجاز التغيير في الحركة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية . وبالتالي يصبح التصويت ضماناً وحقاً للمجتمع من أجل القبول أو الرفض لمن يمثلهم في الحكومة . وقد ذهب إلى ذلك ثلاثة من أهم الفلاسفة في عصر النهضة في أوربا وهم توماس هوبز ، و جون لوك .وجان جاك روسو الذي استندت لرؤيته في موضوع التصويت على أنه حق لا يمكن انتزاعه من المواطنين ، نظراً للأخذ بمبدأ السيادة الخاصة بالدولة ، والانتخاب هو إحدى الطرق لممارسة هذه السيادة. ولهذا فإن ممارسة أو عدم ممارسة هذه الصلاحية، تعود للفرد، فهو حر في أن ينتخب أو لا ينتخب . كما لا يجوز وفقاً لهذه الرؤية ، حرمان أحد ما ، من ممارسة دوره ، وصدده عن الإدلاء برأيه تحت أي تبرير كان، عدا شرط الأهلية أو السن أو الجنسية (2) .

وعملية الانتخابات تعتبر من أنشطة المجتمعات الواعية ، بمعنى أنها من الممارسات التي تُعنى بالدول الديمقراطية المختلفة ، وهي ممارسة فكرية بين الناخب والمرشح ، فهناك عمل ونشاط بين كلا الطرفين والهدف هو إيجاد الأصلح لمستقبل المواطنين ، وأي نجاح يحصل يكون دافعاً لعملية التكرار وبالتالي التطور نحو الأجدر والأحسن. فإذا ما كانت الانتخابات نزيهة وسليمة انعكست نتائجها الإيجابية على الشعب ، أما إذا ساد الفساد في عملية الانتخابات عكس ذلك على الشعب بتأثيره السلبي ، وفي كل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وعليه يجب أن يعلم الناخب مدى

(1) هنتنجتون صومائيل ، النظام السياسي في عالم متغير . [http://www.flatworldknowledge.com/pub/american-](http://www.flatworldknowledge.com/pub/american-government/547790)

[government/547790](http://www.flatworldknowledge.com/pub/american-government/547790)

(2) Rousseau . Political Writings, translated and edited by , Ferderic Watkins . nelson 1953 –p15

أهمية دوره في التصويت . ونزاهة ذلك يعد من الأمور المهمة والأساسية ، لأن ذلك يعزز من تطور التجربة الديمقراطية ، وهذه الأخيرة أصبح مطلباً ملحاً لتحقيق العدالة وضمانها .

والمساواة ، فضلا عن أنها تسمح لتمثيل توجهات وقوى سياسية مختلفة مما يزيد من نشاط في المشاركة السياسية⁽¹⁾ .

ومن خلال عملية الانتخابات يمكننا الاطلاع على السياق المجتمعي . بمعنى آخر أسلوب ممارسة العملية الانتخابية ومستواه يعطي صورة لما يحمله المجتمع من تطور . فكلما كانت الانتخابات إيجابية لما تحمله من نتائج يصبح لها اعتبارات ، فضلا عن تأثيرها على المرشحين ، حيث إنهم يزدادون عزيمته وقوة لمعرفتهم بأهمية العملية الانتخابية وما تحمله النتائج من تأثير . المرشح بدوره يأخذ موضوع الانتخابات بأهمية بالغة فضلا عن معرفته بالفرص المتاحة له للوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرار .

وتأكيدا على استخدام الديمقراطية وممارسة وسائلها، يمكننا مراجعة الكثير من النصوص الدستورية، والمواد القانونية الواردة في الإعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية ، ففي المادة رقم 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد " على حرية كل فرد في الاختيار والتعبير دون الخضوع لتأثير من أي طرف كان " ويشير إلى " كل شخص له حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية. ولكل شخص بالتساوي مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده، وإرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت"⁽²⁾ .

وبالتالي فالانتخابات هي إحدى أهم وسائل الديمقراطية ، والدول المتقدمة تعتبرها إحدى أهم طرق المشاركة السياسية ، ولتقويم العملية السياسية ، فضلا عن أنها إحدى طرق الإصلاح السياسي ، وعليه تعتبر الانتخابات هي الحد الفاصل بين النظم غير الديمقراطية والديمقراطية ، وهذا ما تبينه كل تقارير التنمية في العالم ومنها التقارير العربية⁽³⁾ على أن المشاركة السياسية هي إحدى أهم وسائل التنمية البشرية في مختلف جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، وبالتالي يصبح الدافع لتنمية القدرات البشرية للتوصل إلى المراحل الراقية في أسلوب الحياة ، فضلا عن تأثيره على تعدد النشاطات لمنظمات المجتمع المدني .

(1) Terri E. Givevns. Voting redical right in Western Europ. First Published 2005 .Printed in the U.S.A-p107

(2) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر سنة 1948، المادة 21

(3) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003

فضلا عن كل ما تم ذكره ،من أهمية الإنتخابات ،ولكن يذهب علماء السياسة إلى أن الإنتخابات تختلف من دولة إلى دولة أخرى ، ويرجع السبب الى، اختلاف الأنظمة السياسية ، واختلاف في مستوى الوعي بين مجتمعات الدول ، واختلاف في تعدد الأحزاب المشاركة ، ومستوى الثقافة ، واختلاف في عدد الإنتخابات ، واختلاف في نوع الإنتخابات .

في الواقع تقبل الناس على الإنتخابات يأتي من مدى مستوى الوعي السياسي ، ولكن هنالك حالات استثنائية ، عندما تتعلق الإنتخابات بموقف قومي ، أو عقائدي ، او تعصب طائفي أو قبلي العصبية كقوة طبيعية وضرورية كصلة الرحم ورابطة النسب واللحمة والمصاهرة والقراية والألفة والتعاضد والتناصر وأيضاً التضامن والتعاون⁽¹⁾، أو تنافس كبير بين الأحزاب ،أو شعر الناخبون بجدواها . هذه المواقف الاستثنائية التي تزيد من المشاركة السياسية ، هي حالات تحددها الظروف المعنية بها ، فالإقبال على المشاركة السياسية على المستوى القومي هو اكثر مما هو على المستوى الاقليمي أو المحلي ، المنتخبون يهتمون أكثر بالقضايا الوطنية من غيرها ، الأمور العقائدية هي الأخرى تعطي حافزاً كبيراً للناخبين وهذا ما شاهدناه في مصر واشترك جماعة الاخوان المسلمين . وفي حالة تنافس طائفي يصحبه تعصب مما يزيد من المشاركة السياسية وهذا ما شاهدناه في لبنان والعراق . وفي حالة التنافس الكبير بين الأحزاب وهذا مانلاحظه في الدول الأوروبية ، وتجربة إنتخابات فرنسا أكبر شاهد على ذلك .

وعليه يمكن تقسيم المشاركة السياسية إلى اربع مستويات ⁽²⁾ :

● المستوى الأول (الأعلى): وهو ممارسو النشاط السياسي Practitioners of political activity

ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

● المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي Politically Relevant People

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

(1) سعد الله، علي(الدكتور). نظرية الدولة في الفكر الخلدوني. دار مجدلاوي -عمان، ط1 2003 . ص279 .

(2) مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية / دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية 2009 <http://acpss.ahramdigital.org.eg/>

<http://www.4shbab.com/index.cfm?do=cms.conarticle&contentid=214&categoryid=388>

● المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي Spurs to Political Action ويشمل من لا يهتمون بالأمر السياسي، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

● المستوى الرابع: المتطرفون سياسياً Excessive Participation، وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجؤون إلى أساليب العنف.

والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة، أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة، وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.

وللأهمية ولما يمر به العالم من معطيات يتعلق بهذا النوع من المشاركة السياسية علينا أن نوضح ماهية العنف السياسي .

العنف السياسي

يعد العنف السياسي من الأنشطة غير التقليدية وغالبا ما يلجأ إليها المواطنون للتعبير عن معاناتهم ورفضهم لسياسة الحاكم ، وهي محاولة يلجأ لها المواطنون عندما يضطرون وتنتهي السبل السلمية ، رغم أن العمل سلبي ، إلا أن المحتجين يجبرون على ذلك فتبدأ بمظاهرات وتنتهي بعمليات تخريبية .

حيث "لا يقتصر نشاط المواطن على التصويت ونشاطات الحملة الانتخابية والنشاط الاجتماعي فقد يتعدى نشاط المواطن في بعض الأحيان حدود السياسة التقليدية ليشمل المظاهرات والاحتجاجات وأشكالا أخرى من العمل السياسي غير التقليدي" (1) .

(1) دالتون رسل جيه (Russell J. Dalton). دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية . ترجمة الدكتور احمد يعقوب المجذوبة ومحفوظ الجبوري . دار البشير-عمان-اردن ط1. 1996 . ص78 .

العنف هو وسيلة شائعة من قبل الناس والحكومات في مختلف أنحاء العالم لتحقيق أهداف سياسية. العديد من الجماعات والأفراد يعتقدون أن أنظمتها السياسية لن تستجيب لمطالبهم السياسية . نتيجة لذلك نعتقد أن العنف ليس مبرراً لذلك فقط ، بل ضروري أيضاً من أجل تحقيق أهدافهم السياسية. وعلى نفس المنوال العديد من الحكومات في مختلف أنحاء العالم يعتقدون أنهم في حاجة إلى استخدام العنف من أجل ترهيب الجماهير ودفعهم إلى الإذعان ، وفي أوقات أخرى تستخدم الحكومات القوة للدفاع عن بلادهم من الغزو الخارجي أو التهديدات الأخرى (1) .

ذهب علماء الاجتماع والسياسة إلى رؤيتين مختلفتين حول العنف السياسي، وعلى أساس الطبيعة البشرية، إن كانت هي أكثر ، تعاونية مع الآخر، كفرد أو جماعة في المجتمع ، أو أكثر تنافسية . (حيث يذهب أرسطو إلى أن طبيعة الإنسان والبقاء على قيد الحياة يجعله أكثر تعاونية ، أما هوبز ، يصف أن العلاقة هي أكثر تنافسية ، من باب الطبيعة تجعل الناس سواسية ، وبالضرورة أن يكون الفرد كما هو عليه الآخر ، وعليه يكون التنافس هو المبرر لهذه الطبيعة البشرية ، وفي نهاية هذا البحث في الرؤى ، خرجوا بعدة أسئلة (2) (*) .

فيحدد مفهوم العنف السياسي، باللجوء إلى الطرق العنيفة، ويشكل اللجوء إلى سلوك العنف السياسي، في الأنظمة الديمقراطية، إما اعترافاً بالفشل، أو بالرفض .

والهدف من استعمال العنف السياسي، يبقى هو الرغبة، في الولوج إلى الوجود السياسي، وهو ناتج عن إحساس بالإقصاء أو التهميش المؤسسي . وتتنوع طرق هذا النوع من المشاركة، إذ تشمل أفعالاً متباينة، حيث يتخذ في بعض الأحيان ، شكل تكتلات في منظمات ذات طابع عسكري، أو خلايا سرية، كما يمكن أن يلجأ إلى إحداث تفجيرات أو احتلال أبنية مثلاً .

تم تعريف العنف السياسي كالاتي : هو كل عمل منظم، وغير منظم، تنعكس آثاره على العالم الخارجي، ويهدف من ورائه شخص، أو مجموعة أشخاص ،إلى إحداث تغييرات سياسية، وغالبا ما يتخذ هذا النوع شكل عمليات دموية، منطلقين من مسوغات فكرية معينة، تعطي الشرعية لعملهم، كما يمكن أن يتسع ليتحول إلى ثورات (3) .

(1) <http://polisci.nelson.com/violence.html>

(2) James Mensch, St. Francis Xavier University,

Antigonish, Nova Scotia, Canada, B2G2W5, jmensch@stfx.ca p5

(*) When does this recognition lead to violence? Is it only the recognition underlying the competitive relation that has the possibility of violence? Or does the recognition required for cooperation also conceal this possibility?

(3) سليم الويزي ، الحوار المتمدن (النخبة المحلية وتطور مفهوم المشاريع السياسية) العدد 2675/6/12-2009

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174795>

ولكن أولئك الذين يشعرون بالعداء تجاه المجتمع ، أو تجاه النظام السياسي، يُعتبرون خارج قائمة استخدام صور المشاركة السياسية، والتي تنسم بالحدة والعنف ، بمعنى خارج أطر الشرعية القائمة ضمن أشكال المشاركة السياسية .

المطلب الثاني : معايير المشاركة السياسية

تقدم العالم بكل جوانبه ، جعل الأمر بأستطاعة الفرد الاطلاع على أي بقعة في العالم، وأن يكون قريباً من الحدث ، وعليه يتعرض الفرد بالمؤثرات، والمتغيرات، السياسية، والاجتماعية ، وهذا بدوره يؤثر ويعكس على المشاركة السياسية .

فالمصادر السياسية، تقوم بالتأثير على الفرد من أجل دفعه للمشاركة ، على سبيل المثال، وسائل الإعلام، والحملات الانتخابية، تقوم بتعزيز المشاركة السياسية، ولكن ليس كل الأفراد سواسية في مستواهم الطبقي ووعيهم وميولهم، فضلا عن أمور أخرى، وبالتالي تُحيل دون التعرض لهذه المصادر السياسية .

في الواقع، الحكومة التي تهتم بدور المواطن وتوفير الحرية للمؤسسات والتنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية ، هو مؤشر لنظام ديمقراطي يتمتع فيه المواطن بالمشاركة الحرة والتعدد الحزبي والانتخابات الدورية وحرية الصحافة .. إلخ . إلا أن هذا الواقع ظاهر في الدول الأوروبية أكثر مما هو في الدول النامية، بل هي معدومة في أغلبها . فضلا عن الحريات ، فالمتغيرات الاجتماعية ، مثل المستوى التعليمي ، والمعيشي ، والوظيفة، والعمر، والجنس، وغيرها ، هي الأخرى ، تؤثر على المشاركة ، إلا أنها لا تشكل قاعدة عامة .⁽¹⁾

أكدت معظم أدبيات المشاركة السياسية، والتطور الديمقراطي، على وجود مجموعة من العوامل والمتغيرات المستقلة، التي تؤثر على طبيعة المشاركة السياسية ومستوياتها وانماطها في داخل المجتمعات المختلفة ، إن هذه المشاركة السياسية، تتوقف على كيفية إدراك الفرد لهذه المتغيرات ومدى تأثيرها على سلوكه بالإيجاب أو بالسلب، وقد قسمت هذه الأدبيات محددات المشاركة السياسية إلى مجموعتين . نتناولها في فرعين :

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – موسوعة الشباب السياسية . الفصل الأول . مفهوم المشاركة السياسية .

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN39.HTM>

الفرع الأول - معايير ذاتية :

وتنقسم بدورها إلى مجموعة من المعايير وهي كما يلي :

1- السن : يزداد أهمية العمر لكونه طريقة لتحصيل الخبرات والمعلومات والمعارف بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة ، حيث أكدت معظم الدراسات أثر دورة الحياة (Life Cycle Effect) على زيادة المشاركة السياسية مع تقدم السن حتى تصل إلى الذروة في منتصف العمر ، ثم تبدأ في الانحدار مع التقدم في العمر بعد ذلك بمعنى أن العلاقة بين العمر والمشاركة السياسية تأخذ شكل المنحنى الجرسى ، فتكون طردية حتى تصل إلى نقطة الذروة ثم تنقلب إلى العلاقة العكسية بعد هذه النقطة، وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلي تأكيد معظم الدراسات على أن الشباب تحت سن الـ25 هم أقل الفئات العمرية اهتماماً ونشاطاً سياسياً.

2- المستوى التعليمي : هناك عدد هائل من الدراسات، التي تؤكد وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين التعليم والمشاركة السياسية ، حيث ترى أن للتعليم قدرة كبيرة ، في غرس قيم الديمقراطية، والمشاركة، في نفوس المواطنين، خاصة في داخل الديمقراطيات الناشئة، ومن ثم الإسهام في تنشئة المواطن المشارك في شؤون مجتمعه والراغب في التأثير فيه ، فالنظام التعليمي عبارة عن أحد أنظمة المجتمع التي تستهدف التأثير على المستوى المعرفي للمواطن ، وإيجاد المواطن الصالح القادر على العمل بفاعلية في تحمل مسؤوليات المجتمع .

3- دخل الفرد : تشير غالبية الدراسات السابقة، إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة، بين مستوى دخل الفرد، ودرجة مشاركته في الحياة السياسية ، فترتفع المشاركة السياسية، كلما زاد الدخل، ويفسر ذلك بأن زيادة الدخل تمكن الفرد من شراء الكتب وغيرها من أوعية المعرفة السياسية ، كما تؤدي إلي تنوع خبرات الفرد ، وتضفي نوعاً من الهيئة الاجتماعية عليه ، ولكن يؤكد بعض الباحثين أن الدخل في حد ذاته لا يشكل مصدراً للسلطة أو القوة ، إذ يتوقف الأمر على طريقة إنفاقه ، بمعنى أن الأمر يتوقف على الفعالية المدركة للدخل، وليس قيمة الدخل المادية ذاتها ، كما أكدت بعض الدراسات الإمبريقية (*) على أن الأكثر فقراً هم الأقل نشاطاً سياسياً، وأنهم يدلون بأصواتهم في الانتخابات بنسب ضعيفة، مقارنة بأصحاب الثروة في المجتمع .

(*) الإمبريقية : هي دراسة بحثية ، نتائجه واقعية ، موضوعية ، بمعنى أنها دراسة فيه الابتعاد عن الذاتية بقدر التقرب من الواقع موضوعة الدراسة . ومفهوم الإمبريقية يدل على كل ما يتعلق بدراسة المجتمع الإنساني بالاحتكام إلى الواقع المحسوس سواء في اختيار المشكلة وجمع الحقائق أو تصنيف البيانات وتحليلها .

4- درجة التدين :تحت جميع الأديان السماوية على مشاركة الفرد في كل مناحي الحياة ، وهو الأمر الذي دفع عدداً من الدراسات إلى البحث في تأثير الدين على قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية للمواطنين . جان جاك روسو ، الذي أكد مذهب إليه ابن خلدون، في شأن ضرورة الدين للدولة. حيث قال: إنه مما يهم الدولة تماماً ، أن يعتنق كل مواطن ديناً يدفعه إلى حب واجباته ولكن عقائد هذا الدين لاتهم الدولة ،ولا أعضائها ،إلا بقدر ارتباطها بالأخلاق والواجبات التي يجب على معتنقيها أن يقوم بها تجاه الآخرين (1) . إذ إن الخلاف العقائدي الديني من الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في الماضي ، خاصة في القرون الوسطى كالحروب الصليبية وإبادة المسلمين فيها، وكذلك ما حدث من إبادة للمسلمين في إسبانيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر وكذلك الانقسام الديني في أوروبا على ظهور البروتستانتية بزعامة (مارتن لوتر) خلال المدة (1483 – 1546) وتصارعها مع الكاثوليك التي كانت سائدة منذ قرون عديدة (2) . وبالتالي الزمن ممكن أن يعيد نفسه في كل زمان ومكان وفي ظروف مماثلة .

فالمواطنة بمؤسساتها وقيمها وروحها هي القدرة على دمج مختلف التنوعات في بوتقة واحدة بحيث تتحول التنوعات من مصدر قلق إلى رافد من روافد الإثراء والتمكين . فالتطرف وتبني خيار العنف لا يخلق مواطنة متساوية بل يفضي إلى تفكيك أسس الوحدة ويدخل المجتمع في أتون الصراعات والنزاعات الحادة والدموية .

وفي الواقع ،وجود علاقة ارتباطية بين درجة تدين الفرد والمشاركة السياسية ، يجعل من أماكن العبادة مثل الكنيسة أو المسجد أو المعبد ، كأحد مؤسسات التنشئة السياسية ،الدور المؤثر على زيادة الثقافة في المشاركة السياسية داخل المجتمعات .

5- المهنة :أشارت الدراسات السابقة إلي وجود علاقة ارتباطية بين المهنة والمشاركة السياسية ، وعادة ما يتم التمييز في إطار المهنة بين (أصحاب الياقات الزرقاء وأصحاب الياقات البيضاء) (*) ، بحيث تختلف نسب ومعدلات المشاركة السياسية بينهما في الدولة الواحدة ،أو بين دولة وأخرى، وفقاً لطبيعية وتكوين النظام السياسي ، ويؤثر مكان المهنة على حجم المشاركة السياسية، فالعامل الموجود في العاصمة ،يكون أقرب إلى مراكز صنع القرار واتخاذها ، ومن ثم أكثر ميلاً للمشاركة السياسية من العامل الموجود في المناطق النائية أو الريفية ، كما تؤثر طبيعة المهنة وخصائصها على المشاركة السياسية ، فهناك بعض المهن التي تشترط عضوية تنظيمات مهنية ،يمكن للفرد من خلالها ممارسة

(1) مصدر سابق ، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني. ص 284 .

(2) شواني نوزاد احمد ياسين، الاختصاص القضائي في جريمة الإبادة الجماعية نشر مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية- السليمانية 2009 ، ص 31 .
(*) أصحاب الياقات البيض هم أولئك الذين يعملون عمل (ذهني) مكتبي، أما أصحاب الياقات الزرقاء هم أولئك الذين يعملون العمل اليدوي الميداني

النشاط السياسي ، وبعض المهن الأخرى، تتيح للفرد وقتاً يمكن استثماره في المشاركة السياسية ، وهناك بعض المهن التي تتطلب ممارستها اختلاطاً بالمجتمع ومعرفة أحواله ، ومن ثم يؤثر كل ذلك على المشاركة السياسية .

6- دور الأسرة : اهتمت العديد من الدراسات، بالتركيز على دور الأسرة في المشاركة السياسية ، باعتبارها أول مؤسسة وأخطرها ينشأ من خلالها الأطفال على العديد من القيم وأنماط السلوك الاجتماعي ، وقد أكدت تلك الدراسات على أن الأسر التي تربي أطفالها باستخدام لغة الحوار والمناقشة، تنتج أفراداً لديهم القدرة على الانخراط السياسي والمشاركة في الشأن العام ، وذلك بعكس الأسر التي تركز قيم الاستكانة والخضوع في نفوس أطفالها ،فتنتج أطفالاً أميل إلى العزلة والاعتزاب السياسي .

7- الجنس : هناك اتجاه تقليدي في الدراسات السابقة، يرى النساء أقل مشاركة من الرجال في كافة المستويات وخاصة السياسية ، حيث تظهر نتائج التصويت في الانتخابات الوطنية والمحلية في كثير من الدول ،سواء المتقدمة أو النامية ،زيادة نسب مشاركة الرجال عن النساء في عمليات التصويت ، ولكن تؤكد بعض الدراسات ضعف تأثير النوع على المشاركة السياسية في الأجيال الشابة نتيجة غياب الثقافة السياسية التقليدية القائمة على التمييز بين الرجل والمرأة بمعنى أن درجة مشاركة الرجال أو النساء في المجتمعات لا تتوقف على النوع ذاته ، وإنما على إدراك المجتمع للنوع ،ومستوى التحديث الاجتماعي والثقافي الموجود في تلك المجتمعات .

8- العضوية داخل الجماعة :لاشك في تأثير عضوية الفرد داخل الجماعات المختلفة مثل (مايسمى بالعامية-الشله) ، والأندية ، والجمعيات التطوعية ، والأحزاب السياسية على درجة مشاركته السياسية ، وقد أكدت الصلة المستمرة بين عضوية الفرد داخل الجماعات والمشاركة السياسية في داخل بؤرة مركزة من العلم الأمبريقي الاجتماعي والسياسي والسيكولوجي الذي شكل مايمكن أن يسمى باقتراب " الأسس الجماعية للسياسة "فلا يمكن تصور وجود مظاهر الحياة السياسية دون وجود الجماعات سواء الأولية أو الثانوية منها .

9. محل الإقامة :هناك اتجاه عام لدى الباحثين بأن المشاركة السياسية ترتفع في المدن عنها في المناطق الريفية ، بسبب وجود شبكات الاتصال الجماهيري بصورة كبيرة في داخل المدن بعكس المناطق الريفية ،ولكن تؤكد بعض الدراسات على أن حركات الهجرة الريفية للمدن وثورة الاتصالات التي شهدتها المجتمعات ، يؤكدان على أن الإقامة الحضرية لاتعني شيئاً بالنسبة للمشاركة السياسية ،

وإنما التأثير هنا يكون على المستوى الكلي ، بمعنى درجة انتشار نمط الحياة الحضرية سواء كان ذلك في قرية أو بلدة أو مدينة.

الفرع الثاني – معايير السياق المجتمعي :

وهي تندرج فيما يلي :

1. الوضع الاقتصادي :

اهتم عدد كبير من الدراسات بدراسة العلاقة بين تأثير معدلات التنمية الاقتصادية التي تشهدها الدول ومعدلات المشاركة السياسية بها ، وقد ارتبطت هذه النوعية من الدراسات بكتابات كل من ليبست وألموند ، فقد أكد (سيمور مارتن ليبست)^(*) في معظم دراساته على أن مناط العلاقة بين التنمية الديمقراطية الوطنية ينصرف إلى التركيز على النتائج السياسية للتنمية الاقتصادية ، وأنهى في دراساته إلى نتيجة محددة مؤداها وجود علاقة طردية بين مستوى التنمية الاقتصادية ودرجة الاستقرار السياسي في المحتوي الديمقراطي ، كما توصل جبرائيل ألموند (Gabriel A. Almond) إلى أن التنمية الشاملة تعني قدرة النظام على مواجهة مشاكل التنمية ومن ضمنها توسيع درجة المشاركة السياسية وزيادتها ، ولكن يلزم توافر شرطين هما القدرة الاستراتيجية ، والقدرة التنظيمية ، فعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي للمواطن العادي لا يمكنه من المشاركة في الحياة السياسية ، ويبدد طاقة الأفراد الذين يعيشون دون مستوى الكفاف الاقتصادي في الصراع اليومي بهدف الحصول على القوت⁽¹⁾ .

2. الموروث الثقافي

تؤكد الدراسات الخاصة بالثقافة السياسية على أنها تشكل جانبا من جوانب النظام السياسي ، كما أنها تتداخل مع الجوانب الأخرى للنظام سواء الرسمية أو غير الرسمية ، حيث أكدوا على أن مدخل الثقافة السياسية يتضمن في جزء منه القيم والمعتقدات التي تحدد الطريقة التي يتعامل بها الأفراد مع الأنظمة من جانب، كما أنه يركز الانتباه ، على العملية التي يتعلم بها الأفراد ، المعارف ، والقيم ، والميول ، نحو النظام من جانب آخر ، ومن ثم يمكن القول ، إن حرص النظام على نشر الثقافة

(*) سيمور مارتن ليبست ، عالم اجتماع سياسي أمريكي ، وزميل متميز في معهد هوفر في جامعة ستانفورد ، كما كان أستاذًا في السياسة العامة في جامعة جورج ميسن . يتمثل عمل ليبست الرئيسي في مجالات علم الاجتماع السياسي والتنظيم النقابي والتقسيم الطبقي الاجتماعي والرأي العام وعلم اجتماع الحياة الفكرية . كما كتب بإسهاب عن شروط الديمقراطية من منظور مقارن .

(1) Gabriel a. almond and Sidney verba . the civil culture:political and democracy in.five nations.1989.p12

السياسية القائمة على تعظيم الحقوق الفردية، وتعظيم قيمة المواطنة، في الوعي الجمعي للمواطنين، سيؤدي إلى توسيع درجة المشاركة السياسية وزيادتها، أما حرص النظام على نشر، الثقافة التسلطية، التي تهدف إلى تهميش دور الفرد – المواطن لصالح الحاكم، ستؤدي إلى ضعف نسب المشاركة السياسية، وزيادة درجة الركود السياسي .

ورغم أن مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبياً في عالم السياسة و يرجع ظهوره إلى عام 1956 عندما استخدم جبرائيل الموند كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي (1) . إلا أن، يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي (2) :

• تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.

• الثقافة السياسية ثقافة فرعية. فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.

• تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة. فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم التغيير ومداه على عدة عوامل من بينها : مدى التغيير ومعدله في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغيير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

• تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع. هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية .

3. نمط الحياة الحضرية :

ويقصد بالتحضر اتساع المدن القائمة وزيادة عدد سكانها ، كما يقصد به انتقال السكان من الريف إلى المدن ومن الهوامش إلى المراكز ، وقد أكد عدد كبير من الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين درجة التحضر الموجودة على مستوى الدولة ككل والمشاركة السياسية في داخل المجتمعات ، حيث ترتفع معدلات المشاركة السياسية في المدن عنها في المناطق الريفية مفسرين ذلك بوجود شبكات اتصال واسعة مما يؤدي إلى تسهيل عمليات التفاعل السياسي والاجتماعي ،

(1) الجاسور، ناظم عبد الواحد(الدكتور). موسوعة علم السياسية. دار مجدلاوي /عمان. 2004. ص144 .

(2) .septamper, 2007, p17 .GVPT. Political socialization and political culture .

بالإضافة إلى ارتفاع نسب المتعلمين في المدن مقارنة بالريف ، كما ينقص وقت الفراغ في الريف وبيعد الأفراد عن المركز مما يصعب عملية مشاركتهم السياسية ، ولكن أكدت بعض الدراسات على أن الإقامة الحضرية في المدن وحدها لا تكفي لزيادة معدلات المشاركة ، وإنما العبرة بمدى انتشار نمط الحياة الحضرية سواء كان ذلك في الريف أو المدينة .

4 . درجة الثقة السياسية :

تعد الثقة إحدى القيم الأساسية للبناء في العلاقات الاجتماعية بصفة عامة ، والعلاقات السياسية بصفة خاصة ، فبدون وجود الثقة السياسية يصعب فرض النظام وتحقيق الاستقرار والعمل الجماعي في داخل المجتمعات ، وتعرف الثقة السياسية في النظام بأنها عبارة عن ثقة المحكومين في الأفراد القائمين على السلطة من خلال حرصهم على تلبية المصالح العامة التي تخدم المجتمع ، وبهذا تتضمن الثقة السياسية عنصرين ، أولهما هو القدرة ، وثانيهما هو المسؤولية ، بمعنى أن الناس يختارون القائمين على الحكم لإيمانهم بقدرة هؤلاء الأفراد على العمل بكفاءة وفاعلية ، كما سيكون لديهم نوع من الالتزام الأخلاقي يدفعهم إلى حماية مصالح عامة الناس ، وتزداد درجة الثقة في النظام السياسي إذ يولد لدى المحكومين الشعور والإدراك الذي يؤكد حرص النظام على أخذ كل المصالح في الاعتبار عند صنع أية سياسة أو إصدار أي قرار وقد أكدت معظم الدراسات التي حاولت دراسة العلاقة بين درجة الثقة في النظام والمشاركة السياسية على وجود علاقة طردية قوية بينهما .

5 . المؤسسات التنظيمية الوسيطة .

لاشك في كون المؤسسات السياسية الوسيطة مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية وجماعات المصالح وغيرها من منظمات المجتمع المدني ، أحد متطلبات عمليات التمكين السياسي للمواطنين ، حيث إنها تتوسط العلاقة بين قمة النظام السياسي وقاعدته أو بعبارة أخرى بين الحاكم والمحكوم ، ومن هنا تبرز أهمية درجة المؤسسة التي تتمتع بها التنظيمات السياسية الوسيطة في النظام ، حيث يؤثر ذلك على المشاركة السياسية من عدة جوانب أهمها دور هذه المؤسسات في تسهيل أو إعاقة المشاركة ، فيمكن القول إن وضوح الهياكل ، وتماسكها واستقلالها عن الحكومة وقدرتها على التكيف مع التغيير الحادث في داخل النظام ، يؤدي إلى توسيع المشاركة السياسية وزيادتها ، ولكن طغيان العنصر الشخصي على تلك المؤسسات يؤدي إلى غياب المؤسسة وضعف الفاعلية السياسية، وهو الأمر الذي يؤدي بدور إلى انخفاض نسبة المشاركة السياسية.

ومن المفيد الإشارة إلى التعبير الذي استخدمه page عام 2002 (the semi – sovereign)
public) الشعب الذي يتمتع بسيادة جزئية ، ليشير إلى أنه هنالك مؤشرات قوية على أن هنالك تأثيراً
قوياً من جانب جماعات المصالح وأعضاء الأحزاب السياسية على الحكومة (1) .

6. وسائل الاتصال الجماهيري:

أكدت معظم الدراسات على الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في عملية المشاركة السياسية ،
باعتبارها إحدى الآليات الهامة لنشر مبدأ المجتمعات الديمقراطية . حيث أنها تساعد على وجود قنوات
اتصال مباشرة بين الصفوة السياسية والجماهير، وتعمل على تشجيع المواطن على المشاركة في الحياة
السياسية، حيث يكون لها دور كبير في باقى المؤسسات الاجتماعية كالأسرة ، وجماعات الرفاق،
والمدارس، ودور العبادة، إذ تقوم من خلالها بدمج الأفراد داخل الكيان السياسى الموجود.

وتجدر الإشارة إلى ارتباط تأثير وسائل الاعلام على المشاركة السياسية وعلى طبيعة النظام
السياسى القائم، وهذا التأثير يزداد فى الدول الديمقراطية التى تتميز بحرية التعبير عن الرأى ونقل
الأخبار والحصول على المعلومات ، ويضعف فى الدول التسلطية التى تكون فيها وسائل الإعلام
عبارة عن أداة للتوجيه ، والتفتين ، والضبط السياسى.

(وتوفير وسائل الإعلام وزيادتها من أجل الوصول إلى أهداف مثلى ، وهي ترفع درجة اهتمام
الأفراد بمجتمعاتهم وحكوماتهم ، كما تتطلب توفير قنوات الاتصال من خلال مضامينها التى تقدمها
للجماهير بطريقة انتقائية ، وأن تكون قادرة على إثارة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية ، وعلى
تزويد الأفراد بذلك النوع من المعرفة الذى يرفع درجة الفهم إلى مستوى القرارات المتخذة، وأن تقدم
لهم فرصة أكبر لممارسة الإشراف والسيطرة على المحيط العام ، وبالتالي تزيد من رغبتهم واندفاعهم
للمشاركة ومن جهة أخرى ، تساعد وسائل الإعلام على خلق المناخ الإيجابى للمشاركة وتزود أفراد
المجتمع بالمعرفة المناسبة والعلمية ، التى تدلهم على سبيل تصريف اهتماماتهم نحو مايفيد في تحقيق
أهدافهم من المشاركة(2) .

(1) Burstein, Paul, Why Estimates of The Impact of Public Opinion on Public Policy are Too High:
Empirical and Theoretical Implications, Op.Cit, P.22

(2) حمادة بسيوني ، دور وسائل الاتصال في صنع القرار - مركز دراسات عربية -1993 بيروت الطبعة الاولى.ص 329

المطلب الثالث : علاقة حق المشاركة السياسية بغيره من الحقوق الأخرى .

المشاركة السياسية حق من حقوق الإنسان ومن الحقوق السياسية والحريات العامة التي تعترف وتقر بها الدولة في كل المجتمعات وفي كل الأنظمة السياسية، على اختلاف ممارستها حسب توجه كل نظام سياسي، وقد أكدت المواثيق الدولية كلها على هذا الحق ، ويندرج هذا التأكيد ضمن المساعي الدولية التي تهدف إلى حماية وترقية حقوق الإنسان، وتمكينه من ممارستها، ومنحه الآليات القانونية التي تمكنه من المشاركة الفعلية والاستفادة منها، وفقا للمبادئ الأساسية للسياسة العامة، للمجتمع الحر والديمقراطي، الذي يسعى دائما إلى تحقيق أقصى قدر من المشاركة والتنوع (1) .

من هنا تكون المشاركة، حق أقرته القوانين الدولية والديساتير الوطنية متبوعا بحقوق أخرى هي:

1- الحرية الفكرية : وتأتي في مقدمة الحقوق، إذ تعد الحريات الفكرية من أهم الحريات الأنسانية التي يحتاجها الإنسان في حياته ، وذلك لارتباطها الشديد بجوانبه الروحية، والتي تسمح له بتكوين آرائه وأفكاره في مختلف المسائل ومنها المشاركة السياسية . وبالتالي تشمل الحريات الفكرية ، حرية الرأي والتعبير ، حرية الاعتقاد ، حرية التعليم ، حرية الصحافة .

2- الحق في المشاركة في الحياة العامة : وتكون هذه المشاركة مباشرة عن طريق ممثلين، يختارهم المواطن، بحرية للترشح أو للانتخاب أي حق المواطن في أن يتقدم على قدم المساواة . متمتعا بالقدر الكافي من الضمان والحرية، بترشيح نفسه أو انتخاب من يمثله في إنتخابات دورية، تجري بطريقة الاقتراع السري، وتكون خالية من أي ضغط أو تأثير حكومي، وتتبع هذا مشاركة المنتخبين في إدارة الحياة العامة.

3- الحق في التجمع السلمي : "لقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 في مادته (20) على أنه لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، كما انه لايجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما . ثم جاءت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، ففصلت هذا الحق في المادتين 21 و 22 منها . والمادة 11 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمادة 15 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، حيث جاء في هذه الاتفاقية حق كل إنسان في التجمع السلمي" (2) .

(1) شون مامبريد وآخرون - أصوات متعددة وعلم- الاتصال المجتمع- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر - 1981 - ص355
(2) مصدر سابق . شنتاوي، فيصل(الدكتور). حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني . ص 87 .

ويرتبط هذا الحق بالمشاركة، بل هو شكل من أشكالها، و تساهم الصحافة في تفعيله، فالأمر هنا يتعلق بعمل جماعي ورأي عام، إذ يمارس هذا الحق وفقاً لإجراءات قانونية، ويتم هذا التجمع في الساحات العمومية أو في أماكن مغلقة حسب الحالة القانونية التي تكون فيها كل دولة. ففي الدول التي تكون في حالة الطوارئ لا يمكن ممارسة هذا الحق في الأماكن العامة ويتم في القاعات والأماكن المغلقة، ويكون بترخيص من الجهة الوصية. وهنا يكون وجود الصحافة أساسياً بحيث تنقل فعاليات التجمع السلمي عن طريق التغطية الإعلامية بالكتابة والتحليل والتعليق وتكون الوسيلة المثلى لإيصال صوت القائمين بالتجمع إلى صناع القرار من جهة، وإلى أكبر عدد ممكن من الناس، فنتسع دائرة الرأي العام لتكون أكبر من ذلك المكان المغلق الذي أقيم فيه التجمع .

3- الحق في إنشاء النقابات والأحزاب السياسية والانضمام إليها : "أن النقابات المهنية معترف بها حسب القوانين والمواثيق الدولية، فقد نصت المادة (23) الفقرة (4) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه (لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه) . أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 16/10/1966 ، فقد نصت المادة الثانية منه الفقرة الأولى على أن "تتعهد كل دولة طرف من هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها" (1) .

ويمارس هذا الحق بالتساوي دون أن يلجأ النظام إلى حماية حزب بالذات أو نقابة على حساب النقابات أو الأحزاب الأخرى، أو تعطيل نشاطاتها، لأن في ذلك اعتداء على حق المشاركة وعلى الحقوق الإنسانية الأخرى (2) .

4- الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة : "تستمد حرية الصحافة أسسها من حرية الإعلام والرأي ، ومن المعروف أن هذه الحرية المعترف بها عالمياً كحق من الحقوق الأساسية للإنسان أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في 10 ديسمبر 1948 في المادة التاسعة عشر (19) منه" (3) .

وعلى حق حرية الرأي والرأي الآخر والتعبير عنه بالوسائل المتاحة كلها ، وكذلك أيضاً المطلوب من الحكومات توفير الظروف والشروط اللازمة المادية والبشرية لإنشاء المؤسسات الإعلامية على أساس التعدد والتنوع، وبالتالي الإعلان العالي لحقوق الإنسان عن هذا الحق في المادة 19 منه تحول فيما بعد إلى اتفاقية دولية متعلقة بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والتي جاء

(1) مصدر سابق . شنطاوي، فيصل (الدكتور). حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني . ص 91 .

(2) عبدالله ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، بيروت، 1987، ص 304 .

(3) مصدر سابق . شنطاوي، فيصل (الدكتور). حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني . 83 .

فيها" حرية الرأي والتعبير، حق يتضمن حرية اعتناق الآراء واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها، بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية." كما أكد هذا الحق مرة أخرى العهد الدولي الأول المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية والذي نص على أن "الحق الذي يتمتع به كل إنسان في حرية التعبير.. يوليه حرية في طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها دون أي اعتبار للحدود، بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو بأية وسيلة يختارها"⁽¹⁾.

إن هذا الحق، وما ارتبط به من حقوق يفتح الباب على مصراعيه لمزيد من المشاركة السياسية القائمة على المعلومات والمعارف، والإحاطة بالاختيارات المطروحة أمام الفرد عندما يجد نفسه بصدد الاختيار. إن أهم ما يعنيه هذا الحق هو حرية الرأي شفاهة وكتابة، ويجب أن يشمل حق التعليق وحق الرد ومناقشة السياسة الداخلية والخارجية عبر شتى وسائل الإعلام القائمة على قدم المساواة. فلا يحق لحاكم، فرد أو مجلس واحد أو نظام سياسي، يدعي احتكاره للحقوق بالنيابة على الأمة أو باحتكاره المعلومات والحقائق والمعرفة، إلا فيما يستند فيه على القانون لحماية الأمن والنظام العام⁽²⁾.

وحرية الصحافة لم تعد تتضمن حرية التعبير عن الرأي فحسب أي الحرية القانونية. وإنما تتعداه إلى العناية بتحرير الصحفي من سيطرة أصحاب الأموال أي لابد من وجود الحرية الاقتصادية، إذ إنها تجعل الصحافة في خدمة الشعب بأكمله بدلا من خدمة جماعة معينة منه كما أنها تحقق مبدأ حرية القارئ في تلقي الأنباء، فالقارئ يجب أن يكون في وضع يساعد على اختيار الجريدة التي يقرأها⁽³⁾.

⁽¹⁾شون ماكبرايد وآخرون-اصوات متعددة وعالم واحد-الاتصال المجتمع-الشركة الوطنية للنشر والتوزيع-الجزائر-1881-ص94

⁽²⁾مصدر سابق آليات التغيير الديمقراطي-ص268

⁽³⁾ بسيوني، محمود شريف(أ.الدكتور). الديمقراطية والحريات العامة. المعهد الدولي لحقوق الإنسان / كلية الحقوق بجامعة دي بول. ط1. ص 98. 2005.

المبحث الثاني / العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية واساليب تفعيل المشاركة

لا يوجد عامل واحد يؤثر في تكوين الآراء والمواقف السياسية بل توجد عدة عوامل ومتغيرات تؤثر تأثيراً فعالاً في تكوين الآراء والمعتقدات السياسية وصياغتها واستقرارها وانتشارها. إن الآراء والمواقف السياسية التي يحملها الأفراد عن الأيديولوجيات والحركات السياسية في العالم ، والتي تتأثر بالعوامل الذاتية عند الأفراد الذين يحملونها ويعتقدون بها . وبهذه العوامل تبنى طبيعة شخصياتهم وأفكارهم وتصوراتهم الذهنية ومواقفهم وقيمهم وخبراتهم السابقة وميولهم واتجاهاتهم الاجتماعية والسياسية (1).

وتتأثر كذلك بالجماعات المرجعية التي ينتمي إليها الأفراد كالعائلة والقرابة والمدرسة والحزب والجامع والمجتمع المحلي .. إلخ وبالخلفيات الاجتماعية التي ينحدرون منها . فضلاً عن تأثيرها بعوامل القيادة وبوسائل الإعلام الجماهيرية ، وكل هذه العوامل تشارك مشاركة فعالة في تكوين الآراء والمواقف السياسية عند الأفراد والجماعات خصوصاً خلال فترة الأمد البعيد ويكون تأثير هذه العوامل فعالاً و متميزاً إذا كانت جميعها تردد نفس الآراء والأفكار عن القضية السياسية قيد الدراسة والتحليل ، بينما تقل وتضعف فاعليتها إذا كانت أفكارها وطروحاتها حول الموضوع أو القضية مختلفة ومتناقضة (2).

المشاركة السياسية كانت منذ بداية عصر النهضة إلى القرن السابع عشر بصورة مبسطة لم يكن كما هو الآن حيث ازداد فيما بعد وخاصة أثناء الثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر ، ويمكن الاطلاع على الصياغة القانونية لهذا الحق والذي تم الإعلان عنه عام 1948 التابع للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، إضافة إلى قانون الحقوق المدنية والسياسية والتي وضعت في معاهدة عام 1967 ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦، وفقاً لأحكام المادة ٤٩ (3) . وهذه الإعلانات عن الحقوق والتي صدقت ، مايقارب ثلاثة عقود من الآن هي ملزمة ويفترض على الدول الموقعة عليها الالتزام بها . ولأسباب كثيرة ومنها :

(1) Mary r. Anderson. Community identity and political behavior. Copyright © Mary R. Anderson, 2010. P21

(2) مصدر سابق p22. Community identity and political behavior.

(3) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . المادة 49 .

<http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf>

- 1- الثورة الصناعية ومن ثم النهضة في جميع الجوانب وظهور نقابات عمالية تجارية وأصحاب المهن الحرة وتطور المدن وتقدمها .
- 2- تطور في وسائل الإعلام والاتصالات .
- 3- تسلط الحكومات على شعوبها مما جعل من المشاركة السياسية مطلباً ضرورياً ومتزايداً لتغيير هذه الأنظمة ومن أجل شرعية الحكومات .
- 4- ظهور الدعوات التي حمل لواءها المثقفون، من فلاسفة وكتاب وصحفيين، والتي تنادي بقيم المساواة والحرية، والمصلحة العامة، بشكل أدى إلى تغذية المطالبة بمشاركة أوسع في العملية السياسية .
- 5- التنافس السياسي بين الأحزاب والتيارات والجماعات السياسية سبب في زيادة المشاركة السياسية.

وعمومًا فإن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير، على من يملكون السلطة السياسية، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة، في شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة، وهي نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة، وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط، مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وسنتناول موضوع هذا البحث في مطلبين بحيث يكون المطلب الأول مخصصاً لبيان العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، والثاني لتوضيح أساليب تفعيل هذه المشاركة .

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية

إن الأجواء السياسية تؤثر على مدى اهتمام المواطن في المشاركة السياسية، وعليه يصبح الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمواطن في تحديد مستوى رغبته وبالتالي تحديد مدى المشاركة السياسية . والمشاركة السياسية الفعالة والتي تؤدي غايتها وهدفها، هو أساس لتطور المجتمعات، ويجعل من البرلمان أكثر شرعية وضمان الاستدامة من خلال إعطاء الناس جميعاً الشعور بالملكية، إضافة إلى أنه أسهم في منع نشوب الصراعات ويساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية (الحد من الفقر) ⁽¹⁾. وعليه يجب على الدولة ضمان الحق في المشاركة في صنع

What is effective political participation' <http://ipuchiapas.wordpress.com/2010/11/02/session-summary-what-is-effective-political-participation/> ⁽¹⁾

القرار، وهذا على أن يكون ليس واجباً فحسب بل التزاماً قانونياً لضمان تنفيذ هذه الحقوق . ويجب استشارة الشعب عموماً ومنه الأقليات في جميع المسائل التي تؤثر على حياتهم وتعطي موافقتها المسبقة والحرية والواعية وخاصة في الأمور ذات الأهمية الخاصة ، على سبيل المثال ، ما يتعلق بقضايا الأرض والسيطرة على الموارد الطبيعية . وهناك حاجة لاستمرار الحوار الموضوعية والمتعددة الاتجاهات (بين الأقليات والأغلبية مع السلطات) على أن لا تكون هذه المشاركات في الحوار رمزية مما يؤدي إلى الإحباط ، ولذلك فمن الضروري أن يتم تقييم و بانتظام آليات المشاركة وتكييفها مع الظروف السائدة (1) .

للمشاركة السياسية متطلبات تجعل منها مؤثرة لتصل الغاية المنشودة للديمقراطية وهي: (2)

1- رفع مستوى وعي الشعب السياسي لقيم المشاركة السياسية الديمقراطية ، معرفة الفرد بقضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

2- الاكتفاء الذاتي المادي والنفسي ، أي توفير كل متطلبات واحتياجاته الفرد (الحرية ، السكن ، الغذاء ، الأجواء الصحية ، العمل...إلخ)

3- الإيمان بالقضية ، هو أن يعلم الفرد أن المشاركة السياسية هو حق طبيعي طالما يشعر بالانتماء إلى الوطن إضافة إلى الإيمان بأهمية المشاركة

4- وجود قوانين فاعلة تضمن وتحمي حق الفرد في المشاركة السياسية

5- مؤسسات تنشئة الفرد (البيت ، المراحل التدريسية ، والمؤسسات الأخرى) أن تكون بمستوى المسؤولية في تثقيف الفرد على أهمية المشاركة السياسية .

ومن الجدير بالذكر أن أهم العقبات الرئيسية المؤثرة على المشاركة السياسية هي :

- 1- غياب الإدارة السياسية .
- 2- الحلقة المفرغة للفقر والتمييز (فالتمييز يولد الفقر والعكس بالعكس) .
- 3- العنصرية ، (ضرورة مكافحة العنصرية من خلال القانون والمؤسسات القوية والقيادة السياسية) .

(1) <http://ipuchiapas.wordpress.com/2010/11/02/session-summary-what-is-effective-political-participation/>

(2) شبكة النبا المعلوماتية-الثلاثاء 4 أيلول/2007-21/شعبان/1428 <http://www.annabaa.org/index.htm>

وتتأثر المشاركة السياسية بعامل تفاؤل الفرد وتشاؤمه (سعادة الإنسان) . فإن المشاركة السياسية تنمي الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية ، ولها تأثير نفسي على الأشخاص الذين يشاركون في النشاطات السياسية حيث يشعرون بالرضا عن النفس الناتجة من الشعور بالاستقلالية والكفاءة والتواصل مع الآخرين ، وهذه العلاقة كانت مبحثاً لدراسة في أمريكا اللاتينية حول موضوع العلاقة بين التصويت والرضا عن الحياة (1) . فالمشاركة في ظل النظام الديمقراطي يأخذ أشكالاً عدة يبدأ من التصويت إلى الاستفتاءات على السياسات ، وتشكيل الجماعات ، والانخراط في مظاهرات قد تكون قانونية أو غير قانونية ، هذه المشاركات يأمل بها الفرد بأنه سوف يؤثر على نتائج القرارات ، وبالتالي يؤثر على حياة الفرد ومن ثم يشعر بالارتياح فالسعادة ، فهذا المفهوم مهم جداً لدى الفرد أن يشعر بأن مشاركته سوف تؤثر على القرارات أو نتائج السياسات ، أن كان ذلك مؤثراً على حالته النفسية أو غير مؤثر بكلا الحالتين هو أمر مهم كي يكون دافعاً للفرد للمساهمة في عملية اختيار سياسات مؤسسات الدولة ، قد تكون الحكومة أو إحدى مؤسسات الدولة . ولاشك أن العلاقة بين المشاركة السياسية الإيجابية القسرية في الأنظمة المستبدة أو الدكتاتورية والرضا عن النفس أو السعادة سلبية .ومن هنا تأتي العلاقة بين المشاركة السياسية ورفاهية الفرد ، عندما تكون المشاركة السياسية هو طريق ومساهمة لتحقيق ذاته .

في الواقع الرغبة والشعور بالمسؤولية في المشاركة السياسية سواءً كان التصويت من أجل رئيس معين أم حزب أم جماعة معينة ، أم أي نوع من المشاركة السياسية ، هذا لا يهم بقدر أن يكون للفرد احترام لصوته ونفسه عندما يشارك لمعرفته الأكيدة بأن صوته ذو قيمة ، من باب التأثير الذي سيحصل من وراء الإدلاء به ، ومن ثم الشعور بالرضا فالسعادة والرفاهية وخاصة عندما يعرف أن عمله هذا قد أسهم في الرفاهية العامة، إضافة إلى أن المشاركة تعطي فرصة للفرد للشعور بالانتماء . فعندما يذهب الفرد إلى التصويت ويعرف أن ذلك هو حق من حقوقه من خلال التقاليد الديمقراطية وممارستها ، يصبح ذلك أخلاقيات تغرس في شخصيته (2) ، ويصف مانسبريدج (Jane Mansbridge) المشاركة السياسية (ضرورية للتنمية الشخصية، لتجعل المرء إنساناً كاملاً ، وله نطاق واسع في التوقعات مع وعي للمصالح الشخصية) (3) .

هذا الوعي والمفهوم للمشاركة السياسية لا يقتصر على وجود النظام الديمقراطي هنالك بعض الخصائص الاجتماعية مثل العمر والتعليم والدخل والحالة الزوجية ، وما يزيد على ذلك هو مدى اختلاط

Rebecca Weitz-Shapiro & Matthew S. Winters Columbia University Political Participation and Quality of Life July 2008 p3
(1)
(2) المصدر نفسه . p8
(3) المصدر نفسه . p9

الفرد أو علاقته بأشخاص لهم اهتمامات سياسية ، وخاصة عندما يكون له علاقة مباشرة في البيت أو المحيط القريب مع ناس يعملون في هذا المجال ، إضافة إلى المجالات التي تقوم بها المؤسسات لتعليم المواطنين حقوقهم وواجباتهم ، ومنها المشاركة السياسية .

هذا الشعور بالرضا والسعادة من المشاركة السياسية ، لا يأتي إلا في الدول التي تمارس الديمقراطية حقاً، حيث الشعور بحرية الرأي والمعتقد ، روت فينهوفن Ruut Veenhoven درس معدل مستوى السعادة في عام 1995 بين البلدان فوجد أن الدول التي فيها الديمقراطية السياسية وحرية الصحافة لها ارتباط قوي بالسعادة (1) . فالمشاركة تنمي في الفرد الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية ، وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته ، وتنهض بمستوى الوعي السياسي ، كما أنها تساعد على خلق المواطن المنتمي الذي يعد عماد قوة الجسد السياسي .

وعلى صعيد السياسة العامة ، تجلب المشاركة أعظم خير لأكبر عدد من الأفراد إذ إنها تدفع الحاكم إلى الاستجابة لمطالب المواطنين وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة ، ومن ثم حيث يؤدي ازدياد عدد المشاركين إلى مزيد من العدل الاقتصادي والاجتماعي عن طريق قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة .

وسنتناول أهم العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية في الفروع الآتية :

الفرع الأول : التنشئة السياسية

يركز علماء الأحياء وبعض علماء النفس على العوامل البيولوجية في تشكيل تفكير الإنسان وسلوكه، بينما يشدد علماء الاجتماع على دور التعلم والثقافة .

والمشاركة السياسية تأتي بمراحل ، ومن خلالها تبنى الشخصية لتصل إلى مرحلة المشاركة ويمكن أن تتطور لتصل إلى مرحلة المطالبة السياسية ، فالمواطن يمر بمراحل تنشئة اجتماعية سياسية ، فتبدأ بمرحلة الوعي في ضمن مايعرف بغريزة التعرف ، فيقوم الفرد بالتعرف ومتابعة مجريات السياسة ومحاولة الاشتراك في المناقشات السياسية الضيقة ، وقد يأخذ ذلك مدة طويلة إلى أن ينتقل إلى المرحلة التالية في المناقشات السياسية العامة ، ويتوقف ذلك على مستوى الوعي ومدى قدراته الذاتية على اللاستيعاب والتأثير ، وتبدأ محاولات الفرد في بدء الأمر مع العائلة ويتطور ليصل إلى أبعد من ذلك بمعنى خارج إطار العائلة ليشمل الجار والأصدقاء والمدرسة إلى المراحل المتقدمة في الدراسة... إلخ ، وهذا يقف حسب ومداه مجال التعامل للفرد .

(1) مصدر سابق . Political Participation and Quality of Life. p12

ومجال تعزيز الاهتمامات السياسية يحددها :

1- نوع النظام الحاكم .

2- قدرات الفرد .

3- المؤسسة الإعلامية (السلطة الرابعة) .

4- أنماط المشاركة السياسية .

5- الظروف السياسية التي تمر بها البلاد .

6- عدد الحملات الانتخابية التي تجري في البلد .

7- التراكم الثقافي السياسي لدى الفرد .

ينتقل الفرد من مرحلة التعرف إلى مرحلة حامل المعرفة ،بمعنى يصبح الفرد يحمل أفكاراً سياسية مما يؤهله للتقرب إلى مستويات أعلى سياسياً فيقوم بالتعرف على الشخوص السياسية للدائرة الانتخابية في المحلة أو المحافظة ، ويتسع ليصل إلى باقي المحافظات إلى أن يشمل كل محافظات الدولة ، وبالتالي التعرف على أعضاء البرلمان والكوادر الوزارية ، بمعنى يكون له إلمام ومعرفة على أغلب الشخوص السياسية على مستويات السلطات في الدولة من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية وباقي المؤسسات السياسية في الدولة .

في الحقيقة ، التعرف هو الآخر لا يخرج عن إمكانيات قدرات ومجال الفرد ، فضلا عن نوع النظام الحاكم ، بمعنى كل مراحل المشاركة السياسية يجب أن يحسب حساب ، المبادئ الأولية لتوفير إمكانيات المشاركة السياسية للفرد .

ينتقل الفرد إلى مرحلة أخرى هي عملية المشاركة في التصويت السياسي ، فيقوم إما بالحملات الانتخابية ، أو عن طريق المساندة والمساعدة لتعزيز الموقف المادي أو المعنوي للمرشحين ، وأضعف الإيمان بالسياسة هي المشاركة بالتصويت .

هذه المرحلة مهمة جدا في حياة الفرد السياسية وبإمكانه التنقل من دور إلى دور آخر للمشاركة السياسية وحسب اتاحة الفرصة ، وفي هذه المرحلة تبنى توجهات الفرد في مستوى مشاركته للعملية السياسية ، فبناؤه الشخصي السياسي يجعله مؤهلاً للانتقال إلى المرحلة الأخرى .

المرحلة الأخرى وهي مرحلة أكثر قرباً وأكثر وعياً ومفهومية للشأن السياسي ، بمعنى يقوم الفرد بالاتصال بالأجهزة السياسية لأغراض عدة قد تكون كالمطالب السياسية ، من حقوق أو من أجل تقديم اعتراض أو انتقاد أو شكوى ... إلخ ، أو قد يجتاز الفرد هذه المرحلة ليقوم بمشاركة مباشرة وذلك بالتسجيل في إحدى الجمعيات أو التيارات أو الأحزاب السياسية .

وعليه تصبح كل مراحل المشاركة السياسية مسترسلة دون حواجز واعتراض وموانع ، في حال كان النظام السياسي ديمقراطياً ، فضلاً عن أن المشاركة السياسية موجودة في كل الأنظمة ، ولكن في النظام الديمقراطي المؤسساتي المدني ، حيث يشعر الفرد بالحرية في الكلام والتعبير وإبداء الرأي والمشاركة في النقاش والحوار بدون أي خوف من السلطات الحاكمة ، وبالتالي يرى نفسه امام دورات تثقيفية وندوات سياسية حوارية وتنافس انتخابي كبير ، مما يجعل للفرد الدور الفعال في العملية السياسية بمعنى دور مؤثر في صنع القرار السياسي ، وهذا بدوره يصبح حافزاً لزيادة درجة المشاركة ، فضلاً عن أن زيادة المشاركة تعزز من شرعية السلطات الحاكمة .

وفي الحقيقة أصل أهمية المشاركة السياسية هي مدى تأثير ذلك على القرار السياسي في البلد ، فضلاً عن تحديد مدى شرعية النظام الحاكم . هذا لايعني إلغاء الآخر ، فشرعية النظام يأتي من القاعدة الجماهيرية ولكن يبقى هنالك الآخر المعرض ، فهو يبقى في مجال الحوار ولايتم تهميشه وبالتالي يصبح هو الطرف الذي يقوم العملية السياسية .

يرى بعض السياسيين (*) أن المشاركة السياسية لها تأثير سلبي على صنع القرار السياسي ، ويقصد به القرار السياسي سيتعرض إلى معارضة وتدخل وتأثير ، وبالتالي عواقب لا تخدم القرار السياسي ، وقد يخرج القرار هزياً أو قابلاً للتجاوزات غير المحسوبة . وهذا ما نراه في بعض الدول ، حيث لا يشجعون على المشاركة السياسية لكي يتفردوا بالقرار السياسي ، يحسبون أنفسهم هم الراعي والباقي للرعية وعلى الرعية اطاعة الراعي فقط .

وعليه المشاركة السياسية لا تعتبر مؤدية لغرضها ولامجدية طالما لا تكون مؤثرة على العملية السياسية بمعنى آخر ، الذهاب إلى التصويت لا يجدي نفعاً إذا لم يكن له تأثير على صنع القرار السياسي .

(*) كثيراً ما نقرأ هذه الآراء في الصحف او نسمعها في مقابلات على التلفزيون ، (وهو واقع لسياسيين قد لا يؤمنون بالديمقراطية) ولسنا في صدد ذكرهم .

التنشئة السياسية وارتباطه الوثيق بالمشاركة السياسية والتي تمثل عملية تهيئة وإعداد للمواطن كي يصبح مؤهلاً للمشاركة في الحياة السياسية في مجتمعه . إذ المشاركة السياسية هي الجسر الرابط بين الفرد ، كعضو في جماعة والفرد كمواطن سياسي .

للتنشئة السياسية مكانة مهمة في ميدان علم الاجتماع السياسي، كونها إحدى موضوعات الالتقاء الاجتماعي بالسياسي ،وباعتبارها ثقافة سياسية تصهر الحاكمين والمحكومين في بوتقتها، ويمكن اعتبارها الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي وتنبور الثقافة السياسية لمجتمع من المجتمعات .

وتبرز أهمية التنشئة السياسية حالياً عبر الصراع والتنافس الدائرين بين النظام السياسي ومنظمات المجتمع المدني حيث يسعى كل طرف منها للهيمنة أو التأثير على قنوات التنشئة السياسية للحفاظ على استقرار النسق السياسي وإضفاء طابع المشروعية على نفوذهم وسلطتهم، ويسعى كل منها للتحكم أو التأثير على قنوات التنشئة بدءاً من المدرسة -التعليم الرسمي- وانتهاءً بوسائل الإعلام .

لم يحدد تعريف معين للتنشئة السياسية رغم الأهمية البالغة لعملية التنشئة السياسية حتى الخمسينات من القرن الماضي ،وكان اول من استخدم مصطلح التنشئة السياسية هو العالم الأمريكي هربرت هايمان ، عندما كتب عن السلوك الاجتماعي السياسي ،إن الاهتمام بالتنشئة السياسية جاء مصاحباً للدراسات المتعلقة بالسلوك السياسي ، ويعرف هليمان التنشئة السياسية بأنها : "تعلم الفرد لأنماط سلوكية-اجتماعية تساعد على أن يتعايش مع الأعضاء الآخرين في المجتمع وذلك عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع مما يساعد هذا الفرد على أن يتعايش سلوكياً مع هذا المجتمع" (1) .

إن الدور المهم الذي تلعبه التنشئة السياسية في المجتمع قد لا يؤدي للهدف المنشود وهو التنمية السياسية ، أو إلى ترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقة ، وذلك بسبب طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع ،ونوع التعليم ودرجة استقلالية وسائل الإعلام ، وهذه الأمور هي من محددات طبيعية للتنشئة السياسية ،ويمكننا ملاحظة هذا الأمر على أرض الواقع في كثير من الدول العربية على سبيل المثال ،وقد وصل بعضها إلى نتيجة مأساوية نتيجة التنشئة السياسية الخاطئة ،بينما المراد أن يكون الانتقال من مرحلة الولاء إلى العشائر والفئة والعائلة ، إلى مرحلة الإلتزام للوطن ، وفي دراسة موجهة من حكومة إقليم كردستان عام 1993 ، بلغ عدد العشائر الكوردية في كردستان العراق نحو (83)

(1) ابراش ابراهيم ، علم الاجتماع السياسي، ط1 ، عمان، دار الشرق للنشر، توزيع 1998، ص197 .

عشيرة رئيسية وتتألف من (835) فرعا وفخذاً وأسرة ، وعليه العشيرة كانت ومازالت العقبة الرئيسية أمام تطلعات الكورد الوطنية والقومية (1) .

ويرى الولاء الفئوي الحزبي أكثر مما هو الولاء للوطن والمجتمع ، وهذا ينم عن أن التنشئة السياسية بعيدة عن مضمونها الحقيقي ، وعليه يجب أن يكون هنالك مراجعة مع استنباط طرق جديدة والغاية تحقيق تنمية سياسية سليمة ، نحو الديمقراطية والمجتمع الواحد .

وفي كوردستان فمما لا شك فيه أن التنشئة الوطنية الفاعلة (التي من المفترض أن تختلف من دولة لأخرى وبالتالي من مجتمع لآخر) التي يتم تدعيمها وتقويتها بمشاعر الولاء والانتماء القوي للوطن تؤدي دوراً كبيراً في الحفاظ على أمن المجتمع والدولة واستقرارها، وهو الهدف الاستراتيجي الأوحد الذي كان ومازال يعد محور اهتمام القيادات السياسية بصفة عامة والعلوم السياسية والاجتماعية بصفة خاصة ومنها السياسات المقارنة وعلم الاجتماع السياسي.

وفي الواقع الأمن والاستقرار بات من الأمور المهمة في الغاية ضمن الظروف المعاصرة الجديدة ، حيث يعاني العالم من تفشي ظاهرة الارهاب والعنف المسلح وبالتالي يصبح خطورة على أمن المجتمع الانساني واستقراره ، وعليه يتطلب الأمر محاولة جادة للقضاء عليه ، وذلك بالبحث عن وسائل وطرق تربوية تنشئية علمية تحد من ذلك .

وهنا سؤال يفرض نفسه : هل بإمكان الجهات العلمية المعنية فضلا عن المعطيات الجديدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، القيام بتقديم دراسة تنشئية للمجتمع ، والغرض منها السيطرة ومنع تفشي ظاهرة العنف المسلح والإرهاب ؟

"تعد العملية التربوية الإنسانية بصفة عامة، والتنشئة الوطنية (التنشئة الاجتماعية والسياسية) بصفة خاصة إحدى المعطيات المنبثقة عن الحياة في الجماعات الإنسانية، والتي بدورها تنجم عن معطيات البيئة الوظيفية والبيئة المادية لتلك الجماعات المتضمنة لقوالب ونماذج معينة للفكر والسلوك، والمنطوية على نماذج من التصورات الجماعية المشتركة التي تصدر عن الجماعة وتستمر بالجماعة ومن أجلها تعمل على دعم ظواهرها ومكونات بنائها ومؤسساتها الوظيفية وعاداتها التقليدية والمستحدثة على السواء البيئة الإنسانية هي التي تسعى إلى تحريك وتطوير واقعها في الاتجاه الذي من شأنه أن يحقق متطلباتها ويواجه احتياجاتها ويحل مشكلاتها وينمي طاقاتها. ويتخذ كل مجتمع من التربية وسيلة لضمان استمرار بقائه مشدودا بترائه وماضيه متطلعا إلى مستقبله وأمانيه. ومن ثم كان

(1) جيو نذير . سلاطين هفيران صفحة من تاريخ الكورد . ترجمة من التركية الى العربية ، أ.الدكتور خليل علي مراد.مراجعة وتقديم ،أ.الدكتور عبد الفتاح البوتاني. مطبعة جامعة دهوك. 2012 . ص9 .

التربية عملية ديناميكية في محتواها، إيجابية في تأثيرها، خاصة إذا كانت هادفة إلى تحقيق تغيير اجتماعي وسياسي وثقافي واسع النطاق بعيد المدى" (1) .

بمعنى آخر العملية التربوية تتبنى صيرورة حياة الفرد . وعليه يصبح الفرد يرضخ لما تملئ عليه الجهات التربوية وبالتالي يكون الفرد وحسب إملائات العملية التربوية ، من باب أن الجهات التربوية تطمح بجعل الفرد مستعد لخدمة الوطن والولاء للنظام السياسي الحاكم .

في الواقع المجتمع عبارة عن مكونات وجماعات وعلاقات وروابط ومتغيرات كثيرة ، وكلها مترابطة مع بعض بصورة واسعة ومعقدة أشبه ببيت العنكبوت ، غاية في التشابك ، وما يتمضخ عنه له دور كبير في عملية التنشئة .

"وكل فرد يعيش في المجتمع ينتمي إلى أكثر من جماعة في نفس الوقت سواء كانت أولية أو ثانوية. وتعمل كل جماعة منها بالتضافر مع الجماعات الأخرى على تنشئته اجتماعيا وثقافيا، وتتدخل في تحديد أنماط سلوكه وقيمه وآرائه، وهكذا يظل الفرد - شاء أم أبى - مجالا للتشكيل وإعادة التشكيل وفقا لمواقف ومقتضى الحال ونتيجة لازمة لعمليات التفاعل التي تحيط به، وهذه المواقف تشكل ظاهرة تربوية. وفي ضوء ما تقدم تعرف الظاهرة التربوية من وجهة النظر الاجتماعية بأنها نظام اجتماعي يقوم بدور وظيفي في إعداد النشأ وتنشئته وتشكيله من خلال وسائط ومؤسسات وأجهزة لها فاعلية تكوين الفرد وتهينته من النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية ليكون عضوا في مجتمعه يحيا حياةً سوية في بيئته الاجتماعية " (2) .

وفي دول العالم الثالث ، ماتم ذكره لا يخرج عن التدخل السياسي ، فالأنظمة السياسية في هذه الدول ، تقوم بالتدخل في العملية التربوية وذلك لكي يخضع الفرد إلى متطلبات النظام السياسي، هذا لايعني دعما لإهمال المنظور السياسي في تنشئة المجتمع ، فالفرد يجب أن يعيش متطلبات الوضع السياسي كي يتدخل بالقرار السياسي ، بمعنى تكون التنشئة بصورة مؤثرة على صنع القرار . وبمعنى آخر لاخرج التنشئة الاجتماعية والثقافية عن التنشئة السياسية لأهميتها البالغة للمجتمع .

ولكن ما يحصل في الدول النامية أو دول العالم الثالث ، هو توجيه النظام السياسي العملية التربوية ضمن إطار أيديولوجية النظام الحاكم ، وليس ضمن شرعية القانون والدستور ، وأن كان غالبية الدساتير هي تجسيد لأيديولوجية أنظمتها ، فيكون سلوك الفرد منذ صغره حسب الإطار

(1) هاشم، وحيد بن حمزة (الدكتور)، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والامن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض 1425 هـ <http://www.minshawi.com/other/hashem.htm>

(2) المصدر نفسه .

المرسوم له ، بمعنى آخر تكون المؤسسة التربوية الأنظمة الحاكمة قد وجهتها . وعكس ذلك الدول الغربية الديمقراطية التي توجه العملية التربوية ضمن إطار قانوني دستوري ديمقراطي ، حيث تقوم مؤسساتها التربوية بتوظيف مفاهيم الحرية والديمقراطية وتطبيق القانون ، وبالتالي لتحقيق مجتمع ديمقراطي صالح . فينشأ الفرد من تفاعله مع بيئته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

وفضلا عن ماسبق أصبحت المجتمعات في دول العالم الثالث تتأثر بمجتمعات الأنظمة الديمقراطية ، خاصة بعد الأحداث الأخيرة التي تشاهدها دول الشرق الأوسط من تغيير أنظمتها ، وعليه أصبح أمر التنمية والعملية التربوية تعد نفسها ضمن المعطيات الجديدة المتغيرة . وبالتالي مؤسسات التربية الاجتماعية والسياسية والثقافية أمام مرحلة غاية في الصعوبة بسبب خصوصية هذه المجتمعات التي عانت من تراكم ممارسات العملية التربوية وسيطرة أنظمتها على سلوكيات المواطن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

وهنا تثار تساؤلات عدة منها : هل بمقدور العملية التربوية للتنشئة السياسية أن تتجاوز مع المعطيات الجديدة في دول الشرق الأوسط ؟ هل ستنتمتع الدول التي تشاهد التغيير في أنظمتها السياسية بالاستقرار الثقافي والاقتصادي والاجتماعي ليتسنى الدور الملائم للتنشئة السياسية ؟ هل بإمكان مؤسسات التنشئة للأنظمة الجديدة التوافق بين مستوى بيئة المجتمعات الغربية المتطورة ومجتمعاتها؟! وحسب المعطيات الموجودة ، سؤال آخر يفرض نفسه : هل سيتراجع مستوى تدني الحرية في الدول التي تشاهد تغييراً في أنظمتها عما كان عليه في الأنظمة السابقة ؟! إن الأجوبة على هذه التساؤلات تتضح من خلال الفقرات الآتية :

● دور العملية التربوية في التنشئة

التربية هي ظاهرة ونظام اجتماعي ، فترتبط تنشئة الفرد بالعملية التربوية لما لها ارتباط وثيق بشؤون العامة المحيطة بالفرد ، بمعنى آخر العلاقات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفرد ترتبط ارتباطاً قوياً بالتربية . وباعتبار التربية نظاماً اجتماعياً فيصبح دوره في التنشئة أمراً غاية في الأهمية ، لما تقوم به من دور فعال ومنظم ومدرّس وعلمي في ترسيخ المناهج التربوية على الفرد، فضلا عن اهتمام التربية بمهارات الفرد وخبراته الغاية تعزيز دوره في المجتمع .

وبالتالي فالتربية نشاط أو عملية اجتماعية هادفة ، وإنها تستمد مادتها من المجتمع الذي توجد فيه ؛ إذ أنها رهينة المجتمع بكل ما فيه ومن فيه من عوامل ومؤثرات وقوى وأفراد ، وإنها تستمر مع

الإنسان منذ أن يولد حتى يموت ؛ لذلك فقد كان من أهم وظائفها إعداد الإنسان للحياة ، والعمل على تحقيق تفاعله وتكيفه المطلوب مع مجتمعه الذي يعيش فيه فيؤثر فيه ويتأثر به (1) .

وعليه تُعد التربية نظاما اجتماعيا قائما بذاته له خصوصية في العمل على تنشئة الفرد وتنظيم سلوكه السياسي والاجتماعي والثقافي ، وعليه يصبح التعاون بين الحكومة والمجتمع أمراً منظماً ومدروساً، الغاية توجيه الفرد لتحقيق أهداف المصالح العامة للمجتمع والحفاظ عليها .

وعرفت التربية Education : بأنها التنشئة، والتدريب الفكري والأخلاقي، وتطوير القوى الأخلاقية والعقلية وخاصة عن طريق التلقين المنظم سواء في الأسرة أو المدرسة (2) .

فالأسرة والمدرسة هي من أهم أدوات التنشئة ، وكل واحدة منها لها تأثير يعزز تأثير الآخر ، وبالتالي هذه الأدوات تجتمع في تنشئة الفرد ليكتسب معايير وقيم واتجاهات معينة ، وهذه الأدوات دورها لاينتهي في مرحلة واحدة من حياة الإنسان بل هي مستمرة ، حيث تبدأ من فترة الطفولة .

ولقد استخدم مصطلح التربية في قاموس التربية (3) ليشير لجميع العمليات التي يتم بواسطتها تنمية قدرات الشخص واتجاهاته وأشكال سلوكه الأخرى، وتنمية القيم الإيجابية التي يؤكد عليها المجتمع الذي ينتمي إليه . (4)

في الواقع أن التربية هي عملية تثقيف وتعليم لتطوير المعرفة والمهارات والحرف ، وهي أيضاً الوسيلة لتطوير الخبرات .

بناء على ذلك فإن التربية عملية اجتماعية تتضمن جميع أساليب وأشكال الأعداد الرسمية وغير الرسمية لشخصية الفرد، والتي تسهم في نقل المعرفة المنظمة عبر الأجيال والتي تساهم في ضمان استمرارية الحياة الاجتماعية والسياسية بمقوماتها الحضارية والثقافية والعقائدية.

ويعتبر كيفين هاريس K. Harris التربية ضرورة اجتماعية اقتضتها حاجة المجتمع لنقل المعرفة، وتراكمها بين أجياله المتعاقبة. وبذلك يستخدم هاريس مصطلح التربية هنا ليشير لعملية أو لمجموعة معينة من العمليات التي تجيزها النظم الاجتماعية لنقل المعرفة، واكتساب الخبرة وتعلمها في مختلف المؤسسات التربوية. وأكد بيرتون كلارك Burton Clark في دراسته للأنساق التربوية

(1) أبو عرّاد، صالح بن علي (الدكتور). استاذ التربية الإسلامية ومدير مركز البحوث التربوية (بعض المؤسسات التربوية وأثرها في تربية الفرد والمجتمع) .

<http://www.saaaid.net/Doat/arrad/5.htm>

(2) مصدر سابق . دكتور هاشم وحيد حمزة .

(3) Good, Carter, N. (ed). Dictionary Of Education, New York: McGraw-Hill Book Company, 1973. P.202

(4) حمزة ، هاشم وحيد (الدكتور) <http://www.teachersmind.com/Education.html>

وعلاقتها بالمجتمع ارتباط التربية ونظمها بالأوضاع الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وبمختلف الظواهر والعمليات الاجتماعية في المجتمع . (1)

أما التعريفات المعاصرة والمتداولة للتربية، فإنها تنظر للتربية باعتبارها عملية تفاعل وتكيف بين المتعلم وبيئته الطبيعية والاجتماعية. والتربية بذلك عملية تطبيع اجتماعي وثقافي لحياة الفرد في نطاق المحيط الاجتماعي والثقافي لمجتمعه.

1- دور الأصدقاء في التنشئة :

جماعة الرفاق : "وهي نوعٌ من المؤسسات الاجتماعية التربوية التي لها تأثيرٌ كبير في تربية الإنسان انطلاقاً من كونه كائناً حياً اجتماعياً يميل بفطرته إلى الاجتماع بغيره ، ولذلك فإن جماعة الرفاق في أي مجتمع بمثابة جماعةً أوليةً شأنها شأن الأسرة في الغالب ؛ لأنها صغيرة العدد ، وتكون عضوية الفرد فيها تبعاً لروابط الجوار ، والشريحة العمرية ، والميول ، والدور الذي يؤديه الفرد في الجماعة" (2) .

الأصدقاء هم الأشخاص الذين يرافقون الفرد منذ فترة طفولته ويشاركونه الهوايات والميول ، وترجع لهم الكثير من السلوكيات والقيم والآراء العامة للفرد ، حيث يعتبر الأصدقاء من الجماعات المؤثرة على التنشئة السياسية ، إذ يأخذ الفرد من أصدقائه بحكم التواجد واللقاءات المستمرة مواقف وآراء سياسية ، وقد يكون للأصدقاء الدور الضاغط في التوجهات السياسية .

الفرد في مرحلة طفولته يتميز بمشاركته في اللعب مع إقرانه في العمر ، وهذه المرحلة من العمر هي أكثر فترة يقوم بها الفرد بالاشتراك في نشاطات جماعية أكثر من المراحل الأخرى مثل مرحلة المراهقة حيث يبحث الفرد عن جماعته خاصة به يشعر بالانسجام معهم ومشاركة الأهداف والميول ، وبعد مرحلة المراهقة فيكون لدور العمل ومحل العمل تأثير في تعزيز العمل الجماعي رغم تغلب الطابع الرسمي ولكن من خلال قضاء اوقات طويلة مع رفاقه بالعمل سواء كان العمل رسمياً أو طوعياً يكسب الكثير من المهارات والعادات والخبرات .

(1) مصدر سابق . حمزة ، هاشم وحيد (الدكتور) .

(2) مصدر سابق ، ابو عرّاد، صالح بن علي (الدكتور)

<http://www.saaaid.net/Doat/arrad/5.htm>

وعليه ، فلأصدقاء دور وأثر كبير على حياة الفرد في مراحلها المختلفة ، بوجوده واشتراكه مع الجماعة في النشاطات المختلفة الوظيفية أو الرياضية أو الترفيهية أو التطوعية... إلخ . ولكل من هذه الجماعة ثقافتها الخاصة ضمن المستوى الاجتماعي وعمر الجماعة وعقليتها، وبالتالي يكون أثره واضحاً على تربية الفرد ، وبحكم الاحتكاك المستمر لأوقات طويلة .

وبالتالي يصبح أمر اختيار الأصدقاء أو الرفاق أمراً غاية في الأهمية خاصة في فترة الطفولة لأن لذلك تأثير دائم على الشخصية ، فضلاً عن أن كل فرد يجب أن يقوم باختيار أصدقائه حسب كل مرحلة من مراحل حياته ، من باب اختيار الصديق الصالح ، ومن الجدير بالذكر اختيار الصديق بصورة مباشرة يؤثر على الفرد وثقته بنفسه وبالتالي ضعف في شخصيته ، وخاصة في مراحل المراهقة وما بعدها .

وفي الحقيقة دول الشرق الأوسط ومنها الدول العربية فيها التعاليم الدينية مليئة بأهمية الأصدقاء وأثرها على تنشئة الطفل وقد ورد في القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ص) ما يعبر عن هذا المعنى .

2- أهمية المؤسسات الدينية على التنشئة :

في البداية لا بد أن نشير إلى أن للإنسان الحق في اختيار دينه أو معتقده ، فهو حر في ممارسة شعائر ذلك المعتقد في السر والعلانية ، وقد أعلنت حرية الدين والمعتقد في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن المادتين (4 و18) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة (13) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهن واتفاقية اليونسكو الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم تضمنت جميعها أحكاماً تتعلق بحق كل شخص في إظهار أو ممارسة دينه أو معتقده (1) .

وفي دراسة للتاريخ الديني والحضاري ، تعتبر المؤسسة الدينية بنية اجتماعية حديثة . أسهمت ومازالت في إرشاد الأفراد وتقديم العون في تكوين مجتمعهم ، فضلاً عن أنها تقدم الحلول والغاية تحقيق الذات الإنسانية .

وتقوم المؤسسات بدور تأثيري كبير على المجتمعات ، قد يكون هذا الدور إيجابياً أو سلبياً حسب أيديولوجية المؤسسات ، إذ المؤسسات الدينية لا تقتصر مهمتها على إصدار الفتاوى أو الإرشاد

(1) مصدر سابق . شنطاوي، فيصل(الدكتور). حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني . ص 78.

الديني أو الشعائر الدينية . فالمؤسسة الدينية (البنية الاجتماعية) تحتاج إلى بنية سياسية لإدارتها في الشؤون الداخلية والخارجية .

وبين لنا التاريخ الصراعات التي حدثت بسبب تسييس الدين وتأثيره على المجتمع ، ومن أهمها الصراعات في الدول الأوروبية في القرون الوسطى ، حيث تعتبر من الأمثلة الواضحة والتي عان منها شعوب المنطقة واستمرت إلى اندلاع ثورة ضد المؤسسة الدينية وقيام الحركات الإصلاحية .

إن طبيعة العالم في حراك دائم وتغيير مستمر فإن كانت المفاهيم الدينية لا تواكبها ، يصبح الأمر صداماً بين معطيات الواقع ، وبالتالي يصبح من المعوقات للحراك السياسي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي عائق ضد حرية الفرد في الإطار العام ، فضلاً عن أهمية المؤسسة في حل المشاكل الاجتماعية .

وفي الحقيقة إقحام الدين في السياسة بمعنى الفكر السياسي مستند إلى مرجعية دينية فيكسب شرعيته من الدين ، وبالتالي القوانين لضمان حقوق الفرد وحرية يجب أن تأخذ شرعيتها من الدين بغض النظر عن التوجهات الفكرية له . وعليه يصبح للعمل السياسي شأن مقدس مما يحرم المساس بالنظام السياسي .

رغم أن للدولة ميزتها وشخصيتها القانونية إلا أن ذلك لا يعطيها الصفات والخصائص البشرية من مشاعر وما إلى ذلك من أمور لتسمح بنسب الدين إليها ، أيًا يكون الدين ، فهذا الأمر يحجم الدولة ويرسم لها إطاراً واحداً محدداً ، وبالتالي يصبح ذلك تعدياً على حقوق الآخرين من الأفراد في حق التفكير وحرية الاعتقاد خارج هذا الإطار المرسوم .

من الجدير بالذكر ، نحن لسنا بصدد انتقاد أو إعطاء وجهة نظرنا للدين ، أيًا كان الدين ، بل اننا نبحث عما يعزز النظام الديمقراطي والدولة الديمقراطية ، فلكي يكون لنا سياسة ديمقراطية ، لا يعني رفض أي أيديولوجية أو فكر معين ، بل هو العكس بالضبط ، فالديمقراطية تعني حرية الفكر والاعتقاد وأن لا يتم فرض أي أيديولوجية أو فكر معين وبأي شكل من الأشكال على المجتمع وعلى توجهات الدولة بمؤسساتها العامة ، بمعنى آخر الرفض هو لكل أيديولوجية أو فكر يُفرض إرادته وسياسته دون مراعات حرية الفرد في التفكير والاعتقاد ، وعليه يجب ترك الأمر لحرية الأفراد في المجتمع .

وفي الواقع المؤسسات الدينية لها دور متميز في عملية التنشئة . هذا التميّز جاء على أثر ما تحمله من خصائص فريدة أهمها :

1- تتميز بمستوى عالٍ في الشعبية ، وخاصة في الدول المتدنية ومنها الدول الإسلامية ، فضلا عن بعض الدول الغربية ، ولكن مع وجود فرق في نوع علاقة الشعب بالمؤسسة ومستواه . حيث الدول الإسلامية هي أكثر حرص في علاقتها .

2- تتميز بهالة من القدسية .

3- تتميز بمعيار وسلوك ثابت مع المواطنين .

فلمؤسسة الدينية وبالعلاقة الاجتماعية المميزة ومن خلالها تتمكن من تحقيق أهدافها وغاياتها ، وعليه يُعدُّ المؤسسة الدينية عنصراً مهماً من عناصر التنشئة .

وتقوم المؤسسات الدينية بدورها في عملية التنشئة من خلال: (1)

- 1) تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم سلوك الفرد بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع.
- 2) إمداد الفرد بسلوكيات أخلاقية.
- 3) تنمية الضمير عند الفرد والجماعة.
- 4) الدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية السامية إلى سلوك عملي.
- 5) توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

3- دور الأندية :

هذه المؤسسات غالباً ماتكون اجتماعية ثقافية أو رياضية فهي مؤسسات خدمية ، وهي منتشرة في الدول المعاصرة ، وهي أماكن يلتقي فيها الفرد مع جماعات يجمعهم نفس الهدف أو نفس المصلحة ، ويلجأ الفرد غالباً لها بطوعية بمعنى رغبة ذاتية ، حيث يرى في لقائه هناك فرصاً مختلفة لممارسة مهاراتهم ونشاطهم .

وفي الحقيقة هذه المؤسسات بكل أنواعها المختلفة لها تأثير كبير على شخصية الفرد ومستوى وعيه ، حيث تعزز من بناء ذات الإنسان بمختلف الجوانب ، وحسب نوع النشاط يحصل الفرد على

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - موسوعة الشباب السياسية - الفصل الثاني - المشاركة السياسية بين الثقافة والتنشئة
<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN40.HTM>

المردود الايجابي خاصة عند الشباب وعندما يستمر تواصلهم مع هذه المؤسسات حيث يعود النفع والفائدة لهم ، وبالتالي كل هذه المؤسسات وبأنواعها المختلفة تشترك بتأثيرها على تنشئة الفرد في تحديد اتجاهاته وثقافته .

4- أهمية مؤسسات العمل :

تعتبر مؤسسات العمل الحاضنة التعليمية للفرد ، فبإمكانه التكيف مع معايير الجماعة وتصوراتهم وعاداتهم وقيمهم التي يعيشون فيها . إذ يتم تفاعل الفرد مع تلك البيئة الوظيفية (محل العمل) تفاعلاً مباشراً ليكتسب هويته الشخصية ويسهم في تجديد ثقافة مجتمعه وبالتالي يصبح قادراً على الإبداع والتأثير في المجتمع . بمعنى أن الفرد يتعلم ويكتسب عن طريق التفاعل من خلال دورة حياته العملية فيحقق بعداً اجتماعياً ، أدركت المؤسسات مدى فاعليتها وتأثيرها على تنشئة الفرد ومنه مؤسسات العمل ، إذ انعكست طريقة العمل على الفرد ، وردة فعل الفرد واضحة خارج إطار عمله .

في الواقع تؤثر مؤسسات العمل في التنشئة من خلال ما يدور داخلها من علاقات واتصالات ومعاملات بين الكوادر العاملة فيها بمعنى بين المرؤسين وبين العاملين في هذه المؤسسات بعضهم البعض بحيث إنه كلما اتسعت هذه العلاقة بالود والتعاون والمشاركة في اتخاذ القرارات ، وفي تسيير عمل المؤسسة، كلما كان الفرد أكثر ميلاً للمشاركة خارج نطاق العمل، أما إذا اتسعت هذه العلاقة بعدم الاحترام والتهميش والكرهية والتسلط، كلما كان الفرد أكثر ميلاً إلى السلبية واللامبالاة في داخل بيئة العمل وخارجها .

في الحقيقة السياسية الداخلية لجميع مؤسسات العمل يجب أن ترتقي لمستوى يرى الفرد العامل فيه نفسه ذا أهمية ، فيكون ذلك حافزاً للمشاركة ، بمعنى كلما كان التعامل ايجابياً كلما كان الفرد أكثر نشاطاً وحيوية وانضباطاً في العمل داخل مؤسسة العمل وخارجها ، وعليه يجب أن تتضمن بيئة العمل قوانين أو إدارة محكمة تخص تعامل منتسبي العمل فيما بينهم من أعلى مرتبة إلى أبسط عامل فيه ، بمعنى تعامل جميع مستوياتهم الوظيفية .

4- دور الأحزاب السياسية :

الأحزاب السياسية لها دور واسع في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية بمعنى لها أنشطة مختلفة ومتعددة الأوجه ، وعليه يكون لها دور كبير في عملية تنشئة الفرد .

في الواقع الأحزاب السياسية أول مهامها هو السعي للوصول إلى السلطة وبالتالي تقوم بغرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة ، بمعنى أنها تمارس برامج معينة على الفرد ، من أجل تحقيق غاياتها وتوجهاتها ، ولكن لا يمكن عزل الفوائد على أعضائها ومنتسبيها وعلى الحياة السياسية في المجتمع بشكل خاص والتي تتحقق من خلال دورها الذي يقوم به الحزب .

ويتمثل دور الأحزاب بما يلي :

1- تقديم المعلومات ، أغلبها تقع ضمن منهجيتها السياسية بالغة التأثير على القيم والسلوك لدى الفرد .

2- توفير فرص المساهمة والمشاركة السياسية ، بمعنى فرصة مناسبة للمشاركة والتأثير في صنع القرار السياسي .

3- رفع مستوى الوعي من خلال قيامها بالتعبئة الثقافية باستخدامها الوسائل العامة الجماهيرية كالصحف والتلفاز والندوات والمناقشات والمقابلات التلفزيونية إلخ من وسائل اتصال بالجماهير ، وبالتالي رفع مستوى الوعي لدى المجتمع ككل .

4- تبلور الآراء المختلفة للجماهير والتعبير عنها . بمعنى الأحزاب بقدر ماتقوم بدعم الثقافة السياسية للمجتمع تستفيد من انعماساتها في الشارع السياسي الجماهيري ، فتبلور آراء جديدة وبالتالي ثقافة جديدة تعزز من دورها في التنشئة السياسية .

5- دور الحزب كمراقب للسلطة يعزز من نوع المفاهيم السياسية لدى الفرد وبالتالي الشعور بالمسؤولية فزيادة في المشاركة السياسية للمجتمع .

6- دور الحزب في شرعنة الحكومة تزيد وتقوي من علاقة المجتمع بها وبالتالي زيادة في دورها وتأثيرها على التنشئة السياسية .

7- تقوم بدور تبني قضايا المجتمع والدفاع عن مصالحها .

8- تعزز من الشعور الوطني القومي لدى المجتمع .

5- دور وسائل الاتصال :

وسائل الاتصال تقوم بأهم دور في عملية التنشئة لما لها من التأثير النفسي على الفرد ، حيث تقوم السلطة الرابعة ببلورة برامجها لتتلائم مع التطورات والتغيرات ، بمعنى لتتوافق مع المعطيات الجديدة ، فتقوم هذه الجهات بتسويق برامجها من خلال وسائل الإعلام والاتصال وبكل أنواعها من النت (الكومبيوتر) والتلفاز والصحف والمجلات والإذاعة ... إلخ .

هنا سؤال يطرح نفسه : كيف تكون التنشئة من خلال وسائل الاتصال بعيدة عن التأثيرات أو الجهات المؤدجة ؟ هل بالإمكان نقل التطورات والمتغيرات تحت غطاء سياسات الإصلاح والتعديل والتطوير الوطني دون التدخل المؤدج ؟ . باعتقادنا الجواب : للحصول على حيادية وسائل الاتصال بعيد عن التأثيرات الداخلية والخارجية وكل أنواع الأدلجة : أن يكون النظام ديمقراطياً ، و فصلاً بين السلطات وتعزيزاً لمؤسسات المجتمع المدني . هذا لا يعني أن لا يكون للنظام أو للجهات السياسية مثل الأحزاب والجماعات السياسية دورها في التأثير من خلال وسائل الاتصال وطرح سياساتهم وبرامجهم الآنية والمستقبلية ، وخاصة في فترات الانتخابات .

وفي الواقع وسائل الاتصال تؤدي دورها المهم في التنشئة السياسية من خلال تزود الفرد بالمعلومات السياسية وتشارك في تكوين قيمة السياسية وترسيخها . وفي الأنظمة الديمقراطية المتقدمة تنتشر الوسائل الإعلامية على نطاق واسع وتقوم هذه الوسائل بنقل المعلومات عن قرارات وسياسات النخبة الحاكمة إلى المواطنين

ومن الجدير بالذكر وسائل الاتصال أيضا يستخدمها المواطنون لنقل المعلومات وردود فعلها إلى النخبة . وهذا التدفق المستمر للمعلومات من الفرد وإليه يعمل على تجديد مستمر في الثقافة العامة ومنها الثقافة السياسية .

وفي الدول غير الديمقراطية ومنها الدول النامية محاولة تطوير وسائل الاتصال لم تجدي نفعاً لوجود الحرمان من أبسط حقوق الإنسان ، حيث يفتقد المواطن حرية التعبير فضلاً عن الوضع المعيشي الذي يحول دون الحصول على وسائل اتصال حديثة وما ترتبط بها من لوازم ومن ثم الحرمان من فوائدها . وبالتالي تدهور في تشكيل ثقافة جديدة .

وفي الحقيقة وسائل الاتصال عليها مسؤولية كبيرة في تثقيف الجماهير ، حيث دورها المتميز والمهم أصبح لا بد من تجييرها لصالح مصالح الجماهير ، لنقل المعلومات اول بأول كي يبقى الفرد متواصلاً مع العالم ، ومن خلال هذه الأهمية أشغل الناس بها حيث أصبح من أهم المتطلبات لاقتنائها

كسلعة أخذت مكانة أقرب إلى أهمية الماء لحياة الإنسان خاصة في المجتمعات المثقفة المتطورة ، وعليه يقع على وسائل الاتصال المسؤولية عما يتم نشره من المعلومات والأخبار من أجل المصادقية واحترام عقول الجماهير فيما يتم نقله . فضلا عن أن وسائل الاتصال تكسب عملاً اعلامياً تطوعياً من المواطنين كردود فعل لطرح المشاكل والآراء ومختلف المساهمات .

وإن لوسائل الاتصال أهمية في مجال التربية والتعليم ، فالتقنيات الحديثة في مجال نقل المعلومات تمت الاستفادة منها للأنشطة التعليمية وقد جرت العادة في أغلب دول العالم المتطورة في تحفيز طلبتها باستخدام التكنولوجيا المتطورة ، وما أفرزته من مساهمات ونشاطات وإبداع خارج الإطار التقليدي ، بمعنى تفتقد الوسائل العامة المعتادة مثل الكراسات وغيرها من الوسائل التعليمية التقليدية.

ولا يقتصر استعمال التكنولوجيا الحديثة من وسائل الاتصال على طبقة أو فئة واحدة من المجتمع دون غيرها ، ماتحدده الإمكانية المادية في اقتنائها والعلم بالشيء ، بمعنى معرفة استخدامها بصورة وبشكل مفيد .

ومن الجدير بالذكر اعتبار الإنترنت أحد أهم أدوات التنشئة الحديثة التي يكتسب من خلالها الفرد مجموعة من القيم الأساسية اللازمة لبناء شخصيته وتحديد اتجاهاته الحياتية. فلم يعد الإنترنت فقط مصدراً للمعلومات المجردة، بل أضحت ساحة للتفاعلات والتجاذبات بين القيم الموجودة في المجتمع والقيم الجديدة التي ظهرت نتيجة لظهور أشكال ومنافذ جديدة للتواصل بين الشباب. فضلا عما يتيح من درجة الحرية غير المسبوقة الموجودة، والتي دفعت الشباب العربي إلى المشاركة الفعالة في مناقشة قضايا الشأن العام والتعبير عن نفسه بكل حرية بمنأى عن قيود البيئة التسلطية التي رسختها معظم النظم الحاكمة. فأتاحت هذه البيئة الجديدة فرصاً جديدة لم تكن موجودة للشباب المهمش والشباب المنتمي إلى أقليات سياسية وعرقية، على نحو تحول معه الفضاء الإلكتروني إلى مجتمع مصغر يناقش نفس الأزمات والمشاكل لكن بدون تابوهات(*) تقليدية أو قيود إلا ما يستحدثه الشباب أنفسهم من تنظيم لمواقعهم أو مدوناتهم. فاقتمت هذه الأدوات تابوهات السلطة والدين والجنس على نحو أصبح معه المجتمع "مكشوفاً" ولا يوجد فيه محرمات (1) .

(*) تابوهات : بمعنى السري أو المقدس ، وبمعنى شديد الخصوصية .
(1) <http://www.alwaref.org> . ورداني يوسف، " ثقافة الشباب بين تحديات الانترنت وعجز الدولة"، موقع معهد الوارف للدراسات الإنسانية على شبكة الانترنت

الفرع الثاني : استقرار النظام السياسي

إن تطبيق كل مبادئ الديمقراطية هو أساس للنظام السياسي المستقر . فالتداول السلمي للسلطة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، وتمتع كل مؤسسات ومنظمات الدولة بالشرعية والرضا العام الشعبي وكذلك غياب العنف السياسي، واستجابة الحكومة للمطالب والاحتياجات المختلفة للجماهير. وسيادة القانون والالتزام بالقواعد الدستورية، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية كمبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وتجانس الثقافة السياسية للنخبة والجماهير، وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة. كل ذلك يسهم بقوة على استقرار النظام السياسي إلا إذا ما حدث تدخل خارجي غير مسؤول . وبالتالي عكس كل ذلك يعني ، عدم الاستقرار السياسي ، بمعنى عدم حنكة وقدرة النظام على التعامل مع الأزمات ، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع وخارجها .

وفي حالة العراق "تفضي سيادة الديمقراطية والتداول السلمي إلى خلق أجواء سياسية سليمة وديناميكية للحوار الوطني هادفة إلى تعزيز الوحدة العراقية على أساس الموازنة السياسية /القومية"⁽¹⁾

وهنا سؤال يفرض نفسه ، طالما أن مبادئ الديمقراطية هي أساس لاستقرار النظام ، وعلى رأس هذه المبادئ هو حكم الأغلبية . ففي الأنظمة الديمقراطية هل هنالك تحقيق حقيقي في الانتخابات لحكم الأغلبية ؟ وبالتالي كيف يمكن تحقيق استقرار النظام السياسي إذا كان الحزب الحاكم لم يحصل على الأغلبية لتأمين استقرار النظام السياسي ؟ .

في الواقع الديمقراطية تعني حكم الأغلبية أي الأغلبية الانتخابية ، إلا إن في أغلب الدول الغربية الديمقراطية عدد المشاركين في الانتخابات لا يتجاوز الـ 50% معنى هذا لا يشترط الحزب الحاكم أن يحصل على الأكثرية من أصوات الشعب إنما الأكثرية في العدد الذين شاركوا في الانتخابات ، والآن تتركز الديمقراطية النيابية على الأقلية من النخب السياسية التي تمتلك الأموال وسيطرتها على مرافق كثيرة لا يصلها للحكم ، الدول الأوروبية تؤمن و تطبق التعددية الحزبية في بلدانها إلا أن تشكيل السلطة يبقى على التحالفات وذلك من أجل الاستقرار للنظام السياسي ، فالأغلبية تحسب حساب الذين صوتوا في الانتخابات وعند النظر في حقيقة ما يجري نكتشف انهم لا يمثلون الأغلبية الشعبية بمعنى آخر ، سكان فرنسا 62 مليون نسمة إلا إن حسب الانتخابات 18 مليون يحكمون أي أن الحزب الفائز حصل على 29% فقط من مجموع عدد سكان الدولة وهذا لا يتوافق مع عبارة حكم الأغلبية بل تعزز

(1) حاتم ، لطفى (الدكتور). الاحتلال الامريكي وإنهيار الدولة العراقية ، منشورات تموز، ط1/2007 ، ص22 .

من فكرة أن هذا الحكم هو حكم الأقلية ، حيث الأغلبية أتت نسبةً إلى من أدلوا بأصواتهم ليس إلا وإذا ما أخذنا بالإعتبار الممتنعين عن التصويت نرى بأن المرشح أصبح حاصل على الأقلية الصوتية نسبةً إلى عدد سكان ذلك البلد فرنسا مثلاً ، وبهذا نتمكن أن نقول إن الأقلية هي التي تحكم وليس الأغلبية ، وفي ألمانيا أيضاً إذا تم حساب عدد سكانها ونسبة الممتنعين عن التصويت مع نسبة عدد المصوتين للخاسر والرابع نرى أن الرابع في الإنتخابات قد حصل على نسبة قليلة من مجموع الذين لهم حق الإنتخابات أو التصويت ، الأغلبية هنا تعني الأغلبية في عدد مقاعد البرلمان فعندما يحصل حزبٌ ما أو ائتلافٌ ما على أكثرية عددية من مقاعد البرلمان فهنا نتمكن من القول انهم حاصلون على أغلبية برلمانية وليس أغلبية شعبية الذين لهم الحق في الإقتراع ولهذا فالديمقراطية تنتج أغلب الاحيان حكم للأقلية وليس للأغلبية إلا إنها تحكم الأغلبية أي كل الشعب .

فيما تم ذكره يعني أنّ استقرار النظام السياسي مرتبط بأمور أساسية وهي :

1- نمط انتقال السلطة في كل مؤسسات الدولة .

2- مدى شرعية النظام السياسي بكل مؤسساتها وسيادتها .

3- مدى إمكانية التزام النظام السياسي في تحقيق حقوق المواطنين .

4- مدى الالتزام بالقانون والدستور

فضلا عما سبق وجدير بالذكر ، يتأثر استقرار النظام السياسي بما يلي (1) :

● العنف .

● جماعات المصالح .

فالعنف بكل أشكاله هو تأثير على الحياة العامة في كل بلد ، ولكن العنف السياسي الرسمي أو غير الرسمي هو المؤثر الرئيس في استقرار النظام ، بمعنى استخدام العنف لتحقيق مآرب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية موجه من الحكومة وإليها. وأسباب العنف كثيرة ولكن نحن لسنا بصدد ذلك ، ولكن من الجدير بالذكر أحيانا يتم استخدام العنف من قبل جماعات المصالح (2) .

أما تأثير جماعات المصالح ، فطالما عرفنا أن جماعات المصالح في دول كثيرة وعلى رأسها أمريكا هي قوى محورية في توجيه السياسة الأمريكية وخاصة الخارجية وذلك بالتأثير على صانعي

(1) Interest Groups http://texaspolitics.laits.utexas.edu/5_6_7.html

(2) Group Violence in America .by Richard E.Rubenstein.Professor of Conflict Resolution .P7

القرار⁽¹⁾ ، وبالتالي فهذه الجماعات الأثر على استقرار النظام السياسي . وعليه وبسبب استمرارية المصالح عند هذه الجماعات ، للدفاع عن منافعها من خلال الضغط على الحكومة للحصول على تحقيق مآربهم الخاصة . وعليه هذه المصالح ومداها واستمراريتها تتوقف ومدى تجسيد الأنظمة لمبادئ الديمقراطية ، بمعنى آخر ، جماعات المصالح موجودة في كل أشكال النظم الديمقراطية والدكتاتورية ، فضلا عن أن تواجدها يعتبر من أهم خصائص الديمقراطية ، ولكن اتساع المصالح وتنوعها مع مدى إمكانية العمل الحر يُحددها نوع النظام الحاكم .

الفرع الثالث : الرأي العام والحريات العامة

تتعظم أهمية الرأي العام، في المجتمعات الديمقراطية ويصبح أساس كل الممارسات السياسية ومحور كل القرارات المطبقة في المجتمع . ويرى " ألموند " أن الرأي العام يشارك في وضع السياسة العامة في المجتمعات الديمقراطية وهذه المشاركة تكون عن طريق معايير معينة تتخذ شكل قيم تكون مقبولة من طرف الرأي العام، وتوقعات أساسها اتجاهات الرأي العام لتجد القبول اللازم . ومن ثمة يستطيع أصحاب القرار في السلطة اتخاذ ما يلائم هذه الاتجاهات مستمدين التبريرات اللازمة من تلك التوقعات. يسهم الإعلام بشكل كبير، في تكوين الرأي العام اعتمادا على الصفة الجماهيرية له، والوظائف الإخبارية والإقناعية والتأثيرية التي يقوم بها. فالأفراد والجماعات الآن لا يمكن لهم تكوين آراء والانخراط في مشاركة ما بمعزل عن الصحافة بكل أنواعها، فالجمهور الحالي من القراء والمستمعين والمشاهدين لم يعد جمهورا سلبيا يتعرض للصحافة تلقائيا؛ بل أصبح أكثر إيجابية يسعى برغبته إليها للبحث عن المعلومات التي تهمة وتهم مصالحه. من هنا تكون المشاركة السياسية بكل أشكالها قراراً يتخذه الرأي العام الذي تكون الصحافة قد أسهمت في تشكيله وتوجيهه من خلال قدرتها على تزويد الأفراد بالمعلومات، وبالتدخل في تحديد أولويات جمهورها وترتيبها وتوجيه الرأي العام باتجاه هذه الأولويات⁽²⁾ .

عند دراستنا للرأي العام يجب أن نعرف مفهومه الرأي ومفهوم العام لكي نحدد ماهية الموضوع وخصائصه ونذكر أهميته ونلم بجوانبه الأساسية ومضامينه الجوهرية . نعني بالإصلاح (العام)

(1) The American Citizen Interest Groups in American Politics

<http://www.twyman-whitney.com/americancitizen/links/lobbies.htm>

(2) مصدر سابق - آليات التغيير الديمقراطي - ص 310

الأشياء والأحداث التي لا تتعلق بفرد واحد أو جماعة محلية متباينة بصفات الموضوعية والذاتية، مراحل تطورها ومشكلاتها الآنية والمستقبلية (1) .

أما "مصطلح (رأي) فيعني فكرة أو عقيدة أو مذهباً لم تبرهن صحته في الوقت الحاضر ولم تثبت فرضياته وحججه، لذا فهو يحتاج إلى برهان وأدلة وتجاوب تؤيد صحته وتعزز مبادئه وتثبت فرضياته لكي يتحول إلى حقيقة قائمة بحد ذاتها لا تشوبها الشكوك والتساؤلات ولا تتأثر بالقيم الذاتية والنزوات النفسية التي تغطي على عقول الأفراد ومداركهم فتجعلهم يتسمون بخصائص التحيز والتعصب ولا موضوعية" (2) ، وإذا دمجنا المصطلحين (الرأي) و (العام) فيكون معناه الشامل والدقيق مجموعة الأفكار والآراء والمعتقدات المتداولة والمنتشرة بين الناس حول موضوع أو حادثة معينة ، لن تثبت أو تؤيد صحتها وشرعيتها وقانونها، لكونها تتعلق بالجوانب الذاتية للأفراد والجماعات، ولم يتيسر الوقت الكافي لها ببرهان طروحاتها ومبادئها وفلسفتها .

ومصطلح الرأي العام يستعمل في معنيين مختلفين : المعنى الأول يتميز بالثبات والاستقرار والسكون أي كون الرأي جامداً وغير محرك للجماهير ولا يمكن إثبات صحته وشرعيته. والمعنى الثاني يتميز بالحركة والديناميكية أي كون الرأي قادراً على دفع الناس لاتخاذ بعض المواقف والقرارات التي من شأنها أن تشبع حاجاتهم وتحقق طموحاتهم القريبة والبعيدة الأمد (3) .

ولكي يكون الرأي ناضجاً ومتبلوراً وثابتاً وقادراً في نفس الوقت على تحريك الجماهير باتجاه معين يجب أن يمر بالمراحل التالية :

- 1- يجب أن يدور الرأي العام حول قضية أو مشكلة أو أزمة تجذب اهتمام أبناء المجتمع المحلي وتجعلهم مستعدين لاتخاذ الموقف إزاءها كالحرب أو الثورة أو تأميم البترول أو تحقيق الوحدة والاشتراكية أو عقد الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات السياسية... الخ .
- 2- الاستفسار تجاه القضية أو المشكلة كشن الحرب على الأعداء أو إنهاؤها مثلاً. وفي هذه الحالة من تكوين الرأي تثار عدة تساؤلات أهمها درجة خطورة المشكلة المطلوب تكوين الرأي تجاهها ، هل أن الوقت قد حان لاتخاذ القرارات المناسبة إزاءها، هل إن الوقت قد حان لاتخاذ القرارات المناسبة إزاءها ، هل إن المشكلة قابلة للحل وما هي الحلول المناسبة؟ وإذا لم تحل فما هي النتائج المرتبة على ذلك؟ وهنا يمكن الاستعانة بالخبراء والمختصين لإعطاء المعلومات

(1) الحسن محمد احسان ، علم الاجتماع السياسي (Organization and Management ,New York 1954) ط2 2008 دار وائل للنشر ص 120 .

(2) المصدر نفسه . ونفس الصفحة .

(3) مصدر سابق ، ص121 ، عن ، Barker,E. Principles of Social and Political Theory, London , Oxford University Press,1957.

حولها ، كما يمكن إجراء المقابلات معهم في الصحف وأجهزة الراديو والتلفزيون لتزويد المواطنين بالمعلومات المطلوبة عن القضية لكي يستطيعوا إبداء الآراء وتكوينها حولها (1) . ويمكن كذلك إجراء الندوات والمؤتمرات القطرية أو القومية أو الدولية حولها لكي يحصل المواطنون على المزيد من المعلومات حول المشكلة المطلوب تكوين الرأي حولها .

3- بعد تزويد الناس بالمعلومات والحقائق والتفصيلات عن المشكلة التي تواجههم والتي تحتاج إلى حلول سريعة وجذرية يبدأ هؤلاء باتخاذ الموقف الإيجابية أو السلبية تجاهها وتبدأ ميولهم واتجاهاتهم تتبلور وتقوى (2) .

4- بعد المناقشات والمجادلات والكتابة والخطب والمقابلات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها الناس عن المشكلة المطلوب مواجهتها يتفق جميعهم على رأي واحد وهذا الرأي هو الرأي العام.

يرى (بيتري) إذ كان هنالك توافق شعبي كبير نحو سياسة معينة فإن ذلك كفيلاً في أية دولة ديمقراطية بتغيير هذه السياسة بما يتوافق مع مطالب الرأي العام . يؤكد أيضاً بعض الباحثين قدرة النظام السياسي على الاستجابة لتوجهات المواطنين هي أساس النظام الديمقراطي ، بينما كان في السابق يعتمد على الإنتخابات كمصدر للتعرف على توجهات الرأي العام ، حيث أسهم التطور في موضوع الاستطلاعات العامة كونه عنصراً مهماً ومؤثراً في السياسة العامة (3) .

كما يرى (إبرفنج كريسيبي) أن تطور الحياة وتزايد الاحتياجات والمشاكل جعل من صناع القرار في حاجة مزيدة من المدخلات القادمة من الشعب. وعليه يمكن أن تصبح استطلاعات الرأي العام وسيلة للتعرف على ما يطرأ من تغير في الرأي العام، كما إنها وسيلة جيدة لمعرفة طبيعة الرأي العام. إضافة إلى أن استطلاعات الرأي العام وسيلة مهمة في تحقيق التواصل بين الجماهير بصفة عامة سواء كان منظماً أو غير ذلك ، للتعبير عن نفسه وممارسة المشاركة في صنع القرار (4) .

مع وجود تدني في مستوى الاستجابة للرأي العام ، إلا أن (إيركسون) و(ماكوين) و(ستيمسون) عام 1995 يؤيدون الدور المؤثر للرأي العام ويذهبون إلى أن رؤساء أمريكا يستجيبون لمطالب

(1) مصدر سابق علم الاجتماع السياسي ص 121 ، عن ، ، Barker,E. Principles of Social and Political Theory, London , 33Oxford University Press,19

(2) مصدر سابق علم الاجتماع السياسي ، ص 122، عن Beer,S. Pressure Groups and Parties in Britain, American Political Review, March , 1956

(3) D.Rounce, Andrea, Political actor's perception of public opinion: Assessing the impact of opinion on decision making, prepared for the Canadian political science association's annual Meeting, Winnipeg, Manitoba , June 3-5, 2005. p15

(4) عدلي. هويدا. في أبعاد العلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة ، المجلة القومية الاجتماعية. المجلد الثالث والثلاثين ، العدد الأول والثاني ، 1996 ص491-492 .

المواطنين فيما يتعلق في السياسات المختلفة ، كما أن الرؤساء يصبحون أكثر ليبرالية عندما يميل المزاج العام إلى أن يصبح أكثر ليبرالية (1) .

وهناك عدد من الدراسات التي تعكس ارتفاع درجة استجابة النخبة السياسية لتوجهات الرأي العام، ومنها (2) :

- الدراسات التاريخية التي تدرس علاقة الرأي العام بالسياسة العامة عبر سلسلة زمنية.
- دراسة العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة في عدد من المجالات والسياسات المحددة بعينها.
- دراسات مرتبطة بالإعلاميين .

الفرع الرابع : التنمية والواقع الاقتصادي

التنمية عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تجتاح و تنتشر في المجتمع كله رأسياً وأفقياً. قد تبدأ عملية التنمية بالنخبة أو فئة أو شريحة مجتمعية معينة، ولكنها بعد ذلك تنتقل بوسائل عدة للمجتمع كله وتصبح شاملة. وسائل انتقالها ونشرها إعلامية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، سلوكية نفسية .

والتنمية السياسية لها تأثير كبير على المشاركة السياسية ، حيث تعتبر عملية تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيه العوامل المادية بالمعنوية متظافرة ومولدة حالة انتقال للمجتمع من وضع التخلف إلى التقدم السياسي، هي عملية معرفة بالأساس، حيث تزيد كماً ونوعاً في المجال السياسي لدى الفرد والمجتمع. يساعد النظام السياسي على وضع هذه المعرفة موضع التطبيق من خلال العمليات السياسية المتعددة مثل: الترشيح، الانتخابات، حرية التعبير والتصرف، تداول السلطة سلمياً، إلخ

في الواقع التطور السياسي في أوروبا وأمريكا كان مواكباً للتطور الاقتصادي ، حيث ذهب الكثير من المفكرين والمنظرين إلى أن التطور الاقتصادي هو أسبق من التطور السياسي . على خلاف من الدول الاشتراكية أو دول العالم الثالث . وعليه قُدمت النماذج الفكرية المقترحة للتنمية سياسياً واقتصادياً انبثاقاً من التجربة الأوروبية، بحيث جعلوا النموذج الأوروبي هو الهدف والغاية . وبالتالي

(1) Canes-Wrone, Brandice and W.Shotts, Kenneth, The Conditional Nature of Presidential Responsiveness to Public Opinion, Paper Presented at The 2002 Annual Meeting of The Midwest Political Science Association, July 12, 2002,P.1

(2) Manaza, Jeff & Cook, Fay Lonax, Policy Responsive to Public Opinion , the p5-p6 State of Debate, July, 2001.

تعتبر عملية التنمية تكمن في تحول المجتمعات المتخلفة من حالة الفقر والتخلف الاقتصادي إلى حالة النمو والانتعاش على أساس الوضع الأوربي .

في الحقيقة إن التنمية مرتبطة بالواقع الاقتصادي ، والعكس صحيح . فإن التنمية السياسية ضرورية لأحداث تنمية اقتصادية مع ما يصاحبها من تنظيم أجهزة الدولة في الجوانب الإدارية والقانونية واشتراك الجمهور في العملية السياسية وتفعيل المؤسسات .

بمعنى أن التنمية هو تجسيد لعمل المواطنين وعمل الحكومة معاً لما تظهره من تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للشعب ، وربطهم بوضع مجتمعهم وأسلوب الحياة فيه، وتمكينهم من المساهمة والمساندة في تحقيق التقدم والرقي لمجتمعهم .

وعليه تصبح هنالك علاقة وثيقة مؤثرة ومتبادلة بين المشاركة والتنمية فتتيح التنمية مجالاً أكبر لتوسيع فرص المشاركة وبكل المجالات ، وبالتالي تخلق رد فعل للمشاركة . في الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الشعب تأثيراً على صانع القرار لاتخاذ قرارات سياسية لصالح قضايا التنمية ، بمعنى آخر المشاركة والتنمية يعمل أحدهما لتعزيز نجاح الآخر .

وفي الحقيقة المشاركة السياسية مرتبطة بمؤسسات النظام الحاكم ، حيث يقع عليه تعزيز المشاركة فضلاً عن أنها الطرف الأكثر علاقة بالمشاركة السياسية كونها المسؤول عن صنع القرار، فالمؤسسات السلطوية إذا كانت قمعية دكتاتورية ، يعجز المواطن من إيجاد فرصة للمشاركة بصورتها الطبيعية الديمقراطية ، بمعنى تفتقد الحرية .

في الواقع ، إن المؤسسات أجهزة لتحقيق أغراض، وليس فقط للوصول إلى اتفاق . فالجماهير تريد من الحكومة أن تفعل أشياء وليس مجرد أن تقرر أشياء – أن تقوم بتعليم الأطفال – وأن تدفع معاشات التقاعد... إلخ ، والجماهير لا تتفق على أي هذه الأشياء أكثر إلحاحاً ، ولا عن كيفية تحقيقها ، ولا حتى إن كانت كلها جديرة بالاهتمام . ولكن الجماهير تتفق على ضرورة أن تعمل المؤسسات الحكومية في بعض الأحيان في بعض القضايا على الأقل . أن مفهوم الأداء المؤسسي يستند على نموذج شديد البساطة للحكومة : المطالب المجتمعية – التفاعل السياسي – الحكومة – الخيار السياسي – التنفيذ . وتتلقى المؤسسات الحكومية المدخلات من البيئة الاجتماعية وتعطي المخرجات استجابة لتلك البيئة⁽¹⁾ . وبالتالي الجماهير ترضخ لنوع مؤسساتها المختلفة ، فإن كانت ديمقراطية وخدمية فاعلة، يصبح للمجتمع رأي مؤثر على صنع القرار من خلال مشاركته ، وهذا يعزز من أمن

(1) بوتنام، روبرت (الدكتور). كيف تنجح الديمقراطية . ترجمة إناس عفت . الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية/قاهرة . ط1 . 2006 ص 10 .

مجتمعاتها واستقرارها. وعليه تظهر أهمية المشاركة وبالتالي نجاح خطط التنمية . أما إن كانت غير ديمقراطية ، لا يكون للمجتمع أي تأثير على صنع القرار وبالتالي يكون بعيد عن برامج التنمية وخططها، مما يؤثر ذلك على جدوى التنمية وأهميتها .

وفي الواقع نرى الدول الأوربية والانتعاش التنموي في مؤسساتها المختلفة وتعزيز المشاركة السياسية لما تحمل هذه المؤسسات من نظام حر ديمقراطي ، وبالتالي تشعر مجتمعاتها بالمسؤولية في ضرورة المشاركة ومساندة حكوماتها . وعكس ذلك الدول النامية تفتقر إلى برامج التنمية وفي جميع المجالات فضلا عن تقاعس أو ممانعة مجتمعاتها اتجاه أداء واجبها في المشاركة ومحاولة التأثير على الحكومة ومخططاتها التنموية ، وعليه يقع على عاتق حكومات الدول النامية العمل بجهد ومثابرة وفي جميع المجالات بوضع خطط وبرامج تنمية فضلا عن تغيير في نظمها السياسية لتكون أكثر حرية وتحفيز مجتمعاتها للمشاركة .

وما يجري في الدول النامية من انتفاضة ، ما هو إلا رفض هذه المجتمعات للتقاعس الذي يعيشونه في ظل حكوماتها المتسلطة والمفتقرة لأبسط برامج التنمية والمشاركة السياسية ، فكما يقع على عبيء الحكومات أن تبني خطأً وبرامج تنمية يقع أيضاً على الجماهير عبيء المساهمة في تغيير المعطيات التي لا تشجع ولا تساند مشاركتهم السياسية ، بمعنى آخر على مجتمعات الدول النامية تغيير أنظمتها بأنظمة ديمقراطية .

وفي الواقع أصل برامج وخطط التنمية تأتي بما يحتاجه المجتمع من خدمات وقضايا وحاجات ، وعليه لا جدوى في تنمية تكون خارجاً أو بعيدة عما يطلبه الشعب . وبالتالي مشاركة الشعب أمر غاية في الأهمية لتعزيز نجاح التنمية ، فضلا عن أن الشعب هو من يقوم بتنفيذها .

وعليه المواطن هو المسؤول الأول والأخير في خطط التنمية وبرامجها، فهو المشارك والمساهم والمساند والمنفذ في الأخير، لذا يقع على المواطن واجب معرفة كل متطلباته الحياتية ويحاول قصارى جهده في تغيير المعوقات والموانع من أجل إنجاح التنمية في المؤسسات المختلفة ، وبالتالي يصبح أمر مستوى الوعي عند المواطن في إختيار آرائه مهماً جداً ليضمن كفاءة النتائج وعليه يجب على المواطن متابعة البرامج والخطط الحكومية .

وبالتالي فإن تأمين الأجواء الديمقراطية والتعددية السياسية والممارسات الواعية لحقوق الإنسان يفتح بدوره آفاقاً رحبة أمام الشعب للمشاركة النشيطة والمسؤولة في عملية التغيير وإعادة الأعمار والبناء في البلاد ، فضلا عن ازالة عواقب ومخلفات الحصار الاقتصادي وتوفير مستلزمات زيادة

موارد العراق المالية من النفط الخام ومن غيره ، إضافة إلى تأمين انسياب توظيفات خارجية لصالح إعادة إعمار حركة الاقتصاد وتفعيلها (1) .

يرى باكنهام أن التنمية السياسية تعني الديمقراطية والتحديث السياسي . أما صومائيل هانتجتون يرى أن هدف التنمية السياسية تحقيق الاستقرار ، ولقياس ذلك وضع أربعة معايير للفصل بين التخلف والتقدم/التنمية (2) .

1- المرونة / الجمود

2- البساطة / التعقد

3- الاستقلال / التبعية

4- الائتلاف / التفرقة

المطلب الثاني : أساليب تفعيل المشاركة السياسية

تفعيل المشاركة السياسية مستند على زيادة مستوى الوعي السياسي ورفعها لقيم المشاركة السياسية الديمقراطية للمجتمع ، وعلى البناء القانوني والمؤسسي . بمعنى ، من أجل تفعيل المشاركة السياسية نحتاج إلى مجتمع قوي ناضج مع وجود دولة قانون . فضلا عن ارتفاع مستوى المعيشة لزيادة المشاركة السياسية ، بمعنى قوة الدولة الاقتصادية . وعليه تفعيل المشاركة السياسية يجمع بين الحرية السياسية والاقتصادية . وبالتالي الديمقراطية هو الأسلوب الأمثل إتباعه داخل مؤسسات الحكومية وغير الحكومية وفي الحياة العامة للمجتمع لتفعيل المشاركة السياسية .

الفرع الأول : احترام تطبيق النصوص الدستورية والقانونية

تمثل فكرة الدستور، أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في تنظيم شؤون الحياة، وفق إطار توافقي محدد يعبر عن أهدافه و مصالحه المشتركة ولذلك تحرص الدولة على تنظيم شؤون الحكم وتنظيم

(1) حبيب، كاظم (الدكتور). المسألة والمهزلة في العراق اليوم ، الخراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق 1998 برلين . ص 88-89

(2) اعداد وتجميع ، دبور امين محمد علي ، دراسات في التنمية السياسية . الجامعة الإسلامية ، غزة ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012 ، ص 8 .

علاقتها بالأفراد من خلال قواعد الدستور ومن ثم فإن دستور الدولة، هو مرآة نظامها ، و الفيصل بين الحاكمين و المحكومين ، والانعكاس البليغ للضمير الجماعي لشعبها ، ولذلك فهو سيد القوانين وأعلى هرمها، يتضمن مجموعة المبادئ القانونية العامة و القواعد الأساسية الكلية التي تخضع لها القواعد القانونية العادية المنظمة للحياة العامة والخاصة فيها ، وعليه ، فقهاء القانون الدستوري تقوم على تقسيم القواعد الدستورية إلى جزئين: يتعلق الجزء الأول منها بدراسة القواعد المنظمة لممارسة السلطة. أما الجزء الثاني فيتعلق بدراسة الحقوق والحريات. (1)

ويتطلب النظام الديمقراطي الجديد دستوراً يعمل على تأسيس إطار الحكومة الديمقراطية المرغوب فيه، حيث يضع هذا الدستور أهداف الدولة ومحددات سيطرتها وأوقات الانتخابات التي تمارس من أجل اختيار الموظفين الحكوميين والمشرعين وحقوق المواطنين الطبيعية وعلاقة الحكومة الوطنية بمستويات الحكومة الأدنى الأخرى (2) .

وعليه ، يقصد بالدستور ، مبدأ الحكومة المقيدة أو مبدأ تقييد الحكومة عبر وضع مقيدات فعالة على سلطة الحكومة لحماية المواطنين من الحكم التعسفي وللمبدأ صلة وثيقة بمبدأ القانون الذي يؤسس لعلوية القانون وتنفيذ سلطة الحكومة وهذه التقييدات قد نجدها في دستور مكتوب أو في الأعراف والتقاليد وفي الدستور المكتوب فإن تقييد الحكومة يكون عن طريق تفويض سلطات محددة للحكومة مع ضمانات لحقوق وحرية الاقرار والاشراف على المؤسسة العسكرية وقوات الشرطة والأمن (3) .

وتعتبر الوثيقة الدستورية صورة صادقة، عن مدى وعي القوى السياسية و الشعبية في الدولة وعن مدى التأصل الحضاري و التطلع المستقبلي لديها جميعا .

والدستور هو القانون الأسمى والأعلى في الدولة، بل هو أبو القوانين كلها. هو مجموعة المبادئ الأساسية التي تنظم جميع العلاقات بين مركبات الدولة كلها محدداً الصلاحيات والمسؤوليات للمراكز المختلفة في الدولة، والمدد الزمنية التي تحكم انتهاء صلاحيات ومسؤوليات تلك المراكز، وكذلك كيفية تجديدها لتداول السلطة فيها سلمياً. وعليه دستور أية دولة من دول العالم تعرف إلى حد كبير أي نظام قائم فيه .

(1) راضي، مازن ليلو(الدكتور) ، ضمانات احترام القواعد الدستورية في العراق ، لا يوجد محل الطبع ، 2012، ص2.
(2) شارب جين ، من الدكتاتورية الى الديمقراطية ، ترجمة ، خالد دار عمر . مؤسسة ألبرت أينشتاين . ط2. 2003. ص 58 .
(3) ابراهيم حسنين توفيق ، عبدالله عبد الجبار أحمد.التحولات الديمقراطية في العراق القيد والفرص . الناشر/مركز الخليج للأبحاث.ط1 . 2005. ص 65 .

سيادة القانون هو واجب وطني تلتزم به كل الدول لضمان سيادة العدالة بمعنى هو مشروع عالمي ويتميز بمبادئ أربعة وهي (1) :

1- الحكومة مسؤولة بموجب القانون

2- أن تكون القوانين، واضحة، وشفافة، معلنة مستقرة، ونزيهة، وحامية للحقوق الأساسية، بما في ذلك أمن وممتلكات الأشخاص .

3- تطبيق القوانين وممارستها يجب أن يتسم بالنزاهة والكفاءة .

4- قبول القوانين وتطبيقها للوصول إلى العدالة من قبل المختصين المستقلين من المسؤولين والمحامين والممثلين والقضاة الذين يكونون بأعداد كافية وتملك موارد كافية وتعكس تركيبة مجتمعاتها.

ومن أجل تطبيق القوانين والقواعد الدستورية لابد للدستور أن يجسد إرادة الأمة في كيفية تنظيمها وتسيير مؤسساتها والمنظم للوفاق بين الحرية والسلطة داخل المجتمع من جهة وبصفته القانون الأساس في الدولة من جهة أخرى .

وبذلك يتحقق تطبيق مبدأ الشرعية، الذي يعني خضوع الحكام و المحكومين لقواعد الدستور وهذا يعني التقيد بمبدأ تدرج القوانين، حيث يخضع التشريع الأدنى للتشريع الأعلى منه درجة، وبالتالي لا يجب أن يتعارض قانون عادي مع أحكام الدستور أي أن تكون القوانين الصادرة في الدولة منسجمة مع أحكامه.

فالدستور في صورته المبسطة هو اتفاق جماعة على تنظيم شؤونها وفق نمط معين في إطار الدولة، و القول بهذا التدرج يستتبع ضرورة التفرقة بين القانون الدستوري و القانون العادي سواء من ناحية الموضوع أو من ناحية الشكل . فمن ناحية الموضوع نجد أن الدستور هو مصدر كل النشاطات القانونية في الدولة حيث تتحدد السلطات العمومية واختصاصاتها والتي عليها الالتزام بما هو وارد في الدستور. أما من ناحية الشكل فإن الدستور لا يمكن تعديله إلا باتباع إجراءات خاصة تختلف عن تلك الإجراءات المتبعة في تعديل القوانين العادية (2) . وبالتالي فإن الدستور يسمو على جميع القوانين و التنظيمات داخل الدولة الواحدة، إذ إن المعاهدات و الاتفاقيات التي تصادق عليها الدولة يجب أن تتسجم مع أحكام الدستور و القوانين و التنظيمات التي تسنها مختلف أجهزة الدولة يجب أن لا تتعارض مع أحكام

(1) Rule of Law, Respect for the Constitution

<http://www.kas.de/wf/doc/1066-1442-1-30.pdf> and other Laws

(2) www.infpe.edu.dz/cours/Enseignants/secondaire/loi.../p1

الدستور، وهذا ما يصطلح عليه بدستورية القوانين والمعاهدات فالرقابة على دستورية القوانين تعتبر إحدى الضمانات الأساسية لحماية الدستور وضمان احترام القوانين داخل نفس المجتمع (1).

فما هي أهم النتائج المترتبة عن سمو الدستور وماذا نعني بحماية الدستور؟ وما هي الآليات التي نراقب من خلالها دستورية القوانين أي الأدوات الضامنة لاحترام التفوق الدستوري على سائر النصوص القانونية الأخرى في الدولة.

إن النظام القانوني في الدولة يأخذ شكل هرم حيث يخضع التشريع الأدنى للتشريع الأعلى منه درجة، وعلى قمة الهرم نجد الدستور الذي يتميز بالسمو، إذ إن جميع القوانين يجب أن تنسجم مع أحكامه، وهذا ما يكفل شرعيتها، إن الرقابة على دستورية القوانين من أهم الوسائل التي تكفل ضمان احترام الدستور.

وقد اختلفت الدولة في تحديد الهيئات وتشكيلها التي أسندت لها مهمة الرقابة على دستورية القوانين، و الصلاحيات المخولة لكل هيئة، فهناك من أنشأت أجهزة خاصة ومستقلة عن السلطات الثلاث مهمتها رقابة دستورية القوانين، وهناك من أوكلت هذه المهمة للسلطة التشريعية و البعض الآخر أوكلها للسلطة القضائية، أما الصنف الأخير فقد أوكلتها إلى مجموعة من الهيئات وليس إلى جهاز واحد فقط. وهذا ما انتهجه الكثير من الدول حيث تتعدد الجهات التي تتولى مهمة رقابة دستورية القوانين وهي أساساً المجلس الدستوري، القضاء وقد امتنعت العديد من الدول إسناد هذه المهمة للمحاكم، إذ إن دور هذه الأخيرة هو تطبيق القوانين ولا يمتد للرقابة على أعمال الهيئات الأخرى، و الحكم على القوانين بأنها خاطئة أو صحيحة.

ويكفل الدستور في الدولة الحديثة كونه العقد الاجتماعي حماية حرية المواطنين وحقوقهم من اعتداءات الدولة لما تتمتع به من سلطة ونفوذ. كما يهدف الدستور إلى ضمان المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع هذا من جهة، من جهة أخرى يعتبر الدستور بمثابة القانون الأساسي للدولة باعتبارها شخصاً معنوياً من جهة. كما أن للدستور دوراً مهماً في تحديد من له الحق في التصرف باسمها ولحسابها من جهة أخرى (2).

وقد جرى الفقه التقليدي، من عهد مانتسكيو، على التمييز بين وظائف الدولة الثلاث، التشريعية و التنفيذية و القضائية. حيث يتكفل الدستور بتنظيم السلطات العمومية، فتسند مهمة سن القوانين إلى الوظيفة التشريعية، أما الوظيفة التنفيذية فتتحدد مهمتها في تطبيق القوانين موضحة أبعادها من خلال ما تصدر

(1) مصدر سابق، www.infpe.edu.dz/cours/Enseignants/secondaire/loi.../p1

(2) جمال، الدين سامي (الدكتور)، القانون الدستور والشرعية الدستورية، منشآت المعارف - الإسكندرية، ط2، 2005، ص 17-18.

من لوائح، أما الوظيفة القضائية فدورها ينحصر في فض المنازعات معتمدة على القانون. بمعنى يجب فصل السلطات الثلاث عن بعضها بشكل واضح لكي تبقى الحكومة المركزية ديمقراطية، ويجب تقييد أعمال الشرطة والمخابرات والجيش بشكل قوي يمنع أي تدخل قانوني سياسي، ويفضل أن ينص الدستور على إنشاء نظام فدرالي مع وجود امتيازات مهمة للمستويات الإقليمية وعلى المستوى الولايات وعلى مستوى المحلي للحكومة وذلك من أجل الحفاظ على النظام الديمقراطي ومنع ظهور توجهات دكتاتورية، فمثلاً يمكن في بعض الحالات تطبيق نظام الإقليم السويسري الذي يعطي مناطق صغيرة نسبياً امتيازات كبيرة مع بقائها جزءاً من الدولة ككل (1).

وهكذا فالدولة الحديثة تنبني على وجود قانون يسمو على وظيفة الحكم، يحدد سلطات الدولة ويسند لها اختصاصاتها ويرسي الضمانات الضرورية للمواطنين في مواجهة تعسف الحكام لهذا اعتبر الدستور بمثابة العمود الفقري للحياة السياسية وكسمة أساسية للدولة القانونية. كما أن ممارسة وظائف في السلطة ليس امتيازاً وإنما يؤدون وظيفة حددها الدستور وبهذه الدستورية تنتقل آثار تصرفات الحكام إلى الدولة ولا تعتبر تلك الوظائف التي يمارسونها حقوقاً شخصية، يمكن التنازل عنها أو التصرف فيها. ونعني بحماية الدستور خضوع جميع النصوص والقواعد والأحكام له، والتي تقل عنه درجة، فهذه الحماية تجعل تصرفات السلطات منسجمة مع أحكام الدستور، وتدعيم المشروعية في الدولة بحيث أي تصرف مخالف للقانون صادر عن السلطات الحكومية يجب اعتباره مجرداً من القيمة القانونية.

بعبارة وجيزة يمكن القول إن حماية الدستور تتمثل في مجموعة من الوسائل القانونية الموجهة لضمان تطابق أحكام القانون العادي مع الدستور، فالواقع السياسي يبين أن أغلب دول العالم الثالث تتوفر على دساتير ديمقراطية إلى حد ما. لكن البحث في واقعها السياسي يسمح لنا بمعرفة أنها دول تقوم بسلوك لا تمد بصلة بالممارسة الديمقراطية من تعسف في استعمال السلطة واحتكارها، وهذا أساساً ناتج إما عن عدم تطبيق الدستور أو عن وجود تشريعات مخالفة لهذا الدستور نتيجة لغياب الآليات التي تسمح بمراقبة مدى دستوريتها، أو وجود آليات تقتصر إلى عامل الفعالية، وهذا حال الكثير من دول المعمورة أين يبقى الدستور بما يحمله من مبادئ عليا للمساواة وحقوق الأفراد عبارة عن حبر على ورق. فلا يكفي في أي دولة صيغة دستور جيد، إنما المهم هو أن تنسجم جميع التشريعات مع أحكام الدستور وتأتي مطبقة لأحكامه مجسدة لروحه (2).

إن من أهم ميزات القواعد الدستورية هو ثباتها، وهذا الثبات نسبي لأن إطلاقه يتجافى و المنطق و التطور، فهو يقتصر على ضرورة مراعاة اتباع إجراءات خاصة عند تعديلها، بما يكفل استقرار الدستور

(1) مصدر سابق . شارب جين ، من الدكتاتورية الى الديمقراطية. نفس الصفحة ص 58 .

(2) ابو شعير ، سعيد(الدكتور) ، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، 1989 . بدون دار نشر ، ص 38

وعدم جعله وسيلة في يد الحكام يفسرونه حسب مقاسهم تبعاً لأهوائهم ونزواتهم الشخصية، إذن هذه النتيجة تعني أنه لا يمكن تعديل أو إلغاء القوانين الدستورية إلا بقوانين لها ذات الدرجة و المرتبة غير أن هذه القاعدة لا تطبق إلا في السلم. أما في حالة الحرب فلرئيس الجمهورية بصفته قائد الأمة الحق في تجميد الدستور و العمل بالأحكام العرفية. كما أن طول ثبات القواعد الدستورية يعكس مدى تحضر الدولة و قدمها في الديمقراطية. فالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا لم تعدل دستورهما إلا في مرات قليلة عكس العالم الثالث يتغير الدستور بقدم رئيس جديد (1).

المتفق عليه أن المراحل التي تمر بها عملية التشريع حتى تكتسب صفة القانون يجب أن تكون متماشية مع أحكام الدستور، كما أن تطبيق هذا المبدأ يؤدي إلى تقرير مبدأ التزام السلطات العامة في الدولة و أعمالها بنصوص الدستور و السؤال الواجب طرحه : إذا حدث أن صدر قانون مخالف للدستور فكيف نكفل ضمان احترام أحكام الدستور و إلغاء هذا النص المخالف ، ومادامت السلطة التشريعية هي صاحبة الاختصاص في التشريع وفقاً للدستور فلا يعقل أن تقوم بمراقبة نفسها، لذلك وجب وضع نظام مراقبة تتكفل به هيئة مستقلة إلا أن مراحل عملية التشريع يمكن أن يشوبها إما عيب شكلي أو موضوعي أو كلاهما معا (2).

العيوب الشكلية : من العيوب الشكلية الأساسية عدم مراعاة مجال الاختصاص و الإجراءات التي يجب اتباعها لسن التشريع، ففيما يتعلق بعدم مراعاة قواعد الاختصاص يمكن القول بأن المؤسسة التشريعية في الدولة هي صاحبة الاختصاص في التشريع و أن إصدارها يعود إلى المؤسسة التنفيذية و رغم هذا للسلطة التنفيذية حق تشريع اللوائح الفرعية، فإن كان موضوع هذه اللوائح يمس إحدى مجالات القوانين فهذا يعتبر عيب اختصاص (3).

أما فيما يتعلق بعدم مراعاة الإجراءات التي حددها الدستور فيمكن ذكر أهمها و المتمثلة في عدم توافر النصاب المحدد لصحة اجتماع البرلمان و عدم موافقة الأغلبية المطلوبة دستورياً.

العيوب الموضوعية : وهي خروج التشريع على روح الدستور ومحتواه أو إنكار حق من الحقوق المقررة فيه (4).

ومن الجدير بالذكر ، هنالك ضمانات واقعية إلى جانب الضمانات القانونية لتطبيق القواعد الدستورية . هذه الضمانات توفر الحماية اللازمة للدستور واحترام حقوق الأفراد و حرياتهم ، وهي (5) :

(1) أندري هوريوا، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، دار النشر لبنان/بيروت 1977 ، ص 78 .

(2) المصدر نفسه .

(3) نسيب، محمد أرزقي(الدكتور) ، أصول القانون الدستوري و النظم السياسية، الجزء الاول، دون دار نشر ، الجزائر 2002 ، ص 176 .

(4) المصدر نفسه ، أرزقي(الدكتور)، ص 177 .

أولاً:- رقابة الرأي العام .

ويشترك في تكوين الرأي العام مختلف الهيئات والتنظيمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب عن طريق طرح أفكارها والدعوة إليها في مختلف الوسائل التي تؤدي الصحافة والوسائل السمعية والبصرية دوراً كبيراً في نشرها وتعبئة الجماهير وتوجيههم من خلالها. (1)

1- مؤسسات المجتمع المدني

2- وسائل الإعلام.

3- الأحزاب السياسية.

ثانياً:- مقاومة طغيان السلطة.

وقد لا تؤدي الضمانات القانونية دورها في حماية حقوق الأفراد وحياتهم ويتمادى الحكام في انتهاك الدستور إما لضعف المؤسسات القانونية أو لسيطرة الحكام عليها. مما يستدعي رد فعل شعبي لردع السلطات عن تعسفها وجورها. وقد حفل تاريخ الشعوب بكثير من الثورات والانقلابات .

الفرع الثاني : احترام مبدأ الفصل بين السلطات

عرف (ماكس فيبر) السلطة بالإمكانية المتاحة لأحد العناصر داخل علاقة اجتماعية معينة ليكون قادراً على توجيهها حسب مشيئته. أو هي إمكانية خضوع جماعة معينة لأمر محدد المضمون. أما (ج. بيتي) يعرف السلطة بأنها الحق المعترف به لشخص أو جماعة برضا المجتمع في اتخاذ القرارات المتعلقة ببقية أعضاء المجتمع. (تالكوت بارسنز) يقول بأنها: القدرة على القيام بوظائف معينة خدمة للنسق الاجتماعي باعتباره وحدة واحدة. (موريس دوفرجيه) هي مفهوم معياري، يحدد وضع من يحق له الطلب من الآخرين الامتثال إلى توجيهاته في علاقة معينة (2) .

السلطة ملازمة للطبيعة البشرية وتتضمن عنصرَي السيطرة والكفاءة. السيطرة ضرورية لإخضاع الناس بالإكراه، ولكن الإكراه وحده قد لا يكون كافياً لضمان عملية الإخضاع، فتأتي الكفاءة والشرعية لتسهل عملية الخضوع وتشرعها. لم يشهد التاريخ قيام سلطة سياسية بدون قوة، والسلطة السياسية هي

(1) مصدر سابق . راضي، مازن ليلو(الدكتور). ص 13- 18 .

(2) للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، ص 18 .

(3) ديور أمين محمد ، نظم سياسية مقارنة، الجامعة الإسلامية، غزة -كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، الجزء الأول 2012. ص 18.

التي تتبلور مع وجود الدولة، أي مقترنة بعنصر الإكراه والقوة. السلطة تكون سياسية عندما تُمارس في المجتمع الكلي كسلطة سيدها نفسها، بمعنى أن ممارستها لا يخضعون لأي سلطة أخرى. الدولة هي المحكرة لممارسة السلطة بما يعني احتكارها ممارسة الإكراه والقوة.

يقر العديد من علماء السياسة وعلم الاجتماع بالوجود الواقعي للسلطة السياسية بغض النظر عما كانت شرعية أو غير شرعية. الشرعية تأتي بعد أن تصبح السلطة واقعا في الغالب. ويبرز هنا السؤال: ما هو المقصود بالشرعية؟ وما هي مقومات أو عناصر السلطة الشرعية؟ ومن أين تكتسب الشرعية؟ الشرعية تستمد من القناعة والإيمان، وهي بالمعنى الاجتماعي السياسي صفة لنظام يحظى أو يحوز على رضا الأغلبية من السكان وقبولهم. وعليه، فهي متبدلة بتبدل الواقع الذي يعبر عنه الشعب أو يريده. قد يحدث أن يُقسم الناس بين شرعيتين، فيحدث أنذاك صراع على السلطة تسعى فيه كل فئة إلى إقامة نظام يعتمد توجهاتها السياسية والقيمية.

وإن فصل السلطات موضوع قديم وليس بجديد فمثلاً في المدينه الأثينية وفي فترة أفلاطون وأرسطو إذ تحدثوا عن هيئات ومؤسسات للمدينة، أرسطو قد تحدث عن الهيئة التشريعية (البرلمان) والتنفيذية أي الحكومة والهيئة القضائية أي مجموعة المحاكم للفصل بين النزاعات، والهدف من حديث أفلاطون وأرسطو ليس لأنهم أرادوا الفصل بين السلطات أو كانت هنالك فكرة لذلك ولكن حديثهما عن تعدد السلطات والهدف منه هو وصف الواقع الذي كان موجوداً على الساحة السياسية في ذلك الوقت، قيام الإمبراطورية الرومانية حيث كان هنالك تركيز للسلطات السياسية بين القياصرة والحكام والملوك إذ أدى إلى حدوث قطيعة فيما يخص التمييز بين الهيئات المتعددة في الدولة أي سوف يحصل تغيير كبير وأهمه الخاص بالمدى الجغرافي للوحدة السياسية التي تسمى الدولة، مع انهيار الإمبراطورية اليونانية ونشوء إمبراطورية رومانية تم اتساع الرقعة الجغرافية السياسية للدولة إذ أصبحت الدولة المحدودة إلى دولة واسعة، ففي الإمبراطورية الرومانية وفي حالة تركيز السلطات بيد اناس محدودين مع القيصر امام هذا الواقع سوف يكون هنالك انعدام بالتمييز بين السلطات أي أن السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد واحدة، وهنا نحتاج إلى قرون طويلة لتغيير هذا النمط بالسلطات أي نحتاج إلى معارضة حقيقية وقوية، وفي القرن السابع عشر الميلادي قبل التغييرات ظهرت أشخاص وتيارات وجماعات يقومون بتصدر الدعوة لتقاطع مع الوضع السياسي الموجود (1).

وأول من تناول السلطات العامة للدولة وتقسيماتها في العصر الحديث الإنجليزي جون لوك. فقد أوضح في كتابه (الحكومة المدنية) ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع إعطاء الأولوية

(1) الطهر اوي، هاني علي (الدكتور)، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط1، 2008، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ص147.

والصدارة للتشريعية. جاء بعد ذلك الفرنسي مونتيسكيو ونادى بالفصل بين السلطات التي عرضها في كتابه (روح القوانين) حيث اقترنت هذه النظرية باسمه "وذكر فيها هنالك سلطات ثلاثاً في كل حكومة وهي السلطة التشريعية التي تسن القوانين والسلطة التنفيذية التي ترسم وتنفذ القوانين ثم السلطة القضائية التي تفصل في المنازعات بين المواطنين ويجب أن يضطلع بها جهاز مستقل عن السلطة التنفيذية" (1).

مبدأ الفصل بين السلطات، هو حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي، وقد ساعد هذا المبدأ في ظهور العديد من الاتجاهات والمبادئ الديمقراطية، والتي تهدف إلى ضمان الحريات الإنسانية الأساسية ومقاومة الظلم والطغيان وللتشريعات القديمة باعتبار كانت القوة تقع بيد شخص الحاكم ولم تكن هنالك سلطة قضائية مستقلة عن السلطات الأخرى (2).

فصل السلطات وممارسة اختصاصها ، مراقبة غيرها لحماية للحريات العامة – لا تتركز في يد واحدة للإبعاد عن الجنوح والاستبداد والطغيان (3).

ولاحظ بعض المفكرين أن تحديد عمل السلطة السياسية في المجتمع يتم من خلال ثلاث وظائف يتم مزاولتها من قبل عدة هيئات أو من قبل هيئة واحدة حسب ما وصل إليه المجتمع من تنظيم وتقسيم للعمل:

السلطة التنفيذية : هي مجموعة المناصب الموزعة على مختلف المواطنين في الدولة لتنفيذ أعمال ومهام منصوص عليها ضمن القانون. وهي تشمل على جميع الأجهزة الإدارية . وواجبات السلطة التنفيذية : (4)

• الواجبات السياسية الدبلوماسية.

• الواجبات العسكرية.

• الواجبات الإدارية.

• الواجبات التشريعية (يكون لرئيس الدولة حق اقتراح قوانين على التشريعية

وأحياناً حق الاعتراض).

(1) الحمداني، فحطان احمد سليمان(الدكتور) ، النظرية السياسية المعاصرة ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع الاردن/عمان ، ط1، 2003، ص 131.

(2) The principle of the separation of powers

http://www.venice.coe.int/WCCJ/Rio/Papers/YEM_Supreme_Court_autotrans_E.pdf

(3) الاحمد، عدنان سليمان(الدكتور) والمجالي عدنان . قضايا معاصرة . دار وائل للنشر ط1 2005 . ص 204 .

(4) العزام ، عبد المجيد عرسان(الدكتور) الزعبي، محمود ساري(الدكتور) ، دراسات في علم السياسة ، بدون دار نشر ، 1988، ص192 - ص195 .

• الواجبات القضائية (التصديق على الأحكام، العفو العام).

السلطة التشريعية : وتحتل مكان الصدارة بين السلطات الثلاث حيث تسن القوانين التي تنظم شؤون الدولة، بمعنى أنها تتيح للسلطة تكوين قواعد الحق الموضوعي إذ إن قواعد القانون هي حكم قاعدة لمتابعة سلوك الفرد في المجتمع لضمان المصلحة العامة التي يتوخاها النظام السياسي عن طريق الاستقرار والتعامل والمعاملات بين أفراد المجتمع ضمن الدولة .

وتقوم بوظيفة الرقابة والمساءلة ، وتتكون إما من مجلس واحد أو مجلسين. وأهم واجبات السلطة التشريعية :

1. تشريع القوانين بما يتماشى مع الأوضاع والظروف المتغيرة من حيث التعديل والإلغاء.
2. الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .
3. توجيه الحكومة وإرشادها من أجل خدمة الصالح العام .
4. فرض الرقابة المالية في قضايا الميزانية العامة للدولة وإقرارها .
5. تمثيل الأفراد والجماعات في عملية صنع القرار السياسي .
6. الرقابة على الشؤون الخارجية فضلاً عن الرقابة على الشؤون الداخلية .
7. تمارس أعمال غير تشريعية (صحة انتخاب الأعضاء ورفع الحصانة) .
8. إعلام المجتمع وتنقيفه بشؤون الحكم والسياسة العامة من خلال ممثليه.

السلطة القضائية : فينصب عملها على تفسير روح القانون وتطبيق القواعد والمبادئ القانونية والداستير المكتوبة على القضايا المعينة التي تعرض عليها. أحياناً يعمل القضاة كمشرعين وفق مبادئ العدل والإنصاف إن لم يجد في مواد القانون ما يسعفه.

وتتجسد طرق اختيار القضاة والحاكم بشكل عام بما يلي :

(1) طريقة الانتخاب .

(2) عن طريق السلطة التشريعية .

(3) عن طريق السلطة التنفيذية .

(4) عن طريق هيئة خاصة تسمى هذه الهيئة عادة بـ (مجلس القضاء الأعلى) .

في الواقع ،إن المبادئ الديمقراطية عند ظهورها دعت للحد من السلطة الفردية للملوك، وتأمين حقوق وحريات الأفراد، هذا مما دعا بعض المفكرين إلى صياغة النظريات الفكرية الداعية لضرورة تقسيم السلطات إلى أقسام للحد من كل تداخل للسلطات فيما بينها، ولضمان عدم تعسف السلطة على حساب حريات وحقوق الأفراد، ولكن يطرح سؤال : كيف يتم منع تعسف كل سلطة على حدة ؟

بطبيعة الحال الفرد أو الهيئة الواحدة عندما تمتلك جميع أجزاء السلطة فإنها تستطيع وضع القوانين بنفسها، ومن ثم تنفيذ وتفسير ما تراه مناسباً وفق مصلحتها دون رقيب أو مانع من توقيفها، وهذه الحالة كانت موجودة في عهد الملوك الأوربيين نوي الحكم المطلق أثناء القرن السابع والثامن عشر، مما دعى المفكرين من أمثال لوك ومنتسكيو وروسو إلى الدعوة لإقامة نظام تقوم دعائمه على فكرة الفصل بين السلطات، وتتلخص الفكرة الأساسية التي يقوم عليها مبدأ الفصل بين السلطات في ضرورة توزيع وظائف الحكم الرئيسية : التشريعية والتنفيذية والقضائية على هيئات منفصلة ومتساوية تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها حتى لا تتركز السلطة في يد واحدة فتسيء استعمالها، وتستبد بالمحكومين استبداداً ينتهي بالقضاء على حياة الأفراد وحقوقهم، ويؤكد ذلك رجال الثورة الفرنسية قالوا إن الدولة التي لا تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات تفقد أساسها الدستوري، فأول دستور وضع بعد الثورة الفرنسية في 3 كانون الأول 1972م، يكرس بصورة مطلقة وجود ثلاث سلطات منفصلة ومستقلة الواحدة عن الأخرى، ونص دستور ولاية ماسوشوسيت 1780 على أن لا تمارس الهيئة التشريعية مطلقاً سلطات الهيئتين التنفيذية والقضائية أو إحداها، وأكد منشور الفدراليين في الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة الفصل بين السلطات لمنع التعسف المطلق، المؤدي إلى إساءة استعمال كل سلطة على حدة.

عند أرسطو و جون لوك : ارتبط مبدأ الفصل بين السلطات باسم الفقيه الفرنسي مونتسكيو (1) الذي كان له الفضل في إبرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة، و منع الاستبداد بالسلطة.

وإذا كان فضل مونتسكيو في ذلك لا ينكر، إلا أن جذور المبدأ ترجع إلى زمن بعيد قبل القرن الثامن عشر بقرون عديدة، فقد كان لأعلام الفكر السياسي الإغريقي كأفلاطون وأرسطو، دور مهم في وضع الأساس الذي قام عليه مبدأ الفصل بين السلطات، إذ أوضح أفلاطون أن وظائف الدولة يجب أن تتوزع

(1) الدليمي ، حافظ علوان حمادي (الدكتور)، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، دار وائل للطباعة والنشر . ط1
2001 ، ص 52 .

على هيئات مختلفة مع إقامة التوازن بينها لكي لا تتفرد إحداها بالحكم، وما قد يؤدي إلى ذلك من وقوع الاضطرابات و الثورات للتمرد على هذا الاستبداد.

فأرسطو قسم وظائف الدولة إلى ثلاث، وظيفة المداولة و الأمر و العدالة، على أن تتولى كل وظيفة منها مستقلة عن الهيئات الأخرى، مع قيام التعاون بينهما جميعاً لتحقيق الصالح العام، بحيث لا تتركز الوظائف في يد هيئة واحدة . و كان جون لوك أول من أبرز أهمية مبدأ الفصل بين السلطات في العصر الحديث في مؤلفه "الحكومة المدنية" الذي صدر سنة 1690 بعد الثورة الجليلية ل 1688 في إنجلترا التي أدت إلى إعلان وثيقة الحقوق سنة 1689. وقسم جون لوك سلطات الدولة إلى ثلاث: السلطة التشريعية، و السلطة التنفيذية، و السلطة الاتحادية، و أكد على ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية و التنفيذية، بحيث تتولى كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى . و برر لوك هذا الفصل على أساس طبيعة عمل السلطة التنفيذية بحيث يتطلب وجودها بصفة دائمة، في حين أن الحاجة ليست دائمة إلى وجود السلطة التشريعية من ناحية، كما أن الجمع بينهما في هيئة واحدة سيؤدي حتماً إلى الاستبداد و التحكم من ناحية أخرى.

والذي يمكن ملاحظته على أفكار لوك هو أنه لم يعر أهمية للقضاء ولم يتحدث عن استقلاله والسبب في ذلك هو أن القضاة حتى الثورة كانوا يعينون و يعزلون من الملك أما بعد الثورة فكانوا يعينون بواسطة البرلمان لكنهم لم يحصلوا على استقلال في وظائفهم.

و ما يؤخذ على أفكاره هو أنه لم يقدم لنا إلا صورة لما كان سائداً في إنجلترا و أنه أيضاً لم يقدم لنا سوى تمييز بين الوظائف.

يرى مونتسكيو إن مبدأ الفصل بين السلطات لم يأخذ الأهمية الكبيرة التي نالها إلا بعد أن نشر مونتسكيو مؤلفه الشهير "روح القوانين" سنة 1748.⁽¹⁾

لمعالجة المبدأ ينطلق مونتسكيو من الفكرة التي تقضي بتقسيم وظائف الدولة إلى ثلاث: تشريعية، تنفيذية و قضائية. لكن الفكرة الأساسية التي عالجها في كتابه هي أن قد يسيء استعمال السلطة التي يتمتع بها أو حتى لا يساء استعمالها يجب بمقتضى الأمور إقامة توازن بين السلطات من غير أن يكون باستطاعة إحداها شل أعمال الأخرى عندما تمارس عملاً له علاقة بأعمال أخرى.

و قد أحسن مونتسكيو بأهمية هذا التعاون، فقال داعياً إلى تنظيم الإجراءات الضرورية لإقامته بين السلطات التي يتوجب عليها إقامة التعاون يتم عن طريق منح كل عضو سلطة faculty to

(1) صالح، جواد الكاظم (الدكتور) و. العاني، علي غالب (الدكتور). الأنظمة السياسية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد كلية القانون. 1990. ص 64.

prevent و سلطة الردع power to decide الحكم أي وسائل العمل التي من شأنها أن تمنع تنفيذ القرارات الخاطئة الصادرة عن السلطة الأخرى للوصول إلى إقامة التوازن و التعاون بين السلطات.

ومن هنا يمكننا القول إن نظرية مونتسكيو تضمنت النقاط التالية :

أ- قسم السلطات العامة في الدولة إلى ثلاث، التشريعية، التنفيذية و القضائية و بين المهام الأساسية التي تضطلع بها كل سلطة.

ب- أكد على توزيع السلطات و فصلها بهذه الصورة أمر ضروري لأنها لو تجمعت في يد هيئة واحدة لأدى إلى الاستبداد.

ج- لم يتوقف مونتسكيو عند حد الفصل فقط و إنما استلزم قيام كل سلطة بمراقبة السلطات الأخرى لوقفها عند الحدود المقررة لها إذا اقتضى الأمر حتى لا تتجاوزها إلى الاعتداء على السلطات الأخرى.

إن مبدأ فصل السلطات وتستند كل منها إلى هيئة مستقلة. لا يعني ذلك أن تكون كل واحدة منها في عزلة تامة عن بقية السلطات. بل هناك نوع من الرقابة المتبادلة، وذلك بهدف منع استبداد إحداها على البقية، و حماية حريات المواطنين و حقوقهم . ولفصل السلطات عيوبها كما لها مزايا (1) :

مزايا الفصل:

1. منع الاستبداد و حماية الحريات و الحقوق الفردية.
2. ضمان مبدأ الشرعية.
3. تحقيق مبدأ التخصص في العمل.

(1) دبور أمين محمد، نظم سياسية مقارنة، الجزء الأول، بدون دار نشر، 2013، ص 23.

عيوب الفصل :

1. تأخير الإنجاز من خلال تقييد حرية السلطة التنفيذية في مواجهة الظروف.
2. عدم تحديد المسؤولية الوطنية العامة تجاه القضايا والموضوعات.
3. عدم تماشي الفصل مع وحدة السيادة.
4. صراعات ومشاكل عملية في النظام الأمريكي أدت لتجاوز المبدأ.
5. الهدف منه تاريخياً نزع السلطة من الملوك المستبدين.

وللدول اتجاهات في العلاقة بين السلطات وكما يلي :

1. الفصل التام بين السلطات: النظام الرئاسي الأمريكي.
2. الإدماج التام بين السلطات: نظام الجمعية الوطنية. النظام السياسي السويسري .
3. الفصل المرن بين السلطات: في إطار التعاون والرقابة المتبادلة. النظام السياسي البريطاني .

ومن الجدير بالذكر ، فقد أصبحت الدساتير المكتوبة من خصائص الدول الحديثة، نتيجة لرواج الأفكار الديمقراطية والحركات السياسية التي نادى بمبدأ السيادة الشعبية، وبلورة فكرة العقد الاجتماعي، ومبدأ الفصل بين السلطات.

وكان لفصل السلطات أهمية إلى درجة بحيث أصبح أساس تكوين النظام السياسي . بمعنى الفصل بين السلطات هو شرط لكل حكومة حرة . ولكي تكون شرعية عليها الالتزام بفصل السلطات ، إن دوافع الفصل بين السلطات هو سلاح ⁽¹⁾ ضد الحكومات والملوك التي تقوم بالتسلط والتحكم بكل السلطات وتجعله بيد واحدة .

إن فكرة الفصل بين السلطات فقدت البعض من بريقها وذلك بعد التجربة العلمية والعملية لهذه الفكرة أو النظرية للنتائج التي توصلت إليها الحكومات والتي عملت بها ، ومع مرور الزمن وتطبيق هذه

(1) مصدر سابق ، بدوي، ثروت(الدكتور) ، النظم السياسية . ص 64 .

النظرية جعلت من الأنظمة السياسية أن تفكر بطريقة أخرى وهي فكرة وحدة السلطة مع الاعتراف بوجود هيئات متخصصة في الدولة وأولها في التشريع والتنفيذ والآخر في القضاء مما جعلت الأنظمة أن تصل لهذه القناعة بسبب وجود عيوب للنظرية السابقة أي فصل السلطات لأنها تتناقض مع وحدة الدولة حيث لا يوجد تعاون بين السلطات ، كونها كانت عملية الفصل تامة لدرجة بحيث لا يوجد أي تعاون بين السلطات والتي كانت تؤدي إلى نوع من العدم اتفاق و عيوب تظهر خلال العمل بها وهذه الأسباب دفعت الأنظمة إلى التفكير بطريقة وحدة السلطات ، أغلب الأنظمة السياسية تتبنى فكرة فصل السلطات مثل النظام السياسي البرلماني والرئاسي ونظام المجلس أو الجمعية والأنظمة المختلطة ، درجة إقدام الفصل بين السلطات لا يؤخذ على أساس قانوني إذ هنالك اختلاف بالالتزام به ، والسلطات التي نقصد بها والتي تشترك كل الأنظمة بعناوينها هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية .

المطلب الثالث : دوافع المشاركة السياسية :

دوافع المشاركة السياسية أهميتها لاتقل عن أهمية أسباب عدم المشاركة السياسية أو موانع المشاركة، ودراسة الاثنين لها أهمية بالغة ليست من الجانب السياسي فقط إنما من كل الجوانب ، وفيما سبق بينا مدى أهمية المشاركة ، وعليه يجب معرفة دوافعها وموانعها ، لأن ذلك يعطي لأصحاب المصالح الاعتماد عليها ومحاولة البناء على هذا الأساس من أجل الوصول إلى أهدافهم ، بمعنى آخر معرفة الدوافع والموانع للجهات المختصة المستفيدة بهذا الشأن كالحكومة والمؤسسات والمنظمات وبعض الأفراد المعنيين ، لتكون مرجعية أو قاعدة معلوماتية يستفيدون منها .

جيمس ويلسون (James Q. Wilson's) (1973) يسأل : كيف ينبغي لنا تصنيف دوافع المشاركة السياسية ؟ حيث اعتبر التصنيف من حوافز التنظيم السياسي وهي إحدى نقاط البداية ، والتي شكلت أساسا لدراسات أخرى على سبيل المثال (فيربا Verba وآخرون 1995 في الفصل الرابع) (1).

(1) Jo Saglie .Why participate in local politics – and why not ? Institute for Social Research, Oslo,Norway-p2
jo.saglie@socialresearch.no

دوافع مشاركة الفرد في أي مجال. سياسي اقتصادي اجتماعي مرتبط إما لغاية فردية شخصية أو مطلب للمجتمع ككل (1). وعلى العموم دوافع النشاط السياسي من الصعب القياس، ولكن يمكن أن تظهر النتائج من خلال التحليلات المدروسة (2).

لكل مشاركة دوافعها ، كما للمشاركة السياسية ، بمعنى لكل مشاركة دوافعها الخاصة قد تختلف عن الدوافع الأخرى ، على سبيل المثال المشاركة الاجتماعية دوافعها قد تختلف عن الدوافع للمشاركة السياسية . أو قد تكونان مرتبطتين مع بعض ، على سبيل المثال المشاركة السياسية لأهداف اجتماعية أو بالعكس ، ومع هذا يبقى لكل مشاركة دوافعها الخاصة بها .

فهذا النشاط السياسي بالإمكان معرفة دوافعه من عدة طرق ، والطريقة المباشرة والأكثر شائعاً خاصة في البحوث الدراسية هي عملية استبيان، ويمكن أخذ عينات مختلفة تشمل أغلب الطبقات الاجتماعية ، فضلاً عن الطبقة السياسية من المجتمع ، وذلك لمعرفة وجهة نظرهم في دوافع المشاركة السياسية ، فالدوافع تبدأ من توليه أعلى المناصب إلى أبسط الأمور كالتوقيع على عريضة . على العموم دوافع المشاركة السياسية تقع ضمن أدنى الإهتمامات إما خاصة أو عامة ، وقد يكون الاثنان مع بعض حسب ، بمعنى آخر لكل مواطن رأي في دوافع المشاركة منها خاصة كالحوافز المادية أو المناصب السلطوية ... إلخ . أو عامة كمطلب وطني أو روتيني كما هو في النظام الديمقراطي . وهناك من المواطنين لا تشكل المشاركة السياسية أي نوع من الاهتمام لا على الصعيد الشخصي ولا على الصعيد العام . وهذا يرجع لأسباب أخرى قد تكون تربوية أو نفسية ونحن هنا لسنا في صدد ذلك .

وفي الواقع ، دوافع المشاركة هي الأخرى مرتبطة بالجنس والعمر والتعليم والحدود الجغرافية للمشاركة السياسية ، وعليه تتوزع الدوافع بين الناس بصورة مختلفة .

عن دراسة أجريت لمشاركة السود في أمريكا بين عام 1980-1994 (3). يمكن أن تميز دوافع المشاركة بعد الاطلاع على الدراسة وتحليلها ، وبالمراجعة إلى تاريخ السود في أمريكا والتقدم الذي حصل في اندماجهم بالجماهير الأمريكية من الجنس الأبيض ، وتقدم هذا المكون ومن ثم تلاشى الفوارق التي عاشوا بمآسي بسبب ذلك وهذا الوضع السياسي الاجتماعي الاقتصادي أثر على الفرد الأسود ، إلا إن العمل المؤسسي والتطور الديمقراطي الذي حصل ووصل بهم إلى أن

(1) Platt, Matthew. Policy-Motivated Approach to Political, Participation for What? political behavior motivated approach to political activism. 2008. P3.

(2) Jo Saglie .Why participate in local politics – and why not ? Institute for Social Research, مصدر سابق

Oslo,Norway-p2 jo.saglie@socialresearch.no

(3) بلات ، ماثيو . المشاركة من أجل ماذا؟ نهج السياسة الدافع الى النشاط السياسي - السلوك السياسي ، دون دار نشر ، 2008 ، ص 391-413.

يصبح أحدهم في قمة هرم السلطة (أوباما)، هذا يعني أن المشاركة السياسية كانت في أعلى مستوياتها عندما كان المرشح من نفس المكون فلعب اللون الدور في إعداد زخم ودافع للمواطن الأسود في المشاركة ، الغاية والهدف هو إشباع شعورهم الاجتماعي بأنهم لا يختلفون عن الآخرين في تولي السلطة وزمام الأمور للولايات المتحدة الأمريكية .

إن محاولة الفرد في المشاركة في المجالات السياسية ينطلق من عدة دوافع ، قسم منها يتعلق بأمور روتينية عامة للمجتمع ، والآخر تتعلق باهتماماته الخاصة الشخصية . وعلى العموم بالإمكان تقسيم دوافع المشاركة السياسية إلى قسمين وهما:

أولاً- الدوافع الروتينية مطلب للمجتمع ، وتتجسد بما يلي :

1- الشعور بالوطنية من باب أنه يقدم خدمة للوطن الذي ينتمي إليه .

2- الشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع كواجب والتزام ، إذ الفرد لا يعيش معزول عن مجتمعه وعليه يقوم بما يجعله انساناً غير شاذ ، فضلاً عن شعوره بالمسؤولية وهذا يقف حسب المستوى الترفيهي لمجتمعه ، فيصبح مطالباً كغيره من الجماهير بالحضور لإبداء رأيه بما هو واجب تقديمه من إصلاحات وخدمات وما يترتب على أساسه من تغيير أو وضع قوانين أو سياسات .

3- العمل الجماعي والرغبة في مشاركة الآخرين والمساهمة في تقديم خدمة جماعية من أجل تطوير المجتمع ، الغاية هو التقدم ورفع المستوى الترفيهي للجماهير ، وعليه يقوم الفرد بمشاركة الآخرين من المجتمع بالعمل في الجهات المختلفة للوصول إلى أحسن صورة ممكنة للمجتمع .

4- المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة لها انعكاسات ذاتية ، إذ يشعر الفرد بأهميته وأهمية الدور الذي يقوم به في المجتمع ، وما يقدمه من خدمات مفيدة ومؤثرة على حياة مجتمعه ومستقبله .

5- المشاركة مع الجماهير تساعد على الاندماج بين مكونات المجتمع فتقوى الروابط فيما بينهم ويتحقق نوع من التكامل المجتمعي بالتالي تحقيق الشعور المشترك في أن المصالح هي واحدة .

6- محاولة في مساعدة النظام الحاكم للوصول إلى الأهداف المشتركة وهو تحقيق الحقوق الإنسانية العامة .

7- المشاركة هي محاولة لتقديم صورة الرضا عن النظام ، فغالبا ما يؤثر عدم رضا الجماهير على عدد نسبة المشاركين .

8- تأثير عملية التنشئة للمشاركة في المجتمع ، بمعنى التأثير العائلي والمدرسة والجهات العقائدية الدينية والمنظمات والنقابات الحكومية والعامه ، فضلا عن الوسائل الأخرى التي تساهم في عملية التنشئة للمشاركة ، والتي تقوم كل واحدة بدورها في تبيان أهمية دور المشاركة في كل الميادين ومنها الميدان السياسي .

9- شعور المواطن بالاطمئنان من حيث الأمن والاستقرار والحريات، معززة كل ذلك بالقوانين الدستورية ، مما يخلق جواً يساعده للمشاركة .

ثانياً- الدوافع الشخصية : وتتمثل بما يلي :

- 1- غريزة الشعور بالأنف في محاولة لإشباعها فيقوم الفرد بالمشاركة .
- 2- من أجل ضمان الحاجات والخدمات الناقصة ، فالمشاركة تحقق ذلك للمجتمع وبالتالي له كفرد من المجتمع .
- 3- محاولة للتأثير على القرار العام للنظام الحاكم .
- 4- مكاسب اجتماعية بين المجتمع ، كونه عنصراً يساهم في التنمية ، وبالتالي ينعكس ذلك على تعامل الجماهير معه كفرد بناء .
- 5- مكاسب سياسية ، إذ مشاركة الفرد يعزز من موقعه السياسي وبالتالي يساهم ذلك بتحقيق طموحاته السياسية .
- 6- المكاسب الاقتصادية ، المناصب التي يتم الحصول عليها مميزة بالمنافع المالية .
- 7- باقي المكاسب من السلطة والنفوذ... إلخ من المصالح الذاتية ، تضيف إلى تحقيق الدوافع الشخصية .

من الجدير بالذكر أن الذين يشاركون بالأنشطة السياسية وحتى الاجتماعية يتصفون بالنشاط والفاعلية كونهم مواضبين في العمل السياسي (تنظيمات و أحزاب و نقابات مختلفة ومؤسسات... إلخ) بمعنى اهتمامات بالشؤون العامة للمجتمع . وبالتالي بإمكانهم التأثير على صنع القرار ، وعليه هؤلاء

في موقع قوة . " فمفهوم القوة لدى روبرت داهل يعني التأثير ، والتأثير يعني إمكانية الفرد أو المجموعة أو الدولة في تغيير سلوكية فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة أخرى ، تصرف لم يكن بالإمكان تحقيقه لولا وجود هذا التدخل ، بمعنى آخر إنها تلك الحالة التي يتواجد فيها شخص ما يمتلك من وضعية معينة بممارسة عمل باتجاه- فرد أو جماعة- تتحمل نتائج عمله ، وقدرة هذا التأثير على زيادة مجالات نفوذه متوقعة على استمرار قدرات الفرد التأثيرية وبالاتجاهات المرغوب في تحقيق بعض الأهداف التي يرى أنها ضرورية لوجوده " (1) .

فالفرد حينما يشارك في الحياة السياسية يعتقد بأن هذه المشاركة ، إذا كانت فعالة ، هي وليدة نفسيته بتكوينها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالمشاركة بهذا المعنى تفيد بأن هناك فعالية سياسية وليدة تجربة الفرد في تعامله اليومي مع السياسة محورها قوة الأنا وديناميكيته. "وبخصوص هذه النقطة فإن نتائج البحوث المسحية تؤكد على أن " الفعالية السياسية هي نتاج تفاعل بين التعليم والأنا " ، فكلما زادت درجة التعليم كلما قويت أسس الأنا وزاد احتمال مشاركة الفرد في الحياة السياسية بشكل أفضل وفعال، بخلاف المشاركة السياسية للفرد ذي المستوى التعليمي المنخفض أو الأمي، الذي يحدد اختياراته السياسية وفقا لمعايير ذاتية " (2) .

وعليه كلما انخرط الفرد في الحياة السياسية كلما زاد في المشاركة السياسية وبالتالي الثقة بالنفس وإمكانية التعبير عن ذاته وإثباتها ، وهذا يتطلب درجات عالية في الوعي السياسي .

(1) العزي، سويم (أ.الدكتور)، علم النفس السياسي قراءة تحليلية نقدية ، اثناء للنشر والتوزيع الاردن، 2010، ص21 .

(2) العزي، سويم (أ.الدكتور)، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، المركز الثقافي العربي ، ط1 ، 1987 ، ص175-176 .

الفصل الثاني

المشاركة السياسية في إقليم كردستان

المشاركة السياسية في إقليم كردستان

للشعب الكوردي تاريخ طويل في العمل السياسي ، ونحن ليس بصدد السرد التاريخي لهذا العمل، ولكن نرى ان نعطي موجزاً عن بعض الأحداث التاريخية ، للافصاح عن البعد التاريخي للكورد في المشاركة السياسية ، فيعود تاريخهم إلى قبل الميلاد عندما (هاجموا على بابل وحكموها قرابة 20 سلالة خلال مدة مئة سنة ، وقد تم ذكر الشعب الميدي وهم أجداد الشعب الكوردي في الكتاب المقدس (التوراة ، العهد القديم) ، واستطاعوا أن يستولوا على العاصمة الامبراطورية الآشورية ويأسسوا الإمبراطورية الميديّة ، والتي سقطت في القرن السادس قبل الميلاد على يد الساسانيين (الفرس) ، وأغلب المؤرخين متفقون على أن الشعب الكوتي (*) (الالكوتيون واللولو) الذين سكنوا جبال زاغروس هم من أصول الشعب الكوردي وأن هذه الشعوب اتصفت بصفات القوة والشجاعة . وقد تمتعوا الكورد بنوع من الاستقلال الذاتي لإدارة شؤونهم الداخلية وحكموا المنطقة على شكل إمارات قبل مجئ الإسلام ، وحتى في ظل الدولة العربية الإسلامية كانوا يتمتعون بنفس الظروف التي تمتعت بها الشعوب الأخرى (1) . وفي الواقع كان للشعب الكوردي أثر سياسي واضح على طول الحقبات التاريخية وإلى يومنا هذا ، حيث السقوط (نظام صدام)، توفرت إمكانية المشاركة السياسية الفعلية من جانب الجماهير الواسعة . بسبب الفرصة التي سمحتها التجربة الديمقراطية الجارية في العراق ، ويمكن تعزيز هذه العملية حين تستطيع كل القوى الديمقراطية تنشيط تفاعلها وتضامنها ووحدها في العمل السياسي والاجتماعي والتضامني بين جميع المكونات ومواجهة الإرهاب السائد في مناطق واسعة من العراق وتأمين الخدمات للناس وضمان الأمن والاستقرار والسلام.

ولكن الأمر ليس بالهين ، فإن التطور السياسي يتنوع بتنوع النخبة التي تسيّر الشؤون السياسية وكذلك المشاكل العميقة داخل المجتمع ، فإلى جانب الدعوات الذاهبة إلى التخلص من مخلفات الأنظمة

(*) المصادر التي تتحدث عن تاريخ الأمم والشعوب لدى المؤرخين والعلماء (الطبري و هيرودوت دوت و السغاوي وابن خلدون ومسعودي و شرفخان البديسي... الخ) اتفقوا ان اصل الكورد في منطقة غرب آسيا من بين الهند والأوروبيين من مجموعة (اري) من ابناء (الكوتية).
(1) مزوري، شعبان(المحامي،الدكتور)، العراق،دراسات سياسية اجتماعية ثقافية ، 1930، مباحث في تاريخ العراق والكورد المعاصر ، المجلد العاشر ، الجزء العاشر ، دار جيا للطباعة والنشر ، ط1 2010 ، ص 179 .

السابقة، هناك تطور في اتجاه مطالب النخبة ، يتمثل بالشعارات التي تدعوا إلى الحفاظ على البيئة مثلاً والمطالبة بحق الاختلاف (2) .

والمشاركة السياسية في إقليم كردستان أمر ملاحق بالشخصية الكوردية لما لهم من نضال طويل. وبعد خلاصهم من النظام العراقي السابق استمر الكورد في نشاطهم والمشاركة السياسية وبصورة اوسع وبطرق مختلفة بعد أن كانت المقاومة هو السبيل في المشاركة السياسية ، بمعنى أن المجتمع الكوردي كان له باع طويل في المشاركة السياسية ولكن من النمط العنيف ، وهو مقاومة النظام من أجل التحرر . وعليه بعد تغيير الحكم في العراق كانت المؤشرات سليمة في اشتراك مواطني الإقليم ، والتطور الديمقراطي الذي يمر به اتاح الفرصة للمشاركة الفعلية لاختيار نوابهم الذين يعبر عن مصالحه والدفاع عنها ، حيث تعد هذه الفعالية هو جزء مهم في المشاركة السياسية التي تعد حقا من الحقوق المكفولة للمجتمع . ومن أجل الإلمام بصورة أكثر بتفاصيل هذا الموضوع ، سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : الأول لعرض التطورات السياسية في العراق وإقليم كردستان ، والثاني لطبيعة النظام السياسي في الإقليم ، والثالث لطبيعة المشاركة السياسية في الإقليم ودورها .

المبحث الأول : التطورات السياسية في العراق وإقليم كردستان

حرم شعب كردستان من أبسط حقوقه على الرغم من كونه مكوناً أساسياً من مكون الشعب العراقي ، فقد عانى الشعب الكوردي كثيراً من الظلم والاضطهاد في ظل تلك الأنظمة السياسية المتعاقبة، وحرّم من حقوقه وارتكبت في حقه الجرائم والمجازر الوحشية . فكان من الطبيعي أن يناضل كغيره من مكونات العراق وقواه الوطنية ، من أجل الحرية وحقوقه المشروعة، ومنع انصهاره قومياً وتطهيره وأنفثته وضربه بالأسلحة المحرمة دولياً .

في أحداث عام 1991 ، وفرت الأمم المتحدة الحماية لكوردستان العراق . وبهذا شغلت الفراغ السياسي والإداري فيه ، بعد انسحاب السلطة الدكتاتورية منها ، فواجهت الأحزاب الكوردية معطيات على أرض الواقع وهي أمام وضع جديد يقوم على أساس إدارة المنطقة الكوردية ، فقامت سلطة شكلية أخذت شرعيتها من نضال أحزابها الطويل ، ومن ثمّ الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كردستان أفرزت : سلطة تشريعية وتنفيذية ومؤسسة عسكرية أمنية على شاكلة النظم المركزية ، إلا ان هذه السلطة باحزابها الرئيسية الحاكمة مرت بتحديات كثيرة داخلية وإقليمية ودولية ، فتنامت مؤسساتها

(2) العزي، سويم(أ).الدكتور) . الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والوثائق.ط1 . 2000.ص230.

وأحزابها وبالتالي برزت مؤسسات مدنية وجمعيات ونقابات مختلفة مما منحت المجتمع الكوردستاني قوة للمشاركة في العملية السياسية . وسيتم بحث التطورات السياسية في إقليم كردستان في ثلاث مطالب : الأول للتطورات السياسية في العراق والحماية الدولية لإقليم كردستان ، والثاني لتأسيس البرلمان الكوردستاني وطبيعة المشاركة السياسية ، والثالث لدستور العراق وطبيعة النظام السياسي .

المطلب الأول : التطورات السياسية في العراق والحماية الدولية لإقليم كردستان

بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت ، كانت الفوضى تسود العراق ، فكسر حاجز الخوف لدى الشعب العراقي بعد أن أطلقت إحدى الدبابات قاذفة على جدارية ضخمة للنظام الدكتاتوري . وراحت تندفع مظاهرات ضخمة لم تشهد لها البصرة من قبل ، ولم تمض ساعات حتى سيطرت الجماهير المنتفضة على المدينة ، وبالتالي تم إلغاء كل أشكال وأثار الحكم الدكتاتوري فيه . وأستمرت الاحتجاجات الشعبية وأمتدت إلى أغلب مناطق العراق . فتم تحرير محافظة العمارة في 3 آذار 1991 ومن بعدها الكوت والناصرية و كربلاء والنجف الأشرف (1) وتفاقم الوضع عندما تغلغت الحركة الإسلامية وحاولت جعل الانتفاضة على غرار الثورة الإسلامية في إيران ، فقام المتظاهرون بحمل صور المرشد الأعلى (آية الله خميني) . وبالمقابل تم تحرير بعض المناطق الكوردستانية ووقوعها في أيدي قوات الانتفاضة الكوردستانية . وفي 8 آذار حدثت مظاهرات في مدينتي الموصل والرمادي ، إلا أن قوات النظام قامت بقمعها ، وفي كردستان سيطرت الانتفاضة على مدينتي كركوك وأربيل ومناطق أخرى ، إلى يوم 13 آذار عندما أعلنت قيادة الانتفاضة (الجبهة الكوردستانية) سيطرتها الكاملة على كل مناطق كردستان وحل المجلسين التشريعي والتنفيذي الذي أقامها صدام حسين ، واستبدلت بإدارة مؤقتة لحين إجراء إنتخابات عامة .

ولقد شهدت مناطق متفرقة في بغداد مظاهرات منها الشعلة والكاظمية والحرية والثورة ، إلا انها جوبهت بقمع كاسح فضلاً عن استمرار تواجد قوات النظام تحسباً لأي طارئ . ومع هذا عاودت أهالي منطقة الثورة بتجديد الانتفاضة إلا أن الحكومة سرعان ما سيطرت عليها . وفي الفرات الأوسط سيطرت الانتفاضة على مدينة الحلة ، وفي المقابل قامت الحكومة باسترجاع كربلاء والعمارة بعد أن قام الجيش بقصف مدنيها بالمدفعية فضلاً عن استعمال الطائرات ، على نفس السياق قامت الحكومة باعادة صلاح الدين وديالى وخانقين وجلولاء و طوز خورماتو ، إذ شهدت هذه المناطق قصفاً مكثفاً بالطائرات ، فتم اسقاط أربعة مروحيات . وفي 14 آذار قامت الحكومة بسيطرتها التامة على العمارة وقتل محافظها

(1) الحمداني حامد شريف ، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق ، بدون دار نشر ، 2004 ، ص 173-174 .

وتعين محافظ بديل عنه . أما في بابل فسيطرت الانتفاضة على أغلب المناطق التابعة لها، المحمودية والحمزة واليوسفية والمسيب... إلخ ، وسيطرتها على أجهزة الحكومة . وفي الديوانية سيطرت الانتفاضة على كل المدينة ، وكذلك في مدينة النعمانية وفيها قامت قوات الانتفاضة باسقاط ثلاث طائرات كانت تقوم بقصف الانتفاضة .

ومن الجدير بالذكر أنه خلال الانتفاضة والمعارك في أرجاء محافظات العراق جرت عمليات قتل لرجال الشرطة وقيادات بعثية ومنتسبيها ومدراء أمن وآخرين من كوادر أجهزة الحكومة ، فضلا عن تدمير دبابات والسيطرة على الكثير من الأسلحة . وفي اليوم نفسه 14 آذار تم تحرير مدينة مخمور وبعض القرى ، وفي الجانب الآخر تعرضت كربلاء والنجف إلى قصف فأصيبت الأماكن المقدسة ، أما في شمال البصرة فقد تم تحرير مدينة النشوة ، وكذلك حصل انفجار في بئرين للنفط في كركوك نتيجة القصف . وفي 15 آذار تحررت مدينتا المشرح والكحلاء وتم تطهير محافظة العمارة . وفي اليوم نفسه حاولت الحكومة السيطرة على جلولا من دون جدوى فقتل فيها أمر الفوج فضلا عن سيطرة الانتفاضة على عدة دبابات .

وبالتالي أصبحت المناطق الجنوبية والفرات الأوسط والمناطق الكوردستانية بيد الانتفاضة خلال اسبوعين⁽¹⁾ . ولكن ولأسباب عديدة^(*) ، انحسرت الانتفاضة في 17 آذار . فقامت السلطة الدكتاتورية وبمباركة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة وإرجاع جميع المناطق المحررة .

وفي 17 آذار كانت الانتفاضة في كوت تتصدى لقوات النظام ووقعت خسائر كبيرة في كلا الطرفين فاسترجعت قوات النظام جزءاً من الكوت . وفي 18 آذار هاجم النظام بكل الأسلحة حتى الطائرات فضلاً عن القنابل الفسفورية والنابال ، وقصفت مناطق كركوك وخانقين وجلولا وطوز خورماتو وكلا ، ومن ثم عاودت فهاجمت برا ، مما تسبب في وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين والعسكريين . وفي 19 آذار كانت قوات النظام تهاجم مدينة كربلاء من عدة محاور واستعملت كافة أنواع الأسلحة ، وهاجمت أيضاً النجف والكوفة ، وعليه قام النظام بتعيين حاكم عسكري في المناطق المنتفضة فكان ماهر عبد الرشيد على المناطق الجنوبية و علي حسن المجيد على المناطق الكوردستانية . وفي 20 آذار نجحت الانتفاضة مجدداً في السيطرة على كركوك والسليمانية وأربيل وجزء من صلاح الدين وبعض مناطق الموصل ، وعلى إثره قامت قوات النظام بذبح 100 طفل كوردي وأخذت رهائن من

(1) مصدر سابق . لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق 2004 ص 179 .
(*) رفعها للشعارات الطائفية والتمترفة ، وتدخّل الحرس الثوري الإيراني ، وعدم وجود قيادة ميدانية حكيمة تمثل القوى السياسية الوطنية المؤتلفة ، بموجب ميثاق دمشق ، وضرورة رفع الشعارات الصحيحة التي تؤكد على الوحدة الوطنية ، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي ، كل هذه الأمور جعلت قوى التحالف ، بقيادة الولايات المتحدة ، وكذلك السعودية ودول الخليج تقلق من سيطرة القوى الإسلامية الموالية لإيران على الحكم في العراق ، وما يسببه ذلك من خطورة على مصالحهم في المنطقة ، وجعلتهم يضعون كامل ثقلهم إلى جانب النظام الصدامي ، وتمكينه من استعادة سيطرته على البلاد من جديد .

الكورد مايزيد على 15 ألف مواطن (2) . وبالتالي قامت قوات النظام بالهجوم مجددا وكثفت من استخدام السلاح وبانواعه المختلفة على أغلب المناطق الكوردستانية والجنوبية والفرات الأوسط ، وقد تم اعتقال المرجع أبي قاسم الخوئي . وحدث هجوم كبير من قوات النظام في يوم 21 آذار إلى يوم 28 ، وراح على إثرها خسائر فادحة جدا من أرواح بشرية تقدر 300 ألف مواطن وتدمير للمدن وخاصة المقدسة (1) ، فضلاً عن المحاولات البطولية للانتفاضة في التصدي مع انضمام الكثير من قوات الجيش إلى الانتفاضة والإستيلاء على أسلحة كثيرة ، ولكن تم اجهاض كل محاولاتها .

وعليه قام المواطنون بترك منازلهم والهروب إلى حدود أقرب دولة ، فمنهم من توجه إلى إيران ومنهم من توجه إلى تركيا ، وبالتالي وجه الزعيمان الكرديان مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني ، وجلال الطالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني ، نداءً إلى الرئيس الأمريكي بوش طالبين منه حماية الشعب الكردي من هجوم القوات الصدامية .

وفي 29 آذار وعلى أثر الهجوم الكاسح لقوات نظام العراق للمناطق الكوردستانية وبصورة عشوائية ، مما أدى إلى حدوث هجرة جماعية كبرى للشعب الكردي نحو الحدود التركية والإيرانية ، هرباً من بطش القوات الصدامية وأسلحتها الكيماوية التي كان قد استخدمها في حلبجة من قبل ، وذهب ضحيتها أكثر من 5000 مواطن خلال بضعة دقائق ، وقدر عدد النازحين بأكثر من مليوني مواطن .

وفي الواقع مر الكورد بوضع مأساوي كبير بسبب المعطيات المفروضة عليهم ومن كل الجوانب ، فضلاً عن قسوة المناخ المتمثلة بالمطر الغزير والبرد القارص من جهة ، وملاحقة القوات للكورد وقصفهم من جهه أخرى . فقامت الولايات المتحدة بفرض الحماية الدولية على مناطقهم والتي تم تحديدها شمال خط العرض 32 (2) ، فتم منع قوات نظام صدام بعبور هذا الخط أو تحليق للطائرات . فخلق ذلك جواً أمنياً مستقراً شجع الكورد على العودة إلى ديارهم . ومن الجدير بالذكر ان صدام قام بفرض حصار على الكورد فضلاً عن قطع الكهرباء من محافظة دهوك وسحب الإدارة المركزية منها . ولكن هذا لم يمنع تمتع الكورد باستقرار أمني وخلص من نظام صدام وتحت حماية دولية ، وجرى على اثر ذلك تنظيم إداري لكوردستان .

وبعد تشكيل حكومة كوردية منتخبة تهيأ في الإقليم مناخاً مناسباً للمعارضة العراقية ، قام صدام بفرض حصار على كوردستان ، فضلاً عن الحصار الدولي على العراق ، فحاول الكورد إدارة أنفسهم ،

(2) مصدر سابق . لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق 2004 . ص 183 .

(1) في تصريح صحفي يوم 27 آذار ، عقده محمد باقر الحكيم في طهران .

(2) أكويجين حسين أوغلو وآخرون . الكُرد اليوم . ترجمة غسان نعان . مؤسسة حمدي للطبع والنشر 2007 . ص 81 .

وبسبب الظروف القاسية وخاصة الاقتصادية أصدر مجلس الأمن القرار المرقم 986 في 1994 ، من أجل تقديم المعونة المادية والاقتصادية لتخفيف آثار الحصارين عليهم .

وفي الواقع فشلت الانتفاضة من اسقاط نظام صدام ، والمكسب الوحيد منها هو فرض الحماية الدولية على منطقة كردستان ، بمعنى فصل إدارة إقليم كردستان عن السيطرة المركزية ووضع خط العرض 32 في الشمال ، ولم يتحقق ذلك للفترات الأوساط والجنوب للأسباب الآتية :

1- عدم وجود قيادة ميدانية وخاصة سياسية ،بمعنى لم يكن هنالك محرك لعمليات الانتفاضة حيث كانت عفوية وغير مدروسة .

2- عدم مساندة المرجعيات بمعنى استمرارهم في الصمت رغم سيطرة القوى الإسلامية في الانتفاضة .

3- عدم مشاركة القوى السياسية الوطنية .

4- سلوكيات غير صائبة ومنها رفع صور وشعارات طائفية بدلاً من أن تكون وطنية ديمقراطية مع تصفيات للعناصر البعثية.

5- افتقاد الخطاب السياسي الوطني .

6- قلة في الامكانيات التسليحية مقابل إمكانيات قوات صدام ، ولم يكن هنالك أي جهة ممولة .

7- الصورة أخافت الدولة السعودية مما عززت من مطالبتها ومحاولاتها مع الولايات المتحدة في خمد و فشل الانتفاضة .(*)

8- موقف ايران وسياستها المزدوجة ، بمعنى قوى إسلامية موالية لها تقوم بالانتفاضة وفي نفس الوقت تمنع المواطنين العراقيين النازحين من بطش قوات صدام الهروب إلى أراضيها ، خوفاً على مصالحها في المنطقة وخاصة في الخليج . وفي نفس الوقت سمحت بالكورد النازحين دخول اراضيها .

9- موقف الولايات المتحدة ازاء الانتفاضة وتوقعات مخاطرها . حيث ربط ذلك بنظام سوريا ومساندتها لحزب الله في لبنان و حماس في فلسطين وأثر كل ذلك على أمن واستقرار اسرائيل ، وهذا الأمر توافق مع مخاوف سعودية فيما يسمى بالمد أو الهلال الشيعي .

(*) وهذا ما جعل من 25 شخصية سياسية التي ذهبت الى سعودية لتحل محل نظام صدام بعد السقوط ، أن ترجع الى لندن بعد ان ترتبت لهم كل الامكانيات والمستمسكات الاصولية حيث كان بعضهم لا يحملون حتى وثائق سفر .

10- عدم وجود التنسيق بين انتفاضة كردستان وباقي مناطق العراق المنتفضة ، لافتقار هذه الأخيرة إلى قيادة ميدانية معروفة ، فضلا عن عدم وجود تواصل بين الأطراف المنتفضة .

المطلب الثاني : تأسيس البرلمان الكردستاني وطبيعة المشاركة السياسية

في شباط عام 1991 ثار الكورد عفويًا ضد النظام الحاكم مستغلين هزيمة النظام في مغامرة الكويت والموقف الودي للولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها . الأمر الذي تحدث الحلفاء عنه صراحة وبصورة مكشوفة⁽¹⁾ .

وفي 8 نيسان عام 1992 وافقت القيادة السياسية لجبهة كردستان على النظام الداخلي للإنتخابات في البرلمان الكردستاني⁽²⁾ . إذ أصدرت رئاسة الجبهة الكردستانية القانون رقم (1) لسنة 1992 لانتخاب برلمان كردستان . وفي 19/5/1992 قررت القيادة الكوردية إجراء إنتخابات وتأسيس برلمان كردستان العراق ، ليقوم بإدارة شؤون كردستان ، وعدّه الكورد من أروع أيام نضالهم ، باعتبار ذلك بذرة جهود وتضحيات نضالية وبداية دخول الحياة الديمقراطية بالشكل الرسمي ، وبإرادة شعبية من خلال الإنتخابات الحرة .

ومن ثم انبثق المجلس الوطني الكردستاني وهو أول مؤسسة رسمية . وفضلا عن الشرعية النضالية اكتسبت الحكومة شرعية بالشكل الرسمي من خلال تصويت الجماهير الكردستانية ، وبهذا تميزت الحكومة بشرعيتين الأولى من التراكم النضالي الطويل و الثاني من نتائج الإنتخابات الجماهيرية . فضلا عن الشرعية الدولية هو حضور 130 مراقبا دوليا لمراقبة عملية الإنتخابات . وحضور ممثلي البرلمانات من أمريكا وفرنسا وألمانيا والسويد وآخرين من دول أوروبا ودول اسكندنافية ودول عربية .

وتعد الجماهير الكردستانية تاسيس البرلمان هو أول إنجاز سياسي رسمي حدث منذ عهد جمهورية مهباد 1946 ؛ فهو إنجاز ثوري بكل امتياز . ولكن انقسمت السلطة بين الحزبين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، وكان من المؤمل إشراك باقي الأحزاب الكردستانية كي يكون تجسيدا أكبر للتجربة الديمقراطية .

أصبح للبرلمان الكردستاني الدور في قيادة مستقبل الإقليم ، فكان أول عمل لحكومة إقليم كردستان هو إصدار قانون لكل وزارة لإدارة شؤونها مع تسمية لجان برلمانية ، فضلا عن قرارات

(1) م . س . لازاريف . تاريخ كردستان ، ترجمة عن الروسية الدكتور عدي حاجي ، دار سبيرز للطباعة والنشر . 1999 . ص 349 .

(2) المصدر نفسه ، ص 351 .

مهمة مدعاة لفخر الجماهير الكوردستانية المناضلة مثل قرار مبدأ الفدرالية لكوردستان والديمقراطية للعراق .

وفي الواقع ، اقتنع الأمريكيون منذ زمن بعيد بأن السلطة المركزية تهدد الحرية ، وكان أكثر ما يخيفهم تقليدياً هو ان تمارس حكومة قومية شوفينية ، من هنا تم الاتفاق على توزيع السلطة بين مستويين من الحكم بشكل يجعل كل واحد منها سيداً في مجاله ، باعتبار ذلك أحد الحلول الحاسمة لكيفية منح الحكومة الصلاحيات الضرورية من دون أن يؤدي إلى قيام سلطة مركزية تنال من حريات الأفراد . فقرار الفدرالية جاء باعتباره مطلباً لحل مشكلة إقليم كوردستان مع الحكومة المركزية ، حيث اعتبر النظام الفدرالي هو أفضل شكل للدولة من أجل إمكانية التعايش بين مكونات الشعب العراقي ، ومن ثم احتفاظ الشعب الكوردي بحقوقه القومية . وفيما يلي أهم قرارات البرلمان الكوردستاني بتاريخ 1992/10/4 (1) :

أولاً : إقرار بيان الاتحاد الفدرالي المقدم من قبل هيئة رئاسة المجلس الوطني بما يتضمن من معطيات ووقائع تاريخية وسياسية وقانونية واعتبارها ديباجة لهذا القرار وسنده القانوني.

ثانياً: تحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية، واختيار المركز السياسي لإقليم كردستان العراق وشعبه انطلاقاً من حقه المشروع في تقرير مصيره في هذه المرحلة التاريخية على أساس الاتحاد الفدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بتعدد الأحزاب ويحترم حقوق الإنسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية.

وعليه تم تعزيز ما جاء به البرلمان الكوردستاني في مؤتمر صلاح الدين لقوى المعارضة العراقية ، كما كان في مؤتمر فيينا للمعارضة العراقية في حق تقرير المصير للشعب الكوردي وإقرار الفدرالية في إطار الوحدة العراقية . هذا الأمر أثر وأقلق دولاً إقليمياً فضلاً عن أحزاب قومية عربية ، باعتبار ذلك بداية لانفصال الكورد ومن ثم تأسيس دولة كوردية تهدد استقرار الدول التي تضم الكورد .

وبالإمكان اعتبار قرارات البرلمان تاريخية لما لها من وقع مؤثر على الشعب الكوردستاني فضلاً عن اعتبارها الخطوط العريضة لمستقبل إقليم كوردستان ، وبعد انبثاق السلطة التنفيذية (الحكومة) عن هذا المجلس أصبحت الحاجة إلى تأسيس سلطة قضائية في إقليم كوردستان فشرع المجلس الوطني الكوردستاني قانون السلطة القضائية للإقليم الذي مهد الطريق لقيام السلطة القضائية في كوردستان

(1) المستشار القانوني المحامي أحمد جينه ر علي ، الوضع الدستوري لإقليم كوردستان العراق ، 2012/2/11 .

<http://ar.pukcc.org/index.php>

وبشكل مستقل وفي ضوء هذا القرار تم تشكيل محكمة تمييز إقليم كردستان كظاهرة رائدة وتاريخية في حياة القضاء الكوردستاني .

أن كردستان كانت تتمتع بوارداتها الخاصة من برامج النفط مقابل الغذاء ، حيث جاء ذلك من خلال اقتسام لواردات العراق فكانت حصة كردستان 13% . وكانت السلطة في كردستان تنصرف بها حسب إرادتها ، وبالمقابل نشأت طبقة غنية في المجتمع الكوردستاني على اثر الحرية الفردية في التجارة مع الدول الاقليمية بسبب الوضع الاقتصادي السائد ، إذ كانت كردستان تعاني من الحصار المزدوج ، الأول الحصار الدولي بأمر من الأمم المتحدة والثاني بأمر من الحكومة المركزية العراقية، مما دفع بالمجتمع الكوردستاني إلى استغلال الوضع في العمل كنوع من التوازن الاقتصادي لهم وعليه برزت هذه الطبقة التي اصبحت فيما تشعر باستقلاليتها وقوتها وتعمل للحفاظ على مكانتها .

فحقق إقليم كردستان العراق نجاحات ملموسة على مختلف الأصعدة منذ قيام الفيدرالية في عام 1992 على الرغم من المشكلات والصراعات التي واجهت القيادات السياسية خلال المدة بين 1992-1998. وبعد سقوط النظام الشمولي في بغداد في نيسان العام 2003، تنامت إمكانيات وفرص النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما نشأت إمكانيات أفضل أمام جميع القوميات، ومنها الشعب الكلداني الآشوري السرياني، للمشاركة الفعالة والحيوية في بناء الوطن وتعزيز وترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة الحرة على صعيدي كردستان والعراق .

وعند الحديث عن مجموع القوى الديمقراطية العراقية والإشارة إلى أهمية وحدتها لتحقيق المصالح الوطنية العامة، والتحدث أيضاً عن أهمية وضرورة وحدة القوى الديمقراطية وكل القوى السياسية في إقليم كردستان العراق لبناء الفيدرالية الديمقراطية والحرية والتعددية في إقليم كردستان، يصبح من الجدير التحدث عن وحدة القوى الديمقراطية في صفوف الكلدان الآشوريين السريان، إذ أنها ضمانة قوية لتطوير وإغناء الحقوق الثقافية والإدارية للشعب الكوردستاني في إطار فيدرالية إقليم كردستان ودعم الجهود التي تبذلها قيادة الإقليم والحكومة من أجل تغيير الهيكل الاقتصادي المتخلف نتيجة السياسات غير العقلانية والعنصرية والشوفينية التي مارسها الحكومات المتعاقبة السابقة في العراق إزاء هذا الإقليم وإزاء مناطق أخرى في العراق في حين جرى التمييز المفرط بثروات النفط بدلاً من وضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية والبشرية. وقد استنزفت حروب النظام العدوانية نحو الداخل والخارج الكثير من الموارد المالية حيث بلغت مصروفات الدولة على الأغراض العسكرية خلال الفترة بين 1976-1990 ما يزيد عن 250 مليار دولار أمريكي، ثم ترك البلاد غارقة في ديون تزيد عن 130 مليار دولار أمريكي وتعويبات تقدر بأكثر من 320 مليار دولار أمريكي. إن الخلاص من الديون والتعويبات من خلال

المطالبة بإلغائها سيسمح للعراق بتعجيل عملية التنمية وتغيير هيكل الاقتصاد العراقي المشوه حالياً، وكذلك اقتصاد إقليم كردستان العراق. وإذا ما تحقق التغيير في العملية الاقتصادية وهيكل الاقتصاد العراقي الوحيد الجانب والمعتمد على اقتصاد النفط وموارده المالية، يمكننا أن نشاهد تغييراً فعلياً في هيكل المجتمع ، ودور مختلف الفئات الاجتماعية. بمعنى ، في وحدة المجتمع سيعزز وحدة جميع القوى السياسية المتحالفة في حكومة إقليم كردستان العراق ، والمشاركة في العملية السياسية من أجل تنفيذ المهمات المطروحة في برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

المطلب الثالث : الدستور العراقي وطبيعة النظام السياسي

تمخض عن الاحتلال الأمريكي للعراق مايلي :

1- انهيار البنى التحتية وكل مؤسسات الدولة ، فتأثر الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، فضلا عن تفكيك كامل لأهم مؤسساتها القمعية العسكرية والأمنية ، ومن ثم وقع هزم سلطة النظام الدكتاتوري الحاكم وانتهائه بالكامل من القمة المتمثلة برئيس الدولة إلى أصغر جهاز ومنظمة تابعة . بمعنى حصلت تغييرات (على صعيد التشكيلة العراقية وبنيتها السياسية المتمثلة بطبيعة نظام الحكم، شكل الدولة الوطنية اللاحق فضلا عن فاعلية ومكانة المؤسسات الاهلية والأحزاب السياسية في الحياة السياسية)⁽¹⁾

2- انهيار البنية الطبقية للمجتمع ، وحل محلها بنية طائفية وعرقية بتعزيز من الأحزاب والتيارات السياسية التي انتت وظهرت مع الاحتلال الامريكي . مع ظهور طبقة من التجار الأغنياء الذين كان اغلبهم في عهد النظام السابق يستغل الوضع الاقتصادي ، فكانوا يتمتعون بقوة معنوية ومادية لارتباطاتهم بكوادر السلطة الدكتاتورية ، وبعد الاحتلال اصبحوا يعرفون كل شاردة وواردة في البلاد فسيطروا على الكثير من ثروات الدولة فضلا عن شريحة قامت بالاستيلاء على ممتلكات الدولة الخاصة والعامه .

3- تغيير كامل في الوضع الاقتصادي ، انهيار في وظائف الدولة ومؤسساتها الاقتصادية . وبالتالي ازدياد البطالة . فضلا عن تجليات الحصار في عهد النظام السابق .

4- الأيديولوجية الأمريكية وفرض سيطرتها وتدخلها في المرافق السياسية والاقتصادية والعسكرية.

(1) حاتم، لطفي(الدكتور) ، الاحتلال الامريكي وانهيار الدولة العراقية ، منشورات تموز/ط1/2007 . ص4 .

ومن الجدير بالذكر، أن نذكر ان العراق مر بعد الاحتلال الامريكي بمرحلة جديدة لبناء النظام السياسي، فاصطدم بمطلبين أساسيين لابد الأخذ بهما لأنهما الواقع الحقيقي للعراق ومجتمعه : الأول : المطالبة بوحدة العراق . والثاني : الحفاظ على مكتسبات الكورد في تمتعهم بحكم مستقل على إثر حصولهم للحماية الدولية . وكان للأمر الثاني واقع على الأرض والمتمثلة بالمحافظات العراقية الثلاثة السليمانية وأربيل ودهوك . هذا الواقع كان الأكثر تأثيراً على تحديد شكل وبناء النظام السياسي في العراق . واقع فرض نفسه وهو استحقاق نضالي للكورد وبسبب عدم ثقتهم بالمركز من الصعوبة التنازل عنه بأي صورة من الصور، وجاءت نداءات من الأغلبية للطائفة الشيعية تعزز من ذلك وهي المطالبة بالنظام الفدرالي ، للحفاظ على وحدة العراق إلى جانب الإبقاء على تمتع الكورد بحكم أنفسهم .

ولكن برز في الجانب الآخر من ينادي بمخاطر التقسيم مستندين إلى واقع المجتمع العراقي في التنوع العرقي والمذهبي والقومي مما قد يكون دافعاً إلى التقسيم على أساسه .

وبسبب كل هذه التجليات والمطالبات لتحديد طبيعة النظام العراقي ، كان لابد من وضع مشروع قانون إدارة الدولة ، كمرحلة انتقالية ، فالمصلحة الوطنية اقتضت ان يتم تأجيل ذلك إلى أن يتوصل الفرقاء السياسيون لحل يرضي جميع شرائح المجتمع العراقي . وكان هذا المشروع عبارة عن صيغة قانونية للاستعانة إلى أن يتم تحديد شكل النظام الحاكم .

ضمن هذه المعطيات بعد الاحتلال ، ومع وجود السياسة الأمريكية لصياغة نظام ديمقراطي تابع ، بمعنى ان يكون مرتبطاً بأي شكل من الأشكال بالإرادة الأمريكية سياسياً واقتصادياً ، فكان لتواجد أمريكا ومشاركتها في كتابة الدستور وبناء شكل النظام السياسي أثره الواضح على ارض الواقع .

وأمریکا تعمل من أجل استراتيجيتها، في قوتها، ونطاق توسع سيطرتها، وحريصة على دعم ذلك بالقوة العسكرية (1) ، وعليه قامت أمريكا بالمشاركة في رسم شكل الدولة وتوجهاتها الاقتصادية . على الرغم من كل التناقضات الموجودة بين العقلية السياسية العراقية القومية والأيدولوجية الرأسمالية الليبرالية الأمريكية ، مع أن أمريكا تنظر لاستراتيجية تحفظ بها نطاقها التوسعي . ولكن هل ستتوافق السياستان ؟ في الحقيقة إن الأمر يتوقف على توجهات الأطراف السياسية القوية في العراق ومدى انسجام رؤاها السياسية والاقتصادية مع سياسة أمريكا . فمثلاً الكورد والقوى اليسارية وموقفهم والنظام الفدرالي هم أقرب إلى سياسة أمريكا فضلاً عن وجود بعض السياسيين ذات التوجه الليبرالي . وفي المقابل الجماعات الإسلامية والقوى القومية الراضية للفدرالية باعتبارها تقسيماً لمكونات العراق ، بعيدة عن

(1) Donald Kagan & Gary Schmitt.Rebuilding America's Defenses. Principal Author.Thomas Donnelly.2000.p8

سياسة أمريكا ونظرتها السياسية والاقتصادية للعراق . يضاف لهم بعض العشائر القومية الشوفينية فهي يخالف أمريكا بكل توجهاتها .

وعليه قامت أمريكا بإظهار مشروعها في بناء النظام السياسي والاقتصادي في العراق وذلك على أساس نظام رئاسي ديمقراطي تعددي وليبرالي اقتصادي . فضلا عن أن المطالبة بالنظام الديمقراطي أمر قديم، فقد جاء في جريدة الأهالي 1946/8/31 ، إن من العبث اللجوء في العراق إلى الطرق القسرية لمنع الناس من ممارسة حقوقهم ولاسيما بعد ما لمسوا الأضرار المادية والمعنوية التي تجابههم في حياتهم اليومية من جراء وجود جهاز حكومي متفسخ ، وعليه فالحكم الديمقراطي البرلماني هو العلاج الوحيد لهذا الداء (1) .

وفي الواقع طبيعة هذا النظام المرسوم من قبل أمريكا وتأثره بالطبيعة الوطنية العراقية والمعطيات الواقعية للمجتمع العراقي ، كان ينبغي عليها تجاوز العقبات التي خلفتها سياسات الأنظمة المركزية السابقة والوقوف على حل يرضي جميع التوجهات العراقية وفي نفس الوقت لا يخرج عن رسم أمريكا لطبيعة النظام ، وعليه تقوم أمريكا بالحفاظ على وحدتها العسكرية ، وغيرها ، المشاركة، لتوفير الإنذار المبكر، للآزمات، وللحفاظ على الأمن والاستقرار ، وتقوم بتجهيز هذه الوحدات، أن وجب، قوات اضافية ووسائل متطورة للاتصال (2) . وبالتالي تم الاتفاق على بناء مؤسسات الدولة بالشكل الآتي :

1- البرلمان (سلطة تشريعية) . وتنتخب ديمقراطياً .

2- مجلس الوزراء (سلطة تنفيذية) .

بمعنى تغيير إدارة الدولة من نظام رئاسي (*) إلى نظام برلماني . وبالتالي يخدم مشروع كل مكونات المجتمع العراقي . فضلاً عن الأخذ بمشروع الفدرالية وضممان كوردستان مكتسباتها القومية . وعليه أصبحت طبيعة النظام العراقي هو النظام الديمقراطي البرلماني الفدرالي . وفيه توزيع السلطات وفق ما يقتضيه الدستور بين الحكومة المركزية وحكومات الوحدات المكونة ، على الرغم من وجود تفاوت ملحوظ في توزيع السلطات ضمن الاتحادات الفدرالية المختلفة ، فلقد تأثرت قوة المصالح المشتركة ودرجة التنوع الخاصة بكل اتحاد فدرالي جراء مختلف العوامل الجغرافية والتاريخية

(1) الجادرجي كامل، في حق ممارسة السياسة والديمقراطية، افتتاحات جريدة(اهالي) 1944 – 1954 ، اعداد مركز الجادرجي للأبحاث ، منشورات الجمل-كولونيا-المانيا 2003، ص 412 .

(2) مصدر سابق Donnelly.2000.p39

(*) نظام رئاسي صوري / وفي الواقع هو كان نظام فردي دكتاتوري .

والاقتصادية والأمنية والديمقراطية واللغوية والثقافة والفكرية والعالمية ، بالتالي اختلف التوزيع المحدد للسلطات ودرجة اللامركزية بين الاتحادات الفدرالية (3) .

لم يغفل الدستور العراقي الدائم لعام 2005 عن ذكر السلطة القضائية كأحدى السلطات المهمة التي ركز عليها في عدة مواضع ، فقد ذكرها على أنها سلطة اتحادية ، كما فصل في مكوناتها التي ذكرت حصرا وكما يلي (1) :

- مجلس القضاء الأعلى الذي أعيد العمل به بعد سقوط النظام حيث سيشكل بقيادة الاستقلالية التي يتطلبها إي قضاء في عالم اليوم .
- المحكمة الاتحادية العليا .
- محكمة التمييز الاتحادية .
- جهاز الادعاء العام .
- هيئة الإشراف القضائي .
- المحاكم الاتحادية .

وفيما يخص السلطة القضائية سيتم التركيز على عدة مواضيع جوهرية تبحث في رسم علاقة هذه السلطة مع السلطة التشريعية والتنفيذية من جهة وإمكانية وجود سلطة قضائية اتحادية وأخرى إقليمية أو محلية من جهة أخرى .

وعليه تم الاتفاق على صياغة الدستور بثوابت أساسية ورئيسية وهي :

- 1- الديمقراطية (التداول السلمي للسلطة) (عدم سن نص يتعارض مع مبادئ الديمقراطية) (المادة 6) و(المادة 2 أولا-الفقرة ب و ج) .
- 2- البرلمانية . بمعنى أن الشعب مصدر السلطات . (المادة 5) .
- 3- الفدرالية (اللامركزية ومنع توغل السلطة التنفيذية على بقية السلطات) . (المادة الأولى)
- 4- الحفاظ على وحدة الدولة (المادة الأولى) .
- 5- استقلالية القضاء (المادة 9)

(3) Ronald L. Watt .A Global Dialogue on Federalism. Comparative Reflections. Copyright Forum of Federations and the National Democratic Institute.2005. P4
(1) فتلاوي احمد عبيس ، النظام الفدرالي و توزيع السلطات طبقا لدستور العراق ، جمهورية العراق \ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كلية القانون \ جامعة الكوفة ، بحث منشور في مجلة كلية الفقه \ جامعة الكوفة (العدد غير موجود) 2007 ، ص 11 .

6- المؤسسات الدستورية من مجلس رئاسة الدولة ، ومجلس الوزراء وتحديد التزاماتهم الدستورية

فضلا عن وجود سمات خاصة بالدستور العراقي الدائم⁽¹⁾ وهي :

1- المصادر : الشريعة الإسلامية وقانون إدارة الدولة الانتقالية (صدر عن مجلس الحكم الانتقالي في 8 آذار (مارس) 2004 . وحقوق الإنسان الصادر من للأمم المتحدة عام 1984 . ومن حيث طبيعة النظام وشكله : واستناد السلطة على الأغلبية البرلمانية الاخذ بالنظام البرلماني المعتمد في أغلب الدول الأوروبية . والاعتماد على الولايات المتحدة في موضوع الفدرالية .

2- من أجل حلحلة إشكالات المواد الدستورية كان ولا بد من تشكيل المحكمة الاتحادية العليا .

3- الحضر على حزب البعث من إعادة وممارسة نشاطه في العراق .

4- اعتماد التوافقية في السلطة .

5- تقاسم قومي لهوية الدستور بين العربية والكوردية .

6- توزيع صلاحيات كثيرة على المحافظات وإقليم كردستان . على إثر معانات العراقيين لتتركيز كل الصلاحيات للحكومات المركزية .

7- أضيفت مادة تعطي للسلطة التشريعية امكانية تغيير أو تبديل أو الغاء مواد الدستور ، ولكن بشرط عدم اعتراض ثلاث محافظات ، وذلك للحفاظ على حقوق الأقليات العراقية .

8- النصوص الدستورية هو تجسيد لمطوحات المكونات الشعب العراقي وضمن كحقوق الجميع .

في الواقع مر على مسودة الدستور قبل الاستفتاء عليه وتحديد تاريخ الموافقة عليه ، الكثير من الجدل وخاصة بين الأحزاب الشيعية والتحالف الكوردستاني وأخذت مدة طويلة فضلا عن موقف السنة العرب واعتراضاتهم على كتابة الدستور . إلى أن تم التوافق عليه من قبل كل الأطراف المشاركة في كتابته ، ولكن بعد تسليم مسودة الدستور إلى الأمم المتحدة وطبعها والاستفتاء عليه داخل البرلمان في يوم 15/اكتوبر/2005 . هل انتهى الجدل بين الفرقاء السياسيين ؟ بالطبع لا . وكان وما زال لكل الأطراف

(1) الدستور العراقي الدائم <http://www.mofa.gov.iq/documentfiles/IraqConstitutionA.pdf>

الرئيسية في العملية السياسية ، الشيعي والكوردي والسني ، خلاف في بعض القضايا والمواد الدستورية وتفسيراتها .

في الحقيقة المجتمع العراقي بتنوع مكوناته القومية والدينية والمذهبية ، كان ولا بد أن يكون الدستور محافظاً على حقوق الجميع بدون استثناء ، قد يكون للأغلبية حظاً أكثر في كتابة الدستور ولكن لم يكن على حساب باقي المكونات ، فقد حظيت الأخيرة بحقوقها ، ومع هذا لم ينل الدستور رضى الجميع . وعليه سوف لا يكون للعراق دستور أرقى مما هو عليه هذا بعد أن يتم بعض التغييرات التي لا تؤثر على أي مكون ، على سبيل المثال ، الدستور تناول الكثير من التفاصيل والجزئيات ليس لها أي مبرر فضلا عن تفسيرات لبعض المواد كان بالإمكان أن يتم تنظيمها بقوانين تلحق بالدستور . وكذلك ترك بعض القضايا (العقدية عالقة أو محل اختلاف حيث جرى ترحيلها إلى ما بعد قيام جمعية وطنية دائمة) أي لدورة انتخابية أو أكثر كاملة) مثل قضية الأقاليم (غير إقليم كردستان) وقضية كركوك وتوزيع الثروة والمياه وقضايا أخرى . وحتى القضايا التي تم الاتفاق عليها فإن لكل فريق تفسيراته ولعله ينظر إليها من زاويته مما سيثير إشكالات لاحقاً خصوصاً في ظل الاحتقان الطائفي والأثني والتوتر (1) .

ولطالما المجتمع العراقي بتميز مكوناته المختلفة متمسكة كل بقضاياها الخاصة. وهذا الأمر لا يمكن بأي حال من الأحوال تغييره ، سيبقى الجدل قائماً ومن المستحيل إرضاء جميع المكونات بالتساوي مهما كان ، وعليه تم الاتفاق بصورة وسطية ومقبولة ، بمعنى إن الدستور مقبول على الأغلب من قبل أغلب الأطراف ومستوفية لشروطها .

ورغم الانتقادات المختلفة على الدستور ، إلا أن الدستور حضي بمستوى عالٍ من الديمقراطية ، إذ أكد الدستور العراقي الدائم على مبادئ المساواة وعدم التمييز لأي سبب كان (المادة14) وحق كل فرد في الحياة والأمن والحرية (المادة 15) والخصوصية الشخصية (المادة17) وحضر إسقاط الجنسية عن العراقي بالولادة (المادة18) ، وكفالة الحريات وتحريم التعذيب وحرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات وحرية الاتصال والمراسلات (المادة35-38) وحرية الفكر والضمير والعبادة (المادة40) وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني (المادة 43) وحرية التنقل والسفر والسكن (المادة42) .

وبشكل مختصر فإن الدستور الجديد جاء اقرب إلى التغييرات بما يتناسب والمرحلة الجديدة ، بمعنى أنه يختلف تماماً عن الدساتير العراقية السابقة .

(1) حسين شعبان ، رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم ، الحوار المتمدن – العدد 1355 - 22/10/2005 ، المحور: مواضيع وابحاث سياسية <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48517> ،

المبحث الثاني/ طبيعة النظام السياسي في الاقليم

مهمة النظام السياسي هو الاهتمام بمصالح المحكومين ورعايتها وتنمية الدور السياسي للمواطن وضمان مساهمته الحرة . إذ ينبغي أن يشعر المواطنون أنهم يساهمون في بناء الحياة والمجتمع ، وبالتالي يتعمق لديهم الشعور بالإنتماء إلى المجتمع السياسي ، وخلاف ذلك يصبح الإنتماء إلى الأسرة فقط أو إلى دين أو طائفة أو قرية أو عرق معين . وهذا الأخير يترسخ على حساب شعورهم بالمواطنة العمومية والمشاركة . بمعنى ، يقضي مبدأ الاستقلال بحق جميع المواطنين في المشاركة بالشؤون العامة، إذن هو توفير قسط عادل في عملية (الحكم) (1) .

وعليه تصبح مدى المشاركة السياسية للمواطن واضحة تتعلق بقدرته السياسية على التعبير عن آرائه ، وهذا ما يتم تجسيده في عمله الفردي والجماعي المنظم ،بمعنى شدة الرغبة الذاتية للفرد ، بحيث يجد المواطن نفسه في السياسة ، وعلى الرغم من ذلك فإن المجتمعات تختلف في نظرتها إلى المشاركة السياسية .

يرى أفراد المجتمع في إقليم كردستان العراق أن المشاركة السياسية هو واجب شرعي انطلاقاً من شرعية قضيتهم ، ولاسيما في موضوع التصويت ،بل يرون شرعية النظام من خلال مدى المشاركة السياسية في المجتمع بغض النظر عن نتائجها . وهذا ما تؤكد معايير المشاركة السياسية كالوعي والجنس والعمر والوظيفة (2) . الخ . وفي الواقع طبيعة النظام السياسي في كردستان العراق تجسدها مدى المشاركة السياسية لمواطنيها (*) .

وبالتالي فإن مستوى مشاركة المواطنين في كردستان تعطي مؤشراً واضحاً بنوع وطبيعة النظام السياسي ، وبتطبيق أغلب مبادئ الديمقراطية ، تجعل من إمكانية المشاركة السياسية فاعلة ، بمعنى الحياة الحرة بعيداً عن الإكراه . إذ ذهب فلاسفة السياسة أمثال (لوك) و (توكفيل) وغيرهم على أن الحرية هي من أهم معايير الديمقراطية والمشاركة السياسية . ومستوى وعي المواطن

(1) ديفيد هيلد . نماذج الديمقراطية . ط2 . ترجمة فاضل جتكر . نشر لمعهد الدراسات الاستراتيجية – العراق 2007 . ص551 .
(2) Author(s): Jan E. Leighley . Political Research Quarterly, Vol. 48, No. 1 (Mar., 1995), Published by: Sage Publications, Inc. on behalf of the University of Utah pp. 184
(*) تفاصيل أكثر في الفصل الثالث من الاطروحة .

وهذا ما يحدده التعليم بمعنى مستواه الدراسي والثقافي ، فنرى أغلب المجتمعات المتحضرة هي أكثر رغبة ومشاركة وهذا مانراه بوضوح بين المجتمع في القرية والمدينة .

إن توفير الأمن والاستقرار السياسي في الإقليم أصبح من العوامل المهمة في تعزيز المشاركة . وتعامل حكومة الإقليم مع الجنسين بنفس الاعتبار عزز نوع من التوازن ، فغالبا مايكون للرجال رغبة وإمكانية في المشاركة أكثر من النساء وهذه تحدده أسباب كل دولة أو كل منطقة ، ومع ذلك هنالك تزايد مستمر في مشاركة النساء . والشباب في كردستان يفتقدون إلى التراكم الخبري والتكامل في تجربة المشاركة السياسية ، لذا نرى متوسط العمر قد يجمع بين النشاط الحركي والخبرة .

وفي الواقع النظام لايتدخل في المعتقدات ، فضلا عن وجود بعض الديانات أو المعتقدات تحرم أو لاتشجع في العمل السياسي . وكذلك النظام يساند عمل المواطن في المجالات التنظيمية والأكاديمية والمهنية العالية والثقافية ، وبالتالي فهي أقرب إلى المشاركة من المواطن الذي يعمل في المهن البسيطة والأعمال الحرة . ومن الجدير بالذكر هنالك حالات ممكن اعتبارها خارجة عن القاعدة المعروفة ، على سبيل المثال أصحاب الشركات الكبيرة ومنها تجار كبار قوتهم المادية تمنحهم المشاركة أكثر . أو قد يكون المواطن من الفقراء ولكن انتمائه إلى مجموعة سياسية أو نقابة مهنية ، بمعنى ليس هنالك قاعدة ثابتة في مدى المشاركة السياسية . ومن أجل توضيح الموضوع بشكل مفصل نقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب : الأول سمات السياسة في الإقليم ، الثاني مبدأ الفصل بين السلطات ، الثالث شكل نظام الحكم في الإقليم ، الرابع إنتخابات السلطة التشريعية ورئيس الإقليم .

المطلب الأول : سمات السياسة في الإقليم

النظام في كردستان هو حصيلة نضال طويل للمجتمع الكوردستاني ، فالرغبة والاهتمام متوفر لديهم ، بل يقع من أولوياتهم العمل السياسي . المجتمع السياسي في كردستان وانتقاله من العمل الفردي إلى العمل الجماعي المنظم يعطي مؤشراً واضحاً في تحرره من النظم الاجتماعية السابقة والارتقاء إلى كادر سياسي فعال ومساهم لتجسيد رؤى المواطن أو الإنسان باختلاف الرؤى والانتماء . بمعنى أن يكون العمل السياسي للغاية الانسانية بعيداً عن الحدود الاجتماعية

الضيقة . فضلا عن شعوره بعدالة قضيته القومية . ورغم الخصوصية الفريدة التي يتمتع بها السلطة في إقليم كردستان (1) ، يمكننا أن نلخص سمات السلطة في كردستان بما يلي :

1- السلطة هي جهود خالصة للشعب الكوردي ولكن بتعزيز القوى الدولية وذلك بتوفير الحماية الدولية .

2- سيطرة النزعات الحزبية على كل مؤسساتها فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني .

3- ممارسات السلطة مازالت لا ترتقي لمستوى مواد مشروع الدستور .

4- تعامل سلطة الإقليم مع الازمات العراقية يحتاج إلى وحدة الصف الكوردي أكثر .

سؤال يطرح نفسه ، لماذا هذه السمات ؟ وذلك لأن الشعب الكوردي جاهد طويلا ولكنه لم يحصل على المكتسبات الحالية (السلطة الفدرالية) إلا بتعزيز الإرادة الدولية وتوفير العوامل التي ساهمت في تحقيق هذه المكتسبات ، وهذا لا يقلل من كفاح ونضال الكورد . حيث أصبح واضحا لكل العالم أنه ليس باستطاعة أي شعب تغيير انظمتها وكسب حقوقها إلا بإرادة دولية ، فضلا عن الأنظمة الدكتاتورية (*) المرتبطة بالقوى العالمية ومصالحها . فقد مر على الكورد المأسى على يد الأنظمة المركزية العراقية المتعاقبة وخاصة على يد نظام صدام ولم تحرك القوى المؤثرة في العالم ساكناً وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، إلا بعد أن توافقت المصالح مع تحجيم هذا النظام ومن ثم إسقاطه . وماتوصل له الشعب الكوردستاني ليس بالأمر الهين ، فهي جهود أقرب إلى أن تكون جبارة ، فلا ننسى أن الإدارة لأي إقليم بكل مرافقها ومؤسساتها ومنظمتها وعلاقاتها الإقليمية والعالمية والداخلية ليس بالأمر السهل فضلا عن أن الأحزاب الكوردية التي استلمت زمام الأمور ، مرارا اعترفت عبر كل وسائل الاتصال ، بأنها في تجربة جديدة . ومن الجدير بالذكر أن إقليم كردستان ليس كباقي أقاليم العالم ، فإن الإقليم هو تركة نظام دكتاتوري ، مارس فيه أبشع وسائل التدمير البشري والمادي والمعنوي ، وخاصة عندما سحب صدام قواته منها بإرادة وقرار دولي ، وبهذا ترك صدام الإقليم مدمراً ليس فيه حتى آثار يمكن الاستناد أو التعويل عليه ، فبدأ الكوردستانيون من الصفر في كل شيء ومنها إدارة الإقليم ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . والذي زاد الطين بلة هو الصراعات الداخلية للأحزاب الكوردية ، مما كان عاملاً مهماً في تأخر الكثير من الأمور المهمة وعلى رأسها الدستور ، وأن كان قد حصل ذلك لكان الآن قد تم الاعتراف به حاله حال

(1) حاتم، لطفي(الدكتور) . المنظومة السياسية لكوردستان العراق ودورها في العملية السياسية .

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131460>

(*) راجع الإحتلال الأمريكي وإنهيار الدولة العراقية ، للدكتور لطفي حاتم .

السلطات ، كما جاء ذلك في دستور العراق الدائم المادة 117 (1) . ولاننسى الظروف التي مر بها الإقليم عند اسقاط النظام السابق في عام 2003 وما تلاها من محاولات كثيرة لجماعات داخلية عراقية ولدول الإقليم لإعاقة وإفشال محاولة الكورد في إدارة أنفسهم ، وعليه تُعدّ السلطة في الإقليم جهوداً خالصه ومخلصه لشعبها . (*)

إن انشغال الأحزاب بالصراعات السياسية الداخلية واختلاف وجهات نظرهم في إدارة الإقليم ، أثر على أصل القضية الكوردية ووحدة الصف والخطاب والتعامل مع الحكومة الاتحادية وأزماتها . وإن الوضع الداخلي والتشنجات تثبت أن إدارة الإقليم تتم بافكار ونهج متأثر بسبب الترسيبات وتراكمات الحقبة السابقة وفترة حكم الدكتاتورية . فبعد سحب نظام صدام إدارتها من الإقليم كان لابد من الأحزاب الكوردستانية (حزب الديمقراطي الكوردستاني ، حزب الاتحاد الكوردستاني) أن تقوم بالدور الرئيسي في تنظيم وترتيب إدارتها وإثبات قوتها ، فضلاً عن قلقها وحرصها على إدارة الإقليم ، والعمل في مجال جديد عليها . مما كان السبب الرئيسي في تعزيز مؤسسات ومراكز العوائد المادية ومراكز القمة الاجتماعي والسياسي بالكوادر الحزبية والسيطرة عليها ، فإن ممارسة السلطة تشعر البعض بالقوة (1) . وبالتالي تثبت امكانياتها في إدارة الإقليم بكل مؤسساتها .

الالتزام بالديمقراطية المتزعزعة جاءت كرد فعل لنظام دكتاتوري رغم أنها نقلة نوعية إلا أنها غير موثوقة بشكل قوي ، حيث يظهر ذلك في عدم وجود منظمة أو مؤسسة مدنية غير تابعة للسلطة، وعدم وجود منظمة مهنية أو مدنية تابعة من صيرورة الديمقراطية . بمعنى أن الديمقراطية لم تأت من خلال الممارسات اليومية لمبادئها . أن النخبة هي المحرك الأساس والمنهج والدافع الرئيسي لتغيير أوضاع المجتمع وهي التي يمكنها أن تؤثر على مضامين القيم السائدة فيه وتبني ماتطلبه الثقافة العامة والديمقراطية بشكل عام . إن بقاء الديمقراطية يعتمد على التزام النخبة بالمثل الديمقراطية أكثر من اعتماده على الدعم الجماهيري الواسع للديمقراطية (2) ، وبالتالي ينعكس ذلك على المجتمع الكوردي مما يؤثر على حياتهم العامة وخاصة السياسية . إن المشاركة السياسية لا يعني الوصول إلى ذروة الديمقراطية ، فالتصويت في الانتخابات لا يكفي ، فالمفروض أن يعزز بإبداء الرأي الحر وطرح وجهات النظر وتقبل النقد والنقد المضاد .

(1) الدستور العراقي ، المادة 117 .
(*) في الواقع ليس لنا هنا مجال في ذكر كل الصعوبات وتحديات ومحاربة الإقليم من أجل عدم انجاح حكمهم الذاتي والتجربة الديمقراطية فيها ، لدواعي وتأثيرات اقليمية ، فضلاً عن بعض الاطراف الداخلية العراقية وخاصة من النظام السابق والذين اصلا ضد كل العملية السياسية في العراق.
(1) مصدر سابق . علم النفس السياسي . قراءة تحليلية نقدية . ص 32 .
(2) دالتون رسل جيه ، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية ، ترجمة الدكتور احمد يعقوب المجذوبة ومحفوظ الجبوري ، دار البشير- عمان-اردن ط1 ، 1996 ، ص 34 .

وهنا سؤال يطرح نفسه ، الأحزاب الكردستانية تحمل شعار الديمقراطية ، وما طرحناه حول المعطيات الواقعية لوضع نظام سياسي في كردستان ، يظهر هناك مفهوم خاص للديمقراطية وتطبيقها لدى الأحزاب الكردستانية الحاكمة ، فما هي :

حسب وجهة نظرنا. فإن مفهوم الديمقراطية جاء كبديل لما عانى العالم من ظلم واستبداد وثورات ونزاعات وصراعات طوال قرون عديدة . الغاية هو تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة والازدهار . واخذت هذه المفاهيم قبول كل المجتمعات خاصة المضطهدة منها ، وكان لابد من هذه الشعوب أن تأخذ بها لتحقيق أهداف الديمقراطية . وبعد انتفاضة 1991 توفرت الظروف التي ساعدت الشعب الكردستاني، أن يحكم نفسه ويختار نظامه ، ومطالبة إنشاء مؤسسات دستورية ومدنية وأن تأخذ الحرية دورها في التعبير . إلا أن الأحزاب الكردستانية ودورها تجاه تطبيق الديمقراطية بمفهومها الغربي ، يحكمه عوامل عدة ، وعلى رأسها قدرتها في تطبيق شروط ومبادئ الديمقراطية .

وفي الواقع الأحزاب الكردستانية بمختلف توجهاتها وايدولوجياتها وعلى رأسها الحزبين الرئيسيين الحاكمين ، تعتبر ماتوصل اليه الشعب الكردستاني والمكاسب السياسية في الإقليم هي نتيجة جهودها النضالي الطويل (جهود بيشمركة) ، فأصبح لديهم شعور بالخوف والمسؤولية في الاستمرار والمواصلة في المكتسبات فضلا عن ردة كل المخاطر التي تقف حبال العملية السياسية في الإقليم وإفشالها ومحاربة مكتسباتها. وترى الأحزاب الكردستانية الحاكمة ، في نفسها الاحقية والأولوية في إدارة الإقليم . وهذا الأمر يبدو انه لا يقتصر على الأحزاب الحاكمة بل حتى عند المختلفين مع حكومة الإقليم ، إذ يشكل قبول المعارضة من جانب السلطة الحاكمة ثم الاستفادة منها من أجل تسيير عمل المؤسسات السياسية تقدماً بالنسبة للإنسان ، فهذا الإنسان يستطيع عن طريق المعارضة أن يؤكد استقلاليته الذاتية وحياته تجاه السلطة الحاكمة، وبواسطتها يستطيع مراقبتها ، إما بصورة مباشرة ، أو عن طريق ممثليه ، وعند اللزوم يمكنه حتى مشاركتها في الحكم .⁽¹⁾ فالمعارضة المعروفة في كردستان (كوران) هي في الأصل وليدة من حضن أحد الحزبين الحاكمين في الإقليم (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) ، وإن خرجت من حضنها كمعارضة ، ليس كي تترك زمام الأمور للآخرين أو للأحزاب الجديدة بعد الانتفاضة 1991، بل إنها كالأحزاب السالفة الذكر تحتفظ لنفسها الحق والأولوية في المحافظة على المكتسبات السياسية ذاتها ،ومن ثم المضي بها في إدارة الدولة ، وبالتالي شكلت تياراً جديداً لتقول إنها تحمل رؤى جديدة لإدارة الإقليم . بمعنى آخر الأحزاب

(1) زريق برهان ، إمكانات ومكانة الحرية والديمقراطية ، في المشروع النهضوي العربي الراهن (رؤية استشرافية) ، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة/سورية، دمشق ، ط 1 ، 2008 ، ص 30-31 .

الكوردستانية الحاكمة والمعارضة، فرضت نفسها بحكم تواجدها المتواصل مع الشعب الكوردستاني قديماً (الكفاح المسلح) وحديثاً (تأسيس المؤسسات الدستورية)، سلطة حاكمة .

وبسبب كل العوامل والمعطيات آفة الذكر ، فإن هذه الأحزاب الحاكمة تحتاج إلى قوة تساندها وتساعدتها في مبتغاها لردء المخاوف عنها ، وبالتالي تحافظ على مكتسبات إقليم كوردستان والدفاع عنها وعن شعبها .

وعلى ما يبدو خرجت هذه الأحزاب برؤى، مضمونها قيام نظامها الديمقراطي في الإقليم على أساس الإشراف المباشر على جميع الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية فضلاً عن دورها في متابعة المنظمات غير الحكومية .

وعليه يبدو أن النظام الديمقراطي في الإقليم تقوم إدارته على ، الجمع بين القوة (السلطة) و التحكم والإشراف والمتابعة على جميع مؤسساتها. وهنا سؤال يطرح نفسه، كيف التوافق بين عدم استقلالية المؤسسات والديمقراطية ؟ .

إن الديمقراطية كما هي معروفة عالمياً حكم الشعب لنفسه . والشعب يحكم نفسه من خلال ممثله في البرلمان ، واختيار الممثلين من خلال ما مطروح في الساحة السياسية من مرشحين للانتخابات ، وبالتالي وحسب ما بينا سابقاً ، الأحزاب الكوردستانية قد فرضت نفسها بحكم تواجدها المستمر مع الشعب الكوردستاني ، وعليه يقع اختيار الشعب على ذات الأحزاب . وبالتالي لا يمكن القول هنالك بزوغ جديد لأحزاب جديدة بعد نشوء المرحلة الجديدة في الإقليم (بعد 1991) . وعندما جاءت ذات الأحزاب والتي تحمل تلك المفاهيم في إدارة الدولة ، حاولت أن توظف مفهومها بشكل يجعلها في منأى عن التساؤل الجماهيري بتحقيق مطامحهم الديمقراطية . فإن مبادئ الديمقراطية لاتقف عند المسميات انما عند النتائج ، وحكومة الإقليم لا ترى في ممارسة القوة في السلطة أمراً سلبياً للتطور الديمقراطية ، بل يكمن في ذلك التصدي للأعداء وكذلك لتعزيز قدرتها في تحقيق المطالب والتثقيف السياسي للشعب . فالنظام الديمقراطي يحتاج إلى مستوى الوعي السياسي لقيم المشاركة السياسية الديمقراطية والبناء القانوني للإقليم ، إذ أن الوعي السياسي يعني تطور تفكير الأفراد والجماعات في كيفية التنظيم الذاتي ، وعلية يعتبر الوعي السياسي من العوامل الأساسية التي ساهمت في نمو فكرة الدولة (1) . بمعنى نحتاج إلى مجتمع واعي وقوي ، وهذا بدوره لا يتعارض مع السلطة القوية ، على أن تكون منفتحة ، والمقصود هنا قوة السلطة ليست القمع والإكراه بل هو القوة المتجسدة بالمساندة الشعبية ووقوفها مع تطلعات حكومة الإقليم وتقبل مبرراتها في إدارة الإقليم ، ويمكن أن لا يصل

(1) سعد الله ، علي(الدكتور) ، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني ، دار مجدلاوي ، عمان ، ط 1 لا يوجد السنة ، ص47 .

الموقف بين الحكومة والشعب لمسائلة الحكومة طالما إدارتها للإقليم ناجحة وماضية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية ولو على أساس مفهومها أو طريقها الخاص بها .

وفي الحقيقة مجتمعنا مازالت تدعم الانتماءات العشائرية والعائلية والدينية . وعليه يضاف إلى ماسبق بظاً في التطور الديمقراطي ، فضلاً عن وجود أفكار وعادات وتقاليد واعراف وضوابط تقف عائقاً في الحيلولة دون هذا التطور . وإن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو إنتخابات أو تعددية حزبية، بل هي أيضاً تحولات عميقة في بنية المجتمع وفي الثقافة السياسية السائدة فالديمقراطية هي عملية بناء وتأسيس تبدأ بالإنسان أولاً، وهذا يعني أن مقارنة الديمقراطية في بلد ما يجب ألا تقتصر على التظاهرات الخارجية للمؤسسات السياسية، بل يجب الغوص داخل البنى العميقة للمجتمع وقواه الفاعلة الظاهرة والخفية للتعرف عما إذا كانت تمثل قيم الديمقراطية أم لا . وعليه المجتمع ما زال لم تتعمق فيه ثقافة الديمقراطية . وبالتالي هذا يعطي مبرر الحاجة إلى قوة السلطة في مجتمعنا ، كي لا يتم سوء استعمال مبادئ الديمقراطية . أو قد يجعل من هم طلاب سلطة في استغلال الوسائل الديمقراطية للوصول إلى السلطة ومن ثم الإنقلاب على النظام الديمقراطي نفسه .

وهنا سؤال يطرح نفسه ، ما هو مجال الفساد في ظل نظام سلطة قوية ديمقراطية ؟ .

السلطة على أساس ، القدرة على الفعل الإداري كما هو معروف، وهي تدل في المجال السياسي على ظاهرة الأمر والخضوع ،التي تؤدي إلى إيجاد علاقات غير متكافئة ، بين الحاكمين والمحكومين . وكما بيّننا أن سلطة الإقليم تبحث عن القوة للأسباب آنفة الذكر ، وأن هذه القوة تخضع إلى قاعدة قانونية تقننها . فضلاً عن الشرعية ، بمعنى الرضا العام للشعب . ولكن تتحول هذه القوة إلى فساد عندما يتم استغلاله للأغراض الشخصية والسيطرة على السلطة ، بمعنى ، البحث عن القوة بهدف انجاز أهداف المؤسسات ، وهنا تأخذ فكرة تحقيق المصالح العامة موقعها كمبرر للاستحواذ على السلطة ، فتستخدم السلطة كمجال لتحقيق التطور الشخصي للفرد (1) . ويكون ذلك على حساب الأكثرية الساحقة من ابناء المجتمع ، مع وجود الأقلية المستأثرة بمال العام من حواشي السلطة وأطرافه ممن انشغلوا ببناء القصور الفارهة... إلخ ، التي لاتعود إلى الصالح العام . (2)

وفي الواقع هنالك حراك جدي لمحاربة الفساد والعمل الدؤوب من قبل سلطة الإقليم . حيث تم إعداد خطة شاملة وطويلة الأمد هدفها محاربة الفساد وإجراء تغييرات مهمة في مناطق الإقليم، فيما كشف عن تشكيل لجنة عليا لتنفيذ الإصلاحات التي سبق أن وعد بها رئيس إقليم كردستان (مسعود

(1) مصدر سابق ، العزي، سويم (الدكتور)، علم النفس السياسي ، ص54 .

(2) أ.الکعبی علی موسی ، الإمام موسی کاظم سيرة وتاريخ . سلسلة المعارف الإسلامية 32 . ص14 . <http://www.rafed.net/booklib/>

البارزاني) (1) . فضلا عن ظاهرة جديرة بالاهتمام هي أن تقوم جهات أكاديمية مهنية بدراسات مستفيضة حول معالجة الفساد في الإقليم وطرح ذلك في كل وسائل الإعلام (2) .

المطلب الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات

توجد في دولة العراق الاتحادي الفدرالي سلطتان رئيسيتان ، الأولى في مركز العراق وتتمثل بسلطة الحكومة الاتحادية ، والثانية في الإقليم . وبحكم نظام الفدرالية هنالك علاقة بين السلطتين ، وعليه ، فضلا عن توضيح وضع مبدأ فصل السلطات في الإقليم ، علينا أيضاً توضيح العلاقة بين كلا السلطتين الرئيسيتين . إبتداءً بسلطات الإقليم ومن ثم علاقتها بالسلطة الاتحادية . وعليه، مبدأ الفصل بين السلطات سوف يأخذ محورين رئيسيين وهما :

الفرع الأول : مبدأ الفصل بين السلطات في الإقليم .

المجتمع الكوردستاني وبكل طواعية تنازل عن حقوقه في حماية الحياة والملكية إلى سلطة الإقليم ، إيماناً منهم أن المجتمع السياسي التنفيذي والقضائي موضع ثقة ودفاع عن حياتهم الملكية والثقافية والحريات التي شرعها البرلمان ، ضد أي انتهاك . وعليه تنقسم المهام الوظيفية على المجتمع السياسي ، أي على السلطات ، وهي التنفيذية والتشريعية والقضائية . فكل سلطة منها تحضى بجزء من المسؤوليات على عاتقها . وهذا كله من أجل منع تمركز السلطة .

في الواقع المجتمع الكوردستاني يطمح في أحسن الخدمات كباقي المجتمعات ، وعليه نرى في التخصص والتقسيم بالعمل عامل مهم كون كل سلطة تعمل في مجال اختصاصها (*) بما يفتح المجال واسعا أمام إتقان الدور والعمل الذي يقوم به على أحسن وجه ممكن بمعنى خلق تكامل في ظل تقسيم العمل والتخصص فيه . وبذلك منع التفرد والاستبداد وحفظ حقوق المواطنين وحرياتهم ومنع التعدي عليها . وبالتالي احترام القانون والنظام والحفاظ على سيادته فضلا عن تطبيق القانون بشكل متوازن بحيث

(1) إقليم كردستان يعلن عن إعداد خطة شاملة لمحاربة الفساد وتنفيذ الإصلاحات العامة

<http://www.alsumarianews.com/ar/1/23328/news->

(2) ناميدي محمد صالح ، الفساد في إقليم كردستان وآليات المعالجة ، صدر في أربيل / ٢٠١٠ . [http://bahoz.hostoi.com/m-](http://bahoz.hostoi.com/m-salih_amedil.html)

[salih_amedil.html](http://bahoz.hostoi.com/m-salih_amedil.html)

(*) ينقسم العمل فيما بينها على قاعدة تمايز الوظائف التي يؤديها كل منها، فالسلطة التشريعية منوط بها سن القوانين أو وظيفة التشريع أي صنع القوانين التي يتم تطبيقها من خلال السلطة التنفيذية المسؤولة عن وضع هذه القوانين موضع التطبيق أو التنفيذ. وتحظى السلطة القضائية بوظيفة الفصل في المنازعات التي تثار عند تطبيق القوانين، حتى إن أحد علماء السياسة المرموقين يري أن وظيفة السلطة التشريعية هي صنع القاعدة القانونية ، ووظيفة السلطة التنفيذية تطبيق القاعدة القانونية، ووظيفة السلطة القضائية التقاضي وفقاً للقاعدة القانونية.

يكون الجميع متساوين أمام القانون ، وعليه يخلق حالة من التوازن بين مختلف الفئات في المجتمع ، وبهذا نحافظ على دعائم المجتمع الديمقراطي .

وعليه تنقسم صلاحيات السلطة في كردستان على ثلاث وظائف : الوظيفة التنفيذية والتي تتولى مراقبة مدى تطبيق الأوامر والقواعد والقوانين المتعلقة بالمجتمع السياسي . والوظيفة التشريعية وتتمثل بالبرلمان التي تتيح للسلطة تكوين قواعد الحق الموضوعي وإيجادها إذ أن قواعد القانون هي حكم قاعدة لمتابعة سلوك الأفراد في المجتمع لضمان المصلحة العامة التي يتوخاها النظام السياسي عن طريق الاستقرار والتعامل والمعاملات بين أفراد المجتمع ضمن الإقليم فضلا عن البت في القضايا المصيرية لشعب كردستان (1) . والوظيفة القضائية ، وينصب في تفسير روح القانون وتطبيق النصوص القانونية في حالات المنازعات الحاصلة بين الأفراد والهيئات الرسمية في المجتمع السياسي على الرغم من وجود علاقة وطيدة بين الوظيفة التنفيذية والقضائية .

وجاء مشروع دستور الإقليم المتحيز للسلطة التنفيذية (*) ، حيث تبني في معظمه النمط شبه الرئاسي ، وحيث كان رئيس الإقليم زعيم الحزب أو المرشح من التحالف الكوردستاني ، ثم رئيس الحزب صاحب الأغلبية ، تمتعت السلطة التنفيذية بالهيمنة على السلطة التشريعية، ولم تستطع الأخيرة أن تكون لها القدرة على موازنة قوة السلطة التنفيذية ، وحتى عندما تحول من التنظيم السياسي الوحيد (التحالف) إلى نظام تعدد الأحزاب أو تحالفات . فقد استمرت هيمنة السلطة التنفيذية بسبب عدم قدرة أحزاب المعارضة وعدم وجود تحالف يقابل التحالف الوحيد في الإقليم على الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان كي توازن سلطة الرئيس المنتخب وتحالفه أو حزبه المسيطر .

ومن المؤكد أن التوازن من خلال الدمج بين السلطتين في كل من النظم البرلمانية وشبه الرئاسية لا يمكن أن يتحقق إلا في حالة وجود أحزاب سياسية قوية في صورة حزبين كبيرين يتنافسان على الأغلبية (مثل بريطانيا) أو عدة أحزاب قوية يمكن أو تتكفل في كتلتين متنافستين (مثل فرنسا وألمانيا).

وكون النظام في الإقليم مختلط أو شبه رئاسي ، فقد نجح كالأنظمة البرلمانية أو الرئاسية في تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، على الرغم من أن النمطين على طرفي نقيض ، ولكن يتحقق التوازن من خلال الدمج بين السلطتين ومنح كل منهما الإطاحة بالأخرى قبل انقضاء المدة المقررة للبرلمان أو الرئيس ، هذا في حالة النظام البرلماني . وفي حالة النظام الرئاسي من خلال الفصل بين

(1) مشروع دستور الإقليم <http://www.kurdistan-parliament.org/files/sitecontents/300609092607.pdf>
(*) بالامكان مراجعة مشروع دستور الإقليم وملاحظة ذلك في المادة 60 و 65 و 70 و 74 و 92 و 109 .

السلطتين . وأما في حالة النظام المختلط أو شبه الرئاسي ، من خلال منح البرلمان سلطة سحب الثقة من الحكومة، ومنح الرئيس المنتخب حق حل البرلمان وإجراء إنتخابات جديدة قبل أن يكمل المجلس مدته.

وفي الواقع ما يحصل في الإقليم هو ليس الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بل هو اقرب إلى مبدأ التوازن بين السلطتين ، أن التطور السياسي في الإقليم ملحوظ حيث يمكن ملاحظة عدم التداخلات بين هذه الوظائف ، وكل وظيفة تضطلع بمهامها دون الالتفات إلى وظائف السلطات الأخرى .

إن السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وبصرف النظر عن الحجج والبراهين التي يستند القائلون بهذا الرأي أو ذلك فإن كل الآراء تتفق على (مبدأ استقلال القضاء) بحيث يتسنى للحكام والقضاة أداء وظيفتهم المهمة وهي تفسير القانون وتطبيقه على الوقائع المعروضة عليهم دون تدخل أو تأثير على أية جهة كانت ودون تحيز أو محاباة وتنص جميع الدساتير في العالم ودون استثناء على مبدأ استقلال القضاء غير أن مجرد إدراج مادة في الدستور تقضي باستقلال القضاء لا تضمن ولا يمكن أن تضمن وحدها هذا الاستقلال وإنما لابد بالإضافة إلى ذلك وفي نظرنا أن تدرج في الدستور الضمانات الأساسية التي تكفل استقلال الحكام والقضاة سواء كانت هذه الضمانات تتعلق باختيارهم أو عزلهم أو نقلهم أو محاسبتهم أو ترفيعهم أو سلطتهم أو رواتبهم⁽¹⁾

الفرع الثاني : العلاقة بين سلطة الإقليم وسلطة الحكومة الاتحادية

أن الدستور هو العامل الأساسي والرابط المشترك بين سلطات الأتحاد وسلطات الإقليم، فإن توزيع الأختصاصات داخل الدولة الاتحادية يتم من خلال الدستور .

في المادة الأولى من الدستور يدرك أن نظام الحكم للدولة العراقية جمهوريا ، وبرلمانيا ، وديمقراطيا ، واتحادياً ، بمعنى انه يلتزم بالنظام الجمهوري المعتمد على نظام فصل السلطات (المادة 47) ، مستندا على البرلمانية واعتماد الديمقراطية كأسلوب للحكم ويتخذ القاعدة الدستورية للنظام الفيدرالي نابذا الأسلوب القديم في المركزية ، حيث مر العراق بتجربة مريرة خضع خلالها من خلال سيطرة المجتمع القبلي والنزعات المتطرفة الشوفينية في السيطرة القومية ، بالإضافة إلى الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية التي مرت على تاريخ العراق ، جعل التطلع نحو الفيدرالية ليس كأسلوب مغاير للمركزية ، وليس أيضاً كرد فعل على تلك الأنظمة ، إنما جعل ذلك حلا وطنيا يعالج من خلاله العديد من

(1) محمود لطيف طه . مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء . (بحوث ودراسات)الاتحاد جريدة يومية سياسية 2008.

<http://www.alitihad.com/paper.php?name=News&file=print&sid=10673>

الأشكاليات والعلاقات الإنسانية مع بقاء العراق الاتحادي ، حيث تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الجمهوري الديمقراطي الاتحادي .

ومن الطبيعي أن تكون التجربة العراقية الجديدة تطرح أنماطاً وأشكالاً من العلاقات بين المركز في الدولة الاتحادية وبين إقليم كردستان ، باعتباره الإقليم المعترف به دستورياً وفق المادة 117 مع الإقرار بسلطاته القائمة كإقليم اتحادي .

في الواقع إدخال النظام الفيدرالي يعد التزاماً دستورياً حديثاً للعراقيين ، ومثل هذا النموذج من أنماط الحكم لا يمكن أن تستقر أو يتم تطبيق خطوطها دون اختلافات ، ومع أن الدستور حدد اختصاصات السلطة الاتحادية في المواد من (110 – 115) ، إلا أنه جعل بعض تلك الاختصاصات متداخلة ومشاركة ، كما في ، رسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز (*) ، وكما في الآثار والمواقع الأثرية والمخطوطات والمسكوكات ، وأيضاً ما يتعلق بإدارة الكمارك وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها ورسم السياسة البيئية والحماية من التلوث ورسم سياسات التنمية والتخطيط العام ، ورسم السياسة الصحية والتعليمية والتربوية والموارد المائية ، بالإضافة إلى النص المطلق الذي حددته المادة 115 من الدستور والذي يقول (1) : ((كل مالم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية (*))) للسلطات الاتحادية تكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما)) .

وعليه ممارسة للصلاحيات الممنوحة للإقليم وفق الدستور الاتحادي فإن لإقليم كردستان الحق في ممارسة صلاحيات وحقوق أخرى، منصوص عليها في الدستور باعتبارها حقوقاً للأقاليم والمحافظات. ولكي يقوم الإقليم بوضع هياكل دستورية وقانونية لمؤسساته وسلطاته الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وإيجاد الضمانات الدستورية لمواطني الإقليم، فله الحق في وضع دستور إقليمي شريطة أن لا يتعارض مع الدستور الاتحادي، ففي الدول الفدرالية، تحتفظ الأقاليم بقدر من السيادة الداخلية. فإن لقوانين

(*) المادة 111: النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

ثانياً :- تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار. (1) الدستور العراقي الدائم .

(*) تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية :- أولاً :- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية. ثانياً :- وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها، لتأمين حماية وضمن أمن حدود العراق، والدفاع عنه. ثالثاً :- رسم السياسة المالية، والكمركية، وإصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية وإنشاء البنك المركزي، وإدارته. رابعاً :- تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والأوزان. خامساً :- تنظيم أمور الجنسية والتجنس والإقامة وحقوق اللجوء السياسي. سادساً :- تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد. سابعاً :- وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية. ثامناً :- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق، وضمن مناسب تدفق المياه إليه وتوزيعها العادل داخل العراق، وفقاً للقوانين والأعراف الدولية. تاسعاً :- الإحصاء والتعداد العام للسكان.

الإقليم العلوية في المسائل الخارجة عن الأختصاصات الحصرية، ولا سيما في الاختصاصات المشتركة، لذا فإن القوانين الاتحادية الخارجة عن الاختصاصات الحصرية لا تنفذ مباشرة في الإقليم إلا بعد إقرارها من قبل البرلمان في إقليم كردستان، حيث جاء في المادة (115) كذلك تنص المادة (121) الفقرة (ثانياً) من الدستور: " يحق لسطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي و قانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ". ويكون من حق الإقليم الحصول على حصة عادلة من الواردات الاتحادية لما له من دور أساس وفاعل في عملية إعادة الإعمار وإعداد مشاريع التنمية والتطور الاقتصادي والإنمائي والمعاشي وتوفير الخدمات لمواطني الأقليم، وهذا ما نصت عليه المادة (121) الفقرة (ثالثاً) .

أما فيما يتعلق بحق الإقليم في إقامة علاقات وروابط مع العالم الخارجي، فإن للإقليم الحق في تأسيس مكاتب وفتحها داخل السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية، على أن لا يتعارض مع صلاحية السلطة الاتحادية في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها ، لأن مكاتب التمثيل للإقليم تكون داخل السفارات وتكون جزءاً منها، وتشتمل على الجوانب الثقافية والإنمائية عليها. وللإقليم الحق في إقامة منضومة أمنية داخلية تكون جزءاً مكماً للأمن في الاتحاد وتكون عاملاً مساعداً ومكماً للمؤسسات الاتحادية بما يعود بالاستقرار على العراق عموماً، حيث يكون للإقليم الحق بإنشاء قوى الأمن الداخلي للإقليم وتنظيمها كالشرطة والأمن وحرس الأقليم، وينظم أعمالهم بقانون، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، للإقليم الحق في المشاركة في إدارة السلطات الاتحادية ورسم السياسات العامة وحصة عادلة من الواردات المتحصلة اتحادياً. ولضمان حقوق الإقليم تؤسس هيئة عامة لضمان حق الإقليم والمحافظات في المشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة والبعثات والزمالات الدراسية والوفود والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وهذا ما نصت عليه المادة (105) من الدستور. كذلك تؤسس بقانون، هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية بغية التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض، والتحقق الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها وضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقليم، وهذا ما نصت عليه المادة (106) من الدستور. وفيما يتعلق بإجراء التعديلات الدستورية ولضمان عدم المساس بالحقوق الأساسية الواردة في الدستور، فقد أوجد الدستور في مادته (126) الفقرة (رابعاً) بعدم جواز أي تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقليم التي لا تكون داخلية ضمن الاختصاصات الحصرية لسلطات الاتحاد إلا بموافقة سلطة التشريع في الإقليم المعين، وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام (4) .

(4) مصدر سابق . الوضع الدستوري لإقليم كردستان العراق .

وهنا سؤال يطرح نفسه ، هل الدستور وتقسيمه للصلاحيات بين الإقليم والحكومة الاتحادية قد حقق عدم الخلاف والنزاع بينهما ؟ بمعنى آخر ، هل أن مبدأ فصل السلطات بين الإقليم والحكومة الاتحادية التي نص عليها الدستور حقق التوازن ومن ثم أبعد الخلاف فيما بينهما ؟

في الواقع كلا السلطتين تختلفان في تفسير مواد الدستور ، خاصة المواد التي تهتم بخصائص كلا الطرفين وصلاحياته ، فضلا عن المواد الأساسية التي هي موضع خلاف ليس الآن فحسب ، فلطالما كان موضع خلاف مع جميع الحكومات المركزية المتعاقبة السابقة . والخلاف على تفسير الدستور يأخذ ابعاداً عديدة . بمعنى آخر يخضع تطبيق الدستور العراقي للمؤثرين الآتيين :

1- يتم التفسير من قبل كل طرف حسب مصالحه . مع أن الطرفين يعلمان جيدا أساس معنى كل مادة وتفسيرها وذلك لأن الاطراف التي كتبت الدستور عبرت عن مطالبها بشفافية ووضحت مرارا عبر القنوات الخاصة والعامة عن الحقوق التي ألزموا أنفسهم عند كتابة الدستور وهي أن يتم توثيق كل ما يحقق الحقوق وكتابتها وتبديد مخاوف قومية أو مذهبية . ومن أهم مطالب الكوردية التي هي موقع خلاف ،المادة 140 من الدستور لحل (مشكلات التعريب والصحف القومي والترحيل في كركوك والتلاعب بالحدود الإدارية وغيرها)⁽²⁾ والحقوق النفطية ووضع قوات البيشمركة وتحقيق الشراكة الحقيقية في قمة سلم الأولويات⁽³⁾.

2- التدخل الاقليمي والعالمي المؤثر على صياغة مستقبل العراق وفقا لمصالحها وبالتالي عمل الأحزاب والتيارات المتحالفة معها على هذا الأساس وجعل القوى أصحاب صنع القرار والتنفيذي في تأخير أو تحويل تفسيرات مواد الدستور لهذه الغايات .

أهم المطالب الكوردستانية التي هي موضع خلاف تتمثل بما يلي :

1- المادة 140 :

في الواقع لو نفذت المادة 140 في خلال المدة التي حددت في الدستور، أي بنهاية العام 2007، لما حصل أي أزمات متتالية بين الطرفين . لكن إعاقة الحكومة الاتحادية تنفيذ هذه المادة الدستورية، وإهدار الوقت لتبريرات غير قانونية، ولا مقنعة على أساس القوى الاقليمية لاتقبل بذلك ، بل هو إضاعة فرصة كبيرة على العراق في إنهاء ملف كبير وحساس. ونعتقد أن الحكومة الاتحادية في حينه كانت تراهن على

(2) الفضل، منذر (الدكتور)، دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق ، دار نارس للطباعة والنشر 2004 ، ص 297 .

(3) محمد احسان ممثل إقليم كوردستان في بغداد <http://www.kdp.info/a/print.aspx?l=14&smap=010000&a=37130>

عامل الزمن لإسقاط هذه المادة ، هذا ما اثبتته ادعاءات السلطة التنفيذية الاتحادية المسؤولة عندما أعلنت مرارا بنفاذ مدته القانونية ، وبالتالي ظهر أنها على خطأ كبير، فالمواد الدستورية لا تسقط بالتقادم، كما أنها لم تكن تدرك أن عامل الزمن يزيد المشاكل تعقيداً ولا ينهاها . ومن ثم أيقنت الحكومة الاتحادية ، لا مشكلة قانونية في هذه المادة بعد انتهاء المدة الدستورية . وعليه كان المفروض محاسبة الطرف الذي كان سبباً في تعطيل الدستور، وهو الحكومة الاتحادية. والدليل على أن هذه المادة ماتزال سارية المفعول استمرار وضع الموازنة المالية لتنفيذها منذ العام 2008 ، أي بعد انتهاء المدة المحددة لتنفيذ هذه المادة .

ومع ذلك قامت الحكومة الاتحادية بقرار من رئيس وزراء العراق نوري المالكي (1) ، بتشكيل قوة عسكرية (قوات دجلة) محملة بعناد حرب وتم توجيهها إلى المناطق المشمولة بالمادة 140 والمسماة في الدستور المناطق المتنازع عليها ، بمعنى آخر ارتأت حكومة المالكي أن يتم حل هذه المادة الدستورية بقوة السلاح (يادجلة - الخير - أم دجلة - الشر) (2) . فضلا عن قيامه بتغيير عبارة (المناطق المتنازع عليها (الدستورية)) إلى (المناطق المختلطة) ، وبذلك أصبحت المادة 140 بحكم الملغاة .

وكان لهذا الفعل رد فعل من قبل إقليم كردستان العراق ، حيث وجه رؤس الإقليم (مسعود البارزاني) قوات البيشمركة للدفاع عن هذه المناطق ومنع سياسة الحلول العسكرية لمواد دستورية (3) ، وعليه أصبحت السياسة الداخلية للعراق خاضعة للتقلبات والأجندات السياسية الإقليمية .

2- النفط :

أما موضوع النفط فبعض الحقول النفطية إدراتها من صلاحية الحكومة الاتحادية، أما الحقول التي تكتشف لاحقا فتقع مسألة إدارتها على عاتق حكومة الإقليم، حسب مادة الدستور (112) أولاً :- تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وإدراتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصةٍ لمدةٍ محددةٍ للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورةٍ مجحفةٍ من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

(1) بيان التجمع العربي لنصرة القضية الكردية – 2012/11/20 - الحوار المتمدن

<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=333218&r=0&cid=0&u=&i=1502&q>

(2) يونس أمين ، 2012/11/17 – الحوار المتمدن <http://m.ahewar.org/s.asp?aid=332740&r=25&cid=0&u=&i=2263&q>

(3) الثلاثاء /نوفمبر/ 2012 - <http://www.albaghdadianews.com/politics/item/20010>

بمعنى ناتج كل الحقول تذهب إلى الحكومة الاتحادية ومن ثم توزع وارداتها على المحافظات والأقاليم بموجب قانون ينظم له .

فالدستور أعطى للإقليم حق استقبال شركات نفطية وكان ذلك في وقت كانت الحكومة العراقية عاجزة عن جذب أية شركة أياً كان حجمها. وهنا سؤال يطرح نفسه . ألا يحق للإقليم استخدام حقوقه الدستورية وتفعيلها ؟ . بالتأكيد من حق الإقليم تفعيل مواد الدستور وتطبيقه ، خاصة وهي تخص الثروات الطبيعية والمؤثر الأول في رقي المجتمع واقتصادها . ولكن ما يحصل بين سلطة الإقليم والحكومة الاتحادية هو الأخير رفض الاعتراف بعقود النفط رغم استلامهم وارداتها ، ورفضهم أيضاً الذهاب إلى المحكمة الاتحادية لتفسير مواد الدستور المتعلقة بالنفط . حيث تختص المحكمة الاتحادية العليا التي حدد الدستور العراقي شكلها واختصاصها وعملها في الدستور ، ضمن المواد من 92-94 ، باعتبارها تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة ، وتقوم بتفسير القوانين الصادرة عن الهيئة التشريعية ، وتفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية ، ويكفل القانون بهذا الشأن حق كل من مجلس الوزراء وذوي الشأن من الأفراد وغيرهم حق الطعن المباشر لدى المحكمة ، كما تقوم المحكمة المذكورة بالفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية (1) ... إلخ من مهمات المحكمة الاتحادية .

ومن الغريب بمكان أن تقوم الحكومة الاتحادية العراقية بمحاربة شركات النفط لأنها تتعامل مع إقليم كردستان ، وهذا ما حصل مع عدة شركات كبرى أمريكية وفرنسية (توتال ، واكسون موبيل ، شيفرون) (2) (3) . مبررة موقفها هذا أن الإقليم في عقودها النفطية خارجة عن قانون الحكومة الاتحادية . بينما تؤكد إقليم كردستان قانونها يتماشى مع الدستور العراقي الذي يقر بوضوح تفوق قانون الإقليم (على قانون الحكومة الفيدرالية) في هذه المسألة . ويذكر أن مسودة القانون تعتمد على المادة 115 من الدستور العراقي التي تنص على أن (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما) . هنا سؤال يطرح نفسه . ماهو موقع الخلاف بين مشروع قانون النفط في كردستان والحكومة الاتحادية ؟ .

(1) مصدر سابق . المركز والإقليم .

(2) الشهرستاني يحذر الشركات الفرنسية النفطية من التعاقد مع غير الحكومة المركزية العراقية

<http://www.alsumarianews.com/ar/iraq-politics-news/-1-43357.html>

(3) بغداد تحذر شركة توتال الفرنسية من التعامل مع إقليم كردستان <http://www.france24.com/ar/>

مجمل الخلاف النفطي بين الإقليم والحكومة الاتحادية يقع على مايلي :

1- موضع خلاف عائدات النفط .

2- موضع خلاف العقود النفطية .

3- موضع خلاف تسويق النفط وتصديره .

3- البيشمركة :

أما موضوع البيشمركة ، فللإقليم الحق في إقامة منضومة أمنية داخلية تكون جزءاً مكملاً للأمن في الأتحاد وتكون عاملاً مساعداً ومكملاً للمؤسسات الاتحادية بما يعود بالأستقرار على العراق عموماً، حيث يكون للإقليم الحق بإنشاء قوى الأمن الداخلي وتنظيمها كالشرطة والأمن وحرس الأقليم، وينظم أعمالهم بقانون . بينما الحكومة الاتحادية تعتبر وتسمي البيشمركة بمليشيات . وهنا تقع الحكومة في تناقض كبير ، فالمليشيات بحكم الدستور غير قانوني ومرفوض ، ولكن ، في الوقت نفسه قامت الحكومة الاتحادية الفدرالية في بداية 2003 الاستعانة بالقوات الكوردستانية (البيشمركة) لحماية المنطقة الخضراء وبعض مناطق اخرى خارج إقليم كوردستان فضلا عن قادة سياسيين . وكذلك اتفقت إدارة بريمر مع الإقليم بعد 2003 في مشاركة البيشمركة للحفاظ على أمن المناطق المتنازع عليها ، وتلتها اتفاقية 2009 وتقوم على أساس المشاركة بين المركز والإقليم وأمريكا في حفظ أمن ذات المناطق واستقرارها (1) . وهنا سؤال يطرح نفسه ، كيف للحكومة الاتحادية تسمية القوات الكوردستانية (البيشمركة) بالمليشيات وتعني بأنها قوات خارج القانون ، وفي الوقت نفسه تستعين بها ؟ .

في الحقيقة تقع الحكومة الاتحادية في التناقض نفسه عندما ادعت بأن البيشمركة هي خارج إقليم كوردستان (المناطق المتنازع عليها) والتي يعتبرها الكورد أنها جزء من كوردستان تاريخياً (2) ، فيعتبر ادعاؤها غير حقيقي ولايستند على أي شيء قانوني أو دستوري ، كون تُعتمد المادة (140) من الدستور الاتحادي لرسم الحدود الادارية لإقليم كوردستان . وإلى الآن لم يتم تحديد الحدود الإدارية لإقليم كوردستان العراق . وبذلك الحكومة الاتحادية تقع في تناقض آخر .

4- تحقيق الشراكة :

(1) <http://www.crisisgroup.org/>

IRAQ AND THE KURDS: THE HIGH-STAKES HYDROCARBONS GAMBIT. P11
(2) مصدر سابق . IRAQ AND THE KURDS: THE HIGH-STAKES HYDROCARBONS GAMBIT. P3.

صوت الأكراد بنعم للانفصال حيث قدرت اللجنة العليا لحركة الاستفتاء الكردستانية نسبة المصوتين بنعم 98.76 % (1) ، ولكن ارتأت القوى الحاكمة في الإقليم على الانضمام الطوعي والمشاركة في إدارة دولة العراق الجديد . وعليه جاء بناء الدولة العراقية على قاعدة الديمقراطية البرلمانية كشكل للحكم لبناء شكل الدولة على أساس الفدرالية القومية . بمعنى أن الديمقراطية السياسية هي الوعاء الحاضن لولادة شكل الدولة الفدرالي .

تبرز الفدرالية في مثل هذا الحال باعتبارها الأسلوب الوحيد ، الممكن ، لتقاسم السلطة في بلاد تعودت على احتكارها وفي ضوء هذا التصور يصبح الاقتراح الكوردي بديلاً ممكناً لاحتكار السلطة السائدة في العراق منذ عام 1921. قطعاً لا يطمع الكورد ، كفتنة عرقية، في قيادة السلطة لكنهم يأملون في أن تسود ظروف تسمح لهم ، كغيرهم ، بالمشاركة في صياغة السياسة العامة للدولة (2) .

ولكن، لم تستطع قوى اليسار والديمقراطية الليبرالية إقامة تحالفاً سياسياً على أساس رؤية وطنية / ديمقراطية شاملة تضع المصالح الوطنية والبناء الديمقراطي للدولة العراقية في شعارات سياسية / اجتماعية ملموسة (3) ، ويعود انحسار مشروع القوى الديمقراطية إلى عوامل عدة ، وهنا ليس لنا مجال لتوضيحها، إنما نحن في صدد الأسباب التي دفعت القوى الكردستانية في التحالف مع قوى طائفية / اثنية في إدارة الدولة العراقية ، وما عزز ذلك ، هي العلاقة التاريخية بينهم ، وبالتالي أصبح ذلك دافعاً وحافزاً لثقة القوى الكوردية في الانضمام الطوعي للعراق الجديد ، ومن ثم التحالف معهم للمشاركة في إدارة الدولة العراقية الجديدة ، فقامت القوى الكردستانية بإبداء المرونة السياسية والتنازلات بهدف تحقيق روح التوازن بين مكونات التشكيلة العراقية .

في الحقيقة ليس هنالك أي قواسم مشتركة فكرية بين قوى الحكومة الاتحادية المتمثلة بالأغلبية الشيعية (التحالف الوطني) والقوى المتمثلة بالتحالف الكوردستاني ، إذ أن القوى الكوردية هي تجسيد للحركة القومية والتي بدورها عززت الوعي القومي وإرساء البنية التحتية للأمة الكوردية (4) ، وعليه أصبح أمراً واقعاً هو أن يكون التمسك بقواسم مشتركة وطنية أساسية لبناء الدولة العراقية . وبالتالي حل القضايا الخلافية بين الإقليم والحكومة الاتحادية بالاحتكام إلى الدستور والاتفاقيات المبرمة بين القوى السياسية العراقية .

(1) مصدر سابق الاحتلال الأمريكي وإنهاء الدولة العراقية . نظرة على التشكيلة العراقية وبنيتها السياسية ، منشورات تموز / ط 2007/1 . ص 29 .
(2) فريد استرد . المسألة الكوردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية . منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية / سليمان / ط 2004 . ص 13 .
(3) مصدر سابق ، الاحتلال الأمريكي وإنهاء الدولة العراقية . نظرة على التشكيلة العراقية وبنيتها السياسية ، منشورات تموز / ط 2007/1 . ص 28 .
(4) مارتين فان بروينسن . ترجمة فالح عبد الجبار ، الأكراد وبناء الأمة . معهد الدراسات الاستراتيجية ط 1 . بغداد - بيروت . 2006 . ص 38 .

وحسب الدستور العراقي الدائم ، مفهوم المشاركة الحقيقية لا بالتمثيل الشكلي للقوى السياسية في إدارة الدولة ، بل للمشاركة في صنع القرار السياسي العراقي .

في الواقع ، مرت العملية السياسية بأزمات ومشاكل كثيرة ، وغالبا كان الطرف الكوردي هو المبادر في الحل . بمعنى أن الحكومة الاتحادية برئاسة نوري المالكي لا تختصر مشاكلها مع الإقليم بل مع أغلب مناطق العراق أن لم نقل كلها ومع كل الكتل السياسية فضلا عن الكتلة التي ينتمي إليها رئيس الحكومة الاتحادية . ونحن لسنا بصدد سرد الأزمات والمشاكل إنما بصدد عرض سلوك الحكومة الاتحادية مع الأزمات وشركائها في العملية السياسية . وبالإمكان معرفة ذلك من خلال فشل الحكومة الاتحادية بتنفيذ اتفاقية مؤتمر أربيل 2010/12/11 ، والذي اعتبر أساساً للأزمات والمشاكل اللاحقة .

في الواقع جاء مؤتمر أربيل على أثر مشاكل العملية السياسية في تشكيل الحكومة بعد إنتخابات عام 2009 . ولتحقيق الشراكة الوطنية . فقامت الكتل السياسية العراقية بالحضور إلى هذا المؤتمر بدعوى من رئاسة إقليم كردستان (مسعود البارزاني) ، فتوصل المؤتمر إلى اتفاقية ، وتم التوقيع عليها من قبل جميع الكتل السياسية . ويمكننا تقسيم الاتفاقية إلى ثلاث محاور رئيسية تعهد رئيس الحكومة (نوري المالكي) بتنفيذها .

الأولى : تخص تشكيل الحكومة وتوزيع الوزارات ، وقد تم تنفيذ جزء منها دون الجزء الآخر وعليه أصبحت حقائب عدة وزارات ضمن صلاحيات المالكي حيث يديرها وكالة .

الثانية : فإنها تخص تطبيق مواد دستورية ، 140 ، وما يخص النفط والغاز ، ولم تنفذ إلى الآن .

الثالثة : وتتعلق بمجلس النواب وصلاحياته كتعيين قادة فرق والمحكمة الاتحادية وتشريعات مهمة أخرى . ولم يتم تنفيذ أي شيء منها إلى الآن .

المطلب الثالث : شكل نظام الحكم في الإقليم (النظام المختلط)

أول ملامح الحكم في كردستان بدأ عند بيان 11/آذار 1970 ، عندما تم الاعتراف والتصريح العلن ولأول مرة من قبل الحكومة العراقية بحقوق الكورد والحكم الذاتي لهم ، وإن كان هذا الإنجاز والانتصار قد كلف الكورد الكثير من الدماء والضحايا.

المادة 118 فقد أعطت سلطات الإقليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وحق تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو اعتراض أو تعارض بينه وبين قانون الإقليم .

وجاء في الفقرة (رابعاً) من هذه المادة إعطاء الحق لسلطات الأقاليم في تأسيس مكاتب للإقليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والانمائية . وفي (خامساً) إعطاء الحق لسلطة الإقليم : إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم .

إن موضوع الأقاليم أثار وسيثير إشكالات كبرى . فإذا كان المقصود بالإقليم حصراً إقليم كردستان فإنه واقع قانوني وسياسي وقومي وإداري منذ فترة ليست بالقصيرة ، فقد ذهب بيان 11 آذار 1970 لإقرار الحكم الذاتي وصدر في العام 1974 قانون للحكم الذاتي وأنشاء مجلسان تشريعي وتنفيذي استمرتا حتى العام 1991. فقد بادرت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وقيادة الجبهة الكوردستانية إلى اللقاء ، وقد عقدت أولى جلسات الحوار في الفترة بين 1991/4/20 و 1991/4/28 ثم استؤنفت في الفترة بين 1991/5/7 و 1991/6/17 وعقدت الجلسات الأخيرة للحوار في الفترة بين 1991/7/10 و 1991/7/21 والتي تكللت باتفاق بين كلا الطرفين على (مشروع البيان السياسي للاتفاق بين الجبهة الكوردستانية والحكومة العراقية في عام 1991) ، وقد عرضت عناصر الاتفاق التي تخص الدولة على مجلس قيادة الثورة وأقرها (1) .

ومنذ أواخر العام 1991 تعيش كردستان استقلالاً شبه تام عن السلطة المركزية التي سحبت قواتها وإدارتها وماليتها من الإقليم وقامت الجبهة الكوردستانية في حينها بإملاء هذا الفراغ وأجريت إنتخابات عام 1992 ورغم القتال الكردي – الكردي 1994-1998 الذي راح ضحيته أكثر من 3000 (ثلاثة آلاف) قتيل وخسائر كبيرة في الأموال والممتلكات وهدر سافر لحقوق الإنسان .

ومع ذلك فإن التجربة الديمقراطية ورغم تعثراتها بوجود برلمانين وسلطتين تنفيذيتين (حكومتين) فإنها سارت خطوات إلى الأمام ، ومن ثم حصل تغييرات على وضع سلطاتها الثلاثة منذ العام 1998

(1) مصدر سابق. فريد أسنرد. المسألة الكوردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية. ص 157 .

ولغاية 2003 وما بعدها . فضلا عن الاعتراف بسلطات الإقليم في قانون إدارة الدولة العراقية عام 2004 ، في المادة 54 ، ومن ثم تم تعزيز ذلك في الدستور العراقي الدائم في المادة 117 .

إن النظام الفيدرالي الذي أقره الدستور العراقي في المادة (1) المقر عام 2005 وتثبيت آليات تشكيل الأقاليم في المواد (112 – 120) منه في الباب الخامس ضمن موضوع (سلطات الإقليم) وإعطاء هذه الأقاليم الصلاحيات والقوانين الملائمة طبقاً لما جاء في المادة (116) والتي تنص على مايلي: يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية⁽¹⁾ ، ويعد من الأنظمة المتطورة في العالم ومطبق بصورة ناجحة عززت الديمقراطية في أكثر من 20 بلداً . وإن شكل نظام الحكم في إقليم كردستان، الدستور الكوردستاني هو من يحدده فضلا عن السلطات واختصاصات كل سلطة وآلية العمل فيما بينها ، بمعنى ، شكل النظام هو ما تجسده احكام وقواعد ومواد مشروع دستور الإقليم . وعليه اعتبرنا شكل النظام هو من الأنظمة المختلطة وحسب المراجعة للأحكام وقواعد مواد الدستور . وهنا سؤال يطرح نفسه : إلى أي مدى يمكننا اعتبار نظام إقليم كردستان العراق هو نظام مختلط ؟ .

ففي (المادة الأولى) من مشروع دستور كردستان يقر بأن نظامه السياسي برلماني جمهوري ديمقراطي . فالوقائع والحقيقة والممارسات للسلطة فضلا عن احكام مواد المشروع وقواعدها لا تتسجم مع قواعد الحكم البرلماني ، فالمشروع يقر باحكام تتسجم مع النظم الرئاسية ، وذلك لأن المشروع يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الإقليم ، والمفروض في النظم البرلمانية أنها من اختصاصات رئيس الوزراء ، وهذا ما جاء به الدستور ضمن اختصاصات رئيس الإقليم وصلاحياته ، في المادة 60 الفقرة الأولى ، والمادة 65 في الفقرات (أولاً – خامساً – سابعاً – ثامناً – تاسعاً – عاشراً – أحد عشر – إحدى وعشرون – اثنان وعشرون - ثلاث وعشرون) . فضلا عن المواد (70 – 74 الفقرة الثانية – 92 الفقرة الثانية - (109) .

وعليه يمكننا اعتبار شكل النظام في إقليم كردستان العراق هو اقرب إلى النظام المختلط منه إلى النظام البرلماني المذكور في مشروع الدستور ، إلا أن تقوية صلاحيات رئيس الإقليم بهذه الصورة المذكورة ، هي اقرب إلى النظام الرئاسي منها إلى النظام البرلماني . وبسبب الجمع بين أحكام النظام

(1) الشمري، رضا عبد الجبار(الدكتور)، م.م. الديري أباد عابد، امكانية تطبيق النظام الفدرالي في العراق(دراسة في الجغرافية السياسية) . ص 8 .

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=13513>

البرلماني والنظام الرئاسي وقواعدهما ، يمكننا اعتباره نظام مختلط ، أو شبه الرئاسي ، أو الأنظمة المَهجَنة (1) .

وهنا سؤال يطرح نفسه هل يجوز التعديل في مشروع دستور الإقليم ؟ أن البرلمان الكوردستاني أجرى تعديلات على إقرار دستور الإقليم رقم 16 لسنة 2008 وتم نشر ذلك ، وبالتالي بالإمكان إجراء تعديلات أخرى ، خاصة أن الدستور مازال مشروعاً ولم يتم الاستفتاء عليه . فضلاً عن أن الدستور العراقي الدائم ليس فيه أي إقرار أو حكم يمنع أو يعيق إجراء الإقليم تعديلات على مشروع دستورها .

ومن الجدير بالذكر ، أن الدستور له من الأهمية البالغة ، حيث يعتبر هو المرجع الأعلى و الأول والأساس لضمان حقوق المواطنين وحررياتهم عامة (حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الظلم والاستبداد فالناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق حسب المادة 1 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان) (2) ، فضلاً عن صعوبة آلية التعديل كما هو مذكور في المادة (120) ، فعليه يجب أن يتم الاهتمام البالغ في صياغتها وعدم ترك ثغرات فيها . فضلاً عن كسب ثقة الجماهير الكوردستانية عامة .

وأقرب نموذج لنظام الإقليم المختلط ، هو النموذج الفرنسي وهو الجمع بين عناصر من كلا النظامين البرلماني والرئاسي ، وتتمثل فرنسا الحالة التقليدية في هذا المزج أو النظام المهجن . فموجب هذا النظام يختار الناخبون أعضاء البرلمان والرئيس مباشرة وما يلبث الرئيس أن يعين رئيس الوزراء استناداً إلى التمثيل الحزبي النسبي في البرلمان مما قد يدفعه إلى تعيين رئيس وزراء من حزب غير حزبه . ومن شأن هذا التعايش أن يزيد من المنافسة السياسية ضمن القطاع التنفيذي . غير أن العادة تقضي بأن يتحكم الرئيس الفرنسي بميادين السياسة المتعلقة بالشؤون اليومية . لما كان النظام المهجن يجسد مظاهر من النظامين الرئاسي والبرلماني فقد قدم البعض حججاً على أنه يعمل فعلياً كواحدٍ من الاثنين فقط ، سواء كان الرئيس والأغلبية البرلمانية ينتسبون إلى الحزب نفسه أم لا . من هنا يظهر أن الأنظمة المَهجَنة تميل إلى التشبه بأحد النظامين البرلماني أو الرئاسي وفقاً للظروف الانتخابية . وعليه فإن أبرز عناصر نظام الحكم في كوردستان باعتباره نموذجاً عملياً للنظام المختلط يتجسد بما يلي (3) :

(1) Legislative Research Series.Prepared by the National Democratic Institute for International Affairs.2004 .p6

(2) الفضل ، منذر (الدكتور)، دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق ، دار نارس للطباعة والنشر 2004 ، ص 327 .

(3) مسودة مشروع دستور إقليم كوردستان - العراق .

أولاً : السلطة التنفيذية:

وحسب ما جاء في مشروع دستور الإقليم ، تتكون السلطة التنفيذية من رئاسة إقليم كردستان ومجلس الوزراء وتمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون .

1 - رئيس الإقليم : هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية والقائد العام لقوات البيشمركة (حرس الإقليم) ويمثل شعب الإقليم وينوب عنه في المناسبات الوطنية والقومية ، ويتولى التنسيق بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم ، بمعنى رئيس الإقليم يتمتع بصلاحيات واسعة إلا أنه غير مسؤول سياسياً إلا في حالة الخيانة العظمى التي تعتبر جريمة سياسية وليست قانونية . ويتم انتخاب رئيس الإقليم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر من قبل مواطني الشعب الكوردستاني . ومدة ولاية رئيس الإقليم اربع سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية . أما فيما يتعلق بتلك الصلاحيات الواسعة لرئيس الإقليم فيمكن الإشارة إليها مختصرة في التالي :

أولاً : اقتراح مشاريع القوانين . وإصدار القوانين والقرارات التي يشرعها برلمان الإقليم .(المادة 65 -أولاً -ثانياً)

ثانياً : تعيين رئيس الوزراء أو تكليفه . (المادة65- رابع عشر) .

ثالثاً : إصدار مراسيم (بحق البرلمان) و(بحق الوزراء)(والتعيينات) .(المادة65- رابعا إلى سابعاً ، ومن الخامس عشر إلى العشرين . والثاني والعشرون)

رابعاً : العفو عن المحكومين والمصادقة على أحكام الإعدام . (المادة75 – تاسعا وعاشراً) .

خامساً : منح رتب وأوسمة وأنواط (بمرسوم – وقانون -) (حسب) . (المادة 65 - و66 - و67)

ب - مجلس وزراء إقليم كردستان العراق : هو السلطة التنفيذية والإدارية في الإقليم ، ويتألف من رئيس مجلس الوزراء ونائبيه أو نوابه والوزراء ، ويكون تكليف المرشح بتشكيل الوزارة وفق أحكام الفقرة (الرابعة عشرة) من المادة (65) من الدستور ، ويقوم باختيار نائبه أو نوابه والوزراء من بين أعضاء البرلمان ، أو من غيرهم ممن تتوفر فيهم شروط عضوية البرلمان . وبالتالي يقوم بتقديم أعضاء وزارته إلى رئيس الإقليم للمصادقة عليها ، ومن ثم يطالب من البرلمان منحهم الثقة بعد ان يؤدي هو والأعضاء اليمين الدستوري امام البرلمان وقبل المباشرة بمهامهم (المادة 71) . يتراأس رئيس مجلس الوزراء جلسات المجلس باستثناء الجلسات التي يحضرها رئيس الإقليم . في المادة 72 يتم مراعات التمثيل العادل لمكونات شعب الإقليم في تشكيلة الوزراء . ويكون رئيس مجلس الوزراء والوزراء

مسؤولين بالتضامن أمام البرلمان عن الشؤون المتعلقة بمجلس الوزراء وكل وزير مسؤول بصورة منفردة عن أعمال وزارته وهو المسؤول الأول والمباشر عنها ، حسب المادة (73) .

خصائص مجلس الوزراء وصلاحياته :

تنفيذ القوانين والقرارات والمراسيم والأنظمة والمحافظة على أمن الإقليم والأموال العامة . ورسم السياسة العامة للإقليم بالاشراك مع رئيس الإقليم وتنفيذها بعد إقرارها بالبرلمان . إعداد مشروع الموازنة العامة للإقليم . وتقديم مشاريع القوانين والقرارات إلى البرلمان . إصدار الأنظمة والقرارات التنفيذية والإدارية وفقاً للدستور وبموجب القوانين . إعداد مشاريع خطط التنمية وتنفيذها بعد إقرارها من قبل البرلمان . تكوين إدارة مشتركة مع الحكومة الاتحادية لإدارة النفط والغاز المستخرج من أراضي كردستان العراق والمنتجة تجارياً قبل 2005/8/15 ، على ان يتم توزيع المواد المتأتية منها بشكل عادل وفق الأسس المحددة في المادة (112) من الدستور الاتحادي وقوانين الإقليم الخاصة بالنفط والغاز ، ولغرض تطبيق حكم هذه الفقرة فإن مقياس الإنتاج التجاري يعرف بكونه الإنتاج الذي لا يقل عن خمسة آلاف برميل يومياً وعلى مدى اثني عشر شهراً . والعمل المشترك مع الحكومة الاتحادية لصياغة السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز على ان يقترن بموافقة البرلمان في كل ما يخص ثروة الإقليم . وإدارة كل ما تتطلبه حقول النفط والغاز الخام غير المستخرج أو المستخرج غير المنتج تجارياً قبل 2005/8/15 من عمليات الاستكشاف والإنتاج والإدارة والتطور والبيع والتسويق والتصدير وكافة العمليات الأخرى وفق قوانين الإقليم ولغرض تطبيق حكم هذه الفقرة فإن الإنتاج التجاري يعرف بكونه الإنتاج الذي لا يقل عن خمسة آلاف برميل يومياً وعلى مدى اثني عشر شهراً . ممارسة الصلاحيات التنفيذية الخاصة بإقليم كردستان في كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية وفق المادة 110 من الدستور الاتحادي . وممارسة ماتخوله له الصلاحيات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات إقليم كردستان وفق أحكام الدستور الاتحادي . الإشراف على أعمال الوزارات والمؤسسات والمرافق العامة في الإقليم وتوجيهها ومتابعتها ومراقبتها والتنسيق بينها . تعيين وترفيه وفصل وعزل الموظفين واحالتهم على التقاعد وفقاً للقانون بما لا يتعارض مع أحكام الدستور والقوانين التي تصدر بالإستناد إلى احكامه . اقتراح تأسيس المكاتب الخاصة بالإقليم في السفارات والبعثات الدبلوماسية للشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية وإدارتها ويكون ترشيح مدراء المكاتب المذكورة بموافقة البرلمان . تنظيم وإدارة قوات البيشمركة لحماية الإقليم والشرطة والأجهزة الأمنية وغيرها من تشكيلات قوى الأمن الداخلي .

ثانياً : السلطة التشريعية :

برلمان الإقليم هو السلطة التشريعية والمرجع للبت في القضايا المصيرية لشعب الإقليم ، ويجري انتخاب أعضائه من خلال الاقتراع العام الحر المباشر السري .

اختصاصات السلطة التشريعية :

يمارس البرلمان بالإضافة إلى أي اختصاص آخر يناط به بموجب القوانين النافذة في الإقليم الاختصاصات الآتية : البت في القضايا المصيرية للشعب الكوردستاني بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء . والموافقة على التعديلات الدستورية المقترحة وفقاً للمادة 120 رابعاً من دستور الإقليم . وتشريع القوانين ، تعديلها وإلغاؤها ، باستثناء المسائل التي تقع كلياً ضمن الاختصاصات التشريعية الحصرية للسلطات الاتحادية وفق المادة 110 من الدستور الاتحادي . وإقرار نفاذ القوانين الاتحادية في الإقليم وتعديل تطبيقها وذلك بقانون باستثناء القوانين التي تقع كلياً ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية وفق المادة 110 من الدستور الاتحادي ، فتطبق في الإقليم حال نفاذها بموجب أحكام الدستور الاتحادي . اتخاذ إجراءات الاتهام لرئيس الإقليم أو نائبه بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان وذلك على أساس الحنث في اليمين الدستورية أو انتهاك خطر للدستور أو الخيانة العظمى . منح الثقة عن رئيس مجلس الوزراء بأغلبية 3/2 ثلثي أعضاء البرلمان وعن الوزير بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه . مراقبة أعمال السلطة التنفيذية ومساءلة رئيس مجلس الوزراء ونائبه والوزراء وفق القانون وإجراءات النظام الداخلي للبرلمان . إقرار الموازنة العامة للإقليم والحسابات الختامية وإجراء المناقلة بين ابوابها والمصادقة على النفقات التي لم يرد ذكرها ، إقرار الخطط العامة للتنمية . فرض الضرائب والرسوم وتعديلها وإلغاؤها أو الإعفاء منها . البت في صحة العضوية في البرلمان . وضع النظام الداخلي للبرلمان . وتشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة ولجان التحقيق . المصادقة على ترشيح أعضاء المحكمة الدستورية للإقليم والأغلبية المطلقة لعدد أعضائه . المصادقة على ترشيح رؤساء الهيئات والمفوضيات المستقلة المنصوص عليها في المادة 107 وبالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه .

ثالثاً : السلطة القضائية :

السلطة القضائية في الإقليم مستقلة وتتكون من مجلس القضاء والمحكمة الدستورية ومحكمة التمييز وهيئة الإشراف القضائي وهيئة الادعاء العام ، والمحاكم بمختلف درجاتها وأنواعها وهيئاتها ، وتنظم طريقة تشكيلها وشروط تعيين أعضائها وإجراءاته ومساءلتهم بقانون . والقضاء لا سلطان عليه لغير القانون ، وله الولاية العامة على جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية . تقوم بإصدار الأحكام والقرارات

القضائية وتنفذ باسم الشعب . ويحضر على القاضي وعضو الادعاء العام الجمع بين الوظيفة القضائية وأي من الوظيفتين التشريعية والتنفيذية أو أي عمل آخر . فضلا عن الإنتماء إلى حزب أو منظمة سياسية.

المحكمة الدستورية :

يتم تأسيسها بقانون المحكمة الدستورية في الإقليم . وتتشكل من سبعة أعضاء بما فيهم الرئيس . وتختص بتفسير النصوص الدستورية . والرقابة على دستورية القوانين . والبت في مشروعية المراسيم والأنظمة والقرارات والتعليمات . والبت في الدفع المقدم في دعوى مقامة أمام محكمة بعدم دستورية قانون أو مشروعية قرار أو نظام أو تعليمات . ويقوم بتصديق نتائج الاستفتاءات والانتخابات العامة لرئيس الإقليم وبرلمانها . والبت في دستورية التعديل المقترح على دستور الإقليم ومدى موافقته لمتطلبات المادة 120 من دستور الإقليم . وتقوم بمحاكمة رئيس أو نائب رئيس الإقليم . وكذلك بالبت في الدعاوي المرفوعة . والبت في الطعون المتعلقة بصحة العضوية ورفع الحصانة عن أعضاء البرلمان . وتحدد شروط العضوية في المحكمة وسير العمل فيها وكيفية قبول الدعاوي والطلبات والطعون بالقانون . وأحكام المحكمة الدستورية نهائية وملزمة للجميع .

مجلس القضاء : ويتكون من رئيس محكمة التمييز ونوابه ورئيس هيئة الإشراف القضائي ورئيس الادعاء العام ورؤساء محاكم المناطق الاستئنافية في الإقليم . ويتولى إدارة شؤون القضاء وضمان استقلاليتها والإشراف على الهيئات القضائية وفقاً للقانون .

الادعاء العام : وينوب عن المجتمع في الدفاع عن العدالة وحماية المشروعية والنظام العام وأمن الإقليم والأموال العامة وحماية الأسرة والأفراد وحررياتهم .

مجلس الشورى : يؤسس وتحدد مهامه وصلاحياته وتشكيلاته بقانون .

الإدارات المحلية والمجالس البلدية : تكون التقسيمات الإدارية في الإقليم على أساس المحافظة ، القضاء ، الناحية ، القرية . وتعتمد اللامركزية الإدارية . مع تطويرها وتفعيلها باستمرار باعتبارها إحدى الوسائل الضرورية لمشاركة مواطني الإقليم في إدارة الشؤون العامة للوحدة الإدارية تحقيقاً للديمقراطية ، وعليه يكون لكل منها مجلس محلي منتخب بالاقتراع العام السري المباشر .

النظام المختلط له إيجابيات وسلبيات : نخلص من العرض السابق لأهم الإيجابيات والسلبيات الموجودة في النظام المختلط وهي:

الإيجابيات :

1- ثنائية السلطة التنفيذية بين رئيس الإقليم ورئيس الحكومة.

2-مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.

3- وجود تعددية حزبية.

السلبيات :

1-هيمنة رئيس الإقليم على السلطة التنفيذية.

2- عدم مسؤولية رئيس الإقليم إلا في حالة الخيانة العظمى.

3- تصادم مصالح رئيس الإقليم مع مصالح رئيس مجلس الوزراء الذي يمثل مصالح البرلمان.

4- إساءة استخدام قانون الطوارئ والحق في طلب الاستفتاء من قبل الرئيس.

المطلب الرابع : انتخاب السلطة التشريعية ورئيس الاقليم

نتيجة الظروف السياسية التي استجدت في العراق والمنطقة في أعقاب احتلال دولة الكويت في 1990/8/2 تمكنت الجبهة الكوردستانية وبمشاركة جماهير كوردستان ولأول مرة في تأريخ نضال شعب كوردستان في العراق من تحرير الجزء الأكبر من أراضي كوردستان العراق بما فيها مدينة كركوك .

غير أن نظام صدام استطاع إعادة احتلال جزء كبير من مدن كركوك والسليمانية وهولير ودهوك، وتحسباً لقيام نظام صدام بأعمال القتل الوحشية لجأ شعب كوردستان كورداً وتركاماناً ومسيحيين في هجرة مليونية إلى المناطق الحدودية لإيران وتركيا، وفي الوقت نفسه عززت قوات البيشمركة في المناطق الجبلية في منطقتي كورى بهولير وجبل أزمر بالسليمانية مواقعها الدفاعية وتمكنت من الدفاع أمام هجوم الجيش العراقي، ومن ثم أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 688 باقتراح من فرنسا ودعم من الولايات المتحدة وبريطانيا، وبموجب القرار تم تحديد منطقة حظر الطيران أمام سلاح الجو العراقي إلى خط العرض 36 بهدف حماية شعب كوردستان بعد فشل المحادثات بين الجبهة الكوردستانية ونظام صدام في 1991/10/26 أقدمت الحكومة العراقية على سحب المؤسسات الإدارية في مناطق كوردستان، وهذا ما خلق فراغاً إدارياً وقانونياً، ما حدا بالجبهة الكوردستانية التي كانت تضم سبعة أحزاب وتدير السلطة

في المنطقة أن تكون في مستوى مسؤولية مواجهة تلك الأزمة السياسية والإدارية والقانونية التي خلقها النظام في كردستان، وعليه فكرت الجبهة الكردستانية في إقامة نظام برلماني عبر إنتخابات حرة مستقلة وديمقراطية بهدف إدارة هذا الإقليم ووضع سلطة القانون.

ولهذا الغرض شكلت قيادة الجبهة الكردستانية لجنة خاصة تألفت من 15 شخصا من القضاة والمحامين والحقوقيين وممثلي الأطراف السياسية داخل الجبهة الكردستانية، وقد جرت إنتخابات البرلمان واختيار قائد الحركة التحررية الكردستانية عن طريق الاقتراع العام والسري المباشر في 1992/5/19 بمشاركة نحو مليون مقترح كانوا يمثلون أكثر من ثلاثة ملايين مواطن، وقد جرت الإنتخابات بمساعدة المراقبين الأجانب وأصدقاء الشعب الكوردي، وللحصول على مقعد في البرلمان كان يفترض حصول كل حزب على 7% من أصوات الناخبين .

إنتخابات الدورة الأولى في 1992

جرت أول تجربة للإنتخابات بأسلوب ديمقراطي في كردستان العراق بتاريخ 1992/5/19 بموجب القانون رقم (1) للجبهة الكردستانية، وبإشراف ورعاية ممثلي العديد من المنظمات الاجنبية في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية وأعضاء برلمانات الدول الأوربية والصحفيين الأجانب، وشارك فيها (967229) ناخباً، والقوائم التي شاركت في الإنتخابات هي : (1)

(1) برلمان إقليم كردستان العراق. <http://www.kurdistan-parliament.org/Default.aspx>

النسبة المئوية	عدد الأصوات	قائمة الأحزاب	
%45,5	437889	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	1
%43,61	423833	الاتحاد الوطني الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان	2
%2,56	24882	الوحدة (الحزب الاشتراكي وحزب استقلال كوردستان)	3
%2,17	21123	الاتحاد الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي والمستقلون	4
%5,5	49108	قائمة الإسلاميين	5
%1,02	9903	قائمة حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني	6
%0,05	501	قائمة المستقلين الديمقراطيين	7
%100	971953	مجموع الاصوات	

ووفق نتائج الانتخابات التي أعلنتها الهيئة العليا المشرفة على إنتخابات المجلس الوطني الكوردستاني والتي جرت وفق نظام التمثيل النسبي اقتصر نيل المقاعد البرلمانية على قائمة (الحزب الديمقراطي الكوردستاني) والقائمة المشتركة (الاتحاد الوطني الكوردستاني وحزب الكادحين)، وحصل كل من الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني على 50 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها 105 مقاعد، إذ إن قانون الانتخابات كان ينص على شرط حصول كل حزب على 7% من أصوات الناخبين كي يتمكن من نيل مقاعد برلمانية، لذلك لم تتمكن بقية القوائم من نيل مقاعد برلمانية .

وبموجب قرار للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية بتاريخ 1992/4/8 خصصت 5 مقاعد لمسيحيي كردستان ، 4 منها لقائمة الحركة الديمقراطية الآشورية ومقعد واحد لقائمة اتحاد مسيحيي كردستان .

في هذه الإنتخابات تنافس الحزبان الكبيران الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني إلى جانب مجموعة من الأحزاب الوطنية الأخرى لشغل مقاعد البرلمان المائة وإحدى عشرة في أول تجربة من نوعها في تاريخ هذا الشعب وربما منذ أكثر من ثلاثة عقود من تاريخ العراق السياسي بعد سقوط الملكية، متحدين بذلك أجنداث محلية عراقية تابعة لنظام صدام حسين ودولية إقليمية ذات علاقة بالملف الكردستاني في الشرق الأوسط كونها سابقة وتجربة تكاد تكون الأولى من نوعها في المنطقة بهذا الشكل الإقليمي⁽¹⁾

وبسبب الاقتتال الداخلي بتاريخ 2 مايس 1994 تعذر إجراء إنتخابات الدورة الثانية غير أن البرلمان الكردستاني بذل جهودا حثيثة لمنع تأجيج نار الاقتتال الداخلي.

وبهذا الشأن اتخذ موقفه من خلال بيان تضمن 19 نقطة لوقف القتال، وشكل عدة لجان عمل ميدانية للإشراف على تطبيق وقف القتال وقرارات السلام، كما أعلن 59 عضوا الاعتصام لمدة مئة يوم داخل قاعة البرلمان احتجاجا على الاقتتال الداخلي، ولقي هذا الموقف تأييداً كبيراً على الصعيد الداخلي في كردستان وكذلك الصعيد الخارجي، وقد سميت هذه القاعة وماتزال بقاعة الاعتصام .

إن تصاعد حدة التوتر الداخلي شكل خطراً على الديمقراطية الفتية في كردستان وأصبح البرلمان ضحية الاقتتال الداخلي وأصابه الشلل لفترة طويلة ولم يتمكن من أداء دوره وتنفيذ واجباته .

غير أنه وفي نهاية المطاف ونتيجة اتفافية واشنطن للسلام التي وقعت عام 1998 بين الرئيسين (جلال طالباني ومسعود بارزاني) بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك (مادلين اولبرايت) توحيد البرلمان الكردستاني، وعقد أول اجتماع موحد بتاريخ 2002/10/4 أعقبه الاجتماع الثاني بعد أسبوع في السليمانية .

لقد توحيد البرلمان الكردستاني وجرى تغيير عدد كبير من أعضاء كتلتي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني كون واجب البرلمان تمثل في الانتقال بالعملية السياسية

(1) كريم كفاح محمود ، القضية الكردية ، إنتخابات كردستان ، الحوار المتمدن
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=175341>

والسلام نحو مراحل متقدمة وتوحيد الإدارتين اللتين تشكلتا في هولير والسليمانية إثر الاقتتال، لذا فقد سميت هذه الدورة بالدورة الانتقالية .

وتم تحديد فترة رئاسة البرلمان خلال هذه الدورة على أن يتولاها بالتناوب كل من (د.روز نوري شاويس) من الحزب الديمقراطي الكوردستاني لمدة ثلاثة أشهر و(د.كمال فؤاد) من الاتحاد الوطني برئاسة لمدة شهرين، غير أن هذه الدورة كانت بشكل عام امتداداً للدورة الأولى لانتخابات عام 1992، وأثناء الدورة الانتقالية أصدر البرلمان العديد من القوانين والقرارات المهمة .

انتخابات الدورة الثانية 2005

جرت إنتخابات الدورة الثانية للمجلس الوطني الكوردستاني بتاريخ 30/كانون الثاني/ 2005 تزامناً مع إنتخابات مجلس النواب العراقي وإنتخابات مجالس المحافظات، حيث كانت هذه الإنتخابات العامة الأولى في كوردستان والعراق بعد سقوط نظام صدام .

خلال إنتخابات عام 2005 صوت سكان كوردستان وسكان مناطق العراق الأخرى في وقت واحد لانتخاب 3 مجالس وهي : المجلس الوطني لكوردستان – العراق وذلك في حدود محافظات(السليمانية ، هولير، دهوك) ، ومجلس النواب العراقي ومجلس المحافظات. وجدير بالذكر أن سكان المناطق (المتنازع عليها) ⁽¹⁾ من كوردستان في حدود محافظات (كركوك، نينوى، ديالى) قد حرموا من التصويت في إنتخابات البرلمان الكوردستاني كون مصير عودتها إدارياً إلى إقليم كوردستان لم يحسم بعد وذلك وفق ما جاء في المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية المعروف بـ TAL ، والتي أصبحت فيما بعد مادة دستورية في الدستور الدائم للعراق تحمل الرقم 140 .

لقد تنافست 13 قائمة مختلفة في إنتخابات الدورة الثانية للبرلمان الكوردستاني التي جرت وفق نظام التمثيل النسبي، وشارك في التصويت 1753919 ناخباً من سكان إقليم كوردستان من الكورد والتركمان والكلدان والأشوريين مسلمين ومسيحيين وإيزديين .

وقد جرت خلال هذه الدورة زيادة عدد أعضاء البرلمان من 105 أعضاء إلى 111 عضواً ، وتمكنت ثلاث قوائم فقط من مجموع 13 قائمة الحصول على مقاعد البرلمان، وهي كل من : القائمة الوطنية الديمقراطية الكوردستانية (104) مقاعد، قائمة الجماعة الإسلامية في كوردستان العراق (6)

(1) الدستور العراقي .

مقاعد، قائمة حزب كادحي كردستان والمستقلين (1) مقعد واحد، وفيما يلي النتائج النهائية لانتخابات عام 2005 للمجلس الوطني الكوردستاني .⁽¹⁾

عدد المقاعد	نسبة الأصوات	مجموع الأصوات	أسماء القوائم	
104	%89,55	1570663	القائمة الوطنية الديمقراطية الكوردستانية	1
6	%4,86	85237	الجماعة الإسلامية في كردستان العراق	2
1	%1,17	20585	قائمة الكادحين والمستقلين	3
0	%0,67	11748	حزب العمل الديمقراطي في كردستان	4
0	%0,62	10952	الحركة الديمقراطية لشعب كردستان	5
0	%0,59	10262	قائمة المستقلين	6
0	%0,52	9081	حزب الحل الديمقراطي في كردستان	7

⁽¹⁾ برلمان إقليم كردستان - Parliament-<http://www.kurdistan-parliament.org/default.aspx?page=sitecontents&c=Parliament-History2005>

0	%0,54	9499	التجمع الجمهوري العراق	8
0	%0,47	8255	الجبهة الوطنية لوحددة العراق	9
0	%0,38	6690	حركة الديمقراطيين في كوردستان	10
0	%0,31	5506	حزب المحافظين الكوردستاني	11
0	%0,20	3422	حزب الإخاء الوطني العراقي	12
0	%0,12	2018	التيار الوطني الكوردستاني	13
111	%100	1753919	المجموع الكلي للأصوات	
		23760	الأصوات المرفوضة	

إنتخابات الدورة الثالثة في 2009

قبل 2009/6/4 تأريخ انتهاء الدورة الثانية لبرلمان كوردستان اقترح عدنان المفتي رئيس الدورة الثانية لبرلمان كوردستان في كتاب وجهه إلى رئيس إقليم كوردستان بتأريخ 2009/1/5، أن يكون 2009/5/19 موعداً لإنتخابات الدورة البرلمانية الثالثة، باعتبار أن أول إنتخابات لبرلمان كوردستان أجريت في مثل ذلك اليوم.

كما أكد رئيس الدورة الثانية للبرلمان في كتاب وجهه إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بتاريخ 2009/3/26 على إجراء الانتخابات في 5/19 ، ودعا المفوضية إلى التنسيق مع رئيس الإقليم لتحديد موعد الانتخابات.

وبعد دراسة مقترح رئيس البرلمان مع المفوضية العليا للانتخابات في العراق، وجه رئيس إقليم كردستان كتاباً بتاريخ 2009/4/11 إلى رئيس البرلمان، نص على أنه ليس بمقدور المفوضية العليا للانتخابات إجراء الانتخابات في 2009/5/19 ، بسبب عدم تخصيص الحكومة الفدرالية ميزانية خاصة لمفوضية الانتخابات وعدم وجود خطة مالية واضحة وإمكانيات فنية لازمة.

ثم أبلغت المفوضية العليا للانتخابات في العراق بتاريخ 2009/5/2 رئاسة إقليم كردستان بأنها على استعداد لإدارة الانتخابات اعتباراً من 2009/7/20، وقد حضر رئيس إقليم كردستان الجلسة الاعتيادية للبرلمان بتاريخ 2009/5/5 ، وحدد يوم 2009/7/25 موعداً لإجراء الانتخابات، ودعا أن تكون إنتخابات رئاسة الإقليم وفق الإقتراع المباشر.

وقد جرت الإنتخابات في 2009/7/25 بنجاح وبحضور العديد من المراقبين الدوليين والمحليين، وقد شاركت فيها 24 قائمة للتنافس على 111 مقعداً برلمانياً، حيث تمكنت 11 قائمة من الفوز بالمقاعد.

وكانت النتائج النهائية المصدقة للانتخابات والتي وجهت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق نسخة منها إلى برلمان كردستان بالكتاب (خ/1431/9 في 2009/8/18)، كالآتي: ⁽¹⁾

1. رئيس إقليم كردستان

رقم الترشيح	اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية
12	مسعود بارزاني	1.266.397	69.60

(1) الجداول حسب ماجاءت في موقع برلمان إقليم كردستان . <http://www.kurdistan-parliament.org/default.aspx?page=sitecontents&c=Parliament-History2009>

2. برلمان كوردستان

رقم القائمة	أسماء الكتل والقوائم	مجموع الأصوات	النسبة المئوية
54	القائمة الكوردستانية	1.076.370	% 57.37
55	الحرية والعدالة الاجتماعية	15.028	% 0.80
57	التغيير	445.024	% 23.72
58	الحركة الإسلامية في كوردستان/العراق	27.147	% 1.45
59	قائمة الخدمات والإصلاح	240.842	% 12.84
67	قائمة الرافدين	5.690	% 0.30
68	المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري	10.595	% 0.56
69	الحركة الديمقراطية التركمانية في كوردستان	18.464	% 0.98
70	قائمة أربيل التركمانية- هولير	3.906	% 0.21
72	قائمة الإصلاح التركماني	7.077	% 0.38
74	آرام شاهين داود باكويان	4.198	% 0.22

في الواقع ، مراحل انتقال الإنتخابات من الدورة الأولى إلى الدورة الثالثة مرورا بالدورة الثانية ، وتباين بعدد القوائم مع تعدد الأحزاب حيث دخل في قائمة التناقص 22 كيانا سياسيا جديدا إضافة إلى 20 كيانا تم تسجيله في الإنتخابات السابقة ، والمنافسة الحامية ، مع إقرار قانون الإنتخابات واعتماد نظام القائمة المغلقة باعتبار إقليم كردستان دائرة انتخابية واحدة ، و انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب بإقرار من البرلمان ، إقرار كوتة للنساء هي 30% من قوائم الفائزين . هذه المعطيات في ازدياد المشاركة السياسية تدل على إحداث تغييرات وإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية .

ومن الجدير بالذكر، هو ولادة معارضة حقيقية داخل البرلمان مما يعزز ذلك مبادئ الديمقراطية ، ففائمة التغيير (كوران) والتي ولدت من رحم الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة نوشيروان مصطفى . وبالجهة المقابلة حضور اليسار الديمقراطي من الحزب الشيوعي الكوردستاني وأحزاب وشخصيات يسارية وذات توجه اجتماعي ديمقراطي ، وبالتالي الكل يندفع بحرية للاشتراك بالحملات الانتخابية بعيدا عن العنف والتوتر، وهذا ماشهدناه عبر القنوات الفضائية المحلية والعالمية ، فضلا عن وجود مساحات واسعة لعرض الأحزاب برامجها في وسائل الإعلام الحكومية .

يبقى في خضم كل ذلك المواطن الكوردستاني ومدى تحقيق واستجابة برامج وخطابات القوائم المتنافسة مصالحه . هذا لايعني أنه يتطلع فقط إلى الإعمار والتنمية وتشغيل العاطلين وتعويض الضحايا وحماية أسر الشهداء ، بل يتطلع أيضاً إلى خطوات عمل جريئة لمعالجة كل القضايا العالقة مع الحكومة الاتحادية بروح المسؤولية المشتركة .

في الحقيقة ، ان نظام الفدرالية في العراق أمر جديد ، فضلا عن إدارة مؤسساتها لاتخلو من مهامات كثيرة وصعبة ، خاصة والأحزاب الكوردستانية الحاكمة بدأت وهي لا تملك أية خبرة . وعليه يتطلب من حكومة الإقليم وشعبها ، الجهود الجبارة من أجل انجاح تجربتها الديمقراطية واحداث تغييرات حقيقية في المجتمع ، والقضاء على الفساد المالي والإداري ، بما يحقق مكاسب للإقليم ، وبالتالي تطور في مؤسسات الإقليم . مما يعزز من ازدياد في النشاط السياسي .

المبحث الثالث/ طبيعة المشاركة السياسية في الإقليم ودورها

سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب : الأول لبيان دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ، وثانياً للرأي العام والصحافة المستقلة ، وثالثاً لتأثير المشاكة السياسية في تفعيل وتطوير المؤسسات السياسية .

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

إن إهمال الأحزاب السياسية والبرلمان قد يقوّض أسس العملية الديمقراطية نفسها التي تهدف المساعدة الإنمائية إلى تعزيزها (1) . وعليه ، بدون الأحزاب والمؤسسات السياسية القوية والمسؤولة والفعالة ، يجعل من القادة الشعبيين تجاهل المؤسسات الحكومية وأنظمة موازين القوى وحكم القانون .

منظمات المجتمع المدني في العراق تم التصدي لها من قبل السلطة الحاكمة آنذاك ، عندما كان له الدور الريادي للطبقة العاملة وكان جزءاً هاماً من حركة المجتمع المدني على أساس أنها تهدد مصالحها . ومع هذا أصدر أول قانون عمل عام 1927 ومن بعدها تشكلت النقابات ، التي قامت بدور لا يختلف عن دور منظمات المجتمع المدني ، ففي عام 1931 طالبت بإطلاق صراح السجناء وإلغاء رسوم البلدية و إيجاد فرص عمل للعاطلين إلخ من مطالب . وعليه تعرض كوادرها النشطة إلى زجهم في المعتقلات ونفي البعض الآخر ، إلى فترة حكم حزب البعث ، فتم تصفية من له علاقة بهذا النهج . وهناك تفاصيل كثيرة ، ونحن ليس بصدد ذلك ولا نريد أن ندخل إلى سرد أحداث تاريخية .

في الواقع منظمات المجتمع المدني لم يكن لها أي تواجد قبل 1991 في الإقليم ، ولكن فيما بعد أصبح لها دور وظيفي معين ومعالج للمشاكل المطروحة ، وإنها تشكل محورا سياسيا مهما تراقب وتقوم أداء السلطة . ومن هنا ينتي أهمية العلاقة بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني . في الوقت الذي تكمن خطورة تدخل الأحزاب في توجيه المنظمات وجعلها حلقات تعمل في إطارها كون ذلك يفرغ المنظمات من محتواها وبالتالي يضعف دورها ويقلل احترام المجتمع لها . وعليه تضع الأحزاب لنفسها برنامجاً سياسياً ومن خلالها تضع أسسا لمجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وبهذا تصل إلى السلطة لتقود المجتمع وتوجهه في ضوء فلسفتها . وبالتالي يتبين التباين بين الأحزاب ، فعلى سبيل المثال ، الأحزاب الدينية تتبنى فلسفة الدين ونظراته في تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية

Ivan Doherty. Democracy Out Of Balance. Civil Society Can't Replace Political Parties. Copyright. National (1)
Democratic Institute for International Affairs.P4

والاقتصادية . أما الأحزاب الديمقراطية فيكون تطلعها في تحقيق نظام ينسجم ومبادئ الديمقراطية ، إلا ان نشاطها يزداد في فترة الإنتخابات ويقل فيما بعدها . اما الأحزاب العلمانية ، ومنها الليبرالية أو الاشتراكية أو الشيوعية أو الماركسية ...إلخ ، فهي تتبنى نظريات مجتمعية ، وبالتالي تضع لنفسها برنامج سياسي معين ليحدد الطريق للوصول إلى قيادة السلطة .

وأهم مقومات الأحزاب السياسية هي الخبرة ، مع امتلاكها برامج سياسية واقتصادية ، فضلا عن فلسفة خاصة بها من أجل إدارة السلطة والمجتمع . والأحزاب الكردستانية تتميز بتراكم خبري اثر نضالها الطويل و تعاملها مع حكومات وأزمات مختلفة ، خرجوا منها بقوة وعزيمة أكبر مما سبق ، فتعلموا من تجاربهم السابقة ، فأضافت كل تجربة خبرة جديدة لهم . هذا المرجع الخبري كان كفيلاً في نجاح تجاربهم اللاحقة ، وها نحن نعيش مرحلة جديدة في حياة الأحزاب الكردستانية بعد 2003 وهي تتأس منصبين مهمين في دولة العراق الاتحادية الفدرالية ، بمعنى الإقليم والدولة في آن واحد ، حيث يتأس أحد أهم كوادر الحزب الكردستاني الديمقراطي (مسعود البرزاني) رئاسة الإقليم ، و يتأس احد أهم كوادر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني) رئاسة الجمهورية العراقية .

1- دور الأحزاب السياسية الكردستانية

الأحزاب السياسية هي مؤسسة من أهم مؤسسات النظام السياسي ، يتميز بعضها عن بعض بعدد من السمات . وهذه السمات هي أساسها الاجتماعي وأهدافها السياسية وأيدلوجياتها ، وطبيعة قاعدتها الجماهيرية وعلاقتها الاجتماعية ، وأدوارها في النظام السياسي ، وتراكيبها وأنظمتها الداخلية وطرائق ممارسة أنشطتها (1) .

وفي الواقع الأحزاب السياسية حديثة المنشأ وذلك للدلالة على أن النظام السائد منذ مئات السنين في ادرارة المجتمع سياسيا ، سواء كان مجتمعاً مستقلاً أو خاضعاً لهيمنة أجنبية ، لم يتغير إلا في فترة متأخرة أو حديثة نسبياً . ومن المؤكد أن لذلك أسباباً متعددة . ولكن المهم أن نشأة الأحزاب ارتبطت بالعملية العامة التي تتغير بها ممارسة السلطة أو آليتها في المجتمع ، أي إدارة المجتمع سياسياً . حيث بدأت هذه العملية في بداية القرن التاسع عشر ، ويظهر من مراجعة الظروف التي قامت فيها الأحزاب أن نشأة الأخيرة لم تكن واحدة . ففي الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة ، ارتبط نشوء الأحزاب بقيام الحياة البرلمانية والإنتخابات في المقام الأول . ولكنه تأثر أيضاً بوجود تنظيمات مختلفة كالنقابات

(1) مصدر سابق . بدوي، ثروت(الدكتور) ،النظم السياسية . ص 93 .

والجمعيات الثقافية والدينية والتجمعات الصناعية والزراعية والتجارية⁽¹⁾ . أما معظم دول العالم الثالث لم تنشأ الأحزاب نتيجة وجود حياة برلمانية أو حملات انتخابية ، بل نتيجة سعي للتخلص من الهيمنة الاستعمارية وإقامة دول وطنية مستقلة ، أي تحقيق الذات القومية . وفي الوقت نفسه نشأة أحزاب في مناطق تسودها أنظمة مستبدة قمعية ، ولم يكن هدفها المشاركة في أنشطة انتخابية أو برلمانية ، ولا التخلص من هيمنة أجنبية ، بل قلب النظام الاجتماعي السياسي وإقامة نظام بديل منه . وهذا ما نراه في نشأة بعض الأحزاب في روسيا القيصرية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .

ومن الجدير بالذكر ان الأحزاب عامل في فهم ديناميكية الحياة السياسية وواقعها أهم من تركيب سلطة الدولة ذاتها . وفي قياس أثر الأحزاب السياسية ، والتي تعتبر من أهم الآثار المباشرة والحاسمة ، حيث يستند الأثر على أيديولوجيات الأحزاب وبرامجها وأهدافها السياسية وتكوينها الاجتماعي . وتعتبر من المعايير الأساسية في تحديد طبيعة الأحزاب وأصنافها . وعليه تعتبر العناصر الأولية لتكوين الأحزاب: هي 1- الأيديولوجية 2- العضوية 3- الأهداف 4- وسائل انجاز هذه الأهداف 5- التنظيم⁽²⁾ .

في الواقع ، بعد انتفاضة كردستان عام 1990 ، ومن ثم أحداث 1991 التي دامت أكثر من ثلاثة أشهر بين دخول القوات العراقية والقصف الجوي ، وبين التفاتة الأمم المتحدة ووصول القوة إلى كردستان، ومع إفرات ذلك على المجتمع الكوردي ، وبالتالي الفراغ السياسي في الإقليم ، وعليه أسهم كل ذلك في إعطاء الفرصة لسيطرة ثلاثة تشكيلات حزبية كوردية معروفة وهي : الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والاتحاد الوطني الكوردستاني ، والقوى الإسلامية والتي تنقسم إلى : الحركة الإسلامية ، والاتحاد الإسلامي .

وعليه ومن أجل ملء الفراغ السياسي في الإقليم أولاً ، فكانت الإنتخابات البرلمانية عام 1992 ، وثانياً كصيغة لحسم التنافس بين الحزبين الرئيسيين في الساحة السياسية عندما تم الاتفاق على المناصفة في الحكم ، وذلك بضمان التداول السلمي للسلطة.

ولكن هذا الاتفاق لم يحول دون نشوب اصطدام عسكري بين كلا الطرفين الحزبيين . وبالتالي توصلا وبعد سنتين من الاقتتال الدامي، إلى قناعة عدم إمكانية أي طرف من نفي الآخر عسكرياً، فدخلوا في هدنة وأثناءها في صراع حول تمثيلهم للشرعية القانونية الناجمة عن الانتخابات، واللجوء إلى مفاهيم الأغلبية والأقلية الناجمة عن نتائج الانتخابات في العمل البرلماني في مؤسسة جرى انبثاقها بهذا الشكل .

(2) مصدر سابق . بدوي، ثروت(الدكتور)،النظم السياسية . ص 100 .

(3) المصدر نفسه . ص 101 .

فأصبحت طبيعة الحزب من حيث المبادئ الديمقراطية فضلاً عن موقفه حول القضايا الكردستانية العناصر التي تدعمه وتسانده شعبياً ، وبالتالي شرعيته في الحكم .

ولعبت القوى والأحزاب الكردستانية العراقية ومازالت أدواراً مهمة في الحياة السياسية العراقية واستمدت تجربتها السياسية من قوة وشرعية كفاحها القومي المطالب ببناء الدولة العراقية على قاعدة التوازنات القومية وبهذا المعنى شكلت الأحزاب الكردستانية العراقية تياراً أساسياً في التشكيلة العراقية (1)

وهنا سؤال يطرح نفسه ماهي طبيعة الأحزاب الكردستانية ؟ سيمون تشسترمان (2) يحذر من أن الانتخابات التي تجري في الدول النامية بُعيد انتهاء أي نزاع مسلح قد تفرز أحزاباً سياسية تكون في المقام الأول وحصراً في بعض الأحيان منفذ النُخب المحلية إلى السلطة وقد لا تعدو كونها نسخة من المجموعات المسلحة المنخرطة في النزاع القائم أصلاً .بمعنى موضبة توضيباً جديداً ، ولكن ممارسة الحكم في غياب الأحزاب ليست حلاً إذ حذر تشسترمان (3) في هذا المجال من أن الشخصيات النخبوية المنخرطة في العمل السياسي هي التي تغطي وحدها على الحياة السياسية ، من هنا الخطر الذي تمثله أية ديمقراطية متتكرة للأحزاب ، كتلك المعتنقة في أوغاندا أيام يويري موسيفيني .

وللجواب على طبيعة الأحزاب الكردستانية . فضلاً عن العناصر الرئيسية لكل حزب ،لابد من معرفة أهم ممارسات هذه الأحزاب وسلوكياتها. ومن خلال الجوانب التالية :

1- من خلال تنافسها السياسي وطرحها لبرامجها وافكارها ومحاولاتها كسب تأييد الرأي العام للفوز في الانتخابات والبقاء في السلطة .

2- من خلال توجيه الحزب للمواطنين وتوعيتهم بالمشكلات السياسية ومقترحاته لحلها ، وتشجيعهم على المشاركة في الشؤون العامة وبلورة آرائهم في اتجاه معين .

3- من خلال عمل الحزب بتدريب أعضائه على ممارسة العمل السياسي وممارسة السلطة وترشيحهم إلى الانتخابات العامة ومن ثم تولي المناصب العامة .

4- من خلال قيادتها لاتجاهات الرأي العام في ضبط تطلعات المواطنين وتنظيمها والمساهمة في حل مشكلاتها .

(1) مصدر سابق . الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية . ص 7 .

(2) كنيث جاندا . الأحزاب السياسية والديمقراطية . النشر والطبع ، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية 2005 ، ص 21 .

(3) مصدر سابق ، كنيث جاندا ، ص 22 .

و عليه يمكن تشخيص القوى السياسية الفاعلة في كردستان العراق بالتيارات التالية (1) :

أولاً: - التيار القومي : يتجسد هذا التيار بالحزبين الحاكمين والقوى السياسية القومية المتألفة معه ويمكن القول إن الفكر السياسي لهذين الحزبين يشكل محور الرؤية السياسية للتيارات والأحزاب الكردستانية الأخرى.

ثانياً: - أحزاب وقوى سياسية تتجمع في تشكيلات يسارية وأخرى إسلامية لها توجهاتها الفكرية / السياسية العامة ولكنها لا تتميز بشكل جذري عن رؤية الحزبين السياسيين الحاكمين

إن الأحزاب الكردستانية وبعد أول عملية ديمقراطية في تشكيل البرلمان الكردستاني أثبتوا بأنهم أحزاب لها دور قوي وأساسي في التأثير على الحياة السياسية في الإقليم وفي العراق ، وهذه نتيجة لتجربتها الطويلة في كفاحها القومي المطالب ببناء الدولة العراقية الديمقراطية . فضلا عن التشريعات في (قانون الأحزاب رقم 17) الصادر في (تشرين الأول 1993) والمتكون من (23) مادة قانونية.

فالفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون المذكور ، نصت على حق كل مواطن يعيش في إقليم كردستان في المشاركة بتأسيس حزب، ونصت ،الفقرة الثانية، من المادة نفسها على حق مواطني الإقليم أو المقيمين فيه بصورة دائمة، وممن أكمل الثامنة عشر من العمر ويمتلك الأهلية القانونية، في الإنتماء إلى أي حزب أو الانسحاب منه حسب النظام الداخلي للحزب .

أما المادة الثالثة من القانون رقم (17) فقد نصت على ضمان حرية تأسيس الأحزاب، وحق تلك الأحزاب في ممارسة نشاطاتها بحرية تامة، على أن يحمي هذا القانون كل ذلك. بمعنى قانون الأحزاب هياً الأرضية للتعددية السياسية وأعطى الشرعية لممارسة العمل الحزبي والسياسي على نطاق واسع، وهو يشكل الإطار القانوني لمنح التراخيص للأحزاب العاملة على الساحة الكردستانية، أو التي تتشكل للتو.

وفيما يلي أهم سمات الأحزاب الكردستانية وقواها الاجتماعية (1) .

1- بسبب تلاحم بنيتها التنظيمية وأجهزة مؤسساتها الحاكمة تعتبر الأحزاب الكردستانية السائدة أكثر القوى السياسية العراقية تنظيماً وتسلحاً".

(4) حاتم، لطفي (الدكتور) ، المنظمومة السياسية لكردستان ودورها في العملية السياسية ، الحوار المتمدن ، العدد 2252 - 2008/4/15 مواضيع وابحاث سياسية .
(1) مصدر سابق ، حاتم، لطفي(الدكتور) ، الاحتلال الأمريكي وانهايار الدولة العراقية . ص 7 .

2- أفضى تشابك البنية التنظيمية للأحزاب الكردستانية الحاكمة مع أجهزة الحكم في كردستان العراق إلى نشوء بنية اقتصادية - مشاريع إنتاجية، وأخرى خدمية - لا يمكن عزلها عن المصالح الحزبية، الأمر الذي يعني إدغام البنية السياسية بالبنية الطبقية.

3- تتشكل قاعدتها الاجتماعية من برجوازية تجارية، وأخرى عقارية مترابطة مع بنية عشائرية محاطة بطبقة وسطى تنتشر في أقسام منها روح انفصالية .

ومما سبق يمكننا أن نستنتج ان الأحزاب الكردستانية وحسب المعطيات الموجودة ، وتميزها بهذه السمات ، جعلت من نفسها أقوى جهة في تشكيلة الحكومة في الإقليم ، بمعنى الأحزاب الكردستانية وخاصة الحزبين الرئيسيين (الديمقراطي الكردستاني ، والوطني الكردستاني) تمتلك من القوة المؤثرة على الحياة السياسية في الإقليم وبالتالي في العراق .

وإن القوة المفرطة للأحزاب وهيمنتها قد تؤثر على حقوق المواطنة والمشاركة في القرار السياسي . ولكن في حال اتفقت مصالح الأحزاب مع القاعدة الشعبية فضلا عن الجماهير الكردستانية ، يضيف قوة إلى قوتهم السابقة وبذلك تكتسب هذه القوى الحزبية إطاراً من الصعب نفوذها أو تجاوزها ، فضلاً عن أن هذه القوى تحولت من قوى معارضة سياسية قبل انتفاضة 1991 إلى قوى مدافعة عن الجماهير المناهضة بعد الانتفاضة .

وعليه يصبح موقف أية معارضة كعدمه إذا لم يقم جاهاً بتعزيز موقفه بما يخدم ويقنع الجماهير، وأن يفرض نفسه كبديل أفضل لتلبية طموحات المجتمع الكردستاني وأن يستعمل آليات سلمية في معارضته بمعنى أن لايلتجئ إلى قوة العنف . بمعنى آخر على المعارضة ان ترتقي بقوتها وقاعدتها الجماهيرية إلى مستوى يؤهلها موقع المعارضة .

فيما يتعلق المشاركة السياسية للأحزاب الكردستانية ودورها في الحياة السياسية العراقية ، فهي مفروضة حسب معطيات العراق مابعد الاحتلال وإفرازات المجتمع للواقع السياسي الجديد ، فالأحزاب هي وليدة مجتمعاتها ، بمعنى تعاملت الأحزاب الكردستانية مع المنظومة السياسية العراقية لواقعها الاجتماعي .

مشاركة الأحزاب الكردستانية في الحكومة الاتحادية له أثر كبير في انطلاق الإقليم إلى العالم بصورة أكبر ووسع وبالأخص بعد ان حققوا مناصب سيادية في الحكومة الاتحادية ، وأضاف ذلك إلى الإنجازات على صعيد الإقليم ، فاستمرت الحياة السياسية بكامل متطلباتها الدستورية من برلمان

وإنتخابات وحكم الأغلبية البرلمانية ، فضلاً عن الصلاحيات الواسعة لرئيس الإقليم مما أضاف صفة إضافية .

2 - دور منظمات المجتمع المدني

أشار (ماكس وبيير) إلى الأحزاب السياسية ، على أنها وليدة الديمقراطية ، لكن الجهود الدولية المبذولة في سبيل مساعدة الديمقراطية حظيت في السنوات الأخيرة بابنٍ مدللٍ آخر في إطار النظم الديمقراطية الجديدة والناشئة ، ألا وهو المجتمع المدني .⁽¹⁾

ان منظمات المجتمع المدني باعتبارها جزءاً من الشرعية الديمقراطية تشكل إحدى الضمانات الأساسية لمراقبة نشاط المجتمع السياسي وعدم تجاوزه على الحريات الأساسية /الاقتصادية /السياسية للمجتمع المدني فضلاً عن تأكيده على الحريات الأساسية للإنسان المواطن⁽²⁾

بمعنى آخر منظمات المجتمع المدني تقوم بأهم وظيفة وهي مراقبة العملية السياسية بأغلب تفاصيلها ، فمثلاً، تؤدي العديد من المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وظيفة الإشراف على تمويل السياسي ، فضلاً عن تعزيز القدرات على مراقبة الأحكام والقوانين بتمويل الحملات مع تحليل المعلومات المتعلقة بالحملات وجمعها لنشرها على الشعب⁽³⁾ . و... إلخ

برز مفهوم المجتمع المدني في إطار أفكار ورؤى بعض المفكرين والفلاسفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر والتي تعتمد أفكارهم أساساً على أن الإنسان يستمد حقوقه من الطبيعة لا من قانون يضعه البشر وهذه الحقوق لصيقة به تثبت بمجرد ولادته. وان المجتمع المتكون من اتفاق المواطنين قد ارتأى طواعية الخروج من الحالة الطبيعية ليكون حكومة نتيجة عقد اجتماعي اختلفوا في تحديد أطرافه⁽⁴⁾ .

والمفهوم المستقر للمجتمع المدني يقوم على أساس أنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسطياً بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي

(1) مصدر سابق . ونفس الصفحة . Ivan Doherty.Democracy Out Of Balance.Civil Society Cac` t Replace Political

Parties. Copyright. National Democratic Institute for International Affairs.P4

(2) حاتم ،لطفى(الدكتور) ، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية . 2012 . ط1 . النشر الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك . ص17 .

(3) المال في اللعبة السياسية ،سلسلة منشورات التقنية .نشر ،المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية 2007 . ص 48 .

(4) مصدر سابق ، راضي ،مازن ليلو (الدكتور) . ص13 .

والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من جهة أخرى (5)

فمنظمات المجتمع المدني كيان اجتماعي، وتوجيهه هو لتحقيق أهداف اجتماعية، فضلا عن أنها كيان حي ضمن طبيعة بيئته الاجتماعية والسياسية والثقافية، بمعنى مستوى نشاطه وإنجازته يعتمد على الوسط والمحيط الذي يعيش فيه. فالجانب النظري في عمل المنظمة يقوم على أساس عمله ونشاطه ضمن المنظمة، بمعنى ضمن الاتجاه الفكري والمادي، أما الجانب العملي في عمل المنظمة يقوم على أساس الإنجاز الحقيقي والواقعي في تطبيق البناء، بمعنى توظيف الجانب المادي والفكري إلى واقع ملموس، وبالتالي يكون هذا الإنجاز يصب في مصلحة الفرد، على أساس أن جميع القيم والحقوق والواجبات تنبثق من الأفراد، كون الفرد هو وحدة التنظيم الرئيسية، إلا أن هذا النوع من الإنجاز موجودة في منظمات للمجتمع الغربي، أما منظمات مجتمعات أخرى على سبيل المثال اليابان، يؤكدون على القيم الجماعية وأولوياتها على الفرد، بمعنى الإنجاز الجماعي هو الأساس، وبذلك يكون الجماعة هي وحدة التنظيم الرئيس. على أساس القيم الجماعية والإنجاز الجماعي، يعزز روح التعاون والتكامل الإبداعي، بينما التركيز على الفرد، يشجع على تفوق النظرة الفردية وبالتالي حب الذات. ولكن في منظمات المجتمع المدني الكوردستاني، ندعو إلى التوازن بين الإنجاز الفردي والجماعي لتحقيق التكامل، وبهذا نرتقي إلى المستوى الأمثل في العمل والأداء. وعليه يكون إنجاز هذه المنظمات ذا أهمية في ضمان حقوق المواطنين وحررياتهم الدستورية، مما يعزز ويجسد التجربة الديمقراطية الفعالة في إقليم كوردستان.

وتقوم منظمات المجتمع المدني، دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية الاقتصادية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وهي من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية. ولكن هذه العملية لا تتم بسهولة ويسر، بل تتعرضها العديد من المعوقات (4).

ومن أهم العناصر لنجاح إنجازات هذه المنظمات هي:

1- الاستقلالية في موردها المالي. بمعنى الدعم المالي يكون من مصادر مكشوفة، محلية وخارجية غير حكومية.

(5) الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل (الدكتور)، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 18.

(4) ياسر، صالح (الدكتور)، المجتمع المدني والديمقراطية، لا يوجد دار النشر ولا السنة. ص 5.

2- الاستقلالية الأداء عن الحكومة . بمعنى عملها أن يكون بعيداً عن أية نزعة سياسية أو جهة سياسية، هذا لايلغي نشاطها وتأثيرها السياسي .

3- الانضمام الطوعي . بمعنى العمل المجاني فضلا عن وجود بعض الكوادر الدائمين فيكون لهم راتب رمزي .

4- التعفف المالي . بمعنى أن يكون العمل بمبدأ تقديم الخدمات دون مقابل ، وإن حصل فتصرف على المحتاجين .

تمر كوردستان بأهم أمرين هو : بناء أسس المجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية على الرغم من المخاطر والتحديات ، إلا أن الأمرين قريبان من بعضهما إلى درجة ممكن اعتبارهما أمراً واحداً ، إذ لايمكن أن تكون إحداها بدون الأخرى . ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتلور، فأنها تخلق معها تنظيمات مجتمعا المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم (1) .

وعليه لابد من تعزيز إنشاء منظمات المجتمع المدني فضلا عن تعزيز مبادئ الديمقراطية في الحياة السياسية ، وعليه يبقى على دور منظمات المجتمع المدني وما تقوم به من وظيفة في المجتمع ليكون بمثابة البنية التحتية لتعزيز الديمقراطية لتصبح ممارسة وتطبيق يومي .

وجاء في مشروع دستور الإقليم المادة 26 تكفيل حكومة الإقليم حق تأسيس الجمعيات والنقابات والمنظمات المهنية والانضمام الحر إليها وينظم ذلك بقانون . وعليه منظمات المجتمع المدني في إقليم كوردستان الجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير حكومية ، مجموعة التنظيمات الموجودة هي تطوعية مستقلة عن سلطة الإقليم وهي تقوم ومصالح أعضائها . وتقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية ولممارسة أنشطتها الإنسانية المتنوعة ، فضلا عن وحدة الاهتمامات و تبادل المصالح و تقوم العلاقات فيه على الإرادة الحرة و ليس بسبب رابطة الدم و يعتبر المجتمع المدني هو البنية التحتية للحياه السياسية الكوردستانية . ومن الجدير بالذكر أن الحكومة تقوم بالمشاركة في تنميتها ، وسياستها الداخلية هي التداول الانتخابي للسلطة ، فضلا عن الشفافية والرقابة المتبادلة .

وعليه يجب معرفة مكونات المجتمع المدني الكوردستاني :

(1) مصدر سابق ، ياسر صالح ، المجتمع المدني والديمقراطية ، ص 62 .

لم يعرف المجتمع الكردستاني طوال عقود، وقبل رحيل النظام الصدامي من إقليم كردستان العراق في العام 1991، معنى الحرية الفردية والديمقراطية والحياة الحزبية الحرة وحق تشكيل المنظمات غير الحكومية الحرة التي تلتزم قضية الإنسان وتدافع عن حقوقه العادلة. وجل ما كان في كردستان تلك المنظمات المهنية السرية، سواء أطلابية أم النسائية أم المناهضة لنظام صدام ، أم بعض النقابات التي كانت ترتبط بالحكومة المركزية والخاضعة لأوامرها وسياساتها. وكان البعض من تلك المنظمات التابعة للحكومة المركزية ببغداد تمارس الاضطهاد والإرهاب ضد المواطنين وتجبرهم على القيام بما لا يستهويهم ورغما عنهم.⁽¹⁾

فقررت حكومة الإقليم استحداث وزارة للمجتمع المدني : وهنا سؤال يطرح نفسه . من سيحافظ على استقلالية منظماتها المدنية؟ فمن قرأنا لموقف حكومة الإقليم ونظرتها إلى عمل هذه المنظمات نتوقع أنها تكون مستقلة وحررة (*). وفي تحليلنا لعملية الاستبيان في الفصل الثالث سوف يتم تبيان واستنتاج حقيقة استقلالية المنظمات في كردستان .

المطلب الثاني : الرأي العام والصحافة المستقلة

الصحافة هي المجدد لآراء الجماهير ، وإحدى أهم المؤثرات على الرأي العام . وعليه الصحافة تتأثر وتتأثر بمحيطها السياسي والاجتماعي . فتقييم الصحافة يأتي من خلال مضمون المادة الصحفية وحيادية الصحفي ، والمواضيع المهمة لمعاناة الشعب وحقوقهم . فضلا عن التزام الصحفي بإثارة القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية .

والرأي العام هي مجموعة الآراء التي تسود مجتمعاً معيناً في وقت ما بخصوص موضوعات معينة تتعلق بمصالحهم العامة والخاصة ⁽²⁾ . وعليه في البلدان التي تحدد من التعددية الإعلامية وحيث تؤثر نسبة ضئيلة من الإعلام المكتوب (الصحافة) أبلغ تأثير على الرأي العام ⁽³⁾ .

والصحافة تعكس وتجسد الإيجابيات والسلبيات لمجتمعاتها ، وتعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الرأي العام ، وسلوك شعبه ، وبالتالي فهو يتأثر بالمعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وعليه فالمجتمعات المتحضرة تتميز صحافتها بالحضارة والازدهار ، فضلا عن عراقة الصحافة حسب

⁽¹⁾ أهمية استحداث وزارة للمجتمع المدني في الإقليم Kurdistan Regional Government

<http://www.krg.org/a/print.aspx?l=14&smap=010000&a=13549> .

^(*) بالامكان الرجوع الى موقع حكومة الإقليم والاطلاع على نظرهم وموقفهم

<http://www.krg.org/a/print.aspx?l=14&smap=010000&a=13549>

⁽²⁾ راضي، مازن ليلو(الدكتور) ، ضمانات احترام القواعد الدستورية في العراق . ص 13 .

⁽³⁾ Robert Norris and Patrick merloe . Media monitoring to promote democratic elections . 2002 /p3

تطورها التاريخي . فمثلاً ، تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بأن لديها قوانين متعددة لحرية الإعلام تعد من وجهة نظر الخبراء مكملة للقانون الفدرالي لحرية المعلومات (1) .

والشعب الكوردي في تنامي مستمر للشعور القومي والحراك التحرري الذي أصبح عاملاً فعالاً مؤثراً ومستمراً على الصحافة ، وعليه الصحافة الكوردية تأثرت بكل التجليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها الشعب الكوردي عبر الزمن .

وعليه الصحافة الكوردية عكست الثقافة الكوردية بكل معاناتها التي عاشها من مآسي وظلم وقتل وتهجير، وبالتالي عكس كل ذلك على الصحافة . فضلا عن سلبيات المجتمع الكوردي . فالمجتمع الكوردي كغيره من المجتمعات يحملون الإيجابيات وكذلك السلبيات .

وأول ما نشأت الصحافة الكوردية كانت خارج أراضيها ومستقلة وتعبر عن معاناتها رغم وجود الإقصاء والرقابة الشديدة عليهم ، فأول صحيفة كوردية كانت في القاهرة وهي لعائلة (بدرخان) كوردية هجرت أراضيها بسبب العنف العثماني . وهكذا صدر العدد الأول من جريدة (كردستان) (2) يوم الخميس في 22 نيسان 1898 في مدينة القاهرة من قبل (مقداد مدحت بدرخان) وكانت نصف شهرية والتي كانت تطبع في (دار الهلال المصرية) وكانت ترسل اعداداً كثيرة منها سراً إلى المناطق الكوردية المختلفة عبر سوريا (3) . فضلاً عن صحافة اخرى بعيدة عن أرض كردستان (صحافة المنفى) ولكنها هي الأخرى على تواصل مع المواطن الكوردي وتنتقل بصورة سرية بين الكورد ، وكل هذه الصحف عبرت عن معانات الشعب الكوردي والمطالبة باستحقاقاتهم وحقوقهم الشرعية الإنسانية والقومية .

وبعد حرب العالمية الأولى وفي عهد الشيخ محمود الحفيد ، شاهدت الصحافة الكوردية نوعاً من التطور العددي والنوعي والانتشار ، فأصدرت بريطانيا أول جريدة كوردية تحت اسم (تيگهيشتنى راستى) عام 1918 ، وبعدها في مدينة السليمانية جريدة (بيشكهوتن) عام 1919، و الصحيفة بانگ كوردستان/ نأب عام 1922. و روژ كوردستان في تشرين الثاني عام 1922. و بانگ حق في آذار عام 1923. و توميد استقلال في أيلول عام 1923 . وهذه الصحف كانت بين الرسمية والعامية ، وأغلب

(1) الديمقراطية الأمريكية التاريخ والمرتكات . مجموعة من الدراسات بعنوان "اوراق الديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية . ترجمة وتعليق حسن عبد ربه المصري . ط1 ، 2005 . حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظ للمجلس الأعلى للثقافة/القاهرة . ص 169 .

(2) أكويجين حسين أوغلو وآخرون ، الكورد اليوم ، ترجمة غسان نغسان ، مؤسسة حمدي للطبع والنشر 2007 ، ص 22 .

(3) احمد، كمال مظهر(الدكتور) ، كوردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، ترجمة محمد الملا عبد الكريم ، ط2، 1984 ، دار آفاق عربية للطباعة والنشر العراق ، ص 123 .

مواضيعها بين السياسية والاجتماعية والثقافية . واستمر إصدار الصحف على طول الفترات مابعد انتهاء عهد الشيخ محمود الحفيد ، (1) واستمر إلى يومنا هذا (*)

. وتعتبر (آزادي - الحرية) من أوائل الصحف الكوردية في العراق ، حيث صدرت في نيسان عام 1944 ، إذ أنها أول جريدة للحزب الشيوعي العراقي باللغة الكوردية وتعتبر أيضاً أول صحيفة سياسية كوردية تصدر بشكل سري في العراق (2)

مع كل الظروف التي مرت بها الصحافة الكوردية إلا إنها عملت بقوة وجدارة في العراق وباقي المناطق الكوردية في إيران وتركيا وسوريا وبلاد الغربية والمنفى على ان تكون حرة وحيادية ، وأن يكون همها الأول هو الدفاع عن القضايا المصيرية ونقل الواقع الحقيقي الكوردي . وعليه قامت بعضها بالتنقل من بلد إلى بلد بسبب تعرضهم إلى المضايقات ، إلا ان اصرار المقيمين عليها حققت الصحافة الكوردية على بقائها واستمراريتها ، وهذا ليس بالشيء البسيط أمام كل التحديات .

الصحافة الحزبية والتي هي الأخرى أسهمت كثيراً في نقل واقع الشعب الكوردي المأساوي إلى العالم رغم الإمكانيات المحدودة ، هذا لايلغي الطابع والسيطرة الحزبية ، بمعنى هذه الصحافة تتبع وحسب المرجع الحزبي من باب لكل حزب صحافتها تنقل مايتم من إملاءات حزبية وهذا الأمر وارد في الصحف الحزبية في كل العالم ، إلا إن ذلك لم يمنع الحرية فيها ، خاصة والأحزاب الكوردية معارضة للنظام وللأنظمة العراقية المستبدة المتعاقبة وآخرهم صدام حسين ، رغم أن مجال عمل الأحزاب الكوردية محدود وفي بلاد المهجر .

وقبل عام 1991 ، عاشت الصحافة الكوردية تحت رحمة الحكومة السابقة ، أو على الأقل لم تكن بتاتاً حرة فيما تذهب إليه الصحافة من آراء ومواضيع . إلا بعد الانتفاضة الكوردية وتشكيل السلطة في كردستان العراق 1992 ، حيث نشأت عشرات من الصحف إلى جانب الصحافة الحزبية ، فتعتبر مرحلة ازدهار للصحافة الكوردية ، بمعنى جرى تحول تاريخي كبير على صعيد ازدهار الصحافة الكوردية خاصة بعد إصدار قانون المطبوعات رقم 10 عام 1993 والذي أسهم في تعزيز إصدار الصحف وتوسيعها ، وقد شملت كل الاتجاهات الفكرية ، وكل التيارات، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ،ومجلات تصدرها التيارات العلمانية ، وما تصدره التيارات الإسلامية .

(1) حامد محمد علي .تاريخ الصحافة الكردية ومراحل ازدهارها <http://www.kurdiu.org/ar/wtard.php?pageid=3918>

(*) بالامكان مراجعة مصدر سابق ، تاريخ الصحافة الكوردية ومراحل ازدهارها .

(2) المالح ، سعدي(الدكتور) ، الصحافة الكوردية للحزب الشيوعي العراقي 1944-1972 من منشورات نقابة صحفي كردستان 2008 ، ص15

ومن الجدير بالذكر لم تختصر هذه الدفعة الكبيرة الواسعة من الصحافة على السياسية والأيدولوجية ، ففيها ما يخص الأطفال والفن والأدب ومهنياً أخرى ، فضلا عن ما يخص النساء والتي تصدرها المنظمات النسائية . وكذلك صدرت صحافة متخصصة في مجالات عدة منها الرياضة والاقتصاد والصحة والمجتمع .

رغم كل الأعداد الهائلة من الصحف والمجلات وغيرها ، إلا إنها لم تكن منظمة ضمن آلية أو مؤسسة خاصة بها ، فضلا عن أن المواد الصحفية مشتتة والمواطن لا يعرف أين هو أصل الحقيقة بسبب الفوضوية في الطرح وعدم تأثيرها للواقع الكوردي ، مع أنها لم تخلق لنفسها مستوى مؤثر لا على السلطة ولا المجتمع ، فأغلب المواضيع معناها مكرر بمعنى فقدت الجديد في الطرح ، ولكن لا انكر تأثير الصحافة في تأزيم الوضع فترة الحرب بين الحزبين الرئيسيين الكوردستانيين .. وهنا سؤال يطرح نفسه . هل بالإمكان اعتبار الصحافة في كوردستان من السلطة الرابعة ؟ .

في الواقع الصحافة الكوردية تفننت في طرح معانات الكورد مع مطامحهم وحقوقهم ، ولكنها بقيت مستمرة تغازل السلطة الحاكمة الكوردستانية وبكل أحزابها . أو ليس بمقدورها أن تنتقد بقوة . ورغم كثرة الصحافة في كوردستان إلا إن المضمون الصحفي أي المادة الصحفية مازالت تنطق بلسان أحزاب الكوردية التي عاشت مرحلة المعارضة للحكومات المركزية السابقة . وكأنها لا تتمكن الخروج من محورالدفاع عن الحركة الكوردية ومعانات الشعب الكوردي ، رغم التغيير والتحول السياسي الذي حصل الآن . لطالما كانت الأحزاب في موقف خطير بسبب وقوفهم ضد الطغات ، وبالتالي كانت الصحافة تدعم تحت شعار الكل لخدمة القضية الكوردية ، أما المشاكل فبالإمكان حلها داخل البيت الكوردي دون الإعلان والكشف عنها . وهذا الأمر شرعي وحق طبيعي في حينه وزمنه ، وخاصة كانت الأحزاب الكوردية في مواجهة مستمرة مع الأنظمة الظالمة . أما الآن فالحال تغير ، وخاصة بعد مشاركتهم في كتابة الدستور العراقي الدائم وكتابة مشروع دستور كوردستان . وهنا سؤال يطرح نفسه . كوردستان تعيش تجربة ديمقراطية ، ورغم وجود العقبات والتحديات والفساد ، إلا ان تجربتها الديمقراطية ناجحة ، إسوة بباقي تجارب الديمقراطية في العالم ، ونحن نعرف الدول الغربية توصلت إلى ما توصل إليه الآن ليس بالأمر السهل فقد أخذ منهم الوقت الطويل . فلماذا ما زالت الصحافة تنتقد الى الانتقاد في إبداء الرأي والانتقاد الحر؟ .

في الواقع أسهمت الصحافة بتعزيز تشكيل أحزاب وتيارات جديدة فضلا عن المعارضة . وبالمقابل المادة 13 من قانون الأحزاب قد نص على حق الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على تراخيص

للأحزاب في التمتع بوسائل الإعلام لتحقيق أهدافها وفق القوانين فضلا عن إمكانية حصولهم على القنوات الإعلامية بكل أشكالها .

وكذلك ما نص عليه قانون نقابة صحفيي كردستان رقم 4 الصادر من برلمان كردستان في 1998/4/22 على ضمان واحترام حرية الصحافة والدفاع عن حقوق الصحفيين وضمان الحماية .

وما جاء في قانون العمل الصحفي رقم 35 المعدل الصادر من برلمان كردستان في 2008/9/22 ، معزز ومساند لموقف الصحفيين ، تمنع بموجبه سجن الصحفي أو غلق الصحف أو منعها ، وقد حصر القانون عقوبة الصحفي في إطار الغرامات المالية .

ورغم كل ماتم ذكره من قوانين تعزز من حرية الصحافة واستقلاليتها فضلا عن دعمها وحمايتها ، إلا إن الصحافة في الإقليم بقيت محصورة في الدائرة الحزبية والسياسية ، إلى أن ظهرت صحيفة هولاتي في 2000/11/5 ، كصحيفة أهلية ، تقوم بعمل انتقادي مستقل مميز . وكانت بادرة خير ودافعاً كبيراً لإصدار صحف جديدة أخرى على غرار صحيفة هولاتي .

ومن الجدير بالذكر الدور الفعال لنقابة صحفيي كردستان والذي استطاع بوضع صحفيي كردستان في مكان مرموق ومميز وذلك بحصول 824 صحفياً على هوية العضوية الدولية والصادرة من الاتحاد الدولي للصحفيين في بلجيكا ، بمعنى حصولهم على العضوية في الاتحاد الدولي للصحفيين وذلك عام 2003 ، وعليه أصبحت نقابة صحفيي كردستان ضمن 134 الف صحفي المنتمين لهذا الاتحاد والذي يشمل احادات ونقابات صحفية في 80 بلداً في العالم ، والجميع يحملون نفس الشارة والهوية الصحفية .

وعليه يمكننا القول امتلكت الصحافة في كردستان القوانين المعززة والمساندة والحامية لها ، وبالتالي تمخض عن ذلك ، انتشار في عدد إصدار الصحف وتنوعه واستقلاله في النقد الحر ، فضلا عن التعددية السياسية الحزبية التي كانت الدافع في تنوع أنماط وتوجهات الصحف . وعليه تميزت الصحف الكردستانية بعدة اتجاهات أهمها قومية ، إسلامية ويسارية ، عامة مستقلة فضلا عن وجود بعض الصحف الخاصة جدا في مواضيعها وتمويلها السري .

وعليه نرى أن الصحافة في كردستان تحمل الخصائص التالية :

1- تمتلك الصحافة بكل ملحقاتها قوة قانونية مساندة ومحمية .

2- كثرة في العدد ، و قلة في التنوع والمهنية .

3- يطغى الطابع الحزبي والسياسي أكثر من الطابع المستقل .

4- في الصحف المستقلة يغلب على موادها طابع الحرية الخجولة ، بمعنى آخر ، لأسباب كثيرة لا حصر لها يأخذ الصحفي والكاتب بقليل من الحذر ، والأسباب عدة ، منها يعود إلى الطابع الشخصي للصحفي والكاتب ، وآخر يعود إلى النزعة الحزبية ، وأخرى إلى معطيات سياسية ، وهذه الأخيرة تنقسم إلى معطيات سياسية في الإقليم و معطيات سياسية في العراق . فتارة يأخذ الصحفي بالحسبان موقف الأحزاب ، وتارة أخرى يأخذ بالحسبان المقتضيات السياسية للحقوق الكردستانية على صعيد إقليم وعلى صعيد العراق .

5- قلة الصحف بلغات مختلفة خاصة باللغة العربية .

6- استمرارية في التطور والانفتاح ، بمعنى الصحف الكردستانية لم تقف مكانك رواح بل مستمرة في المسيرة والتواصل والتقدم والتصحيح .

7- يحمل صحيفيو إقليم كردستان هوية العضوية الدولية .

وهنا سؤال يطرح نفسه . مدى تأثير الصحافة الكردستانية على الرأي العام ؟

في الواقع جاء الرأي العام تتويجاً لمراحل طويلة من الكفاح المرير من أجل الحرية . بمعنى هو حصيلة لما جرى في العالم وإعلاء لصوت الشعب . فشاهدت بريطانيا تغيرات وصراعاً في عهود ملكية متخلفة (ملك جون 1215 إلى الملك هنري 1265 إلى الملك شارل الأول 1640 وإلى الملك 1688 وإلى إعلان صوت الشعب) . ومن ثم انتقلت الحرية إلى أمريكا من خلال حروب الاستقلال . وبعدها جاءت فرنسا بثورتها في أواخر القرن الثامن عشر . وعليه لا يختلف الشعب الكردي ونضاله من أجل الحرية والديمقراطية وما توصلوا إليه الآن .

في الحقيقة كل ما حصل هو من أجل إعلان صوت الشعب ، وهو ماتجسده الآن الرأي العام . فأصبح الرأي العام هو الحكم الجماهيري والقوة الحقيقية لإحداث التغييرات الداخلية والخارجية . وعليه يكون التعاطي مع الرأي العام أمر غاية في الأهمية فضلاً عن ما تحمله من أبعاد مختلفة .

فضلا عن الصحافة وتأثيرها على الرأي العام للمجتمع الكردي ، وجود عوامل كثيرة أخرى . ومنها عوامل نفسية و فسيولوجية وثقافية وسياسية وأزمات مجتمعية وإشاعات .

العامل الفسيولوجي : المجتمع الكوردستاني يتمتع بسمات عقلية وفكرية رفضت على مر الزمن الاضطهاد والتعسف والظلم ، مما دفع الشعب الكوردستاني أن يكون له دور واضح وقوي في عملية رفض الظلم والمتمثلة بالمقاومة والمعارضة على مدى سنين ، إلى أن حصل الآن في ظل العراق الجديد جزء ليس بالقليل من الحقوق التي تمنع عودة الظلم .

والعامل النفسي : حيث يتمتع الفرد الكوردي بالعطاء والحب والطيبة ، فالشعور النفسي للمجتمع الكوردي كان له عامل مهم في تعامله العام مع الآخرين المختلفين ، حيث يتجسد ذلك في تعامل الكورد مع العاملين مع نظام صدام ، وهم من خرجوا بمصطلح عفى الله عما سلف ، وهذا ما أكدته المعطيات على أرض الواقع من تسامح مع ماسيمى بأفواج الدفاع الوطني الكوردي ، والذين كانوا في عهد صدام يمارسون سياسته على المناطق الكوردية .

العوامل الثقافية : بيئة المجتمع الكوردستاني يتميز بمجموعة من العادات والتقاليد وأساليب للمعيشة ، وبالتالي عكس ذلك على الفكر وما يصدر من سلوك عن الفرد الكوردستاني ، وبالتالي يتأثر على الرأي العام ، وعليه تصبح الثقافة من الأمور المهمة جدا بل الخطيرة على الرأي العام ، وعلى سبيل المثال موقف الشيعة نحو السنة .

النظام : الديمقراطية هو أفضل الأنظمة في تعزيز الرأي العام ، وللمجتمع الكوردستاني تجربة واقعية في ذلك عندما كانوا تحت رحمة النظام الصدامي لم يكن لهم من حرية الفكر والتعبير كما هو الآن وهم يمارسون تجربة ديمقراطية حقيقية ، وعليه سلوك القيادة الحاكمة عامل مهم في التأثير على الرأي العام.

الأزمات : لقد تعرض المجتمع الكوردستاني ومنذ أمد طويل إلى أزمات كثيرة وكبيرة لاحصر لها سياسية اجتماعية واقتصادية ، مما كان له أثر وعامل مهم في الرأي العام الكوردي. ولكن بعد زوال الأزمات بزوال النظام الصدامي ، لم يزل أثر تلك الازمات على الرأي العام الكوردي ، بل استمر وإلى الآن . وما عزز ذلك هو تقاعس الحكومة الاتحادية العراقية في حقوق دستورية تخص إقليم كوردستان . وبالتالي خسرت الحكومة كسب ثقة الجماهير الكوردستانية لزوال تأثير الأزمات الماضية على الرأي العام الكوردي .

الإعلام : المجتمع الكوردستاني يعتبر من المجتمعات الواعية جدا في موضوعة كشف حقائق المعلومات وخاصة السياسية والتي يتم نقلها من خلال كل وسائل الإعلام . فقد تعامل الكورد عن قرب مع كل الأحداث السياسية ، ولأن المجتمع الكوردي بأجيالها المختلفة عاصروا كل مراحل تطور الإقليم

السياسي ، فنرى في العائلة الواحدة من هو معاصر أغلب الحركات الكوردية ، وبالتالي استمر ذلك مع الأجيال الجديدة ، وعليه هنالك تقارب كبير بين الجماهير الكوردية وسياسة الإقليم بكل سلطاتها ، ولهذا الإعلام هو مكمل لما يحمله الجماهير الكوردستانية من وعي حول القضية المطروحة ، فضلا عن وجود التقنيات الحديثة في نقل المعلومات ومن مصادر مختلفة .

هذا لا يعني أن المجتمع الكوردستاني كله يحمل نفس الرأي ، بل الآراء مختلفة بين الأفراد ومن مجموعة لأخرى ، ولكن بعد النقاش والحوار بين الأفراد والجماعات والتداول والصحف المختلفة والاطلاع على معلومات إضافية ومن مصادر مختلفة ومتنوعة ، بالتالي يتبلور الرأي العام والذي يعتبر ذلك ثمرة لتفاعل آراء الأفراد والجماعات . والرأي العام الكوردستاني يتغير بتغيير الأحداث والمعطيات وهذا ما شاهدناه في مواقف الأحزاب الكوردية المختلفة والتعامل مع الحكومات المتعاقبة العراقية . بمعنى ، اختلاف المواقف تحركه المصالح القومية أكثر مما هي العادات والمعتقدات والثقافة .

وهنا سؤال يفرض نفسه . هل الرأي العام عامل مؤثر على القرار السياسي في الإقليم ؟

في الواقع الرأي العام الكوردستاني يأخذ أشكالاً مختلفة ، فمنها مستمرة ودائمة وأسبابها ميراث الثقافة . ومنها عامة حسب الأحداث . ومنها مخفية لم تعلن بسبب الحذر . ومنها علنية قد لا تكون بسبب الحرية ولكن سبب عدم التخوف من إعلانها . وعليه لا يمكن أن يعتبر الرأي العام للمجتمع الكوردستاني له تأثير على القرار السياسي ، وبالتالي الصحافة والرأي العام لا يشكل خطر كسلطة رابعة مراقبة على السلوك السياسي للنظام . وهذا لا يلغي مدى تأثير وقوة الرأي العام والصحافة على صنع القرار السياسي ، وفي مجتمع كالمجتمع الكوردستاني وهو في مراحل تجربتها الديمقراطية الناجحة كفيل في دعم هذا الجاب ليكون مستقبلاً عاملاً حيوياً ومؤثراً ، ومن الجدير بالذكر لا يقع كل اللوم على عاتق سلطة الإقليم سلوك مجتمعها في التأثير على القرار السياسي ، بل يقع القسم الأكبر على المجتمع نفسه ، والأخير يرى في هذه المرحلة الحرج من التاريخ الكوردستاني وضمن المعطيات غير المستقرة والمهددة للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية فيها ، فارتأت الجماهير الكوردستانية ترك القرار السياسي إلى الأحزاب الكوردستانية المنتخبة والممثلة في البرلمان .

المطلب الثالث : تأثير المشاركة السياسية في تفعيل المؤسسات السياسية وتطويرها

إذا كان المجتمع المدني بمكوناته، قد عمل مع السلطة أحيانا، وفي مواجهتها من خلال الصراع معها أحيانا أخرى، لإعادة تشكيل بنية هذه السلطة، وخصائصها، وإرساء قواعد جديدة للتعايش، والتفاعل بينهما، مما ترتب عليه ظهور الدولة بمفهومها وتركيبها المميزين، بوصفها كيانا اجتماعيا كليا، يجمع في إطاره وتفاعل، رُكنا السلطة السياسية، والمجتمع المدني في علاقة متكافئة بين مستقلين، ومتساوون. فقد اقتضى هذا وتطلب إنتاج وترسيخ المبادئ التي تقوم عليها علاقة التفاعل بين المجتمع المدني والسلطة السياسية والآليات والمؤسسات الضامنة لتطبيق تلك المبادئ وتأمين استمرار دور المجتمع في العملية السياسية وتأثيره فيها من جهة، ومنع السلطة السياسية من جهة ثانية، من استعادة آلياتها الاستبدادية المطلقة، أو مصادرتها لمكاسب المجتمع المدني المتحققة في إطار هذه الدولة وبواسطتها⁽¹⁾. بمعنى "الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس نفسه للديمقراطية" فالعلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية أكيدة ووثيقة لأن، وجود المجتمع المدني، وفاعليته، ركن أساسي من أركان النظام الديمقراطي، وشرط أولي لفاعليته، بقدر ما ان الديمقراطية وتجسيدها الأول والأهم، المشاركة السياسية الشعبية هي البعد السياسي لوجود المجتمع المدني وشرط فاعليته وتأثيره⁽²⁾.

وفي أول فرصة للمجتمع الكوردستاني، للتعبير عن إرادته في اختيار ممثليه في الحكم كان بعد انتفاضة في آذار 1991، وإعلان مسعود البارزاني النظام الديمقراطي وتأسيس المؤسسات الدستورية. وعليه قامت الجماهير الكوردستانية في المشاركة السياسية من خلال عملية التصويت في أيار 1992. باعتبار ذلك بداية السلوك الديمقراطي، وحكم الشعب لنفسه.

ورغم كل المعوقات التي رافقت تلك العملية فقد اجتاز شعب كوردستان انتخاباته الأولى بنجاح ومشاركة وبأشرف مباشر من الشخصيات والمنظمات العالمية لحقوق الإنسان من أوروبا وأمريكا إضافة إلى ممثلي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لينبثق أول برلمان كوردستاني في تاريخ هذا الشعب يضع لبناته القانونية والتشريعية الأولى للحفاظ على نهج الخيار الديمقراطي للكورد وبقية المكونات الأخرى في الإقليم. وهنا سؤال يطرح نفسه. هل نجحت المؤسسات السياسية بتعزيز المشاركة السياسية؟

هذه التجربة في المشاركة السياسية وما حققته من نجاحات على صعيد بناء المؤسسات أعطت العزيمة لجماهير كوردستان بالاشتراك في الانتخابات اللاحقة رغم محاولات حثيثة من الأطراف المعنيين بملف كوردستان وشعبها من أجل افشال التجربة الديمقراطية وإيقاف تطور مؤسساتها، إلا أن

(1) مراد، علي عباس(الدكتور)، ديمقراطية عصر العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/بيروت. ط 1 2007، ص 85.

(2) المصدر نفسه، ص 87.

محاولاتهم اوقدت الحرب بين الحزبين الرئيسيين كادت تدمر الإقليم لولا حكمة مجتمعها والحلفاء في الدول الديمقراطية ، فعادت الجهود لتتطلق من جديد ببناء المجتمع ومؤسساتها وتوحيدها في إدارة واحدة تحت سقف القانون ومؤسساتها الديمقراطية . ففي كانون الأول 2005 ، قامت الجماهير الكوردستانية باللجوء إلى صناديق الاقتراع لانتخاب من يمثلهم في البرلمان . وعليه كانت هذه المشاركة السياسية للشعب فضلا عن كل الأحزاب والتيارات ، وإصرارها على طريق الديمقراطية في حل مشاكلها ، وبالتالي بناء مؤسساتها وتطويرها. وهنا سؤال يطرح نفسه . هل المشاركة السياسية وتأثيرها على المؤسسات السياسية ضمن الطموح المطلوب ؟ .

وفي حالة اقرارنا بأن المشاركة السياسية في إقليم كوردستان العراق قد اخذت كل أبعادها العلمية ، فبالنتالي سيكون تأثيرها إنجازاً عظيماً على العملية السياسية برمتها، بمعنى دعم نظام الحكم من خلال المشاركة السياسية ، وتحقيق تغيير سياسي إيجابي وإنجازات تنموية في الحركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مما يضمن لكل فرد في المجتمع الكوردستاني، الحقوق الذاتية والعامّة . وبالتالي هو اعتراف على تأثير المشاركة السياسية في تفعيل وتطوير المؤسسات السياسية .

في الواقع بناء المؤسسات السياسية وتطويرها هو أهم ما يفرق ويميز الدول المتحضرة اليوم عن الدول المتخلفة . وعلينا إظهار مدى تأثير المشاركة السياسية على أهم المؤسسات السياسية في الإقليم ومنها المؤسسة الدستورية والحكومية والاقتصادية . فيمكننا تبيان هذه المؤسسات ومدى تطورها :

المؤسسات الدستورية :

الدستور (المكتوب أو غير المكتوب) لأهميته ومكانته يمكن أن نعتبره مؤسسة بذاتها ، إذ تقوم بتنظيم وبناء واستقرار أي بلد ، وما نلاحظه أن الدستور في الإقليم مازال هو مشروع ولم يتم الاستفتاء عليه ، ورغم كل الأسباب أو المبررات ، إلا أن عدم الاستفتاء على الدستور يجعل من إدارة الإقليم أمراً صعباً وقد لا يأخذ كامل أبعاده الشرعية ، كون التنظيم الإداري وهياكل السلطة والاجراءات العامة ماهي إلا انعكاس لمفهوم الدستور ، وعليه وجود الدستور مؤشر أساسي لقيمة المؤسسات في المجتمع وأهميتها . ولكن الدستور يفقد أهميته في حال عدم وجود مؤسسات تفعّل موادها ، وبالمقابل لاقيمة لمؤسسات اذا لم تقم على أساس القوانين الدستورية . قد تستمد مؤسسات الإقليم قوانينها من مشروع الدستور وتعمل على اساسها فضلا عن إدارة وتنظيم شؤون المؤسسات والتي لايجوز إلا حسب ضوابط وقواعد قانونية وعليه فالأمر مؤكد بأن المؤسسات في الإقليم محكومة بالقانون والدستور ، إلا أن ذلك لايلغي مدى أهمية

الاستفتاء عليه كي يأخذ صفة الشرعية الشعبية ، فضلا عن شرعية الجهات المنتخبة التي قامت على كتابة الدستور .

ومن الجدير بالذكر أن الدستور هو ما يحدد نوع النظام والسلطات والمسؤوليات والالتزامات والحقوق والواجبات .. إلخ . بمعنى الدستور هو التعبير الأساسي والجوهري فضلا عن أنه الاتفاق الذي لا يبدل عنه لتحديد الكيفية التي يتم بها الحكم وتنظيم المجتمع . ولهذه الأهمية البالغة ، تأتي أهمية المشاركة السياسية وتأثيرها في عملية الاستفتاء على الدستور ، والجمهير الشعبية في الإقليم يقع على عاتقهم شرعية هذا الدستور ، لذا الوعي والدراية مطلوب جدا لما هو مكتوب داخل هذا الدستور قبل القبول والتصويت والاستفتاء . فباستطاعة الشعب أن يدلوا بصوته ضد (بالامتناع) أو مع الدستور (بالتصويت) وهو حق شرعي للمواطنين ، وعليه سيكون الدستور هو روح الشعب ، بمعنى هو تجسيد حقيقي لإرادة الشعب(*) .

وفضلا عن أهمية الدستور والاستفتاء الشعبي ، يبقى الدستور قابلاً للتغيير والتعديل طالما يزيد من ديمقراطية الحكم ، فمثلا في الولايات المتحدة تم تعديل الدستور 27 مرة فقط منذ عام 1787 ، فعلى الرغم من صعوبة الإجراءات التي وضعها المؤسسون الأوائل ، فإنها غير مستحيلة ، غالبية التعديلات التي لحقت بالدستور الأمريكي زادت من ديمقراطية الحكم ، لأنها وسعت من حقوق الأفراد ، وألغت الكثير من الفوارق التي كانت قائمة بين أبناء المجتمع على أساس العرق أو الجنس (1) .

في الحقيقة التعديلات في الدستور يجب أن تحضى بتأييد أكثرية كبيرة من الشعب ، وأهم شيء في الدستور وفيما يتعلق ببعض المجالات ، كحقوق الأفراد تحديداً ، ينبغي أن تكون بعيدة كل البعد عن متناول يد حكم الأكثرية . فالدستور في المقام الأول هو قانون ، ولكنه في الوقت نفسه أكثر من ذلك بكثير ، إنه الوثيقة الأساسية للحكم ، الوثيقة التي تحدد صلاحيات كافة سلطات الحكم وترسم لكل سلطة منها حدودها الفاصلة .

مؤسسات الحكومة :

وهي المؤسسات المرتبطة بجميع السلطات ومنها التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فضلا عن المؤسسات الانتخابية ومؤسسة البيشمركة ، والمؤسسة الأمنية .. إلخ من مؤسسات تضيف وتعزز من

(*) والاحداث في مصر كقيلة ان تعطينا مدى أهمية الدستور والاستفتاء عليه ، إذ قامت الجماهير بالاحتجاج والمظاهرات فضلا عن التجمع والحشود في ساحة التحرير معبرا عن رفضه الكامل او لبعض ما جاء في الدستور .
(1) مصدر سابق ، الديمقراطية الأمريكية التاريخ والمرتكات، مجموعة من الدراسات بعنوان "اوراق الديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية ، ص 17 .

الواجهة الديمقراطية للإقليم . وكل هذه المؤسسات تقوم على وضع السياسات وتنفيذها وفرض تطبيق الدستور لتوفير الأمن والاستقرار .

فالمؤسسات الحكومية في الإقليم تم تقسيمها إدارياً على الأحزاب الكردستانية الفائزة في الانتخابات وحسب اتفاق بين الأحزاب وخاصة الحزبين الرئيسيين (الديمقراطي الكردستاني) و (الاتحاد الكردستاني) ، هنا سؤال يطرح نفسه ، هل أثر ذلك على عمل المؤسسات الحكومية ؟ .

إن الديمقراطية نهج وأسلوب يُتبع سواء داخل مؤسسات الحكومة لتوسيع رقعة الحريات السياسية وتعزيز المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار، أو داخل المنظمات غير الحكومية وفي الحياة العامة وفق ضوابط محددة . وإن استقلالية المؤسسات الحكومية هو من أهم المعايير التي يتم استخدامها لإضفاء طابع الحيادية والدستورية والقانونية في عملها ، بمعنى اتخاذ قراراتها باستقلالية دون أي تدخل من أي قوى أو تيار أو أي طرف سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي .. وآخر . نرى في المجتمعات المتطورة مؤسساتها الحكومية تملك درجة عالية من النزاهة والاستقلالية ، وبالتالي يكون استجابتها لحاجات المواطنين بالعدل والتساوي رغم كل التحديات التي تواجهها . وعليه التدخل الحزبي في المؤسسات الحكومية يفقدها المصداقية ، حتى إن عملت بنزاهة . إننا في مجتمعات تتحكم فيها العلاقات الاجتماعية التي تدفع الانتماءات ومنها الحزبية وتدخلها أو عملها ضمن هذه المؤسسات ، وقد يتم تجيير عملها في وقت الانتخابات ، وعليه سوف تفقد المشاركة السياسية مغزاها وذلك بالتأثير المباشر أو غير المباشر في عملية اختيار الحاكم والتأثير في القرارات السياسية . وعليه تفقد المؤسسة الحكومية الممارسة الديمقراطية داخل مؤسستها وهو ما يشير إلى أهمية التزام المؤسسات بفكرة الشرعية الديمقراطية فضلاً عن الالتزام بفكرة المحاسبة وفق نظم يتفق عليها ، وإعلاء قيمة الشفافية في عمل المؤسسات .

ومن الجدير بالذكر ، عندما تفقد المؤسسة مصداقيتها سيؤثر على تقدمها وتنميتها وبالتالي يؤثر سلباً على المشاركة السياسية ، فهناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية حيث تتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة. في الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطاً على صانع القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية .

هنا سؤال يطرح نفسه . هل هذه المؤسسات معرضة للانهايار في حالة سقوط الحزب الحاكم؟ من

المعروف في حالة سيطرة حزب حاكم على مؤسسات الدولة

المؤسسات الاقتصادية :

وهي المؤسسات التي تقوم بأنشطة تنظيم الإنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات للمجتمع . وبدورها تشمل هذه المؤسسات على منظمات تجارية ومالية وقد تكون حكومية أو خاصة ، وعلى العموم كلها تقوم بوظيفة تأمين حاجات المواطن من حيث المأكل والمشرب والملبس والسكن ... إلخ لإشباع رغباته . وعليه التنمية الاقتصادية ضرورية ، فارتفاع مستوى المعيشة ضروري لزيادة المشاركة السياسية. فالتجارب توضح أن المشاركة السياسية تزداد بزيادة وتحسن الأداء الاقتصادي واتساع حجم الطبقة المتوسطة وارتفاع مستوى التعليم وبالتالي الوعي العام .

وفي الواقع ، المشاركة السياسية هو للتأثير على صنع السياسة العامة ، فهو أيضاً من أجل حاجات الإنسان . وفضلا عن المشاركة السياسية وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية ، فالمشاركة الاقتصادية لها دور جماهيري في مشاريع التنمية الاقتصادية وذلك من خلال وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها . فضلا عن مشاركة الجماهير في الاقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها . ومن الجدير بالذكر بإمكان الفرد ان يخلق فائض معين من خلال الاعتماد على حدود دخله مما يكون ذلك دعماً للاقتصاد الوطني ، فضلا عن الشعور بالمسؤولية في عدم التعامل مع التجار أصحاب بضائع مرتفعة الأسعار .

المؤسسات الاجتماعية :

وهي المؤسسات المرتبطة بالعقائد والعادات والممارسات الاجتماعية ، وغالبا ما تربط هذه المؤسسات روابط تقليدية كالعائلة والعشيرة والطائفة ، وعليه نرى يتم تجمع الجماعات التي تجمعهم هذه الروابط في مركز معين أو نادي أو مكان عبادة وإلى آخره من أماكن لقاء .

في الواقع المؤسسات الاجتماعية لها موقعها المهم والأساسي في التنشئة السياسية ، وبالتالي يكون المردود ايجابياً على عين المؤسسات . وإن المشاركة السياسية تعتمد على الوعي والتعليم خاصة في مجتمعات تسودها الأمية والجهل بكل أشكالها ، فضلا عن الاهتمام بالتعليم العالي الكيفي وليس الكمي لذا لا بد من إيجاد سياسة تعليمية فاعلة لتخريج شباب مستنير ومنتج ومبادر وواعي ومشارك ترسخ قيم المواطنة والمشاركة والتطوع والتفكير العلمي العقلاني بدلاً عن التعليم البنكي الذي يقوم على مرسل ومتلقي . وفي المحصلة هو تعزيز لتطور المؤسسات الاجتماعية ، وبالتالي الصعيد السياسي العام . وتطور هذا الأخير يجلب أكبر خير لأكثر عدد من الأفراد إذ إنها تدفع السلطة إلى الاستجابة لمطالب

المواطنين مما يسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة . وعليه يؤدي إلى زيادة عدد المشاركين السياسيين .

الفصل الثالث

تحليل نتائج الإستبيان وعلاقته بالواقع السياسي في إقليم كردستان

تحليل نتائج الاستبيان وعلاقته بالواقع السياسي في الإقليم

تحظى عملية الاستبيان أو البحث الميداني الذي قمنا به وإعتمادنا على المنهجية العلمية في دراسة المجتمع الكوردستاني والمشاركة السياسية في إقليم كردستان العراق . بأهمية علمية وعملية كبيرة ، خاصة واننا نحتاج في هذه الدراسة الى التطبيقات العملية والميدانية للمواد النظرية ، لذا فإن دراستنا الميدانية ما هي إلا تطبيق لما تم دراسته نظرياً وأكاديمياً بالأسلوب العلمي والمنهجي السليم الأمر الذي يزيد من فهمنا لها ويجعلنا ملامسين للواقع الذي يعيشه المجتمع الكوردستاني . فلا شك أن الجمع بين النظرية والتطبيق يعزز من قوة ومثانة البحث العلمي ويقال من الفجوة بين النظرية والتطبيق وحتى لا يكون هناك تباعد بين ما يدرس نظرياً وما هو مطبق على أرض الواقع .

وبعد دراسة ميدانية لمجموع سكان الإقليم مع ملاحظة لأختلاف في توجهات هذه المناطق فقد كان من المفترض أن يتم توزيع ما يعادل 2000 استمارة بالنسبة الى العدد المسموح لهم قانونياً بالمشاركة بالانتخابات ، أي الذين يتجاوزن السابعة عشر والذين يقارب عددهم مليون ناخب .

وبأخذ عينات عشوائية ومن جميع المستويات العلمية والمعيشية ومن مناطق مختلفة أي المدينة والناحية والقرية ، ويتم توزيعها على مناطق مختلفة من الإقليم كي يكون للبحث أهمية علمية وموضوعية ، وتم تحديد العدد لكل منطقة حسب نسبة سكانها ، وعليه تم اختيار المدن الكبيرة وأطرافها ، (السليمانية – أربيل – دهوك – زاخو – عمادية – حلبجة – عين سفي) واسم المنطقة لا يلغي اطرافها وعلى سبيل المثال فعندما نقول منطقة العمادية فاننا نقصد بذلك مركز قلعة العمادية كمدينة وأطرافها من نواحي وقرى وهي تقع ضمن منطقة العمادية .

ولمعرفة تأثير التجربة الديمقراطية على المجتمع الكوردي ومدى مشاركته السياسية ، فقد كان علينا تحديد عدد من الأسئلة تشتمل على جوانب عديده تؤثر على الديمقراطية ، وهي : الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي ، حيث تم تحديد كل جانب والأسئلة الخاصة به والتي يمكن من خلالها معرفة السلوك السياسي .

ولأهمية كل هذه الجوانب ، كان علينا أن تكون الأسئلة وافية لتحقيق النتائج ، ومن أجل الإمعان في الجانب السياسي لأنه مبتغى البحث ، عليه اصبحت الاسئلة السياسية أكثر حضوراً من غيرها.

فأصبح عنوان إستمارة الإستبيان: (استبيان عن السلوك الكوردي بصورة عامة والسلوك السياسي بشكل خاص) .

وقد تم اختيار الأسئلة بجمل بسيطة وبلغة واضحة لفهمها من قبل كل مستويات التعليم ، فضلاً عن أن عدد الاسئلة مناسبة قدر الامكان، بحيث لايميل الفرد عند ملئها والاجابة عليها .

وتمت عملية توزيع الاستمارات بالتعاون مع الاهل والأقرباء والأصدقاء ، ولم تكن العملية سهلة اطلاقاً ، واخذت جهداً كبيراً من حيث التوزيع والجمع والتوضيح واحياناً كثيرة إملاء الاستمارة ، إذ ان بعضهم لايعرفون اللغة العربية وبعضهم أمي لايعرف القراءة أصلاً .

ولم تكن الاستمارات كلها صالحة يمكن الإعتماد عليها في عملية تحليل النتائج ، فبعد اتمام الفرز لتحديد ماهو صالح وغير صالح ، أصبح عدد ما هو صالح 1816 وعدد ماهو غير صالح 184 ، وتم الاعتماد على معيار عدم اكمال الاستمارة أو عدم وضوح الاجوبة أو تلف الاستمارة .

كانت العملية فريدة في نوعها من حيث العدد والمساحة التي تم اخذ العينات منها ، مع وجود رغبة حقيقية لدى المواطنين ، وقد تعامل الجميع بحيادية مع هذا الإستبيان ، فهي ليست صادرة من أي جهة سلطوية أو حزبية ، وعليه كان الناس أكثر طواعية ، وهذا بحد ذاته اعطى طابعاً بأن المواطن الكوردي لا يريد ان تتم سرقة انتمائه وكي تبقى أجوبته بعيدة عن كل النزعات وهذا يجسد معنى الحرية والديمقراطية ، وما زاد من ثقة المواطن الكوردستاني بالعملية هو عدم ذكر أي شيء يدل على صاحب البيانات في الاستمارة ، وكان هذا الأمر متعمداً كي نعطي للمواطنين حرية أكثر في ابداء الرأي.

وبعد جمع استمارات كل المناطق تم تفرغ البيانات في جداول خاصة لكل منطقة على حده ، ومن ثم وضع بيانات كل سؤال لكل المناطق في جدول واحد من أجل المقارنة ، مع وضع الناتج أو الرقم النهائي لجميع المناطق لكل سؤال .

أهمية المسح الميداني

من أجل الوصول إلى نتائج حقيقية ومعلومات دقيقة ، يلجأ الباحث العلمي إلى المسح الميداني ليعزز ذلك ، وعليه يعد المسح الميداني هو الطريقة المتبعة للوصول إلى بيانات ماهو موجود على ارض الواقع . بمعنى آخر فإن البحث العلمي فيه جانب تطبيقي وجانب نظري ومن أجل تعزيز حقيقة ومصداقية المعلومات للجانب النظري ، يقوم الباحث بعملية تطبيقية على ارض الواقع وهو المسح الميداني .

(إن طريقة المسح الميداني هي الطريقة الحديثة التي يستعملها العالم في جمع معلوماته وبياناته الميدانية التي تساعد بناء فرضياته وتكوين نظرياته وتوضيح حقائقه وصياغة قوانينه الاجتماعية الشمولية ، وهي الطريقة المستعملة في أغلب واشهر البحوث الاجتماعية التي تتميز بالطابع العلمي والموضوعية المتناهية في الطرح والتحليل والاستنتاج)⁽¹⁾

وتساعد طريقة المسح الميداني الباحث على الضبط والقياس والتأكد من صحة ما يحصل عليه من بيانات والتي تفسر الظواهر والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية تفسيراً منطقياً وعقلانياً وذلك من خلال اعتمادها على مبدأ التجريب والتحليل الاحصائي والاستنتاج الموضوعي للحقائق والمتغيرات التي يهتم بها البحث الميداني (إن طريقة المسح الميداني تعتمد على اساليب العينات الاحصائية والاستمارات الاستبائية والمقابلات الرسمية والتحليل الاحصائي وهذه الاساليب التي لا بد من استعمالها واعتمادها في كشف الحقيقة والواقع الذي يروم الباحث حصره وتجريده ودراسته دراسة لا تعتمد على الخيال والحرز الفلسفي بل تعتمد على المبادئ العقلانية والواقعية والموضوعية)⁽²⁾ .

بمعنى آخر فإن استخدام الباحث ادوات متنوعة في جمع البيانات ، ومنها : الإستبيان والمقابلة والملاحظة ، ومقاييس العلاقات العامة ، وتحليل المضمون ، فضلا عن البيانات الاحصائية بمختلف انواعها . وبالتالي تبقى على الباحث عملية الاختيار ، وذلك لان بعض الادوات تصلح في بعض الابحاث ولا تصلح في غيرها . واستخدام ادوات الإستبيان في بحثنا ،لانه هو الأفضل بشكل عام لجمع المعلومات عن توجهات وسلوك المواطن السياسي والاجتماعي والثقافي .

(1) الحسن، محمد احسان(الدكتور) ، المدخل الى علم الاجتماع دار وائل للنشر ، ط 1 2005 ، ص75-76 .

(2) المصدر نفسه ، ص 76 .

ولأهمية المسح الميداني ومن أجل تحقيق دقة البيانات ، يقوم الباحث بالاستعانة بأطراف تتوفر فيهم الدراية والخبرة والقدرة والموهبة الشخصية ، بمعنى المقيمين أن القائمين على عملية المسح الميداني يجب ان تتوفر فيهم الصفات اللازمة فضلا عن الثقة والحيادية لنجاح المهمة ، وعليه قمنا بالاستعانة بإطراف تتوفر فيهم أغلب هذه الصفات .

ولا يظهر نجاح المسح الميداني ولا يعطي قيمته العلمية ، إلا بعد ان يمر بمرحلته النهائية وهو تفسير وتحليل ارقام و اشارات البيانات ، وعليه يجب تفريغ وتبويب وتصنيف وترتيب البيانات ، التي تتم إما يدوياً ، كما تم ذلك في بحثنا ، أو عن طريق آله مبرمجة . بمعنى أن ترتيب البيانات يتم بنسق معين لتسهيل المرحلة الاخيرة وهي التحليل والتفسير ، وبالتالي كتابة النتيجة .

ومن أجل الإحاطة بشكل أكثر تفصيل حول نتائج الإستبيان نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :
الأول لبيان ماهية الاسئلة المطروحة والغاية المتوخاة منها ، والثانية لبيان نتائج الإستبيان حسب كل منطقة ، والثالثة لبيان نتائج الإستبيان النهائية للإقليم .

المبحث الأول / ماهية الاسئلة المطروحة والغاية المتوخاة منها

تعد بنية اسئلة الإستبيان مقفولة ، بمعنى أنها تتضمن خيارات معينة (محددة) ، ويتم الاختيار فيما بينها دون أية إضافة . وربما يسأل سائل . لماذا تم اختيار الأسئلة المقفولة ؟ يعود السبب في ذلك إلى أن الاسئلة المفتوحة لا تتضمن خيارات ، فيقوم الفرد بالاجابة بحرية تلقائية وبألفاظه وتعبيره الخاص ، وعليه يتطلب تصنيفها إلى عدد ضخم من المجموعات والفئات بحيث يصعب على الباحث ان يلخص وينمط نتيجة هذه الاستمارة بسبب تنوع اجابات عينات البحث . فضلا عن ذلك الاسئلة فإن المقفولة سهلة الاجابة ويسهل تصنيفها الى قوائم وجداول احصائية وبالتالي يسهل على الباحث تلخيصها وتحليلها .

والأهم من كل ذلك ، ان الأسئلة لاتخرج عن حدود تنشأة المواطن الكوردستاني ومعطيات حياته اليومية ، بمعنى أنها لا تسبب اي ضيقاً لأي مبحث .

اسئلة الإستبيان انقسمت إلى اسئلة وصفية ، واسئلة قياسية ، بمعنى أنها اسئلة من أجل معرفة وصف لخصائص الفرد ، مثل العمر ومستوى التعليم والمهنة ... الخ . في حين عالجت الاسئلة

القياسية معرفة إتجاهات رأي الفرد حول الاشياء والمواضيع التي نقيس من خلالها إتجاهات الرأي مثل ، متى آخر مرة شاركت في ندوة ، ماهي اولويات الحكومة إلخ .

وقد تم ترتيب الاسئلة الوصفية والقياسية حسب نوعها الاجتماعي والثقافي والسياسي . واختصت الأسئلة ضمن اطار الحقائق والمعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية في الإقليم . ومن خلال نتائج كل أنواع الاسئلة حصلنا على تصور لواقع للإقليم . بمعنى المحصلة النهائية تعطينا الواقع للمشاركة السياسية للمجتمع الكوردستاني . وبمعنى آخر النتائج النهائية لكل منطقة وبعد تحليل وتفسير ارقامها ، كشف نسبة وعي وطبيعة السلوك السياسي للمواطن الكوردستاني . فضلا عن كل نوع من الأسئلة تعطينا نظرة علمية حقيقية لواقع كل منطقة مقارنة بالأخرى .

والأسئلة الاجتماعية والثقافية في الغالب من الاسئلة التي تعد شفافة ولا يتحذر الفرد من الإعلان عنها ، في حين يتحذر الأفراد في الغالب من الأسئلة ذات الطابع السياسي لذلك فقد حرصنا على وضع إختيارات متعددة وأسئلة ضرورية لينفتح المجال أمام أكبر قدر ممكن من الإختيارات وتقليل الحذر لدى عينة البحث . فضلا عن ان استمارة الإستبيان لا تحتوي اسئلة خاصة جدا كالاسم والعنوان ورقم الهاتف ، مما يعزز الثقة والشعور بالاطمئنان لدى الفرد للإجابة . وهنا سؤال يفرض نفسه ، هل هذا يعني ان الفرد يتخوف من عقوبة السلطات ؟ أو هل ان الفرد في كوردستان ليس له حرية التعبير ؟ .

في الحقيقة فإن موضوع عدم ذكر اسئلة ذات خصوصية هو ليس موضوع تخوف أو أي شيء من هذا القبيل بقدر ما هو أمر لا يفيد الإستبيان فالمطلوب معرفة رأي الفرد وليس هويته ، فضلا عن أن هذا الأمر يعطي مجالاً وراحة في تعزيز حرية كشف الحقائق الفكرية والنفسية للفرد دون تردد . ومن جانبنا يكون الأمر اسهل بكثير .

وكي يكون التحليل منصفاً للواقع والحقيقة كان توزيع استمارات الإستبيان حسب نسبة عدد سكان كل منطقة ، وبالتالي كانت المقارنة - علمية .

الأسئلة الإجتماعية مع جدول مقارنة النتائج بين مجتمعات البحث

- 1- العمر
- 2- الجنس
- 3- المهنة
- 4- الوضع الاسري؟

- 5- الحالة الاقتصادية؟
 6- الإنحدار العائلي؟
 7- محل السكن
 8- هل انت متفائل ام متشائم في الحياة ؟
 9- هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين؟
 10- كم مرة تلتقي باصدقائك ؟
 11- ماهي علاقتك بعائلتك؟

العمر	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سيفنة	مجموع المناطق
فوق 17 سنة	25	35	71	22	29	35	217
فوق 25 سنة	201	93	90	91	55	45	575
فوق 35 سنة	152	200	128	42	34	50	606
فوق 43 سنة	55	75	54	17	50	25	276
فوق 55 سنة	37	32	30	8	20	15	142

الجنس	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	عمادية	حلبجة/عين سفن	مجموع المناطق
انثى	160	184	133	50	87	37	651
ذكر	310	251	240	130	101	133	1165

المهنة	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة عين سفنى	مجموع المناطق
موظف	278	321	227	76	89	92	1083
عمل حر	78	45	36	42	42	23	266
طالب	34	34	62	42	12	16	200
عاطل	19	9	7	15	12	6	68
ربة بيت	لا يوجد	16	9	4	20	13	62
أخرى	61	10	32	20	13	20	156

وضع الاسري	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة عين سفنى	مجموع المناطق
اعزب	118	182	71	37	13	48	469
متزوج	352	253	302	143	175	122	1347

الحالة الاقتصادية	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة عين سفنى	مجموع المناطق
دخل محدود	150	192	122	106	112	124	806
دخل متوسط	301	233	201	71	75	46	927
دخل عالي	19	10	50	3	1	لا يوجد	83

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	عمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	الإنحدار العائلي
534	26	58	67	137	115	131	عائلة فلاحية
224	7	18	8	72	61	58	تجارية/صناعية
308	84	29	47	20	57	71	عمالية/كسبة
248	12	23	32	19	94	68	أعمال حرة
324	23	52	24	65	78	82	مهنية
25	13	2	لا يوجد	7	3	لا يوجد	دينية
87	لا يوجد	2	2	30	19	34	ملاكية
66	5	4	لا يوجد	23	8	26	اخرى

مجموع المناطق	حلبجة/عين سيفنة	عمادية	زاخو	دهوك	اربيل	سليمانية	محل السكن
1322	132	143	128	268	309	342	مدينة
178	13	11	41	31	51	31	قرية
316	25	34	11	74	75	97	مجمعات/ضواحي

هل انت متفائل ام متشائم في الحياة	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفنى	مجموع المناطق
متفائل	420	37	321	162	171	144	1589
متشائم	50	1	27	12	11	19	170
لا أعرف	لا يوجد	13	25	6	6	7	57

هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفنى	مجموع المناطق
نعم	355	344	294	167	146	144	1450
لا	115	91	79	13	42	26	366

كم مرة تلتقي بأصدقائك	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفنى	مجموع المناطق
كل يوم	170	77	98	60	76	91	572
مرة في الاسبوع	51	140	86	43	30	23	373
أكثر من مرة في الاسبوع	134	127	110	64	40	30	505

مجموع المناطق	حليجة/عين سفى	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	ماهي علاقتهك بعائلتهك
1300	120	102	133	313	301	331	ممتازة
392	43	86	35	43	71	114	جيدة
87	7	لا يوجد	7	17	34	22	لا يباس بها
18	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	18	لا يوجد	سيئة
19	لا يوجد	لا يوجد	5	لا يوجد	11	3	منفصلة

الأسئلة الثقافية وجداول مقارنة النتائج بين مجتمعات البحث

- 1- التحصيل الدراسي
- 2- هل شاركت يوماً في الانتخابات؟
- 3- كم مرة شاركت في الانتخابات؟
- 4- ماذا كانت العملية الانتخابية التي شاركت فيها؟
- 5- أي المفاهيم التالية هي اقرب إلى رأيك؟
- 6- كيف تنظر إلى المشاركة في الانتخابات؟
- 7- ماذا يعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك؟
- 8- بمن تثق أكثر؟
- 9- هل تحل مشاكلك بمفردك؟
- 10- ماهي المواضيع الاقرب إلى ميولك؟
- 11- ماهي هواياتك؟
- 12- اختر الاسباب الثلاثة الأكثر أهمية في نظرك والتي تسبب هجرة الشباب إلى الخارج؟
- 13- هل تعرضت خلال 6 اشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بمفردك؟

- 14- من الذي ساعدك على حل المشكلة ؟
- 15- ماهي الحوافز الأكثر تشجيعا في الهجرة إلى الخارج؟
- 16- ماهي القناة التلفزيونية المفضلة لديك؟

التحصيل العلمي	سليمانية	أربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفنه	مجموع المناطق
امي	لا يوجد	7	6	لا يوجد	8	14	35
جامعي	261	227	157	47	80	28	800
يقراً ويكت	15	22	43	78	48	36	242
اعدادي	177	153	141	52	47	88	658
دراسات عليا	17	26	26	3	5	4	81

هل شاركت يوماً في الانتخابات	السليمانية	اربييل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سيفنة	مجموع المناطق
نعم	470	435	373	180	188	159	1805
لا	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	11	11

كم مرة شاركت في الانتخابات	السليمانية	اربييل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سيفنة	مجموع المناطق
مرة واحدة	8	12	9	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	29
أكثر من مرة	462	423	364	180	188	159	1776

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفى	العمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	ماهي الإنتخابات التي شاركت فيها
1229	104	93	40	301	301	390	إنتخابات مجلس المحافظة
630	95	133	121	31	100	150	إنتخابات مجلس البلدية
1788	159	188	180	368	423	470	إنتخابات برلمانية
185	11	20	20	30	34	70	إنتخابات اتحاد الطلبة
1132	102	73	130	306	381	140	إنتخابات نقابية
426	39	57	49	65	42	174	اخرى

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفى	العمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	أي المفاهيم التالية هي اقرب إلى رأيك
16	9	4	لايوجد	3	لايوجد	لايوجد	السياسة قبل الثقافة
1014	78	110	95	227	282	222	الثقافة قبل السياسة

40	لا يوجد	1	لا يوجد	8	17	14	السياسة مصدر كل شر وفساد
174	32	13	36	31	22	40	السياسة اولاً
361	30	27	31	76	53	144	الاقتصاد اولاً
211	21	33	18	28	61	50	السياسة تخلق التغيير والاصلاح

مجموع المناطق	حلبة/عين سفى	العمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	كيف تتظر إلى المشاركة في الانتخابات
494	31	52	63	81	161	122	ضرورية
103	9	13	لا يوجد	20	38	23	مسألة وطنية
7	1	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	6	لا يوجد	وظيفة مهمة للوطن
16	3	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	13	لا حاجة لها
1178	126	123	133	272	219	305	حق من حقوق المواطن
18	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	11	7	لا أعرف

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	العمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	ماذا يعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك
891	20	59	63	188	247	314	ضرورية
772	143	120	117	157	144	91	حق من حقوق المواطن
77	3	2	لا يوجد	20	17	35	لا جدوى فيها
42	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	3	19	20	تضرر بأمن واستقرار الوطن
34	4	7	لا يوجد	5	8	10	لا أعرف

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	العمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	بمن تتق أكثر ذاتك الوالدين صديقك المفضل معلمك المفضل قائد السياسي لا أعرف
1201	97	112	98	260	257	377	ذاتك
130	25	19	38	22	13	13	الوالدين
53	3	2	14	21	9	4	صديقك المفضل
22	لا يوجد	7	3	2	5	5	معلمك المفضل
381	45	48	27	52	138	71	قائد السياسي
29	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	16	13	لا يوجد	لا أعرف

هل تشا مشاكاك بمفردك	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفى	مجموع المناطق
نعم	424	393	217	88	97	111	1330
كلا	22	32	143	85	59	54	395
لا أعرف	24	10	13	7	32	5	91

ماهي المواضيع الاقرب إلى ميولك	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفى	مجموع المناطق
برامج الاطفال	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
البرامج السياسية	180	164	155	37	74	45	655
البرامج الفنية	99	93	76	58	40	60	426
البرامج الاقتصادية	32	34	32	13	22	15	148
البرامج التراثية	9	20	19	21	18	12	99
البرامج الدينية	7	10	10	لا يوجد	3	3	33
الافلام الوثائقية	110	81	41	51	30	35	348
لا أعرف	33	33	40	لا يوجد	1	لا يوجد	107

ماهي هواياتك	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	الحلبجة/عي ن سفى	مجموع المناطق
المطالعة	47	64	57	32	46	41	288
مشاهدة التلفزيون	137	120	77	48	58	70	510
السفر	29	57	42	33	32	21	214

							والسياحة
562	32	22	47	131	119	211	استعمال الكمبيوتر
144	5	6	19	51	29	34	الرياضة
20	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1	19	لا يوجد	استعمال المبايل
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ليس لدية هواية
79	1	24	1	14	27	12	اخرى

مجموع المناطق	حليجة/عين سقى	العمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	الاسباب الثلاثة الأكثر سبب للهمجرة إلى الخارج(3)
1205	111	55	180	168	321	370	غلاء المعيشة
988	30	188	48	211	350	161	البطالة
505	76	42	31	75	81	200	الحرية السياسية
482	31	50	20	130	101	150	مواصلة الدراسة
466	54	22	70	62	107	151	مشاكل عائلية
538	70	46	89	162	121	50	للرفاهية
509	90	78	17	132	102	90	الحرية الشخصية
97	17	لا يوجد	لا يوجد	11	51	18	مشاكل نفسية وعاطفية
309	20	38	78	73	30	70	حب الفضول

349	11	45	7	95	41	150	أخرى
-----	----	----	---	----	----	-----	------

هل تعرضت خلال 6 اشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بمفردك	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حليجة/عين سفنى	مجموع المناطق
نعم	57	128	103	72	31	32	423
لا	413	307	270	108	157	138	1393

من الذي ساعدك في حلها الاصدقاء	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حليجة/عين سفنى	مجموع المناطق
الوالدان	لا يوجد	16	21	3	3	7	50
رجال الدين	2	3	2	1	لا يوجد	1	9
المدرس	7	4	4	6	3	3	27
الشرطة	3	2	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	5
وجهاء المنطقة	4	7	2	3	3	6	25
مسؤول حزبي	4	7	7	3	4	2	27
اخرى	24	82	56	34	15	10	221

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	ماهي الحوافز الأكثر تشجيعا في الهجرة إلى الخارج
160	18	20	17	53	31	21	الاعلام
952	93	118	93	81	248	319	اخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين
243	37	35	33	65	53	30	الاشاعات
461	32	15	37	174	103	100	اخرى

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	ماهي القناة التلفزيونية المفضلة لديك(2)
229	لايوجد	60	54	31	23	61	كورديستان محلية
1381	65	178	120	351	300	367	فضائية كوردستانية
190	61	26	12	22	35	34	فضائية عراقية
1045	187	64	98	218	291	188	فضائية عربية
138	لايوجد	لايوجد	24	21	56	25	فضائية تركية
22	لايوجد	لايوجد	لايوجد	12	لايوجد	10	فضائية فارسية
486	20	48	14	72	144	190	قناة اوربية
145	7	لايوجد	38	19	21	65	اخرى

الأسئلة السياسية وجدول مقارنة النتائج بين مجتمعات البحث

- 1- هل حققت الفدرالية الطموح السياسية للشعب الكوردي؟
- 2- في أي مرحلة دراسية اثارت اهتمامك المواضيع السياسية؟
- 3- هل انتميت في يوم ما إلى تنظيم سياسي؟
- 4- ما الذي دفعك إلى الإنتماء؟
- 5- ماذا كان الدافع وراء الانتماء؟
- 6- ماذا يعني لك رئيس إقليم كردستان؟
- 7- ماهي أولويات الحكومة حسب رأيك؟
- 8- هل تشارك في المناسبات القومية؟
- 9- متى شاركت في آخر ندوة سياسية؟
- 10- هل انت راضٍ عن أداء البرلمان الكوردستاني؟
- 11- ماهو تقييمك للوضع الاقتصادي في كردستان؟
- 12- ماهو تقييمك للوضع السياسي في كردستان؟
- 13- إذا أنتك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كردستان هل تصوت ام لا؟
- 14- إذا أنتك فرصة لمغادرة إقليم كردستان هل تستغلها ام لا؟
- 15- إذا أنتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية؟
- 16- هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية؟
- 17- ماذا كان سبب اعتقالك؟
- 18- هل التقيت بقائد سياسي؟
- 19- هل اعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً؟
- 20- هل تعلمت من عائلتك موضوعا سياسيا؟
- 21- هل تطمح يوماً ان تصبح شخصية سياسية؟
- 22- هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية؟

هل حققت القدرة الطموح السياسي للشعب الكوردستاني	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفي	مجموع المناطق
نعم	366	391	322	162	186	153	1580
لا	70	4	23	16	لا يوجد	7	120
لا أعرف	34	40	28	2	2	10	116

في أي مرحلة دراسية اثار اهتمامك المواضيع السياسية	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	عمادية	حلبجة/عين سفي	مجموع المناطق
المرحلة الابتدائية	103	21	12	36	61	26	259
المرحلة الثانوية	212	355	317	100	78	110	1172
المرحلة الجامعية	155	52	38	44	41	20	350

هل انتميت في يوم ما إلى تنظيم سياسي	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سيفنة	مجموع المناطق
نعم	182	201	192	79	152	66	872
لا	288	234	181	101	36	104	944

مجموع المناطق	حليجة/عين ين سيفنة	العمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	من الذي دفعك إلى الانتماء
47	4	9	9	لا يوجد	13	12	الأصدقاء
81	6	10	13	20	27	5	الزملاء في العمل
320	48	69	25	76	57	45	الأسرة
378	8	56	32	83	86	113	حدث ما
46	لا يوجد	8	لا يوجد	13	18	7	أخرى

مجموع المناطق	حليجة/عين سفى	العمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	ماذا كان الدافع وراء الإنتماء
184	10	29	19	41	40	45	الأيديولوجية
251	38	19	30	65	43	56	المواقف السياسية
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	المصلحة الشخصية
366	18	102	22	61	102	61	الأهداف العامة للتنظيم
2	لا يوجد	2	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	العاطفة
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	الأسباب الدينية
69	لا يوجد	لا يوجد	8	25	16	20	أخرى

مجموع المناطق	حليجة/عين سيفنة	عمادية	زاخو	دهوك	اربيل	سليمانية	ماذا يعني لك رئيس إقليم كوردستان
1255	117	134	163	281	238	322	شأن قومي مهم
477	43	48	17	74	186	109	شأن سياسي
21	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	21	لا يهمني
63	10	6	لا يوجد	18	11	18	لا أعرف

مجموع المناطق	حلبجة/عين سيفنة	العمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	ماهي اولويات الحكومة حسب رايك(3)
1430	154	182	156	278	331	329	تطبيق المادة 140
261	9	46	37	23	91	55	إقرار حدود إقليم كردستان
572	160	50	78	103	141	40	ضمان الحريات
734	26	61	43	170	104	330	توفير فرص العمل
1762	147	165	172	373	435	470	القضاء على الفساد الاداري والمالي
427	11	41	44	95	147	89	زيادة الرواتب
262	3	19	10	77	56	97	المحافظة على الامن والاستقرار السياسي

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	عمادية	زاخو	دهوك	اربيل	السليمانية	هل تشارك في المناسبات القومية
1816	170	188	180	373	435	470	نعم
لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لا

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	متى شاركت في آخر ندوة سياسية
223	23	20	15	56	78	31	قبل اسبوع
629	33	78	44	143	173	158	قبل سنة
362	43	52	68	71	61	67	قبل شهر
602	71	38	53	103	123	214	لم اشترك ابداً

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	هل انت راضي عن أداء البرلمان الكوردستاني
178	13	70	2	41	31	21	نعم
342	21	12	22	135	51	101	لا
1062	135	87	11	129	291	305	ليس كثيراً
234	1	19	41	68	62	43	لا أعرف

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	ما هو تقييمك للوضع الاقتصادي في كوردستان
178	لا يوجد	23	7	50	17	81	جيد
911	75	128	93	242	171	202	متوسط
522	68	15	50	31	201	157	ردئ
205	27	22	30	30	46	30	لا أعرف

مجموع المناطق	حلبجة/عين سيفنة	عمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	ماهو تقييمك للوضع السياسي في كردستان
1244	126	137	122	273	305	281	نحو الاحسن
236	14	16	50	32	37	87	نحو الاسوء
336	30	35	8	68	93	102	لا أعرف

مجموع المناطق	حلبجة/عين سيفنة	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	إذا أنتك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كردستان
1538	115	138	169	312	391	413	سوف اصوت
110	12	33	7	21	16	21	لا اصوت
168	43	17	4	40	28	36	لا أعرف

مجموع المناطق	حلبجة/عين سيفنة	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	إذا أنتك فرصة لمغادرة الاقليم
563	120	57	52	104	94	136	سوف استغلها
1020	40	101	103	189	286	301	لا استغلها
233	10	30	25	80	55	33	لا أعرف

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	إذا أنتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية
1064	76	87	86	193	300	322	أستجيب لها
332	34	51	14	116	53	64	اهملها
420	60	50	80	64	82	84	لا أعرف

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاثة الماضية
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	نعم
1816	170	188	180	373	435	470	لا

مجموع المناطق	حلبجة/عين سفنى	العمادية	زاخو	دهوك	اربييل	السليمانية	ماذا كان السبب
							مشكلة مرورية
							مشكلة جنائية
							مشكلة عاطفية
							مشكلة مع الرفاق أو زملاء العمل
							مشكلة

							عائلية
							مشكلة سياسية
							أخرى

هل التقيت في حياتك بقائد سياسي	السليمانية	اربييل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفى	مجموع المناطق
نعم	334	355	321	97	143	56	1306
لا	136	80	52	83	45	114	510

هل اعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً	السليمانية	اربييل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفى	مجموع المناطق
نعم	434	346	358	176	165	153	1632
لا	36	38	لا يوجد	4	لا يوجد	لا يوجد	78
لا أعرف	لا يوجد	51	15	لا يوجد	23	17	106

هل تعلمت من عائلتك موضوعاً سياسياً	السليمانية	اربييل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفى	مجموع المناطق
نعم	201	315	194	93	102	70	975
لا	236	98	154	81	71	74	714
لا أعرف	33	22	25	6	15	26	127

هل تطمح يوماً ان تصبح شخصية سياسية	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	عمادية	حلبجة/عين سفى	مجموع المناطق
نعم	321	288	277	95	154	144	1279
لا	149	37	73	30	21	17	327
لا أعرف	لا يوجد	110	23	55	13	9	210

هل توافق على استلام علماء الدين للمناصب السياسية	السليمانية	اربيل	دهوك	زاخو	العمادية	حلبجة/عين سفى	مجموع المناطق
نعم	21	13	6	2	لا يوجد	9	51
لا	449	391	346	163	181	151	1681
لا أعرف	لا يوجد	31	21	15	7	10	84

المبحث الثاني/نتائج الإستبيان حسب كل منطقة

عملية الإستبيان جرت في المناطق التالية: السليمانية - أربيل - دهوك - زاخو - عمادية - حلبكة - عين سفى . حيث تعتبر من المحافظات والأقضية الكبيرة في إقليم كردستان ،

منطقة السليمانية

بعد جمع البيانات من منطقة السليمانية توصلنا إلى النتائج التالية :

إستمارة جمع البيانات لمنطقة السليمانية (العدد المحدد 500- العدد الصالح 470)

إستمارة الإستبيان عن السلوك الكوردي بصورة عامة والسلوك السياسي بشكل خاص

معلومات عامة عن المشاركين فى الإستبيان

37	العمر 55 سنة فما فوق	152	العمر 35 سنة فما فوق	25	العمر 17 سنة فما فوق *
		55	العمر 45 سنة فما فوق	201	العمر 25 سنة فما فوق *
		ذكر		انثى	
		310		160	
		التحصيل الدراسي		التحصيل الدراسي *	
		15	يقرأ ويكتب		امى
		177	إعدادي	261	جامعي
		17	دراسات عليا		
		المهنة *		المهنة *	
		34	طالب	278	موظف
		61	اخرى	19	عاطل
		الوضع الاسري *		الوضع الاسري *	
		متزوج		أعزب	
		352		118	
		الحالة الاقتصادية *		الحالة الاقتصادية *	
		دخل متوسط		دخل محدود	
		301		150	
		دخل عالى		الإنداد العائلي *	
		19			
		عائلة		عائلة	
		34		131	
		ملاكية		فلاحية	
		26		58	
		أخرى		تجارية/صناعية	
		34		58	
		ملاكية		تجارية/صناعية	
		26		58	
		أخرى		تجارية/صناعية	
		34		58	
		ملاكية		تجارية/صناعية	
		26		58	
		أخرى		تجارية/صناعية	
		34		58	
		ملاكية		تجارية/صناعية	
		26		58	
		أخرى		تجارية/صناعية	
		34		58	
		ملاكية		تجارية/صناعية	
		26		58	
		أخرى		تجارية/صناعية	

71 عمالية /كسبة
دينية
* محل السكن

342 مدينة
31 قرية
مجمعات/ضواحي 97
1- هل شاركت يوماً في الانتخابات؟

470 نعم
لا
2- إذا كان جواب السؤال السابق بـ(نعم) فكم مرة شاركت في الانتخابات؟
8 مرة واحدة
462 أكثر من مرة

3- ما هي الانتخابات التي شاركت فيها؟
470 إنتخابات برلمانية
70 إنتخابات اتحاد الطلبة
140 إنتخابات نقابية
390 إنتخابات مجلس المحافظة
150 إنتخابات مجلس البلدية
174 إنتخابات أخرى

4- أي المفاهيم التالية هي اقرب إلى رأيك
40 السياسة أولاً
144 الإقتصاد أولاً
50 السياسة تخلق التغيير والإصلاح
السياسة قبل الثقافة
222 الثقافة قبل السياسة
14 السياسة مصدر كل شر وفساد

5- هل حققت الفدرالية الطموح السياسي للشعب الكوردستاني حسب رأيك؟
366 نعم
70 لا
34 لا أعرف

6- في أية مرحلة دراسية أثارت الموضوعات السياسية اهتمامك
155 المرحلة الجامعية
212 المرحلة الثانوية
103 المرحلة الابتدائية

7- هل انتميت يوماً إلى تنظيم سياسي؟
182 نعم
288 لا

8- إذا كان جواب السؤال السابق بـ (نعم) من الذي دفعك إلى الإنتماء؟
45 الاسرة
5 الزملاء في العمل
7 أخرى
12 الاصدقاء
113 حدث ما

9- ما الدافع وراء الإنتماء؟
56 المواقف السياسية
61 الأهداف العامة للتنظيم
45 الأيديولوجية
المصلحة الشخصية

اسباب دينية

العاطفة

أخرى

-10 ماذا يعني لك رئيس إقليم كردستان؟

109

شأن سياسي

322

شأن قومي مهم

18

لا أعرف

21

لا يهمني

-11 كيف تنظر إلى المشاركة في الانتخابات؟

13

لا حاجة لها

305

حق من حقوق المواطن

7

لا أعرف

122

ضرورية

23

مسائلة وطنية

وظيفة مهمة للوطن

-12 ما ذا يعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك؟

91

حق من حقوق المواطن

20

تضر بأمن واستقرار الوطن

314

ضرورية

35

لا جدوى فيها

10

لا أعرف

-13 ماهي أولويات الحكومة حسب رأيك؟ (أختيار ثلاثة خيارات)؟

470

القضاء على الفساد الإداري والمالي

89

زيادة الرواتب

97

المحافظة على الامن والاستقرار السياسي

329

تطبيق المادة 140

55

إقرار حدود إقليم كردستان

40

ضمان الحريات

330

توفير فرص العمل

-14 هل تشارك في المناسبات القومية؟

لا

470

نعم

-15 هل انت متفائل أم متشائم في الحياة؟

لا

أعرف

50

متشائم

420

متفائل

-16 بمن تثق أكثر؟

71

قائد السياسي

أخرى

4

صديقك المفضل

5

معلمك المفضل

377

ذاتك

13

الوالدين

-17 هل تحل مشاكلك بنفسك؟

24

لا

أعرف

22

لا

424

نعم

18- متى شاركت في آخر ندوة سياسية؟

67	قبل شهر
214	لم اشترك أبداً

31	قبل أسبوع
158	قبل سنة

19- ماهي المواضيع الاقرب إلى ميولك؟

9	البرامج التراثية
7	البرامج الدينية
110	الأفلام الوثائقية
33	أخرى

	برامج الأطفال
180	البرامج السياسية
99	البرامج الفنية
32	البرامج الاقتصادية

20- هل انت راضي عن أداء البرلمان الكوردستاني؟

305	لا أعرف	43
-----	---------	----

21	نعم	101	لا	ليس كثيرا
----	-----	-----	----	-----------

21- ما هو تقييمك للوضع الاقتصادي في كوردستان؟

157	لا أعرف	30
-----	---------	----

81	جيد	202	متوسط	رديء
----	-----	-----	-------	------

22- ماهو تقييمك للوضع السياسي في كوردستان؟

102	لا أعرف	87	نحو الأسوء
-----	---------	----	------------

281	نحو الأحسن
-----	------------

23- إذا أنتك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كوردستان؟

36	لا أعرف	21	لا أصوت
----	---------	----	---------

413	سوف اصوت
-----	----------

24- إذا أنتك فرصة لمغادرة من الإقليم؟

33	لا أعرف	301	لا أستغلها
----	---------	-----	------------

136	سوف استغلها
-----	-------------

25- إذا أنتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية؟

84	لا أعرف	64	اهملها
----	---------	----	--------

322	أستجيب لها
-----	------------

26- ما هي هواياتك؟

34	الرياضة
	استعمال الموبايل

29	السفر والسياحة
211	استعمال الكمبيوتر
12	اخرى

47	المطالعة
137	مشاهدة التلفزيون
	ليس لدية أي هواية

27- هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين؟

115	لا
-----	----

355	نعم
-----	-----

28- اذا كان السؤال السابق بنعم، متى تلتقي بهم؟

كل يوم 170 مرة في الأسبوع 51 أكثر من مرة في الأسبوع 134

29 - كيف هي علاقتك بعائلتك

ممتازة 31 جيدة 114 لا بأس بها 22 سيئة

30 - اختر أهم ثلاثة أسباب لهجرة الشباب إلى الخارج ؟

211	البطالة	370	غلاء المعيشة
150	مواصلة الدراسة	200	الحرية السياسية
50	للفاهية	151	مشاكل عائلية
18	مشاكل نفسية وعاطفية	90	الحرية الشخصية
100	أخرى	70	حب الفضول

31 - هل تعرضت خلال الستة أشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بنفسك ؟

لا 413 نعم 57

32 - إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) من الذي ساعدك في حلها ؟

2	رجال الدين	الوالدين	13	الأصدقاء
4	وجهاء المنطقة	الشرطة	7	المدرس
		أخرى	4	مسؤول حزبي
			3	
			24	

33 - هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية ؟

لا 470 نعم

34 - إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) ما السبب ؟

	مشكلة جنائية	مشكلة مرورية
	مشكلة مع الرفاق أو زملاء العمل	مشكلة عاطفية
	مشكلة سياسية	مشكلة عائلية
		أخرى

35 - ماهي الحوافز الأكثر تشجيعاً للهجرة إلى الخارج ؟

الإعلام 21 أخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين إلى الخارج

319
100

أخرى

30

الإشاعات

36- ما هي القناة التلفزيونية المفضلة لديك؟ اختيار اثنين؟

367
188
10
65

قناة فضائية كوردستانية

قناة فضائية عربية

قناة فضائية فارسية

أخرى

61
34
25
190

قناة كوردستان محلية

قناة فضائية عراقية

قناة فضائية تركية

قناة اوربية

37- هل التقيت في حياتك بقائد سياسي؟

لا
136

نعم
334

38- هل أعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً؟

--

لا أعرف

لا
36

لا

نعم
434

39- هل تعلمت من عائلتك موضوعاً سياسياً؟

لا أعرف
33

لا أعرف

لا
236

لا

نعم
201

نعم

40- هل تطمح يوماً في أن تصبح شخصية سياسية؟

--

لا أعرف

لا
149

لا

نعم
321

نعم

41- هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية

--

لا أعرف

لا
449

لا

نعم
21

نعم

نتائج إستبيان منطقة السليمانية

نبذة عن تاريخ السليمانية :

مدينة السليمانية مدينة كردية ، تقع في كردستان العراق على الحدود الإيرانية العراقية ، وتعد من أهم المدن الإدارية ، ويعود أولى تشكيلاتها الإدارية إلى العهود الإسلامية (1) (*).

ومدينة السليمانية هي مركز محافظة السليمانية وتقع على ارتفاع 2895 قدم عن سطح البحر وتبعد السليمانية عن كركوك شرقاً ، 140 كيلومتراً ، وعلى مسافة ستين كيلومتراً ، من شمالي غربي مدينة السليمانية يقع (سد دوكان). يقدر عدد سكان المدينة حالياً بحوالي مليون ونصف المليون نسمة ، غالبيتهم من الكرد كما توجد أقلية مسيحية في المدينة. تضم المدينة مطاراً دولياً يسمى مطار السليمانية الدولي الذي يقع في القسم الغربي من المدينة والذي تم افتتاحه بتاريخ 21 تموز 2006.

تأسست مدينة السليمانية الجديدة عام 1783م على يد الأمير إبراهيم باشا بابان الذي سمى المدينة بالسليمانية نسبة إلى اسم والده سليمان باشا(*) ، أحد أمراء سلالة بابان التي كانت لها إمارة خلال تلك الفترة في منطقة السليمانية. إذ أنها كانت عاصمة لامارة بابان الكردية وقد كانت المناطق القريبة من السليمانية المتمثلة بعاصمة البابانيين مدينة قلاجوالان ، ساحة معركة ابان الصراعات الصفوية العثمانية ولذلك قام ابراهيم باشا بابان في عام 1783 بتأسيس مدينة جديدة لتصبح عاصمة لامارة بابان وفي عام 1785 انتهى اقامة اسواق التجارة وقصر الحاكم وانشأ سوقاً فيها فبدأ سكان القرى المجاورة بالانتقال إلى المدينة الجديدة وظلت مدينة السليمانية عاصمة الإمارة البابانية حتى عام 1851 م ، في القرنين التاسع عشر والعشرين للميلاد ، وكانت مدينة السليمانية مركزاً للثقافة القومية ، والحركات السياسية الكردية ، إذ "تولى محمود الحفيد البرزنجي عام 1910 زعامة السليمانية وسعى إلى التخلص من سيطرة الدولة العثمانية على كردستان خلال الحرب العالمية الأولى، وطالب بحكم ذاتي للكرد تحت الإشراف البريطاني، واتجه إلى التعاون مع الإنجليز فسلم إليهم لواء السليمانية والقوات العثمانية الموجودة فيه، وكافأه الإنجليز بتعيينه عام 1918 حاكماً على السليمانية بوصفه ممثلاً للحكومة البريطانية. وفي عام 1919 قاد أولى حركاته المسلحة ضد البريطانيين بعدما تأزمت العلاقة بينهما وبعدهما منع البريطانيون الحفيد من إرسال وفد إلى مؤتمر الصلح بباريس لطرح مطالب

(1) العزاوي، عباس(المحامي) ، شهرزور- السليمانية الولاء والمدينة . المراجعة والتقديم والتعليق /محمد علي القرداغي . ط1 2000. مطبعة السالمي /بغداد .ص54 .

(*) ومن يرجع الى حضارات نادر شاه يعرف حقيقة الاطماع الايرانية في هذه المنطقة والعراق .

(*) يختلف المؤرخون عن أساس تسمية السليمانية .

الكردي، وردة بإعلان الاستقلال في مايو/ أيار من ذلك العام، وكانت حركته أول مواجهة عسكرية للبريطانيين في العراق بعد احتلاله، لكن حركته انتهت بهزيمته وأسرته ونفيه إلى الهند" (1).

والسليمانية مدينة ذات اراضٍ خصبة ففيها سهل شهرزور وبيتوين، واللذان يعتبران من اخصب السهول في الشرق الاوسط ككل، تاريخياً تميزت السليمانية بالزراعة ومن أهمها زراعة القمح ولكنها تراجعت ابان حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين بسبب سياساته التي قللت من الإمكانيات الزراعية في المدينة اما بعد 2003 فقد شهدت السليمانية وإقليم كردستان ككل طفرة اقتصادية هائلة على جميع المستويات حيث ان المدينة تعتمد الآن على الزراعة والسياحة بالإضافة إلى وجود مصانع صغيرة . واشتهرت بالمسجد الكبير الذي يقع وسط المدينة(مركزها) وفيه ضريح الشيخ محمود الحفيد، وضحريه كاك أحمد الشيخ. كما اشتهرت المدينة بسمتها الثقافية، وبوجود جامعة من أكبر الجامعات بإقليم كردستان العراق وهي جامعة السليمانية .

وقد أصبحت السليمانية مركزاً سياحياً يقصده السواح من كافة أنحاء العراق حيث وصلت اعداد السائحين فيها في عام 2009 إلى 60,000 سائح، وقد جعل وجود شلالات احمد أوى وبحيرتي دوكان ودر بندخان المدينة محط نظر ووجهة سياحية يقصدها السواح في فصل الصيف .

ومن الجدير بالذكر أن متحف السليمانية ثاني أكبر متاحف العراق بعد المتحف العراقي في بغداد يحتوي على الكثير من التحف الكردية والفارسية القديمة التي يعود تاريخها إلى 1750-1792 قبل الميلاد .ومن أهم أفضية محافظة السليمانية ، قضاء بينجوين الحدودي ، ويعتبر منفذاً إلى إيران، وقضاء جمجمال، وغيرها .

وفضلاً عن ماتشده المدينة من اعمار في أغلب الجوانب ، فهناك أيضاً الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي ، إذ تعد الهيئة العامة للأنواء والرصد الزلزالي إحدى تشكيلات وزارة النقل تأسست عام 1923 من قبل القوات البريطانية حينذاك تحت اسم مصلحة الانواء الجوية وانشأت ثلاث دوائر للرصد الجوي لخدمة اغراضها العسكرية في كل من الموصل والحبانية والشعبية . وفي عام 1936 انتقلت ادارتها إلى أيدي عراقية تحت إدارة الطيران المدني وضمن تشكيلات وزارة الدفاع . وكانت تضم دوائر للرصد الجوي . وفي عام 1976 صدر قانون وزارة النقل والمواصلات بموجبه تم استحداث الهيئة العامة للأنواء الجوية مستقلة عن مديرية الطيران المدني وفي عام 1990 تم إضافة

(1) شخصيات كردية (موقع روز نوري شاربس) <http://www.dpm-rshaways.iq/PageViewer.aspx?id=10#14>

قسم الرصد الزلزالي إلى الهيئة لتصبح الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي (1) . وتقوم الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي بتقديم الاستشارات الفنية التي تؤدي دوراً كبيراً في المشاريع الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية وكما تقدم خدماتها في حقل التنبؤات الجوية والرصد الزلزالي بالاعتماد على المعلومات التي تزودها بها دوائر الرصد الجوي المنتشرة في عموم محافظات العراق والذي يربو عددها حالياً على الأربعين دائرة والتي تقوم برصد العناصر الجوية المختلفة .

وفي الواقع السليمانية من المناطق الحيوية في النشاط السياسي ، فضلاً عن الأحزاب الموجودة ، جاءت الإجازة الرسمية لحزب الحمير في ، آب 2005 ، من حكومة إقليم كردستان العراق (إدارة السليمانية) اثر ندوات وفعاليات و"رفس" حسب تعبير ناشطي الحزب وندوات مختلفة لأعضاء الحزب المذكور وفي مقدمتهم عمر كلول. يذكر أنه في منتصف القرن الماضي أسس في أوروبا "نادي الحمير" الذي يرأسه "فرانسوا بيل"، ويتمتع الأعضاء فيه بمكانة اجتماعية مرموقة وللعضء وزنهم في الحياة السياسية والاقتصادية، ونظراً لمكانة هذا النادي وأهدافه الاجتماعية الترفيهية، افتتح له فروعاً في مصر ولبنان وسوريا (1) .

نتائج الإستبيان :

كانت نسبة الشباب المشتركين في ملئ استمارة الإستبيان تمثل الأكثرية وتباينت أعمارهم ، العمر 17-35 سنة أكثر من نسبة الأعمار الأخرى وإذا ما تم إضافة العمر ما بين 35 إلى 45 سنة كشرية هي اقرب إلى الشباب الناضج فكراً وعقلياً يصبح عدد المشاركين من الشباب نسبة إلى العدد الكلي 470 أي 80% ، وهذا يدل على دور الشباب في المشاركة السياسية كونه القطاع الحيوي ، وان هنالك مقومات المشاركة الفاعلة للشباب وآفاقاً جديدة لمشاركة الشباب في قضايا الوطن.

ونسبة اشتراك المرأة للعدد الكلي 470 هو 34% ونسبة الرجل 66% وهنا يظهر ان عدد اشتراك المرأة للرجل نسبة جيدة ، ولا يوجد من هي بدون عمل فإما موظفات أو طلاب أو أي عمل آخر ، هذا لا يعني عدم وجود ربات البيوت ولكن هذه النسبة وحسب أرقام الإستبيان تدل على أن الأغلبية الكبيرة من مجتمع منطقة السليمانية يعملون في مجالٍ أو آخر ، مما يدل على أن المرأة هي حقاً نصف المجتمع ، فضلاً عن مدى تحرر المرأة في هذه المنطقة أو تمكين المشاركة في الحياة

(1) الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي .

<http://www.meteoseism.gov.iq/arabic/index.php?name=Pages&op=page&pid=11>

(1) السومرية نيوز . 2012/04/11 . <http://www.alsumaria.tv/news/55038/%>

السياسية بكل مجالاتها إلى حد كبير، قد يعزى ذلك إلى رد فعل من عملية الاقصاء السياسي والاجتماعي التي كانت تعاني منها المرأة لمدة طويلة بسبب الأفكار الرجعية والتقاليد البالية مما أدى إلى تخلف المرأة وإبتعادها عن الحياة الاجتماعية والسياسية وحرمانها من حقوقها المكتسبة ، ولا يوجد بين الجنسين أمة في التحصيل الدراسي ، وهذا يدل وحسب الأرقام أن نسبة المتعلمين من الجنسين هي الأغلبية 89% ، إضافة إلى أن نسبة المتزوجين 75% وهم أكثر من العزاب 25% وهذا يدل على الرخاء في المعيشة الاقتصادية والذي منح للاعزب تكوين الأسرة وهذا ما تامل عليه بيانات الحالة الاقتصادية حيث نسبة دا الدخل المتوسط 64% وهو أكثر من الدخل المحدود 32% على حد تعبير هارولد لاسكي- الثمن الذي اضطرت إلى دفعه الطبقة الوسطى لضمان مؤازرة الجماهير لها في كفاحها ضد الأرستقراطية الإقطاعية من أجل السلطان⁽¹⁾ .

فارتفع الدخل إلى نسبة 4% ، علماً أن أصحاب الدخل المحدود أغلبهم يعيشون في المستوى المقبول وحسب معتقدات الدول الشرقية فإن العوائل ذات الدخل المحدود قد يعتبر ما يوازي الدخل المتوسط في الدول الأوروبية ، على سبيل المثال ، عندما تلتقي بعائلة تملك بيتاً بسيطاً وسيارة للعائلة وراتبين ، وعند السؤال عن مستوى الدخل يكتب محدود وهذا حصل كثيرا عند املاء استمارات الإستبيان إلا أنها هي أقرب إلى المتوسط ، بمعنى المجتمع في هذه المنطقة يرتقي مستوى معيشته للمجتمعات المؤهلة للديمقراطية ، فالتحولات الديمقراطية كانت متمركزة في البلدان ذات الدخل المتوسط في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وليس في البلدان الأشد فقراً .

يظهر أن الإندثار العائلي لمجتمع البحث الأكثر من عوائل فلاحية بنسبة 28% ثم مهنية 17% ثم عمال كسبة 15% ومن بعدها الأعمال الحرة 14% حيث تقارب نسبتها بين عمال كسبة إلى تجارية صناعية 12% هذا يعطي مؤشراً للرفاهية . وجاءت نسبة الملاكين 7% وهذه نسبة جيدة لمجتمع عانٍ من تأخر حاله أغلب مناطق العراق وخاصة وهي منطقة تعرضت إلى الكثير من القمع والاضطهاد من قبل سياسات الأنظمة المتعاقبة على حكم العراق .

الإستبيان يشير إلى ان المجتمع في السليمانية هم في الغالب من أصول سكنة المدن حيث نسبتهم 73% ، بينما المجمعات والضواحي 21% ومن ثم القرية 6% . وهذا يضيف إلى مستوى المجتمع في السليمانية على انه أكثر مدنية .

(1) الموسوعة العربية . (1893-1950)، هارولد لاسكي :هو عالم سياسي واقتصادي بريطاني، تخرج في جامعة أكسفورد 1914، وعين عضواً في اللجنة التنفيذية للجمعية الفابية (1922-1936). اشترك في حزب العمال ابتداء من 1936، وتولى تدريس التاريخ في جامعة ماكجيل (1914-1926)، وفي جامعة هارفرد (1916-1920)، وجامعة أمهرست 1917، وجامعة بيل في أعوام (1919 و1920 و1933)، وتولى تدريس العلوم السياسية في جامعة كيمبردج (1922-1925)، وفي معهد القانون السوفيتي بموسكو 1934، وفي تربيتي كوليج بدبلن 1936. عين في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية 1926، وشغل وظيفة أستاذ للعلوم السياسية بها، كما تولى عدداً آخر من الوظائف الحكومية.

في مجتمع البحث نسبة المشاركين في الانتخابات وحسب نتائج الاستبيان 100% ولم تسجل أي نسبة لعدم المشاركة في الانتخابات ، وهذا يعزز النسبة السابقة، من حيث المجتمع المؤهل والواعي لموضوع المشاركة السياسية واهميتها ، وما يزيد من هذه الأهمية عدد المرات في المشاركة السياسية (الانتخابات) 98% في حين وجدنا نسبة المشاركين لمرة واحدة 2% .

ومشاركة مجتمع البحث في الانتخابات البرلمانية للإقليم بنسبة 34% وهي الأكثر من باقي الانتخابات ، حيث ، إنتخابات مجلس المحافظة 28% ، و إنتخابات مجلس البلدية 11% ، وإنتخابات أخرى 12% . تدل على وعي هذا المجتمع لأهمية هذا المجلس على صعيد الإقليم ككل ، هذا لايعني عدم أهمية المجالس الأخرى ، ولكن قد تكون باقي الإنتخابات هي خاصة أو جماعية أكثر مما هي عامة كإنتخابات النقابات 10% والطلبة 5% و أخرى .

ويضاف إلى مستوى وعي مجتمع البحث هو ما توصل إليه الاستبيان ومن خلال السؤال التالي : أي المفاهيم التالية هي أقرب إلى رأيك ؟ السؤال الرابع من استمارة الاستبيان ، حيث نرى أغلبهم اختاروا الثقافة قبل السياسة وبنسبة 47% مع عدم وجود أي شخص إختيار السياسة قبل الثقافة وهذا يدل على أهمية الثقافة لدى هذا المجتمع ، إضافة إلى ذلك فاختيار نسبة 30% للاقتصاد أولاً بينما نسبة السياسة أولاً 8% ، يعطينا مؤشراً على معرفة مجتمع البحث لدور الاقتصاد ، وهذا ما اثبتته دول العالم على مدى أهمية الاقتصاد في تعزيز الأمن والاستقرار والرفاهية للشعوب بل نذهب أبعد من ذلك أصبح الاقتصاد يسبق السياسة في كل جوانبه ، بل ان السياسة أصبحت أساسه وهدفه بالأول اقتصادي ، وعلى ما يبدو هنالك تخوف أو تصور عند 3% من مجتمع البحث على ان السياسة هو مصدر كل شر ، قد يأتي هذا الرأي من البعض الذين مازالوا يشعرون بما جرت من السياسات على الكورد من مآسي ومظالم . وهذا أمر مشروع وخاصة مازال جماهير السليمانية تكافح من أجل الحرية ، لذلك يلاحظ في الأونة الأخيرة وجود معارضة هي أغلبها من اهالي السليمانية ، والمعارضة السياسية هي حالة صحية في كل العالم وخاصة العالم الذي ينتهج النظام الديمقراطي .

الأغلبية وبنسبة 78% من مجتمع البحث تعتبر الفدرالية قد حققت طموحها ، ولكن هنالك نسبة 15% هي غير مقتنعة بما حققته الفدرالية لطموحهم فهم يطمحون لنظام آخر كالكونفدرالية أو إعلان دولة ، وهذا غالباً يأتي نتيجة عدم الاستقرار السياسي مع الحكومة الاتحادية ، بينما هنالك 7% لم يجيبوا أو يعطوا رايهم فيما اذا الفدرالية قد حققت طموحهم ام لا ، وقد يكون السبب اما انهم لايعرفون ماهية هذا النظام ، أو انهم مترددون مابين التحقيق أو عدم تحقيق، وهذا ما التمسناه في حوار مع أحدهم عندما صرح على أنه لا يمكنه أن يقول نعم لأنه غير راضٍ عن أمور معينة ، وأيضاً لايمكنه ان يقول

لا ، لان هنالك اموراً كثيرة تحققت في ظل الفدرالية مما وجد نفسه يختار (لا أعرف) بدلا عن نعم أو لا .

وان نسبة 45% هم ممن أول ما استهوتهم السياسة في المرحلة الثانوية بينما 33% في المرحلة الجامعية و22% في المرحلة الابتدائية ، وكلها نسب كبيرة والتفاوت ليس كبير ماعدا المرحلة الابتدائية إلا أنها هي الأخرى تعد نسبة كبيرة بالنسبة إلى ناس تستهويهم السياسة في عمر صغير وهذا يدل على مدى التأثير السياسي على مجتمع البحث ، وهذه مسألة طبيعية نسبة إلى منطقة عانت الكثير من التأثيرات السياسية عليها وعبر التاريخ ، إلا أن ذلك لم يكن سبباً في دخول مجتمع البحث والانتماء إلى التنظيمات السياسية حيث نرى 61% من مجتمع البحث لم ينتموا إلى أي تنظيم سياسي و 39% انتموا إلى التنظيمات السياسية ، وهي مسألة طبيعية ان تكون الأغلبية هم من انتموا إلى التنظيمات السياسية حيث كانت التنظيمات تقتصر في الأغلب على الرجال والكبار منهم أي نسبة النساء نادرة جدا والشباب قليلة ، بسبب ان النساء كانت تقوم بإدارة البيت بسبب غياب الوالد في التنظيمات السياسية وهي كما كانت معروفة سابقا خارج دولة الأم أو في مناطق يصعب عليهم التنقل بسبب مراقبة الحكومات المركزية لهم ، اما بالنسبة إلى الشباب فكانوا منشغلين في المدارس والجامعات ، وقد اجمع أغلب مجتمع البحث على ان حدث ما وبنسبة 62% كان وراء انتمائه للتنظيمات السياسية ، وما كثرة الاحداث السياسية التي جرت عليهم ، وبالتالي فإن الحدث اول ماتأثر به هي الأسرة وعليه أنت نسبة الأسرة في التأثير على الانتماء للتنظيمات السياسية 25% والأصدقاء 6% والزملاء في العمل 3% وأسباب أخرى 4% ، بمعنى آخر الانتماء السياسي لمجتمع البحث لم يأتي كما كانت تفعله أحزاب سياسية معروفة والتي تقوم بشتى الطرق لإقناع الجماهير بالانتماء كندوات أو توزيع استمارات أو لقاءات حزبية أو تجمعات او...الخ من طرق تستعمل لكسب كوادرها . إنما الناس قد التحقوا بالتنظيمات بسبب القناعة الخاصة به بما جرت من احداث سياسية عليها وعلى اسرها وكان تأثير الصديق والزملاء في العمل وأخرى تأثيراً ضعيفاً وقليلاً وحسب ماتبين ذلك من نتائج الاستبيان . وهذا ما تؤكدته نتائج السؤال مابعد ذلك والذي هو عن الدوافع وراء هذا الانتماء حيث 31% مواقف سياسية و33% الأهداف العامة للتنظيم و 25% الأيديولوجية و11% لأسباب أخرى ، ولم تسجل اية نسبة للأسباب العاطفية أو الدينية .

اعتبر 68% من مجتمع البحث رئيس إقليم كردستان أنه شأن قومي و 23% شأن سياسي و4% لم يهمهم الأمر و 4% لم يعرفوا ماذا يعني لهم رئيس إقليم كردستان ، هذه النسب تدل على الأهمية في تجسيد الرئيس كمنصب للقومية الكردية وهذا مؤشر لأسباب كثيرة والسبب الرئيسي والأساسي وحسب نتائج الاستبيان هو للأهمية القومية لدى مجتمع البحث ، ولطالما انتظروا من

يقودهم كرئيس من قوميتهم ، وهذا يشبع الغريزة القومية التي حرم منها ليس مجتمع البحث فحسب بل الأغلبية الكوردية وخاصة في استلام المناصب المهمة في السلطة .

في سؤال عن نظرة مجتمع البحث للمشاركة السياسية ودرجة أهميتها ، فذهبت أعلى نسبة 65% إلى أن المشاركة السياسية (المشاركة الانتخابية) هو حق من حقوق المواطن ، وهذه النتيجة دالة على اهتمام ودرأيته مجتمع البحث لحقوقهم السياسية ، وتذهب نسبة 26% على أن المشاركة الانتخابية مسألة ضرورية وهذا يضيف إلى حقوق المواطن فتصبح المشاركة السياسية من المسائل المهمة وهذا يعطي مؤشراً لجماهير السليمانية على أهمية المشاركة السياسية لهم إضافة إلى أن هذا الوعي لأهمية المشاركة السياسية لم تأت من عدم ، فبال تأكيد هنالك وعي سياسي وهذا ما أفرزته نتائج الإستبيان في هذا السؤال . وكانت نسبة 5% من مجتمع البحث اعتبروا المشاركة الانتخابية هي مسألة وطنية و 3% على أنها ، لا حاجة لها و 1% على أنهم لا يعرفون ، بمعنى هنالك عدد ولو هو ضئيل جدا إلا أنه مازال البعض يعتقدون أن مشاركتهم في الانتخابات لا جدوى منها ، أما بالنسبة للعدد الذي لا يعرف فهو الآخر عدد قليل جدا قد تكون من شريحة غير واعية أو الأمية في دراستها .

في السؤال حول أولويات الحكومة ذهبت نسبة 34% من مجتمع البحث إلى القضاء على الفساد نسبة إلى باقي الأمور التي تعتبر هي حقوق أو فوائد أو مكتسبات ، بينما 24% لتوفير فرص العمل و 23% إلى تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي و 6% لزيادة الرواتب و 4% لإقرار حدود إقليم كردستان العراق و 3% لضمان الحريات و 6% المحافظة على الأمن والاستقرار السياسي . كل الأمور التي تم طرحها للاختيار هي من المعطيات السياسية الواقعية الموجودة على أرض الواقع ، وكلها لدى الكورد تعتبر من الأولويات حسب البرامج السياسية لإقليم كردستان ، ولكن مجتمع البحث ارتأى أن تكون الأولوية في القضاء على الفساد ، وبالفعل طالما هنالك فساد إداري أو مالي ، فلا يبقى لباقي أمور الأهمية المثلى ، بمعنى آخر ، اختيار الأغلبية القضاء على الفساد حسب نتائج الإستبيان دلالة على أن مجتمع البحث ينظر لهذا الأمر بالأهمية التي يستحقها .

وعن السؤال لمشاركة مجتمع البحث في المناسبات القومية جاءت نتيجة الإستبيان على أن 100% يشاركون في هذه المناسبات ، ولم يسجل الإستبيان وجود أي شخص لا يشارك في هذه المناسبات، وهذا يدل على أهميتها ومكانتها عند الكورد ، فجماهير السليمانية معروفون على صعيد كردستان والعراق ككل يتمتعون بالانفتاح فضلا عن وطنيتهم ككورد وانتمائهم القومي ، بمعنى هم مجتمع أكثر انفتاحاً من غيرهم هذا ما يؤكد مجتمع البحث في مشاركتهم المناسبات القومية وغير قومية ، إضافة إلى أنهم سرعان ما يستغلون الأجواء الجيدة المعتدلة كي يذهبوا إلى الروابي وسفوح

الجبال وعند الشلالات لقضاء أوقات جميلة بصحبة الأهل والأقرباء والأصدقاء. فإراهم يشاركون في كل المناسبات إضافة إلى المناسبات القومية وهذا ما أظهرته نتائج الإستبيان .

والنتائج السابقة تعطينا مؤشراً واضحاً عن مدى تفاؤل مجتمع البحث ، وهذا ما توصلت له أيضاً نتائج الإستبيان إذ إن نسبة المتفائلين 89% بينما نسبة المتشائمين 11% ، . وبالتالي هذا التفاؤل يشكل امراً مهماً في موضوع الثقة بالنفس ، ففي سؤال عن بمن تثق ؟ شكلت الأغلبية بنسبة 80% بأنها تثق بذاتها ، و 15% تثق بالقائد السياسي و3% يثقون بالوالدان و1% يثقون بالصدیق المفضل و1% يثقون المعلم المفضل، وهذا الأمر يدعو إلى التفاؤل ، حيث الثقة بالنفس تأتي من باب الوعي والإمكانية الذاتية ، والثقة أمر مكتسب لا يولد مع الإنسان ، فهؤلاء الناس مشحونون بالثقة ويسيطرون على قلقهم ولا يجدون صعوبات في التعامل والتأقلم في أي زمان أو مكان ، حيث اكتسبوا ثقتهم بانفسهم ، بمعنى آخر أن أغلبية مجتمع البحث ليس لديهم قلق ويمتلكون شخصية قوية . وما يعزز ذلك هي نتائج السؤال ، هل تحل مشاكلك بمفردك؟ إذ إن 90% نعم ، و 5% كلا ، و 5% لا أعرف .

يبدو أن مجتمع البحث أقل مشاركة في الندوات السياسية ، فقد تبين أن 45% لم يشارك أبداً، ومنهم من شارك قبل سنة 33% و قبل شهر 14% و قبل أسبوع 6% ، بمعنى أنهم أقرب إلى المناسبات الاحتجاجية والمواضيع الاجتماعية مما هم إلى السياسة ، ولأن أغلبهم لا ينتمون إلى منظمات سياسية فعليه تكون نسبة المشاركة في الندوات أقل ، فكما هو معروف فإن أغلب المشاركين في هذا النوع من الندوات هم ممن ينتمون إلى جهات وتيارات سياسية . ولكن هذا لا يعني أن أهل السليمانية يتنازلون عن حقهم الشرعي في المشاركة السياسية فضلا عن المتابعة والثقافة السياسية وعليه من المتابعين للشأن السياسي 38% إضافة إلى المتابعات أو الثقافات الأخرى ف 23% لديهم ميول للأفلام الوثائقية ، و 21% للبرامج الفنية و 6% للبرامج الاقتصادية و 2% للبرامج التراثية و 1% للبرامج الدينية و 7% للبرامج الأخرى .

وما يعزز ماسبق هو اهتمام مجتمع البحث بالشأن السياسي فضلا عن الشؤون الأخرى ، وهذا ما أظهرته نتائج السؤال عن مدى الرضا من أداء البرلمان الكوردستاني ، فجاءت النتائج بأن 4% راضين عن البرلمان وهذه النسبة قليلة ، بمعنى أن مجتمع البحث يحملون في جعبتهم انتقادات كثيرة ، و 21% أجابوا عن عدم رضائهم بأداء البرلمان ، بينما 64% أجابوا بأن رضاهم ليس كثيرا ، بمعنى أنهم لا يلغون أداء البرلمان ولكن يطمحون للأكثر . وقد اجاب 9% بـ لا أعرف ، وهذه الأخيرة يمكن إيعازها لعدة أسباب ، فقد مرت بمشاكل أو ظروف منعتهم من مراقبة أداء البرلمان أو قد يكونون مترددين بين أن يكونوا راضين أو غير راضين فضلا عن

الإجابة بـ (ليس كثيراً) لم ترضي قناعاتهم ، فارتأوا أن تكون اجابتهم بـ لا أعرف كحل يرضي فيه نفسه ، بمعنى ، هذا الجواب هو أقرب إلى الإشباع الذاتي لقناعاته عن أداء البرلمان .

وفي السؤال عن تقييم مجتمع البحث عن الوضع الاقتصادي في كردستان ، جاءت النتائج ، 43% اعتبر الوضع متوسط ، و 33% اعتبر الوضع ردياً ، و 17% اعتبر الوضع جيداً ، بينما 7% أجاب بلا أعرف .

وجاءت الاجابة عن سؤال للوضع السياسي في كردستان ، وكأنه انعكاس نوعاً ما عن أداء البرلمان ، فأجاب 59% ان الوضع نحو الأحسن ، و 18% نحو الأسوء ، بينما اجاب 21% بـ لا أعرف ، وهذا الاخير يعطي عدة دلالات ، إذ قد يكون فعلاً لايعرف شيئاً عن الوضع السياسي في كردستان ، أو أنه اصلاً ليس له شأن في الموضوع السياسي كثقافة ، أو أنها تعبير عن الانتفاضة الصامتة ، نعلم ان السليمانية مرت بصراع سياسي بين الأحزاب الحاكمة ، وبالاخص بين المعارضة حزب (كوران)(التغيير) والتحالف الكوردستاني (حكومة الإقليم) ، على اثر مطالب سياسية فضلا عن انتقادات لإدارة حكومة للإقليم . وهذه ردود فعل اهل السليمانية الواضحة في إجاباتهم ، فيما يتعلق بالبرلمان والوضع السياسي .

رغم ذلك ، فإن مجتمع البحث مصرون ان يكون لهم صوت ورأي في القرار السياسي ، من خلال إجابة 87% على انه سيصوت إذا أتتكم فرصة اخرى للتصويت ، وهذا يعطي مؤشراً متفائلاً و إيجابياً حول البنية السياسية وتأثيرها وما افرزته من دوافع تجعل من الفرد اعادة ممارسة حقه في المشاركة السياسية (التصويت) . وجاءت نسبة 4% من مجتمع البحث في عدم معاودتهم للتصويت ، و 7% أجابوا بـ لا أعرف ، وهذه الاخيرة تعد حالة تردد وليس نفياً لذا قد يذهب كلهم أو بعضهم للتصويت ، وبالتالي هو تعزيز للنظرة التفاؤلية لمجتمع البحث حول معطيات السياسة وطموحاتهم.

في الواقع ، ليس دائماً التفاؤل والايجابية عناصر مؤكدة لمعاودة الفرد إلى صناديق التصويت ، فهناك الصراع السياسي اوالنزاع بين الأحزاب كثيراً ما يكون دافعاً للجماهير المؤيدة لاحد أطراف الصراع أو النزاع ، ضنا منهم ان مشاركتهم تقوم وتؤيد مرشحهم ، خاصة عندما تكون الديمقراطية والنزاهة الانتخابية واقع موجود ، وعليه يكون دافع التصويت هو لتشكيل قاعدة جماهيرية لاحزابهم المفضلة .

يبدو ان مجتمع البحث متمسك بالبقاء في كوردستان رغم ان الأغلبية أبدو عدم رضاهم بالبرلمان والوضع السياسي ، إلا ان ذلك لم يشكل عقبة في حياتهم ليتركوا السليمانية ويغادروا الإقليم لدى البعض ، وهذا ما تبين ملياً في اجوبتهم على سؤال ، اذا ما توفرت فرصة لمغادرة الإقليم هل يتم استغلالها؟ ، فكانت النسب كالتالي : 64% لا يستغلها ، و 28% يستغلها ، و 7% لا يعرف .

ومن خلال التساؤل عما اذا تم استغلال دعوة مشاركة إلى ندوة سياسية ، جاءت الاجابات معززة لمستوى الوعي السياسي لمجتمع البحث ، فنسبة 68% تستجيب دعوة المشاركة للندوة السياسية ، و 13% إلا تستجيب للدعوة ، اما 17% فلاتعرف هل ستستجيب لها ام لا ، بمعنى أنها تنتظر إلى وقتها وحسب ظروفها ، وبمعنى آخر من الممكن ان يستجيب قسم منهم أو كلهم أو قد لا يستجيب اي منهم ، وبالتالي يكون الأمر مفتوحاً ، وهذا بحد ذاته أمر ايجابي ، فكونهم لايعرفون ، بمعنى انهم لايمنعون تلبية الدعوة ، وبالتالي النسبة تحتسب إلى جانب تعزيز الوعي السياسي .

في الواقع إن مجتمع البحث لايتميزون بالوعي السياسي بل بالوعي الثقافي أيضاً ، وهذا ما أظهرته نتائج أجوبة سؤال عن الهوايات ، حيث 44% هو ايتهم استعمال الكمبيوتر ، وهذه النسبة لا يستهان بها خاصة في منطقة كان النت من الممنوعات ، والمقصود ليس جهاز الكمبيوتر بل المقصود الانترنت ، حيث الاتصال بالعالم الخارجي والاطلاع على أدق الأحداث ، وبعد سقوط نظام صدام ، سارع إقليم كوردستان بتوفير النت ولكن الإمكانيات كانت ضعيفة لتوفير شبكة تغطي كل الإقليم ، وعليه أن يكون الكمبيوتر إحدى أهم وأكثر وسيلة كهواية يدل على الامكانيات الثقافية لمجتمع البحث ، فضلا عن باقي الهوايات ، حيث جاءت الاجابات بنسب مختلفة ، ف 29% لمشاهدة التلفزيون ، و 10% للمطالعة ، و 6% للسفر والسياحة ، و 7% للرياضة ، و 2% هوايات مختلفة أخرى ، ولم تسجل اية نسبة لاستعمال الموبايل ، ولا لعدم وجود هواية ، بمعنى لم يسجل فرد واحد بين 470 من مجتمع البحث أنه لايملك هواية ، وهذا مؤشر لتفانهم ونشاطهم ، مما عزز ذلك بتكوين علاقات مع أصدقاء مفضلين ف 75% لديهم مجموعة من الأصدقاء المفضلين و 36% منهم يلتقون يوميا ، و 10% يلتقون مرة في الأسبوع ، و 28% يلتقون أكثر من مرة في الأسبوع ، وفي كل الاحوال يظهر من الاستبيان ان جماهير السليمانية يتمتع بروح الانفتاح والاجتماع ويجب لقاء الأصدقاء .

فيما يخص بعلاقة الفرد في السليمانية بعائلته جاءت النسب كالتالي : 70% علاقة ممتازة ، و 24% جيدة ، و 4% لا بأس بها ، و (3) ثلاثة فقط أجابوا بعدم وجود علاقة مع عوائلهم بمعنى

منفصلة ، ولكن لم تسجل أية نسبة بوجود علاقة سيئة مع العائلة ، بمعنى الانفصال عن العائلة ونفي وجود علاقة لأسباب قهرية خارجة عن إرادة الفرد . وهذا تسجيل واضح لنشاط وعلاقات اجتماعية قوية لمجتمع البحث ، ومن الجدير بالذكر أن العلاقات لاتقف عند حدود معينة خاصة في مجتمع منفتح ويحترم ارادته في صنع القرار السياسي ، فطابع اهل السليمانية ثقافي عام قوامه مصالح وأهداف مشتركة ضمن القيم الاجتماعية المتشابهة والقواعد والعرف والسلوك الجمعي والخدمات المتبادلة مما يعطي شعوراً بالإنتماء إلى مجتمعهم المحلي أو المناطقي .

وجاء سؤال 30 في الإستبيان ، اختيار ثلاثة أسباب هجرة الشباب إلى الخارج ، وذلك لمعرفة مدى علاقة ونظرة مجتمع البحث لواقعهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ومدى إصرارهم في مشاركتهم بالقرار السياسي ، فجاءت الأجوبة على ان غلاء المعيشة 26% هي أكثر الاسباب الدافعة للهجرة ، 15% البطالة (1) ، و 14% الحرية السياسية ، و 11% مشاكل عائلية ، و 11% مواصلة الدراسة ، 7% أخرى ، بمعنى اسباب اخرى غير التي تم ذكرها في استمارة الإستبيان ، و 6% الحرية الشخصية ، و 5% حب الفضول ، و 4% للرفاهية ، و 1% مشاكل نفسية وعاطفية .

ولوضع الفرد في السليمانية ومدى تعرضه للمشاكل فضلا عن الامكانيات الذاتية في حلها ، جاءت النتيجة ، 12% تعرضوا خلال 6 اشهر الماضية (*) إلى مشاكل ولم يستطيعوا بنفسهم حلها ، بمعنى هنالك طرف آخر قام بالمساعدة ، فمنهم من ساعده الأصدقاء أو المدرس أو مسؤول حزبي أو الشرطة أو رجال الدين أو وجهاء المنطقة ، وعلى العموم كانت الحصيلة الأكثر هي (جهات أخرى) لم تورد ضمن الاختيارات المدرجة في استمارة الإستبيان . مع العلم أننا أدرجنا أغلب الاطراف المعروفة لتقديم المساعدة عند حدوث أية مشكلة للشخص . و 87% لم يتعرضوا إلى المشاكل أو قد تمكنوا بنفسهم تجاوزها ، بمعنى أن الحياة العامة لجماهير السليمانية في أمن واستقرار ، وأن الأغلبية يتمتعون بامكانيات ذاتية وثقة نفسية .

وأما الإجابة على سؤال ، عما اذا تم اعتقاله أو حكم عليه خلال الثلاثة سنوات الماضية (*) ، جاءت الإجابات كلها بالنفي ، وهذا مايعزز النتيجة السابقة ، بأن مجتمع البحث قليلي المشاكل وملتزمين باحترام القوانين ، فضلا عن الاستقرار السياسي ، فلطالما كان الفرد يقبض عليه أو يحكم لأسباب سياسية ، وهنا يمكن أن نسجل تناقضاً في النتيجة ، فنحن نعلم ان السليمانية هي أكثر

(1) وتُعد نسبة البطالة في المحافظة منخفضة IAU <http://www.iauiraq.org/gp/print/GP-Sulaymaniyah-Ar.asp>

(*) من تاريخ ملئ استمارة الإستبيان .

(*) من تاريخ ملئ استمارة الإستبيان .

المناطق الكوردستانية التي تتعرض إلى تنافس وتعارض سياسي فضلا عن المظاهرات السلمية ، إلا أنها لم تخلُ من بعض التجاوزات من المتظاهرين أو من رجال الشرطة أو الأمن ، ومع كل ذلك لم يُسجل اعتقال أو حكم واحد في استمارة الإستبيان ، وهذا يعني ان حالات التجاوزات قليلة جدا صعبت على عملية الإستبيان ان تسجل حالة واحدة .

وقد بينا نتائج أسباب هجرة الشباب إلى الخارج في السؤال (30) من الاستبيان، فضلا عن ذلك ، هنالك حوافز تعزز وتدفع بالناس إلى الهجرة ، ف 67% كانت بسبب تناقل أخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين ، وهذا ما أكدته النتائج السابقة ،للحمة الاجتماعية والعلاقات العائلية والصدقات القوية ، فرغم البعد فهي مستمرة ومتواصلة بحيث أصبح حافزاً ومؤثراً للهجرة . و6% الإشاعات ، وهذا مؤشر على ان مجتمع البحث قلما يلتفتون إلى الإشاعات ، بل يستندون إلى المصادر الموثوقة كفرد من العائلة أو الاصدقاء، و4% الإعلام ، هذه النسبة تدعو إلى الاستغراب كون الإعلام ذو أهمية كبيرة ولكن قد يكون الإعلام حافزاً غير مؤثر أو قد لا يملك هذا الإعلام ثقة مجتمع البحث ، و21% اسباب مختلفة أخرى ، بمعنى هنالك محفزات غير ماتم ذكره وهي أقرب للتأثير على الهجرة من الإعلام والاشاعات ،لأنك ان الهجرة الخارجية هي مشكلة حضارية تخشاها الأمم والدول على حد سواء،فالبحث عنها يعد ضرورة تملئها الحياة العصرية على كافة الأمم والحكومات والمنظمات الدولية والاقليمية ، واننا لو تساءلنا كم عدد الذين يتحدثون ويفكرون ويحاولون الهجرة إلى خارج بلدانهم لأدركنا عظم هذه المشكلة ومدى أهمية البحث عنها والعمل على ايجاد حلول لها (1) .

وبعد التلفزيون أحد أهم وسائل الإعلام والاتصال ، نشأت قنوات فضائية كوردستانية بعد سقوط نظام صدام كان له اثر كبير على مجتمع البحث بعد ان كان شعب كوردستان محروماً من امتلاك قناة تنطق بلغته ، وهذا ما اثبتته نتائج سؤال عن القناة التلفزيونية المفضلة ، فجاءت النتائج تؤكد اهتمام وحرص مجتمع البحث لقنوات تخصصهم سياسيا وثقافيا واجتماعياً ، ف 78% تفضل قناة فضائية كوردستانية ، هذا لا يقلل من أهمية الفضائية العربية والعراقية العربية التي لطالما كانت تتفرد بوجودها في العراق، بمعنى اعتاد الناس مشاهدتها ، فجاءت النتيجة 40% تفضل الفضائية العربية ، و40% أيضاً تفضل المحطات الأوربية ، 7% تفضل فضائية عراقية ، و5% تفضل فضائية تركية ، و2% تفضل فضائية فارسية ، و13% محطات اخرى ، بمعنى فضائيات ومحطات مختلفة أخرى فضلا عن المحطات المذكورة للاستبيان . ومن الجدير بالذكر ان

(1) المحامي ثاميدي احمد صديق بكر . الأهمية الاستراتيجية لإقليم كوردستان العراق ، مطبعة خاني - دهوك 2006 . ص 47 .

التلفزيون له تأثير على التنشئة ، ويوفر جواً للأسرة فضلاً عن مساهمته في إرساء القيم والعادات وتغيير سلوك الفرد إلى الأفضل خاصة اذا ما خطط له بشكل ايجابي .

الشعب الكوردي ملازم لقيادته على مر الزمن وعليه جاءت النتيجة متوقعة لسؤال ، هل التقيت في حياتك بقائد سياسي ؟ فجاءت النتيجة ، 92% أجابوا بنعم ، و28% أجابوا بلا ، ولم يجب احد على انه لا يعرف. وهذا الاخير وُضع لمن لا يتذكر أو لمن له اسباب خاصة شخصية . في الواقع قرب القيادي السياسي مهم جدا للشعب ، فالقيادي السياسي الناجح هو من يحرك الناس في الاتجاه الذي يحقق مصالحهم على المدى البعيد ، ومهما كان الأمر ، فإن الوسائل والغايات يجب أن تقوم لخدمة المصالح الكبرى ، وعليه القيادة هو منهج ومهارة وعمل يهدف إلى التأثير في الآخرين .

وعليه تأتي أهمية تأثير خطاب القائد السياسي على الرأي العام ، فتعد أهمية الخطاب السياسي لا بوضوح مفرداته وجمالية نصه ، رغما ان ذلك مطلوب ولكنه لا يكفي احتواءه على التنظير والنقد والدعوة إلى الاصلاح بل على فعله وأثره على الرأي العام وخلق رأي عام جديد وثقافة جديدة حسب المعطيات الجديدة لخلق علاقة تفاعلية ، فالدول الديمقراطية تعي أهمية خطاب القائد السياسي وتأثيره ، لان الشعب هو الذي انتخبه ، وبالتالي فإن كسب ثقة الشعب أمر مهم كي يستمر في السلطة ويضمن انتخابه مرة أخرى . وبذلك جاءت نتائج سؤال ، هل أعجبك خطاب القائد السياسي أو ندوة سياسية يوماً ما ف 92% اجابو بنعم ، و 7% اجابو بلا . نستشف منها ، أن خطاب القائد السياسي قد كان محل اجماع وقبول الأغلبية .

وفي هذا المجال يقول سماحة المرجع الديني السيد صادق الحسيني الشيرازي في كتابه القيم (السياسة من واقع الإسلام): (القائد تكون أعماله درساً للشعب، ومنهاجاً للأجيال، ولذلك كان القائد متحملاً لما يمارسه الشعب نتيجة تعلمه منه، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. والحياة الشخصية للقائد أدق مدرسة للأجيال المتمسكة بذلك القائد) (1) .

وللعائلة الدور الاساسي في بناء السلوك السياسي أو التنشئة السياسية لدى الفرد ، فالأسرة المؤسس الأساسي لترسيخ الآراء والقيم السياسية عند الطفل ، وفي طبيعة الحال فإن هذا التأثير يمكن ان يقود الطفل إلى قبول أو رفض القيم الأصلية ، حسب طبيعة البشر (2) ، وبالتالي جاءت نتائج سؤال ، إذا ما تعلمت منعائلك موضوعاً سياسياً ؟ ف 42% أجابوا بنعم ، و 50% أجابوا

(1) <http://www.alshirazi.com/world/article/2012/154.htm>

(2) http://wiki.answers.com/Q/How_does_family_influence_politics How does family influence politics ?

بلا ، و 7% أجابوا بلا أعرف . ليس هنالك فرق كبير بين من تعلم موضوعا سياسيا من عائلته أو من لم يتعلم ، فالنتيجة ليست بغريبة في مجتمع منفتح مثل مجتمع السليمانية (3) ، حيث العلاقات الاجتماعية الواسعة وبالتالي يكون هنالك أطراف أخرى غير العائلة مصدر معلومات ومواضيع سياسية ، خاصة أغلب المشتركين ب الإستبيان هم من جيل الشباب ومجال الاطلاع والتحرك واسع وأكثر حرية مما كان في الاجيال السابقة عندما كان الموضوع السياسي ينحصر في إطاره الضيق وهو العائلة بسبب المخاوف من نظام صدام .

إن اللعبة السياسية ليست بالمثالية الإفلاطونية لاسيما أن المشهد السياسي الحالي يعطي انطبعا لما يحمله السياسي من تناقضات وسلوكيات قد تبتعد السياسي من إطاره الاخلاقي والقيم الانسانية . والسليمانية مرت منذ عصور طويلة بمراحل تاريخية سياسية صعبة ومهمة جدا ، اتصفت بنزاهتها النضالية والمطالبة بحقوقها الشرعية ، وعليه فإن سلوك السياسي يجسد المطالب الوطنية ، وبالتالي هو القوي والمكافح والمضحي من أجل القضية الكوردستانية وشعبها ، فضلا عن معاناة السياسي الكوردي مع الأنظمة المستبدة عبر التاريخ ، وما زال جماهير السليمانية يعتبرون الاستحقاقات والمكاسب الحالية آنية ، وعليه واجب الاستمرار لتحقيق المستحقات والمكتسبات المستقبلية ، وبذلك حافظ السياسي على وجهه الحسن في نظر مجتمع البحث مما جاءت نتائج سؤال ، اذا كنت تطمح أن تكون شخصية سياسية ف 68% أجابوا بنعم ، و 31% أجابوا بلا ، ولم تسجل أي نسبة بلا أعرف .

الحركة الإسلامية قديمة إلا ان الأحزاب الإسلامية نشوءها جديد في كوردستان رغم تواجد بعضهم سابقا كقلة ضمن الحزب الديمقراطي الكوردستاني حالهم حال باقي التوجهات الفكرية ، والآن أصبح للحزب الاسلامي مقاعد في البرلمان ومناصب وزارية ونشاط مميز ومنفصل ، ويقوم على أساس الوسطية والاعتدال وتوعية المجتمع بالتعايش السلمي والتعددية السياسية ، وللحزب علاقات جيدة مع باقي الأحزاب الكوردستانية ، فضلا عن إيمانه بالعمل المدني والبعد عن العسكر والمليشيات ، ورغم ذلك لم يوافق مجتمع البحث في تسلم علماء الدين المناصب السياسية ، فجاءت النتائج 4% بنعم ، و 94% بلا ، بينما لم تسجل أي نسبة بلا أعرف .

(3) ميزوبوتاميا (دورية ثقافية تعني بإحياء الهوية الوطنية تصدر من مركز دراسات الامة العراقية / رئيس التحرير سليم مطر /سكرتير التحرير نصرت مردان و علي ثويني <http://www.mesopot.com/old/adad5/fahrast5a.htm> محافظة السليمانية <http://www.mesopot.com/old/adad5/40.htm>

منطقة أربيل

بعد جمع البيانات من منطقة أربيل توصلنا إلى النتائج التالية :

استمارة جمع البيانات لمنطقة أربيل (العدد المحدد 500- العدد الصالح 435)

العمر 17 سنة	35	العمر 35 سنة فما فوق	200	العمر 55 سنة فما فوق	32
* فما فوق	93	العمر 45 سنة فما فوق	75		
العمر 25 سنة					
* فما فوق					
الجنس					
* أنثى	184	ذكر	251		
التحصيل					
* اى	7	يقرأ ويكتب	22		
جامعي	227	إعدادي	153		
		دراسات عليا	26		
* المهنة	موظف 321	حر 45	طالب 34		
	عاطل 9	ربة بيت 16	اخرى 10		
* الوضع الاسري					
أعزب	182	متزو	253		
* الحالة الاقتصادية		ج			
دخل محدود	192	دخل متوسط	233	دخل عالى	10
* الإنحدار العائلي					
عائلة	115	أعمال حرة	94	ملاكية	19
فلاحية		مهنية	78	أخرى	8
تجارية/صد	61	دينية	3		
ناعية					
عمالية	57				
/كسبة					
* محل السكن					
مدينة	309	قرية		مجمعات/ضواحي	75

□

51

□

1- هل شاركت يوماً في الإنتخابات؟

□ لا

435 نعم

2- إذا كان جواب السؤال السابق بـ(نعم) فكم مرة شاركت في الإنتخابات؟

423

12 مرة واحدة

3- ما هي الإنتخابات التي شاركت فيها؟

423 إنتخابات برلمانية
34 إنتخابات اتحاد الطلبة
381 إنتخابات نقابية

301 إنتخابات مجلس المحافظة
100 إنتخابات مجلس البلدية
42 إنتخابات أخرى

4-

أي المفاهيم التالية هي اقرب إلى رأيك

22 السياسة أولاً
53 الإقتصاد أولاً
61 السياسة تخلق التغيير والإصلاح

السياسة قبل الثقافة
282 الثقافة قبل السياسة
17 السياسة مصدر كل شر وفساد

5- هل حققت الفدرالية الطموح السياسي للشعب الكوردستاني حسب رأيك؟

40 لا أعرف

4 لا

391 نعم

6- في أية مرحلة دراسية أثارت الموضوعات السياسية اهتمامك

52 المرحلة الجامعية

355 المرحلة الثانوية

21 المرحلة الابتدائية

7- هل انتميت يوماً ما إلى تنظيم سياسي؟

234 لا

201 نعم

8- إذا كان جواب السؤال السابق بـ (نعم) من الذي دفعك إلى الإنتماء؟

57 الاسرة

27 الزملاء في العمل
18 أخرى

13 الاصدقاء
86 حدث ما

9- ما الدافع وراء الإنتماء؟

43 المواقف السياسية
102 الأهداف العامة للتنظيم

40 الأيديولوجية
المصلحة الشخصية

اسباب دينية

العاطفة

أخرى

10- ماذا يعني لك رئيس إقليم كوردستان؟

186

شأن سياسي
لا أعرف

11

238

شأن قومي مهم
لا يهمني

11- كيف تنظر إلى المشاركة في الانتخابات؟

لا حاجة لها

219

حق من حقوق المواطن

11

لا أعرف

161

ضرورية

38

مسائلة وطنية

6

وظيفة مهمة للوطن

12- ماذا يعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك؟

144

حق من حقوق المواطن

19

تضر بأمن واستقرار الوطن

247

ضرورية

17

لا جدوى فيها

8

لا أعرف

13- ماهي أولويات الحكومة حسب رأيك؟ (أختر ثلاثة خيارات)؟

435

القضاء على الفساد الإداري
والمالي

147

زيادة الرواتب

56

المحافظة على الامن والاستقرار
السياسي

331

تطبيق المادة 140

91

إقرار حدود إقليم
كوردستان

141

ضمان الحريات

1

توفير فرص العمل

14- هل تشارك في المناسبات القومية؟

لا

435

نعم

15- هل انت متفائل أم متشائم في الحياة؟

لا

13

أعرف

51

متشائم

371

متفائل

16- بمن تثق أكثر؟

138

قائد
السياسي

13

أخرى

9

صديقك
المفضل

5

معلمك
المفضل

257

ذاتك

13

الوالدين

17- هل تحل مشاكلك بنفسك؟

10

لا

أعرف

32

لا

393

نعم

18- متى شاركت في آخر ندوة سياسية؟

61	قبل شهر
123	لم اشترك أبداً

78	قبل أسبوع
173	قبل سنة

19- ماهي المواضيع الاقرب إلى ميولك ؟

20	البرامج التراثية
10	البرامج الدينية
81	الأفلام الوثائقية
33	أخرى

	برامج الأطفال
164	البرامج السياسية
93	البرامج الفنية
34	البرامج الإقتصادية

20- هل انت راضي عن أداء البرلمان الكوردستاني؟

291	لا أعرف
62	لا أعرف

31	نعم
51	لا
	ليس كثيرا

21- ما هو تقييمك للوضع الاقتصادي في كوردستان؟

201	لا أعرف
46	لا أعرف

17	متوسط
171	رديء

22- ماهو تقييمك للوضع السياسي في كوردستان ؟

37	نحو الأسوء
93	لا أعرف

305	نحو الأحسن
-----	------------

23- إذا أنتك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كوردستان ؟

16	لا أصوت
28	لا أعرف

391	سوف اصوت
-----	----------

24- إذا أنتك فرصة لمغادرة من الإقليم ؟

386	لا أستغلها
55	لا أعرف

94	سوف استغلها
----	-------------

25- إذا أنتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية ؟

53	اهملها
82	لا أعرف

300	أستجيب لها
-----	------------

26- ما هي هواياتك ؟

57	الرياضة
29	الرياضة

64	السفر والسياحة
----	----------------

119	استعمال الموبايل
19	استعمال الموبايل

120	استعمال الكمبيوتر
-----	-------------------

27	أخرى
----	------

	ليس لديه أي هواية
--	-------------------

27- هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين ؟

91	لا
----	----

344	نعم
-----	-----

28- اذا كان السؤال السابق بنعم، متى تلتقي بهم؟

140	أكثر من مرة في الاسبوع
127	أكثر من مرة في الاسبوع

77	مرة في الاسبوع
----	----------------

29- كيف هي علاقتك بعائلتك

34

لا بأس بها

71
11

جيدة

منفصلة

301
18

ممتازة

سيئة

30- اختر أهم ثلاثة أسباب لهجرة الشباب إلى الخارج ؟

350
101
121
51
41

البطالة

مواصلة الدراسة

للرفاهية

مشاكل نفسية وعاطفية

أخرى

321
81
107
102
30

غلاء المعيشة

الحرية السياسية

مشاكل عائلية

الحرية الشخصية

حب الفضول

31- هل تعرضت خلال الستة أشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بنفسك ؟

307

لا

128

نعم

32- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) من الذي ساعدك في حلها ؟

3
7

رجال الدين

وجهاء المنطقة

16
2
82

الوالدين

الشرطة

أخرى

7
4
7

الأصدقاء

المدرس

مسؤول حزبي

33- هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية ؟

435

لا

نعم

34- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) ما السبب؟

مشكلة جنائية

مشكلة مع الرفاق أو زملاء العمل

مشكلة سياسية

مشكلة مرورية

مشكلة عاطفية

مشكلة عائلية

أخرى

35- ماهي الحوافز الأكثر تشجيعاً للهجرة إلى الخارج ؟

248
103

أخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين إلى الخارج

أخرى

31
53

الإعلام

الإشاعات

36- ما هي القناة التلفزيونية المفضلة لديك ؟ اختيار اثنين ؟

300
291

قناة فضائية كوردستانية

قناة فضائية عربية

قناة فضائية فارسية

23
35
56

قناة كوردستان محلية

قناة فضائية عراقية

قناة فضائية تركية

21

اخرى

قناة اوربية 144

37- هل التقيت في حياتك بقائد سياسي؟

نعم 355

لا 80

38- هل أعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً ما؟

نعم 346

لا أعرف 38

51

1-

39- هل تعلمت منعائلك موضوعاً سياسياً؟

نعم 315

لا 98

لا أعرف 22

40- هل تطمع يوماً في أن تصبح شخصية سياسية؟

نعم 288

لا 37

لا أعرف 110

41- هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية

نعم 13

لا 391

لا أعرف 31

نتائج إستبيان منطقة أربيل

نبذة عن تاريخ أربيل :

تعد أربيل من المدن الكوردية ذات التاريخ الحضاري الحافل، وهي واحد من أقدم المراكز الأهلة بالسكان حتى اليوم، واسم أربيل عريق مثل المدينة نفسها، ورد بكثرة في الكتابات التاريخية في مختلف العهود نحو 2000 ق.م⁽¹⁾ . واقدم ماوصل الينا حول المدينة هو الاشارات الواردة في سجلات ملوك سلالة اور الثالثة (2212 – 2004 ق.م) مثل شولكي وامارسين ، وورد اسمها في النصوص الآشورية المدونة بالخط المسماري هيئة(أربا- إيلو) وفسر هذا الاسم على انه يعني أربعة آلهة⁽²⁾ . وأربيل موجودة اثناء مجئ الاشوريين ، بمعنى كانت مبنية قبل مجيئهم⁽³⁾ . في حين سمتها المصادر اليونانية باسم(أربيل – Arbera)، وفي المصادر الأوربية، ولاسيما الاسبانية والبرتغالية (Arbil و Arbile) ، أما في المصادر التركية فتأتي بصيغ مختلفة منها (أربل،أبرل،بيروبل)^(*) .

وتقع أربيل على بعد 80 كلم تقريبا إلى الجنوب الشرقي من مدينة الموصل ، وأنها تقع على بعد متساوٍ من النهرين اللذين يعرف كل منها بالزاب الاعلى والاسفل ، وتجمع المحافظة بين السهل والجبل ، حيث تعتبر من السهول المشهورة بخصوبته⁽⁴⁾ . وعاصرت المدينة ملوكا وقادة كبار امثال الاسكندر المقدوني وصلاح الدين الأيوبي . ويوجد في أربيل أكثر من 110 تلاً وموقعا اثرياً يرجع تاريخها من العصر الحجري وحتى الفتح الإسلامي .

وتتألف محافظة أربيل من خمسة اقصية تتبعها إحدى عشرة ناحية أما الاقصية الخمسة فهي قضاء مخمور وقضاء كويسنجق وقضاء راوندوز وقضاء رانية وقضاء زيبار. اما أهم مدنها فهي، كويسنجق، خبات، مخمور، الكوير، قراج، الصديق، خليفان، راوندوز، شقلاوة، حرير، وصلاح الدين⁽⁵⁾ .

ويبلغ سكان أربيل 1,293,839 عام 2009، غير ان التعداد السكاني تغير بشكل كبير في السنوات التي تلت احتلال العراق، فقد أصبحت أربيل ملاذاً آمناً للكثير من المهجرين من بغداد وبعض المدن الأخرى، ويتوقع ان يكون عدد سكان أربيل في عام 2012 حسب بعض التقديرات قرابة مليونين نسمة .

(1) شكر، رسول اسماعيل(الدكتور)، أربيل دراسة تاريخية في دورها الفكري والسياسي 1939 – 1957 ، ط2/2005 ، مطبعة بينابي ، ص 18 .
(2) بلال اسماعيل زبير ، تاريخ أربيل ، دراسة تاريخية عامة لأربيل وانحائها منذ اقدم العصور حتى الحرب العالمية الأولى . مطبوعات مجلة (هه ولبير) 1998 ص 37 .
(3) مصدر سابق ، اسماعيل، شكر رسول(الدكتور) ، أربيل دراسة تاريخية في دورها الفكري والسياسي ، نفس الصفحة ، ص 18 .
(*) كما جاء في دائرة معارف الإسلامية .
(4) مصدر سابق ، بلال اسماعيل زبير ، تاريخ أربيل مطبوعات مجلة (هه ولبير) 1998 ص 9 .
(5) مصدر سابق . بلال زبير اسماعيل . تاريخ أربيل . ص 18 .

ومن أهم معالم أربيل : كهف شانيدر ، قلعة أربيل ،مسلتا طوبزاوة وكنية شين ، تمثالان في مجيسر (*) ، مشروع ري سنحاريب أو قناة بستورة ، كاكزو (*) ، منحوتة جبل حرير (*) ، تل كاولة كندال (*) ، تل ابراهيم بايزأو مخمور القديمة (*) ، تل الاكرح (*) ، خرائب العقر (*) ، صانوقلعة (*) ، تل شماشة (*) .
ومن أهم الاثار الإسلامية : المنذبة المظفرية (*) ، الضريح المنسوب إلى مظفر الدين ، المراقد والمزارات والمقابر ، فضلا عن وجود مقابر وضرحة ومزارات في القلعة (*) .

وتتمتع أربيل بمشاريع الارواء ، والمصايف ، (صلاح الدين و سرى ره ش و شقلاوة ، شلال كلي على بك و شلالات بيخال و جنديان و حاج عمران ، فضلا عن مواقع كثيرة تصلح ان تكون مصايف جميلة (1) . وأربيل تنتعم بالثروات المعدنية .

وأربيل بعد 1991 توفر نوعاً من الاستقرار السياسي والامني ، تمكن من حل الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية ، والآن أربيل تعد في طليعة المحافظات العراقية ، من حيث الإعمار والاستثمار ، والواقع الحالي يشهد قوة تجارية مما عزز من توفير فرص المعيشة ، و(إن المشاريع التي تم تنفيذها بما يخص البنية التحتية من عام 2004 وحتى 2010 كانت بحدود 5 مليار دولار وفي كل القطاعات) التربية ، التعليم ، الكهرباء ، البلديات ، الرياضة والسياحة) حيث كانت ميزانية أربيل في عام 2004 هي حوالي 4 مليار دولار والميزانية في تصاعد نسبة إلى التزايد الحاصل في الميزانية المركزية ففي 2011 وصلنا إلى 11 مليار دولار اما في العام القادم فأنها من ناحية تخمينية قد تصل إلى 13 مليار(2)

(*) مجيسر قرية مشهورة في سيدة كان تابعة لناحية برادوست وقد عثر على مسافة قريبة من مجيسر على تماثيلين .
(*) وهو موقع اثري على بعد 25 كم من أربيل في طريق الكوبر .
(*) وتقع في جبل حرير على بعد كيلومترين من مدينة حرير .
(*) ويقع في قرية كاولة كندال وعلى بعد نحو 5 كم عن راس المضيق الجبلي في الطريق بين ديبكه ومخمور .
(*) وهذا الموقع واسع يحيط به سور من اللين مربع الشكل وفي وسطه مرتفع كبير وقد اظهرت الحفريات : معبداً آشورياً يعود زمنه الى القرن الثامن ق.م .
(*) ويقع في النهاية الغربية لسهل مخمور ولايبعد كثيراً عن دجلة . وقد كشف التنقيب عن غرف وجدران لبناء ضخم من المحتمل انه يشير الى معبد آشوري مهم من نوع الزقورات الآشورية .
(*) وهي قريبة من تل الاكرح على الضفة الشرقية لدجلة قبالة آشور ، وهي (كار توكلي نورتا) (1208- 1244 ق.م) وقد اتخذها عاصمة له بعد ان انتقل اليها من نمروود . وقد نقب فيها الألمان بين عامي (1913- 1914) .
(*) تل اثري على الزاب الصغير شمال بلدة طوق .
(*) ويقع في ناحية سيده كان على بعد كيلومتر ونصف الى شمال من قرية (بيرگمه) .
(*) سميت بهذا الاسم نسبة الى الملك المعظم مظفر الدين كوكبري الذي حكم أربيل بين 586 – 630 هـ . وتقع المنذنة في الجهة الجنوبية الغربية من أربيل .

(*) وهي كثيرة جدا وبالامكان ان ترجع الى (كتاب تاريخ أربيل ص 32 – 33) للاطلاع .

(1) مصدر سابق . بلال زبير اسماعيل ، تاريخ أربيل . ص 13-14 .

(2) محافظ أربيل نوزاد هادي http://www.al-wa3d.com/news/news_1587.html

نتائج الإستبيان :

نسبة مشاركة الشباب في مجتمع البحث أكثر ، إذ أن 8% من عمر فوق 17 سنة ، و 21% عمر فوق 25 سنة ، و 45% من عمر فوق 35 سنة ، و 17% من عمر فوق 45 سنة ، و 7% من عمر فوق 55 سنة ، بمعنى المشاركة اغلبية شبابية ومن ثم يقل مع تقادم العمر ، وهذه مسألة طبيعية بسبب ما يتمتع به الشباب من حيوية ونشاط ، وفي الواقع العمر فوق الـ 25 يعتبر من جيل بعد انتفاضة 1991 وتشكيل إقليم كردستان ، فيعد جيل الحرية والانفتاح فضلا عن تربية الأسرة ، فهذه الأخيرة شكلت دافعاً معنوياً لأهمية المشاركة السياسية للمواطن الكوردستاني .

ونسبة اشتراك المرأة 42% ، هي اقرب إلى النصف ، وبذلك حققت مقولة ان المرأة نصف المجتمع . ونسبة الرجال 57% ، وهي مشاركة جيدة ، فالنظم الديمقراطية تكفل للمرأة حق المشاركة السياسية على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار على جميع المستويات وهو أمر اساسي لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة والسلام والديمقراطية ، ويدعو قرار مجلس الامن 1325 الدول الأعضاء إلى زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار .⁽¹⁾

والتحصيل الدراسي للمشاركين 52% تحصيل جامعي ، و 35% تحصيل اعدادي ، و 6% دراسات عليا ، و 5% يقرأ ويكتب ، و 1% امي . وهذه النسب تؤكد ان غالبية مجتمع البحث هم متعلمون ويحملون شهادات اكااديمية ، بمعنى مستوى التعليم جيد ، ولا تشكل نسبة الامية أي تأثير ، هذا لايلغي أهمية دور محو الامية . وما يعزز من مستوى التعليم في أربيل ، هو نسبة العاملين فيها ، وحتى ربة البيت 4% نسبتها أكثر من نسبة الأمي 1% ، بمعنى آخر ، لايشترط ان تكون ربة البيت غير متعلمة . ف 74% موظف ، و 10% عمل حر ، و 8% طلاب ، أي 92% لديهم مهنة وعمل ، وهذا يعطي مؤشراً للمستوى الاقتصادي لمجتمع البحث ، فضلا عن وجود 2% من العاطلين ، و 4% ربات بيوت ، و 2% أخرى . وهذه الاخيرة يفترض أن تضاف إلى أصحاب المهن ، كونها لم تسجل ضمن العاطلين ، بمعنى هنالك مهنة اخرى لم يتم ذكرها في الإستبيان . وبذلك يصبح نسبة أصحاب المهن والعاملين 94% .

وبالتالي الرخاء المعيشي الاقتصادي منح الشباب الاعزب تكوين اسرة وامكانية تلبية حاجياتهم وهذا ما ظهر في نسب الوضع الأسري ، إذ أن 42% عزاب ، و 58% متزوجين ، في الواقع ليس المستوى الاقتصادي وحده دافع لتكوين اسرة بل الشعور بالاطمئنان والامن والاستقرار ، فبعد الاستقرار الحاصل في إقليم كردستان وتوافر الامن كان هو الآخر حافزاً لنشوء أسر جديدة .

(1) موقع الأمم المتحدة – القضايا العالمية – المرأة والديمقراطية . <http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/women.shtml>

وعليه كان من الأهمية معرفة حقيقة الحالة الاقتصادية لمجتمع البحث ، فتبين ان 44% من هم من الدخل المحدود ، و 53% من الدخل المتوسط ، و 2% من الدخل العالي ، وهذه النسب تعزز ما تم توضيحه من المستوى المعيشي والاقتصادي في منطقة أربيل . فضلا عن وجود الأغلبية من الدخل المتوسط والذي يساهم في رقي مجتمعاتها كما هو الحال في أمريكا حسب مصادر الإستبيان (1) . عما تقدم فإن أصحاب الدخل المحدود يرتقون إلى مستوى ذوي الدخل المتوسط من حيث المعيشة في كثير من الدول الاخرى، وهذه الوقائع تم تسجيلها ميدانياً عند ملئ استمارات الإستبيان وقمنا بتوضيح ذلك في تحليل ارقام استبيان منطقة السليمانية .

ويظهر ان الإنحدار العائلي في مجتمع البحث معظمه فلاحون فقد سجلت نسبة 26% ، بينما 22% أعمال حرة و 18% مهنية ، و 14% تجارية/صناعية ، و 13% عمالية/كسبة ، و 4% ملاكية و 1% دينية ، و 2% اخرى . بمعنى أن الأغلبية انحدارهم أعمال عامة أكثر مما هي اختصاصية ، وبالتالي منحى هذه العوائل تغير مع تغير الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إقليم كردستان ، وعليه فإن عمل ومهن المواطنين تغير من وضع العمومية في العمل وقلة في الاختصاص إلى أكثر مهنية واختصاص (2) .

مما أثر ذلك على مكان ومحل السكن ، واستقرار العوائل ، ف 71% أي الأغلبية من سكنة المدينة ، و 11% من سكنة القرى ، و 17% من سكنة المجمعات/ضواحي ، بمعنى توجهت العوائل إلى المدن تبعاً للتغيير المعاشي والانفاق والتطور التعليمي ، إلا ان ذلك لم يبلغ تواجد المهنيين والمتعلمين في القرى والمجمعات والضواحي وذلك بسبب التطور للبنية في هذه المناطق .

وبالتالي كان كل ذلك دافع للمشاركة السياسية ، في الواقع فإن تسهيل الحياة وتوفير مستلزماتها في أغلب المناطق من قرى وضواحي ساعد على تعزيز المشاركة في الإنتخابات ، وهذا ما أكدته نتائج الإستبيان ، حيث كانت المشاركة 100% في الإنتخابات . فضلا عن ان 97% تم مشاركتهم أكثر من مرة و 3% لمرة واحدة.

ومشاركة مجتمع البحث كانت الأغلبية لإنتخابات برلمانية 33% ومن ثم إنتخابات نقابية 30% ، ومن ثم لمجلس المحافظة 23% ، ومجلس البلدية 8% ، وإنتخابات الطلبة 3% ، وإنتخابات اخرى 3% . فهناك علاقة وثيقة تربط بين مفهوم المواطن وبين موضوع الإنتخابات باعتبارها أحد أهم معالم النظام الديمقراطي . حيث تعبر الإنتخابات بوضوح عن ممارسة المواطنين لحق أساسي من حقوقهم في المجتمع

(1) <http://www.census.gov/hhes/www/income/data/statemedian> American Community Survey

(2) <http://www.eui.eu/Personal/Dronkers/English/ozziesib.pdf>

الديمقراطي، وهي المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار، من خلال انتخاب ممثليهم الذين سيكونون في مواقع القيادة في الدولة التي تعمل على تنظيم حياة المواطنين وإدارة شؤونهم في مختلف المجالات الحياتية، وتبرز هذه الأهمية بوضوح في المجتمعات التي تسير على النهج الديمقراطي، حيث تعمل السلطة السياسية، التي يتم انتخابها من قبل المواطنين، على تنظيم وإدارة حياة المجتمع بالشكل الذي يحقق مصالح الغالبية العظمى منهم، ويوفر لهم كافة الأساليب والوسائل التي تمكنهم من العيش بكرامة ورفاهية. فضلاً عن مشاركة الأغلبية في إنتخابات البرلمان، يبدو ان اهل أربيل لهم نشاطات سياسية واسعة تشمل تأسيس الجمعيات الخاصة بهم و الانخراط في العمل النقابي أو حتى انشطة مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات وهيئات وغيرها.

ومن المفاهيم الاقرب إلى رأي مجتمع البحث، الثقافة قبل السياسة، إذ سجلت نتائج الإستبيان 64% بمعنى الأغلبية، فالثقافة عند الفرد تحدد مستوى سلوكه السياسي، وعليه الجهات والمؤسسات (كل وسائل التنشئة) تشكل دوراً هاماً في تكوين الثقافة السياسية لدى المجتمع وبالتالي تحدد السلوك السياسي له.

وبعد ذلك يأتي مفهوم التغيير والاصلاح من حيث الأهمية، حيث كانت النتائج 14% ومن ثم الاقتصاد، حيث اعتبر 12% الأولوية لها من بين المفاهيم، بينما يرى آخرون للسياسة الأولوية قبل كل مفهوم آخر فكانت النسبة 5%، ولم يسجل أية نسبة لمن يرى لمفهوم السياسة قبل الثقافة، وهذا يدل على وعي وادراك بان الثقافة تأتي في مقدمة كل المفاهيم ومن بعدها باقي المفاهيم، وهناك من يرى ان السياسة مصدر كل شر وفساد، فكانت النتيجة 3%. وهذه الاخيرة لا يستهان بها رغم نسبتها القليلة، فمعاناة الناس من الفساد وعدم الخدمات يعزى سببها إلى المعطيات السياسية.

إن الأغلبية وبنسبة 89% من مجتمع البحث تعد الفدرالية قد حققت طموحها السياسية، بمعنى الأغلبية ايقنت ان النظام الفيدرالي هو النظام الامثل للشعب العراقي لانه النظام الذي سيصبح فيه الشعب مصدراً للسلطة وشرعيتها، كما انها الوسيلة الاكيدة للمحافظة على التسامح والتعايش بين مختلف أطيافه، وضمان حقوق شعبه وتوزيع ثروته الوطنية بشكل عادل وتوظيفها لخدمة ومصالحه المواطنين بالإضافة إلى ذلك ان النظام الفيدرالي ومن خلال استقلالية الاقاليم والولايات سيكون الاداة الأساسية لاعادة اعمار وتنمية ثرواته، من دون ان ننسى انه النظام الذي تعتمد آلياته وانساقه على الديمقراطية وهو بذلك سيكون العامل الاساسي في منع ولادة ديكتاتورية جديدة، ونسبة 1% لا ترى الفدرالية قد حققت طموحها، وهذه النسبة القليلة جدا فرضت تساؤل، عما اذا كانت الأغلبية في أربيل ترى في طموحها القومي إقليماً فدرالياً ضمن حدود الدولة العراقية، دون الطموح إلى الانفصال أو دولة؟. في حين أن 9% لم تعرف

الاجابة ، وهذه الاخيره يعزى سببها لذات الشخص فاما ان يكون لا يفقه نوع النظام أو انه غير مؤكد من تحقيق الفدرالية وطموحاته وخاصة القومية .

من جهة ثانية أثبت الاستبيان أن 87% منهم في المرحلة الثانوية أثارت اهتماماتهم السياسية ، بينما 5% في المرحلة الجامعية و 4% في المرحلة الابتدائية ، وهذه الاخيرة غالبا مايكون الفرد فيه من اسرة سياسية ، بمعنى هذه المرحلة لا بد من توفير بيئة ومحيط سياسي قريب كي يتم التأثير المباشر ومن ثم يصبح دافعاً للاهتمام ، وبالتالي جاء السؤال عن الإنتماء لتنظيم سياسي لمعرفة مدى ومستوى تأثيرهم بالمواضيع السياسية ، فتبين ان الفرق ليس كبيرا بين المنتمي وغير المنتمي ، إذ المنتمي إلى تنظيم سياسي 46% وغير المنتمي 53% . فضلا عن الاهتمام بالمواضيع السياسية ، فلا بد ان يكون هنالك ما يساهم ويعزز من الإنتماء إلى تنظيم سياسي ، فجاءت النتائج ، الأغلبية 43% لحدث ما ، و 28% العائلة ، و 13% الزملاء في العمل ، و 10% دوافع اخرى ، بينما 6% الأصدقاء . بمعنى آخر الاهتمام بالمواضيع السياسية في مراحل معينة من حياة الفرد تعتبر بداية لوعي سياسي ، إلا ان ذلك لم يكن كافياً لإنتماء البعض (201 من العدد الكلي 435) إلى تنظيم سياسي ، فساهمت أطراف وظروف معينة . وبالتالي اختلفت الدوافع وراء هذا الإنتماء ، فالأغلبية 51% من المنتمين لدوافع الأهداف العامة للتنظيم و 21% من المنتمين لدوافع المواقف السياسية ، و 20% من المنتمين لدوافع ايديولوجية ، و 8% من المنتمين لدوافع أخرى ، ولم يسجل أي إنتماء لدوافع مصلحة شخصية أو عاطفية أو دينية .

بمعنى هنالك حس وطني في الإنتماء بعيد عن النزعة الشخصية أو العاطفية أو الدينية ، وهذا ما أكدته نتائج السؤال حول ،ماذا يعني لك رئيس إقليم كردستان ، إذ 55% عد ذلك شأناً قومياً ، 43% شأناً سياسياً ، و 2% اجاب بلا أعرف ، و لم يسجل أحد بان ذلك لا يعنيه ، وهذا ما يعد مدعاة للشعور بالمسؤولية . وبالتالي اثبت ذلك من نتائج السؤال عن الإنتخابات في نظر مجتمع البحث . حيث عدّ الأغلبية وبنسبة 50% حق من حقوق المواطن ، و 37% أنها ضرورية ، و 9% مسألة وطنية ، و 1% وظيفة مهمة للوطن ، بينما سجل 2% انه لايعرف ، ولم يسجل أحد أن ذلك لا حاجة لها .

ولم تقل المظاهرات أهمية عن الإنتخابات عند مجتمع البحث ، حيث عدّ الأغلبية وبنسبة 57% أنها ضرورية ، و 33% أنها حق من حقوق المواطن ، و 4% أنها تضر بأمن واستقرار الوطن ، و 4% عدّ لا جدوى فيها ، بينما و 2% أجابوا بلا أعرف .

أما بالنسبة لرأي مجتمع البحث حول أولويات الحكومة ، جاءت النتائج ، اغلبية 33% اختارت القضاء على الفساد الإداري والمالي ، و 25% تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي ، و 11% لزيادة الرواتب ، و 11% لضمان الحريات ، و 7% لإقرار حدود إقليم كردستان ، و 4% للمحافظة على الأمن

والاستقرار السياسي . رغم أهمية كل المتطلبات ، إلا أن الأمر كان مطروحاً لاختيار ثلاثة أولويات فقط وعليه جاءت النسب مختلفة ، ومع ذلك أصبح واضحاً أن مجتمع البحث تنظر لأهمية القضاء على الفساد المالي والاداري من الأولويات الأهم ومن ثم باقي الأمور ، في الواقع أصبح الفساد عاملاً أساسياً ومهماً لتحقيق الضروريات والحقوق الأخرى ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ .

لقد تبين من نتائج الإستبيان أن مجتمع البحث على العموم يهتمون بالمناسبات القومية ، إذ جاءت النسبة 100% ، وعليه يتم اغلاق الوزارات والمكاتب الحكومية (1) ، بمعنى كل مؤسسات الإقليم ماعدا مراكز الطوارئ كالمستشفى وغيره ، وبالتالي فمجتمع البحث الأغلبية وبنسبة 85% متفائلة ، و 12% متشائمة ، بينما 3% لا تعرف . ويؤثر كل من التفاؤل والتشاؤم في تشكيل سلوك الفرد، وعلاقاته الاجتماعية وصحته النفسية والجسمية، فالمتفائل يتوقع الخير والسرور والنجاح، وينجح في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي، وينظر إلى الحياة بمنظار إيجابي ، ويكون أكثر إشراقاً واستبشاراً بالمستقبل وبما حوله، ويتمتع بصحة نفسية وجسمية جيدة، بينما المتشائم يتوقع الشر واليأس والفشل وينظر إلى الحياة بمنظار سلبي .

وهذا أثر على ثقة الفرد بنفسه ، فجاءت نسبة الأغلبية من مجتمع البحث 59% مما يثق بذاته ، ومن الجدير بالذكر أن الثقة بالذات مبني على المعرفة الخاضعة للغريزة والشعور الفردي وذوقه ، وبالتالي تنكر كل شيء خارج العالم الواقعي ولا تؤمن بأي شيء غير ضروري لها من ناحية العالم المادي بمعنى آخر إن العقل أو الذهن البشري يؤلف حكمه النابع من تصوره للمواضيع الآتية من خارج الذات.

ونسبة 31% يثق بالقائد السياسي ، وهذا الأمر طبيعي في وضع مثل إقليم كردستان ، لما يحمله القائد السياسي من قاعدة شعبية ومواقع رمزية ، و 3% يثق بالوالدان ، و 3% يثق بالصديق المفضل ، و 1% المعلم المفضل ، بينما 3% جاءت بإجابات بأخرى ، بمعنى أن هنالك أطرافاً لم يتم ذكرها يكسب ثقة 3% من مجتمع البحث .

وبما أن الأغلبية يتقون بذاتهم ، أصبح من الطبيعي أن تكون للأغلبية وبنسبة 90% القدرة في حل مشاكلهم بانفسهم ، بينما 7% ليس بإمكانهم حل مشاكلهم بانفسهم ، بينما جاءت إجابات 3% بلا أعرف .

ويظهر أن إلتزام مجتمع البحث بالندوات السياسية ضعيفة ، حيث جاءت النتائج أن أغلبهم أي 40% قد شاركوا في ندوة سياسية قبل سنة ، و 18% قبل أسبوع ، و 14% قبل شهر، بينما 28% لم

(1) <http://www.krg.org/a/d.aspx?l=12&s=03010200&r=139&a=18627&s=010000>

يشارك ابداء، وبالتالي عدد المشاركين من دون تحديد الزمن هم الغالبية اذا قارنا بمن لم يشارك ابداءً ، ولكن مشاركتهم كانت لأزمنة متباعدة ، في الواقع ان المنتمين إلى تنظيم سياسي هم أكثر مشاركة في الندوات السياسية ، ومع ذلك ، اذا ما تم مقارنة المشاركين قبل أسبوع فقط بعدد المنتمين لتنظيم سياسي تكون النتيجة 39% ، وهذه الأخيرة أيضاً قليلة نسبة إلى عدد المنتمين ، وهنا لايمكننا تحديد الاسباب ، فلربما التنظيمات السياسية فقيرة في اقامة دورات أو ندوات سياسية . وفي كلتا الحالتين ، كثرة الندوات السياسية والحضور فيها للمنتمين وغيرهم مهم جدا للوعي السياسي ، خاصة عندما تكون هذه الندوات موضوعية علمية دون تسويق الشعارات الزائفة ، مما يؤكد على قلة الندوات السياسية مقارنة باهميتها لدى المواطنين ، هي نتائج السؤال عن أقرب الميول ، فجاءت النتائج ، الأغلبية وبنسبة 38% للبرامج السياسية ، وهذا لايلغي أهمية باقي البرامج ، إلا أنها جاءت بنسب اقل ، ف 21% للبرامج الفنية ، و 9% للبرامج الاقتصادية ، و 5% للبرامج التراثية ، و 2% للبرامج الدينية ، ولم يسجل أي اجابة لبرامج الاطفال ، بينما 19% لبرامج اخرى .

ولم ينسَ مجتمع البحث دورهم الرقابي لعمل البرلمان ، فجاءت النتائج ، 7% راضين عن أداء البرلمان ، و 12% غير راضين ، و 67% راضين ولكن ليس كثيراً ، بينما 14% جاءت إجابتهم ، بلا أعرف . فضلاً عما سبق كان لمجتمع البحث رأي واضح في تقييم الوضع الاقتصادي ، وهذا ما اثبتته النتائج ، إذ نسبة 11% كانت لمن لا يعرف ، بينما أعلى نسبة أعطت رأيها الصريح ، حيث أن 46% عد الوضع الاقتصادي في كردستان رديئاً ، و 39% عدّ الوضع متوسط ، و 4% جيد . ومن الجدير بالذكر ، رغم الفرق في الوضع بين إقليم كردستان وباقي محافظات العراق وفضلا عن الوضع المتردي الاقتصادي في كل العالم ، إلا ان مجتمع البحث يطمحون بوضع اقتصادي احسن ، مع العلم أن أربيل تشهد تقدماً ملحوظاً وبناء للبنية التحتية وإعماراً واستثمارات كبيرة .

أما بالنسبة إلى التقييم عن الوضع السياسي ، ومع التزام اهل أربيل بحقوقهم السياسية ومنها إبداء رأيهم عن الوضع السياسي ومراقبتهم لعمل الحكومة ، جاءت النتائج ، ان الأغلبية 70% اعتبر ان الوضع السياسي ينحو نحو الأحسن ، و 9% نحو الأسوء ، بينما 21% جاءت اجابتهم بلا أعرف . وهذه الاخيرة ، لايعني عدم امتلاكهم للرأي ، ولكن قد تكون المعطيات السياسية المتغيرة والسريعة ليس في العراق فحسب بل في العالم هي سبب في ذلك ، وبالتالي يصعب على البعض تحديد مسار الوضع السياسي .

ولأهمية تقييم الأوضاع وخاصة السياسية ، وبعد مراجعة لما سبق وبتدقيق نتائج الاستبيان يبدو ان المنتمين إلى تنظيم سياسي كانت اجاباتهم بأن الوضع السياسي يسير نحو الاحسن .

وهذا الشعور نحو الوضع السياسي في الإقليم شكل دافعاً لمجتمع البحث في الاستجابة واستغلال أي فرصة تسمح بالتصويت ، وعليه جاءت نتائج الأغلبية 90% بانهم سوف يستغلون الفرصة الجديدة للتصويت ، و 4% لا يستغل الفرصة الجديدة ، بينما 6% أجابوا بلا أعرف .

وفي السؤال عن ، إذا أتتك فرصة لمغادرة الإقليم ، فالأغلبية 66% أجابوا بأنهم لا يستغلونها ، بمعنى الرغبة في البقاء ، و 22% أجابوا بالمغادرة ، بينما 12% أجابوا بلا أعرف . وهذه الأخيرة حالة تردد وليس نفياً أو قبلاً ، وعليه فرصة عدم استغلالهم لمغادرة الإقليم قليلة جداً ، خاصة وان التقييمات تؤكد ان الوضع السياسي يشير نحو الاحسن .

أما بالنسبة إلى استغلال دعوة للمشاركة في ندوة سياسية والاستجابة لها ، جاءت النتائج ، 69% يستجيب لها ، و 12% لا يستجيب ، و 19% أجابوا بلا أعرف . وهذا مايعزز ميول مجتمع البحث السياسية ، فضلاً عن ندرة الندوات السياسية .

وما اظهرته نتائج هوايات مجتمع البحث ،الأغلبية 28% تقوم بمشاهدة التلفزيون ، و 27% استعمال الكمبيوتر ، و 15% المطالعة ، و 13% السفر والسياحة ، و 7% الرياضة ، و 6% أخرى ، و 4% استعمال الموبايل ، بينما لم تسجل اية نسبة لمن لا يمارسون أية هواية ، وممارسة الهوايات تخلق بيئة تساعد بتوفير العلاقات ، وعليه أصبح أمراً طبيعياً ان يكون للأغلبية 79% رفاق مفضلين ، بينما 21% لا يملكون رفاقاً مفضلين ، ويتم اللقاء بين الرفاق 41% مرة في الأسبوع ، و 37% أكثر من مرة في الأسبوع ، بينما 22% كل يوم . وعلى العموم ، مجتمع البحث يصنفون ضمن مجتمع اجتماعي ونشط ويمارسون هوايات مختلفة . وفضلاً عن ذلك علاقاتهم مع العائلة قوية ، فالأغلبية 69% ممتازة ، و 16% جيدة ، و 9% لا بأس بها ، بينما 4% سيئة ، و 2% منفصلة .

إن الكثير من أفراد العائلة في الدول النامية أو الشرق اوسط ، يلجئون إلى استعمال الشدة والعنف ظناً منهم أنهم بذلك يحكمون السيطرة ويسيروا أمور بيوتهم وحياتهم بالطريقة المثلى التي من شأنها أن تنشأ جيلاً مهذباً ومثقفاً، والحصول على زوجة مطيعة تحفظ البيت والأولاد. لكن هذا السلوك ليس من شأنه إلا أن يهدم بيوتاً ويشرد نساء وأطفالاً، كما أنه يتسبب في انتشار الكثير من الحالات النفسية والاضطرابات السلوكية .

أما بالنسبة إلى أهم الاسباب التي تدفع بالشباب لهجرة كردستان ، فجاءت النتائج حسب رؤيتهم المسجلة مسبقاً للوضع الاقتصادي والسياسي للإقليم ، إذ أن الأغلبية وبنسبة 27% رأوا بأن البطالة هي السبب ، و 25% يرون غلاء المعيشة ، و 9% يرون الهجرة من أجل البحث عن الرفاهية ، و 8%

للاسباب الثلاثة التالية: مشاكل عائلية ، و الحرية الشخصية ، ومواصلة الدراسة . بينما 6% للحرية السياسية ، و 4% للمشاكل النفسية والعاطفية ، و 2% لحب الفضول ، و 3% لاسباب مختلفة أخرى .

مع ثقة الأغلبية في ذاتهم والامكانيات في مواجهة المشاكل والمصاعب الحياتية ، يبقى تأثير الازواج السياسية والاقتصادية والاجتماعية مؤثرة لتعرض الفرد إلى مشاكل مختلفة ، وإمكانية حلها دون المساعدة يعطي مؤشرات عدة ومنها الرفاهية فضلاً عن الإمكانيات الذاتية ، وعليه جاءت النتائج الأغلبية وبنسبة 71% لم يتعرض إلى مشاكل ، بينما 29% تعرض لمشاكل ولم يستطيع حلها بمفرده وبالتالي استوجب طلب المساعدة ، ومن الممكن معرفة نوع المشاكل من خلال جهة المساعد ، فجاءت النتائج ، 5% الأصدقاء ، 3% المدرس ، 5% مسؤول حزبي ، 12% الوالدان ، 2% الشرطة ، 64% أخرى ، 2% رجال الدين ، 5% وجهاء المنطقة . فضلاً عن النسبة الاقل لمن تعرض إلى المشاكل ، لم تسجل حالة واحدة تعرض لاعتقال أو الحكم عليه .

ورغم الاسباب التي تدفع بالشباب للهجرة خارج الإقليم ، هنالك محفزات أيضاً تقوم بتشجيع المواطن، وعند السؤال عن أي المحفزات أكثر تشجيعاً ، جاءت النتائج ، 57% اخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين ، و 12% الاشاعات ، و 7% الإعلام ، و 24% أخرى .

ولأهمية الإعلام ووسائل الاتصال فضلاً عن ان هذه المصادر تؤثر على نتائج الانتخاب خاصة عندما يتم توجيه المحطات المفضلة لدى مجتمع البحث ، وجاءت نتائج سؤال عن المحطات المفضلة لدى مجتمع البحث ، إذ أن قناة كردستان المحلية 3% ، قناة فضائية عراقية 4% ، قناة فضائية تركية 6% ، قناة اوربية 17% ، قناة فضائية كردستانية 35% ، قناة فضائية عربية 33% ، قناة فضائية فارسية 0% ، أخرى 2% .

وكما بينا سابقا على مدى ارتباط الشعب الكوردي بقياداته السياسية ، وما يعزز ذلك هي النتائج التي توصلنا لها إذ الأغلبية 82% التقوا بقائد سياسي ، بينما 18% لم يلتقوا بقائد سياسي ، وفي الواقع فإن لقاء القائد السياسي مع الشعب يعد من مبادئ الديمقراطية حيث النزول إلى المواطنين ومعرفة معاناتهم والوقوف على حلها لتوفير الحياة السعيدة ، مما يزيد من قوة العلاقة ، وبالتالي هذه العلاقة تحت المواطنين على الاستماع اليهم من خلال الإعلام أو اية ندوة سياسية ، وهذا ما استنتجناه من السؤال عن اذا عجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية ، بغض النظر عن إعجابهم بخطاب أو ندوة سياسية من عدمه . وعليه جاءت النتائج بنعم لـ 79% ، و لا لـ 9% ، و لا أعرف لـ 12% .

مما سبق ، وفضلاً عن التاريخ النضالي للشعب الكوردستاني ، فرض على العائلة الكوردستانية ان يكون جزء كبير من حياتها في الحديث عن حقوقهم المسلوبة من قبل الحكومات المركزية العراقية ، وعليه جاءت الأجوبة متوقعة لسؤال ، هل تعلمت مناعتك موضوعاً سياسياً ؟ فالأغلبية 72% أجابوا بنعم ، و 23% أجابوا بلا ، و 5% أجابوا بلا أعرف .

وبالنسبة إلى السؤال ، هل تطمح يوماً ما ان تصبح شخصية سياسية ؟ جاءت النتائج بأن الأغلبية وبنسبة 66% تطمح ان تصبح شخصية سياسية ، و 9% لا تطمح بذلك ، و 25% أجابوا بلا أعرف .

وبالنسبة إلى سؤال عن ، هل توافق على استلام علماء الدين المناصب السياسية ، جاءت النتائج ، الأغلبية 90% لا يوافق ، و 3% لم يمانع ، و 7% أجابوا بلا أعرف . رغم التزام مجتمع البحث الديني وانتشار ملحوظ للمساجد والتكايا (1) .

(1) مساجد وتكايا وشخصيات أربيل الدينية <http://www.alturkmani.com/makalaat/masajed.htm>

منطقة دهوك

بعد جمع البيانات توصلنا إلى النتائج التالية :

إستمارة جمع البيانات لمنطقة دهوك (العدد المحدد 400- العدد الصالح 373)

العمر 17 سنة فما فوق	71	العمر 35 سنة فما فوق	128	العمر 55 سنة فما فوق	30
العمر 25 سنة فما فوق	90	العمر 45 سنة فما فوق	54		
* الجنس					
أنثى	133	ذكر	240		
* التحصيل الدراسي					
أمى	6	يقرأ ويكتب	43		
جامعي	157	إعدادي	141		
		دراسات عليا	26		
* المهنة					
موظف	227	أعمال حر	36	طالب	62
عاطل	7	ربة بيت	9	أخرى	32
* الوضع الاسري					
أعزب	71	متزوج	302		
* الحالة الاقتصادية					
دخل محدود	122	دخل متوسط	201	دخل عالي	50
* الإنحدار العائلي					
عائلة فلاحية	137	أعمال حرة	19	ملاكية	30
تجارية/صناعية	72	مهنية	65	أخرى	23
عمالية	20	دينية	7		
كسبة/					
* محل السكن					
مدينة	268	قرية	31	مجمعات/ضواحي	74

1- هل شاركت يوماً في الإنتخابات؟

نعم 373 لا

2- إذا كان جواب السؤال السابق بـ(نعم) فكم مرة شاركت في الإنتخابات؟

مرة واحدة 9 أكثر من مرة 364

3- ما هي الإنتخابات التي شاركت فيها؟

368	إنتخابات برلمانية	301	إنتخابات مجلس المحافظة
30	إنتخابات اتحاد الطلبة	31	إنتخابات مجلس البلدية
306	إنتخابات نقابية	65	إنتخابات أخرى

4- أي المفاهيم التالية هي اقرب إلى رأيك

31	السياسة أولاً	3	السياسة قبل الثقافة
76	الإقتصاد أولاً	227	الثقافة قبل السياسة
28	السياسة تخلق التغيير والإصلاح	8	السياسة مصدر كل شر وفساد

5- هل حققت الفدرالية الطموح السياسي للشعب الكوردستاني حسب رأيك؟

نعم 322 لا 23 لا أعرف 28

6- في أية مرحلة دراسية أثارت الموضوعات السياسية اهتمامك

38	المرحلة الابتدائية	317	المرحلة الثانوية
	المرحلة الجامعية		المرحلة

7- هل انتميت يوماً ما إلى تنظيم سياسي؟

نعم 192 لا 181

8- إذا كان جواب السؤال السابق بـ (نعم) من الذي دفعك إلى الإنتماء؟

76	الاصد	20	الزملاء في العمل
	قاء	13	أخرى
	حدث		
	ما		

9- ما الدافع وراء الإنتماء؟

65
61

المواقف السياسية

الأهداف العامة للتنظيم
اسباب دينية

41
25

الأيديولوجية

المصلحة
الشخصية
العاطفة

أخرى

10- ماذا يعني لك رئيس إقليم كردستان؟

74
18

شأن سياسي
لا أعرف

281

شأن قومي مهم
لا يهمني

11- كيف تنتظر إلى المشاركة في الانتخابات؟

272

لا حاجة لها
حق من حقوق المواطن
لا أعرف

81
20

ضرورية
مسائلة وطنية
وظيفة مهمة للوطن

12- ما ذا يعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك؟

157
3

حق من حقوق المواطن
تضر بأمن واستقرار الوطن

188
20
5

ضرورية
لا جدوى فيها
لا أعرف

13- ماهي أولويات الحكومة حسب رأيك؟ (أختار ثلاثة خيارات)؟

373
95
77

القضاء على الفساد الاداري
والمالي
زيادة الرواتب
المحافظة على الامن والاستقرار
السياسي

278
23
103
170

تطبيق المادة 140
إقرار حدود إقليم
كوردستان
ضمان الحريات
توفير فرص العمل

14- هل تشارك في المناسبات القومية؟

لا

373

نعم

15- هل أنت متفائل أم متشائم في الحياة؟

25

لا أعرف

27

متشائم

321

متفائل

16- بمن تثق أكثر؟

52
16

قائد
السياسي
أخرى

21
2

صديقك
المفضل
معلمك
المفضل

260
22

ذاتك

الوالدين

17- هل تحل مشاكلك بنفسك؟

لا	أعرف	لا	217	نعم
13		143		

18- متى شاركت في آخر ندوة سياسية؟

قبل شهر	56	قبل أسبوع
لم اشرك أبداً	143	قبل سنة
71		
103		

19- ماهي المواضيع الاقرب إلى ميولك؟

البرامج التراثية	19	برامج الأطفال	
البرامج الدينية	10	البرامج السياسية	155
الأفلام الوثائقية	41	البرامج الفنية	76
أخرى	40	البرامج الاقتصادية	32

20- هل انت راضي عن أداء البرلمان الكوردستاني؟

لا أعرف	لا	ليس كثيرا	نعم
68	129	135	41

21- ما هو تقييمك للوضع الاقتصادي في كوردستان؟

لا أعرف	لا	توسط	جيد
50	31	242	50
		رديء	

22- ما هو تقييمك للوضع الاقتصادي في كوردستان؟

لا أعرف	نحو الأسوء	نحو الأحسن
68	32	273

23- إذا أنتك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كوردستان؟

لا أعرف	لا أصوت	سوف اصوت
40	21	312

24- إذا أنتك فرصة لمغادرة من الإقليم؟

لا أعرف	لا أستغلها	سوف استغلها
80	189	104

25- إذا أنتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية؟

لا أعرف	اهملها	أستجيب لها
64	116	193

26- ما هي هواياتك؟

الرياضة	42	السفر والسياحة	57	المطالعة
استعمال	131	استعمال الكمبيوتر	77	مشاهدة التلفزيون
الموبايل	14	أخرى		ليس لدية أي هواية
51				
1				

27 - هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين ؟

نعم 294 لا 79

28 - إذا كان السؤال السابق بنعم، متى تلتقي بهم؟

كل يوم 98 مرة في الأسبوع 86 أكثر من مرة في الأسبوع 110 كيف هي علاقتك

29 - بعائلتك

ممتازة 313 جيدة 43 لا بأس بها 17 سيئة

30 - اختر أهم ثلاثة أسباب لهجرة الشباب إلى الخارج ؟

211	البطالة	168	غلاء المعيشة
130	مواصلة الدراسة	75	الحرية السياسية
162	للفاهية	62	مشاكل عائلية
11	مشاكل نفسية وعاطفية	132	الحرية الشخصية
95	أخرى	73	حب الفضول

31 - هل تعرضت خلال الستة أشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بنفسك ؟

نعم 103 لا 270

32 - إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) من الذي ساعدك في حلها ؟

رجال الدين 2	والوالدين 21	الأصدقاء 11
وجهاء المنطقة 2	الشرطة	المدرس 4
	أخرى 56	مسؤول حزبي 7

33 - هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية ؟

نعم لا 373

34 - إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) ما السبب؟

مشكلة جنائية	مشكلة مرورية
مشكلة مع الرفاق أو زملاء العمل	مشكلة عاطفية
مشكلة سياسية	مشكلة عائلية
	أخرى

35 - ماهي الحوافز الأكثر تشجيعاً للهجرة إلى الخارج ؟

الإعلام 53 أخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين إلى الخارج 81

36- ما هي القناة التلفزيونية المفضلة لديك؟ اختيار اثنين؟

351	قناة فضائية كوردستانية	31	قناة كوردستان محلية
218	قناة فضائية عربية	22	قناة فضائية عراقية
12	قناة فضائية فارسية	21	قناة فضائية تركية
19	اخرى	72	قناة اوربية

37- هل التقيت في حياتك بقائد سياسي؟

لا 52 نعم 321

38- هل أعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً ما؟

لا أعرف 15 لا 358 نعم

39- هل تعلمت منعاثلتك موضوعاً سياسياً؟

لا 154 نعم 194 لا أعرف 25

40- هل تطمع يوماً في أن تصبح شخصية سياسية؟

لا 73 نعم 277 لا أعرف 23

41- هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية

لا 346 نعم 6 لا أعرف 21

نتائج استبيان منطقة دهوك

نبذة عن تاريخ مدينة دهوك

دهوك مدينة تاريخية قديمة في كردستان العراق ، لها موقع خاص متميز من الناحية الجغرافية بسبب وقوعها بين سلسلتين جبليتين طويلتين، ولكونها في الوقت نفسه تجمع بين صفات الجبل والسهل ، فواجهتها الغربية تطل على سهول فسيحة حتى نهر دجلة ومن شمالها يرتفع الجبل الأبيض. وعن جنوبها يشمخ جبل آخر هو الجبل الأسود ولعل هذا الملتقى دفع بالآشوريين القدماء ضمها إلى مملكتهم، وآثارهم باقية حتى الآن في الكهوف التي تنتشر في الجبال القريبة منها ، وأشهر تلك الآثار لوحة جدارية في كهف (شندوخة)المقابل لقرية كفرکه يعرف باسم منحوتات (شكفتا هه له مه تا) التي يتبين من طراز النحت فيها أنها تعود إلى عهد (سنحاريب) 705 – 681 ق.م . وعن يمين هذا الكهف وعلى طريق دهوك – الموصل حالياً تل أثري كبير ينتشر الفخار الآشوري على سطحه يدعى بتل (معلثايا) نسبة إلى القرية الموجودة بالقرب منه والتي ذكرها ياقوت الحموي في معجم البلدان ويُظن أنها مدينة (مالياتي) الآشورية التي تعني (المدخل – أو الممر) كما توجد منحوتات أخرى في الجبل الأبيض قرب كلي دهوك في كهف يدعى (شكه فتا جارستين) يعتقد من الكراسي الحجرية الموجودة فيه وآثار معالف الحيوانات انه كان يستعمل شتاءً ملجأً للحيوانات ، وقد مرت دهوك بعصور مختلفة من الارتقاء والانحطاط بسبب تعرضها لغزوات الجيوش التي كانت تمر فيها وهي في طريقها إلى العمادية حتى جاء القرن الرابع الميلادي فأستقرت وازدهرت عمرانياً ولا تزال بقايا الدير والكنائس التي شيّدت عهد ذاك موجودة لها مواسم تزار فيها كل عام . وقد ذكر المؤرخ الكوردي الأستاذ حسين فوزي بأن الأمير (ناخ سه ندو) قد حكم المدينة في منتصف هذا القرن . وكان يتقاضى صاعين أو وزنتين من الغلال ضريبة على الزرع والقوافل المارة بها ، ومنه جاءت تسمية (دهوك) بمعنى الصاعين أو الوزنين ، كما كانت تسمى في عهد حكم الامبراطور (باسيوس) (جاهوك) كما يروي المؤرخ (هارنمان) ⁽¹⁾ . والتقسيمات الادارية لمحافظة دهوك هي : قضاء دهوك ، وقضاء زاخو ، وقضاء العمادية ، وقضاء سميل ، وقضاء عقرة .

وتقع دهوك في موقع متميز لوقوعها على حدود دولتين ، فضلاً عن مرور خط موصلات دولي استراتيجي و مرور خط أنبوب النفط المار من كركوك إلى تركيا في زاويتها الشمالية الغربية ، ويسكن محافظة دهوك حالياً مليون نسمة معظمهم من الأكراد المسلمين إلى جانب وجود مناطق خاصة باليزيديين والشبك والمسيحيين تابعة للحدود الإدارية للمحافظة.

(1) متي بنهام سليمان ، دهوك في احضان الثورة ، المراجعة اللغوية صلاح الدين احمد عزيز ، اصدار محافظة دهوك ص 15 .

وقد تعرضت محافظة دهوك إلى الكثير من أعمال التخريب والهدم لمنشآتها المدنية والخدمية شملت القرى والمراكز الصحية والتعليمية ومشاريع الماء والمراكز الدينية خاصة بعد عمليات الأنفال وما بعدها اثناء الهجرة المليونية للشعب الكوردي إلى الحدود الدولية بعد الانتفاضة 1991 ، وبعد انسحاب الحكومة المركزية العراقية من المنطقة واستلام حكومة الإقليم لمقاليد الإدارة فيها بدأت حركة عمرانية واسعة لإعادة بنائها واعادة استيطان الآلاف من العوائل وإعادة الخدمات التعليمية والصحية والدينية لها وشارك في الحركة العمرانية العديد من الجهات المحلية والاجنبية ، المنظمات غير الحكومية ، والمنظمات المحلية الكوردستانية ، ووحكومة الإقليم ، ووكالات الأمم المتحدة (1) .

وما يزيد من روعة دهوك وجود نهر دهوك ومنبعه سد دهوك الكبير الذي يعد أحد المعالم السياحية للمدينة ، وقد أكد محافظها (تمر رمضان) في سبتمبر 2010 (2) ، أن هناك (ماستر بلان) لتحويل منطقة السد إلى مجمع سياحي كبير، تحت إشراف شركة لبنانية، مختصة في المجال السياحي ، ويسكن محافظة دهوك حاليا مايقارب مليون نسمة 985946 (3) .

وعند المقارنة ، لا يمكن بطبيعة الحال مقارنة دهوك بمحافظتي أربيل والسليمانية من حيث التقدم العمراني والخدمي وذلك لأسباب متعددة؛ في مقدمتها وجود مطار دولي في المحافظتين، ومن خلال ما يقدمانه من تسهيلات للمستثمرين والشركات والسفارات، فوجود هذه المراكز في المحافظتين بسبب وجود مكاتب الشركات والقنصليات، ويلعب المطار دورا أساسيا في ذلك، ومن أجل ذلك يعد من أولويات محافظة دهوك إنشاء المطار في المحافظة ، وعليه تم توقيع عقد مع شركة استثمارية لبنانية فرنسية مشتركة (4) .

نتائج الإستبيان في منطقة دهوك :

تعد نسبة الشباب أغلبية في عينة البحث ، إذ جاءت النسب وكمايلي : الأعمار فوق 17 سنة 19 % ، و العمر فوق 25 سنة 24% ، والعمر 35 سنة فما فوق 34% ، والعمر فوق 45 سنة 12% ، وفوق 55 سنة 9% . بمعنى أن عدد المشاركين بين عمر 17 سنة إلى عمر 35 سنة وحتى عمر 45 سنة ، نسبةً لما هم فوق عمر 45 و 55 سنة ، اكثرية ، وبمعنى آخر فإن أهمية دور الشباب في السلوك السياسي ، وما يثر الانتباه هو نسبة مشاركة المرأة 36% نسبة إلى الرجال 64% ، بما لايقبل الشك على دورها الفعال في المشاركة السياسية .

(1) نيجيرفان احمد و محمد جلال الدين نوري ، الحركة العمرانية في محافظة دهوك في ظل القرار 986 ، مطبعة خبات /دهوك 2001 ، ص1-2 .

(2) جريدة العرب الدولية(الشرق الأوسط) 6 سبتمبر 2010 ، العدد 11605 .

<http://aawsat.com/details.asp?section=54&article=585626&issueno=11605>

(3) <http://www.duhokhealth.org/arabic>

(4) مصدر سابق ، جريدة العرب الدولية (الشرق الأوسط) نفس العدد .

وفيما يبدو أن المستوى العلمي لمجتمع البحث جيد ، إذ جاءت النتائج لنسبة التحصيل الدراسي الجامعي 42% ، و الاعدادي 38% ، ومن يقرؤون ويكتبون 12% ، ومن هم في مرحلة الدراسات العليا 7% ، أما نسبة الأميين فكانت 2% . ومن الجدير بالذكر ان نسبة الدراسات العليا فضلا عن نسبة التحصيل الجامعي يعطي مؤشراً للطموح الدراسي والمستوى الثقافي والتحضر لمجتمع البحث . فضلاً عن ذلك فإن هذه النسب ليس حصيلة آنية ، بمعنى انهم ليس في مراحل الدراسة بل قد عبروا المرحلة وهم الآن في مرحلة العمل ، وبمعنى آخر فإن هذا المستوى للتحصيل العلمي قد بدأ منذ سنين ، وهذا ما اظهرته نتائج المهنة لمجتمع البحث ، حيث جاءت النتائج ان نسبة الموظفين 66% ، في حين كانت نسبة الطلاب 17% ، فضلا عن نسبة أصحاب العمل الحر 10% ، ومهن اخرى مختلفة 9% ، وكانت نسبة ربات البيوت 2% ، في حين كانت نسبة العاطلين 2% ، وهذه الاخيرة لا يستهان بها ، فموضوع العاطلين ليس مشكلة الإقليم فحسب بل أصبح الان مشكلة عالمية نتيجة الكساد والتدهور الإقتصادي . ولكن نسبة العاطلين إلى نسبة العاملين تعد مقبولة وجيدة ، خاصة عندما نستنتج بأن الوضع الأسري لمجتمع البحث الأغلبية متزوج إذ جاءت النتائج 81% متزوج ، و 19% اعزب . بمعنى المستوى المعيشي ان لم يكن جيدا مع توفر العمل لا يعزز من الزيادة في نسبة المتزوجين وتأسيس اسرة . فضلا عن مستوى الثقافي الجيد لهذه الاسر لما يحمل رب العائلة من التحصيل العلمي ، وبالتالي تكوين اسرة صحية .

يبدو ان الحالة الاقتصادية لغالبية مجتمع البحث من أصحاب الدخل المتوسط ، إذ جاءت النتائج : دخل متوسط 54% ، و دخل محدود 33% ، أما أصحاب الدخل العالي فكانت نسبتهم 13% ، وهذه الاخيرة وعلى الرغم من نسبتها المعقولة إلا اننا نرى في عموم محافظة دهوك عوائل كثيرة تتميز بمستوى معيشي عالٍ ، بمعنى قد تكون نسبتهم اقل في مجتمع البحث إلا انهم أكثر من ذلك في الواقع .

وعلى الرغم من ان محافظة دهوك من المدن المدنية إلا ان نتائج الإستبيان جاءت خلاف لتوقعاتنا ، إذ يبدو أن غالبية العوائل تنحدر من عوائل فلاحية ، وهذا ما استنتجناه في نسب الإستبيان ، إذ جاءت من هم من إنحدار عائلي : فلاحية 37% ، وتجارية /صناعية 19% ، و مهنية 17% ، و ملاكية 8% ، واخرى 6% ، وعمالية /كسبة 5% ، وأعمال حرة 5% ، ودينية 2% . ومما لاشك فإن أصحاب الإنحدار العائلي الفلاحي ، اما قد جاء من خارج دهوك واستقرت لسبب من الأسباب المعروفة ، ومن الاسباب المعروفة ، كأنتقال عوائل القرى المؤنقلة (*) ، أو قد تكون من العوائل أصحاب اراضٍ زراعية

(*) الأنفال : وهي تسمية لحملة عسكرية قام بها النظام العراقي السابق بأمر من صدام حسين وتنفيذ علي حسن المجيد لإبادة الكورد بين عامي 1980 و 1988 شهدت هذه العمليات المشؤومة نتائج كارثية منها:- قتل أكثر من 182 ألف مواطن كردي .-و تشريد أكثر من مليوني كردي.- تدمير حوالي 4500 قرية وقصبة كردية وتسوية أكثرها بالأرض.- وتجريف البساتين وقتل حتى الحيوانات : وقد سميت هذه الحملة " الأنفال" نسبة للسورة رقم 8 من القرآن الكريم . و(الأنفال) تعني الغنائم أو الأسلاب ، والسورة الكريمة تتحدث عن تقسيم الغنائم بين المسلمين بعد معركة

مجاورة للمدينة نفسها ، إذ كانت تعتاش على الزراعة وتسكن المدينة لإحتياجها إلى مؤسسات الحكومية والمدارس التعليمية لاولادهم ، وعلى الرغم من إنحدار أغلبية العوائل من أصول فلاحية ، إلا ان النسب الأخرى للإنحدار العائلي لاتقل كثيرا عنها وبالتالي فأن بالإمكان اعتبار مجتمع البحث يتمتع بإنحدار عائلي متنوع . وان نسب الإنحدار العائلي لاتتعلق بمحل السكن ، وهذا ما اظهرته نتائج استبيان محل السكن لمجتمع البحث ، إذ كانت الأغلبية من سكنة المدينة 72% ، و من ثم سكنة المجمعات والضواحي 20% ، اما من هم من سكنة القرية فيبدو من الأقلية 8% .

وعليه ، فإن مستوى مجتمع البحث يؤهله ليعي أهمية المشاركة السياسية ، وهذا أيضاً ما اثبتته نتائج الإستبيان في السؤال : هل شاركت يوماً في الإنتخابات ؟ فجاءت النتيجة 100% أجابوا بنعم ، فضلا عن ان 98% قد شاركوا أكثر من مرة في حين كانت نسبة من شاركوا لمرة واحدة، 2% . وكانت المشاركة في أكثر من عملية أو مجال انتخابي ، بمعنى أن لدى مجتمع البحث الطموح والاصرار في ان يكون عاملاً مؤثراً في العملية السياسية وغيرها ، خاصة في المجال المسؤول عن القرار السياسي والتشريع القانوني ، إذ ان الأغلبية 33% كانت قد شاركت في إنتخابات برلمانية ، و 28% في إنتخابات نقابية ، و 27% في إنتخابات مجالس المحافظات ، و 3% لكل من الإنتخابات البلدية واتحاد الطلبة ، في حين شارك 6% منهم في إنتخابات مختلفة اخرى .

وعلى الرغم من أهمية المشاركة السياسية عند مجتمع البحث ، إلا ان الأغلبية منهم لايقدم أهمية السياسة على أهمية الثقافة ، وهذا ما جاءت به نتائج استبيان حول سؤال عن : أي المفاهيم هي اقرب إلى رايك؟ فأجاب نسبة 61% منهم ان الثقافة قبل السياسة ، في حين أجاب 1% بالعكس ، بمعنى ان السياسية تأتي اهميتها قبل الثقافة ، وأجاب 20% ان الاقتصاد يأتي أولاً في الأهمية ، وهذا يبين مدى وعي عدد ليس قليل من مجتمع البحث بأهمية الاقتصاد ، و 8% أجابوا ان السياسة الأولى في الأهمية ، في حين أجاب 8% أجابوا ان السياسة تخلق التغيير والاصلاح ، واخيرا 2% أجابوا ان السياسة مصدر كل شر وفساد .

ويرى الأغلبية وبنسبة 86% من مجتمع البحث ان الفدرالية حققت الطموح السياسي للشعب الكوردستاني ،ومن يرى وبنسبة 6% عكس ذلك ، في حين أجاب 8% بانهم لا يعرف ، بمعنى أنه لايعرف ماهو النظام الفدرالي أو أنه لايريد ان يعطي رايه لسبب أو آخر . هنا أمر يثير الاستغراب ، كون اغلبية مجتمع البحث مدنياً ويعي أهمية المشاركة السياسية وأهمية الإنتخابات والثقافة والاقتصاد فضلا عن مستوى التحصيل العلمي الجيد ، ومن ثم تعتبر أن الفدرالية قد حققت طموح الشعب

بدر في العام الثاني من الهجرة . استخدمت البيانات العسكرية خلال الحملة الآية رقم 11 من السورة: " إذ يوحى ربك إلى الملائكة أنى معكم فثبتوا الذين آمنوا سألني في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان ."

الكوردستاني . وهنا سؤال يفرض نفسه ، ما الذي جعل اغلبية مجتمع البحث ان يفتنعون بأن الفدرالية هي مطمح الشعب الكوردستاني ؟ ماذا عن مطمح دولة كوردستان عند مجتمع البحث ؟ (1)

إذا قمنا بعملية حسابية بسيطة يتبين لنا بأن أغلبية المشاركين في عملية الإستبيان هم من الشباب ما بين عمر 17 إلى 35 سنة ، وهم جيل مابعد الانتفاضة الكوردستانية في 1991 ، وجاءت نتائج الإستبيان بأن مانسبته 85% من المشاركين اثار اهتمامهم المواضيع السياسية كانوا في المرحلة الثانوية ، بمعنى اغلبية مجتمع البحث كانوا في عمر لايفقهون من المواضيع السياسية شيء إلا بعد دخولهم المرحلة الثانوية ، وبما ان نسبة الشباب المشاركين في الإستبيان هي 77% ، اذن النسبة 85% تشمل بعض من هم فوق سن 45 أو 55 أيضاً ، وفي الوقت نفسه فإن هذا لايلغي وجود بعض الشباب الذين اثار اهتمامهم المواضيع السياسية في المرحلة الابتدائية أو الجامعية ، إذ جاءت نتائج الإستبيان بأن 10% اثار اهتمامهم المواضيع السياسية في المرحلة الجامعية ، و 3% في المرحلة الابتدائية . وتعد مرحلة الثانوية من المراحل الشبه اولية في حياة الإنسان ، وكبداية تأثر بالحياة السياسية ، معنى ذلك أغلبية في مجتمع البحث امامهم المجال الطويل والواسع في الوعي السياسي ، وللحصول مستقبلاً على مجتمع أكثر إدراكاً لأهمية المشاركة السياسية.

وما يعزز ما سبق نتائج الإستبيان لنسب إنتمائهم لتنظيم سياسي ، إذ جاءت النتائج بأن الأغلبية وبنسبة 51% أجابوا بنعم لإنتمائهم ، وأجاب مانسبته 49% بلا . وعلى الرغم من عدم وجود فارق كبير بين من انتموا أو لم ينتموا ، إلا ان النسبة كبيرة ، وأن ترك بعضهم التنظيم السياسي سابقاً أو لاحقاً . فمن المؤكد أن الانضمام إلى تنظيم سياسي يمثل سلوكاً سياسياً متقدماً هو أقرب للمشاركة السياسية ، ولكن لايشترط هذا ليكون الفرد عنصراً مؤثراً وفعالاً في العملية السياسية ، وعليه فإن هذه النسبة في الانضمام لتنظيم سياسي تثير التساؤل عن الاسباب ، حيث قلما يكون في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة أكثر من ما نصف مجتمع البحث منظم سياسياً . وجاءت الاجابة عن التساؤل خلال نتيجة نسب الإستبيان عن السؤال من الذي دفعك إلى الإنتماء ، ولان أسر مجتمع البحث مرت باحداث سياسية كثيرة ومؤثرة الأمر الذي جعل منهم أن يسارعوا في الانضمام إلى تنظيمات سياسية ، الأمر الذي دفع مانسبته 43% من المشاركين الى للإنتماء بسبب حدثٍ ما ، و 40% دفعهم للإنتماء الأسرة ، و 10% الزملاء في العمل ، و لم تسجل أي نسبة للأصدقاء في دفعهم للإنتماء ، في حين جاءت النسبة 7% لاسباب أو أطراف اخرى كانت وراء دفعهم للإنتماء . وعليه فإن مجتمعاً خرج قريبا من ظلم واستبداد الحكومات المركزية العراقية المتعاقبة ، وعاش التجربة الديمقراطية الفنية في الإقليم ، فإن هذه النسبة تكون اقرب إلى الواقع .

(1) في الحقيقة النتيجة جاءت بعيدة عن توقعاتنا ، حيث قام الإقليم في اول عملية انتخابية لها باستفتاء شعبي عام 1992 عن موضوع الانفصال من دولة العراق جاءت النسبة 97% .

وبالتالي جاءت نتائج الدوافع وازاء الإنتماء ما يعزز هذا الواقع لمجتمع البحث ، فنسبة 34% لدوافع المواقف السياسية ، و 32% لدوافع الأهداف العامة للتنظيم ، و 21% لدوافع الأيديولوجية ، و 13% لدوافع مختلفة اخرى ، في حين لم تسجل أية نسبة للدوافع الشخصية أو العاطفية أو الدينية .

وفضلا عن النتائج السابقة أصبح الولاء القومي هو اقرب إلى مجتمع البحث ، مما أثر على نظرتهم لرئيس إقليم كردستان ، وعليه أعتبر 75% من المشاركين أنه شأن قومي ، في حين اعتبر 20% منهم أنه شأن سياسي ، ولا يختلف الشأن السياسي كثيرا عن الشأن القومي باعتبارهما يصبان الهدف نفسه ، وجاءت نسبة 5% من المشاركين لايعرفون ماذا يعني لهم رئيس إقليم كردستان ، وهذه النسبة معقولة طالما هنالك نسبة من مجتمع البحث لايعرفون ان كانت الفدرالية قد حققت طموح الشعب الكوردي أم لا ، أو انهم يعتبرون السياسة هو مصدر كل شر ، ولم تسجل أي نسبة على ان الأمر لا يهم أو لا يعني مجتمع البحث . وبالتالي جاءت نتائج نظرة مجتمع البحث للمشاركة في الانتخابات معززة لذلك ، فقد اعتبرت اغلبية مجتمع البحث وبنسبة 73% ان المشاركة حق من حقوق الوطن ، و 22% اعتبرت أنها ضرورية ، و 5% اعتبرت أنها مسألة وطنية ، بينما لم تسجل أي نسبة لما يعتقد انه لايعرف أو ان الأمر لا حاجه لها .

وجاءت النتائج لسؤال الإستبيان ، عن : ماذا تعني لك المشاركة في المظاهرات ؟ ، مكملة لما سبق ، إذ اعتبر 50% من المشاركين أن المشاركة في المظاهرات أمر ضروري ، في حين اعتبرها 42% منهم حقاً من حقوق المواطن . واعتبر 5% المشاركة في المظاهرات أمر ليس بذي جدوى ، واعتبر 1% منهم ،ذلك أمر يضر بأمن واستقرار الوطن ، أما 2% فقالوا بأنهم لايعرفون .

وعلى الرغم من الولاء القومي لمجتمع البحث إلا ان ذلك لم يؤثر على المطالبة بالاصلاحات واعتبارها من اولويات عمل الحكومة في الإقليم ، وعليه ذهبت نسبة 33% من مجتمع البحث إلى القضاء على الفساد الاداري والمالي كأولوية لعمل الحكومة ، في حين 25% لتطبيق المادة 140 الدستورية للحكومة الاتحادية . وبحصولها على النسبة الثانية بعد القضاء على الفساد لا يقلل من اهميتها القومية ، فضلا عن تقدمها على باقي الاولويات الخاصة لمجتمع البحث ، فأولوية توفير فرص العمل حصلت على نسبة 15% ، وضمان الحريات على نسبة 9% ، وزيادة الرواتب على نسبة 8% ، والمحافظة على الأمن والاستقرار السياسي على نسبة 7% ، وإقرار حدود إقليم كردستان 2% .

وهذا التوجه القومي لمجتمع البحث أصبح متوقعا في مشاركتهم للمناسبات القومية إذ جاءت نتائج الإستبيان بأن 100% اجابو بنعم في مشاركتهم ، في حين لم تسجل أي نسبة في عدم المشاركة . وعليه لانستغرب في تفائل 89% من مجتمع البحث ، و تشائم 7% ، وأجاب 7% من مجتمع البحث بلا نعرف .

وهذه الاخيرة قد يكونون ممن يقفون بين التفاؤل والتشاؤم ،ومما جعلهم يترددون وبذلك جاء جوابهم بلا نعرف . وبالتالي فإن هذا التفاؤل يشكل عنصراً مهماً في موضوع الثقة بالنفس ، وعليه شكلت الأغلبية 70% من مجتمع البحث ممن يثق بنفسه ، و 14% ممن يثق بقائد سياسي ، و6% ممن يثق بكل من الوالدان ، وأيضاً 6% ممن يثق بالصديق المفضل ، و1% ممن يثق بالمعلم المفضل ، في حين 4% ممن يثق بأطراف أخرى .

والثقة بالنفس تعزز من إمكانية إدارة الفرد لمشاكله وهذا ما اثبتته نتائج سؤال الإستبيان عن إمكانية قدرة مجتمع البحث على حل مشاكله بنفسه ، فجاءت النتائج بان 58% تحل مشاكلها بمفردها ، و38% لا يحلها بمفرده ، في حين كانت إجابة ما نسبتهم 4% بلا أعرف .

يبدو ان مجتمع البحث اقل مشاركة في الندوات السياسية ، على الرغم من أن اغليبتهم قد كانوا أو مازالوا في تنظيم سياسي ،فضلاً عن الاهتمامات السياسية ، وهذا الأمر إما يعود لذات الشخص أو للجهات المنظمة للندوات ، وعليه جاءت النتائج ، 38% شاركوا في آخر ندوة قبل سنة ، و 19% شاركوا ندوة سياسية قبل شهر ، و15% شاركوا ندوة سياسية قبل أسبوع ، في حين 28% لم يشاركوا ابداً في ندوة سياسية . والمشاركة في الندوات السياسية تعتبر سلوكاً سياسياً مهماً وتقوم على توعية وثقافة الناس .

ولكن قلة المشاركة في الندوات السياسية لايعني ان مجتمع البحث لايفضلون البرامج السياسية ، وهذا ماجاء به نتائج سؤال عن ماهي البرامج الاقرب إلى ميولك ؟ ، فأجاب 42% البرامج السياسية ، و20% أجابوا البرامج الفنية ، و 11% أجابوا البرامج الوثائقية ، و 9% أجابوا البرامج الاقتصادية ، و 5% أجابوا البرامج التراثية، و 3% أجابوا البرامج الدينية ، في حين لم تسجل أي نسبة لبرامج الاطفال ، فيما عدا كل ذلك جاءت نسبة 10% من مجتمع البحث بأنهم يتابعون برامج مختلفة اخرى غير التي ذكرناها ، بمعنى ان مجتمع البحث يتمتع بميول مختلفة ، فضلاً عن أهمية واولوية البرامج السياسية .

مجتمع البحث وبمجرد ان تعطي رئيها عن أداء البرلمان الكوردستاني ، يعني ذلك أنها تقوم بسلوك سياسي مهم جداً ،وهي رقابة عمل البرلمان ، فجاءت النتائج وكما يلي : 36% غير راضي عن أدائها ، و 35% ليس راضياً عنها كثيراً ، وأجابت مانسبته 18% بلا أعرف ، في حين 11% منهم عبر عن رضاهم على أداء البرلمان الكوردستاني .

ولم يأت تقييم وضع كردستان سياسياً عند مجتمع البحث انعكاساً لرأيهم عن أداء البرلمان ، إذ ترى الأغلبية 73% ان وضع كردستان سياسياً يتجه نحو الاحسن ، وأجاب 18% بلا أعرف ، في حين يعتقد 9% ان وضع كردستان السياسي ينحدر نحو الأسوء .

وجاء تقييم مجتمع البحث عن وضع كردستان الاقتصادي ، حيث 65% اعتبر الوضع متوسط ، و 13% اعتب الوضع جيد ، و 13% أجابوا بلا أعرف ، بينما 9% اعتبر الوضع ردي .

وعلى الرغم من عدم رضى مجتمع البحث عن أداء البرلمان إلا انه مصر في المشاركة السياسية والقيام بعملية التصويت ، وهذا ما اثبتته نتائج السؤال عما اذا جاءتك فرصة للتصويت لبرلمان كردستان ؟ اجاب 84% سوف اصوت ، و 6% سوف لا اصوت ، في حين 11% أجابوا بلا أعرف .

ان اصرار مجتمع البحث على التصويت هو ادراكه لأهمية دوره في العملية السياسية ، فضلاً عن انه يرى مستقبله داخل إقليم كردستان ، وهذا ما تظهره نتائج سؤال عن اذا جائك فرصة لمغادرة الإقليم ، إذ اجاب 51% أجابوا بعدم استغلالها ، و 28% بسوف استغلها ، وأجاب 21% بلا أعرف ، وهذه الاخيرة لايمكن ترجيحها مستقبلا إن كان يستغلها أو لا ، وربما ينتظر مايصبوا له من تقدم الوضع الاقتصادي والسياسي ،حين ذاك هذه النسبة تعلن عن عدم مغادرتها للإقليم .

وعلى الرغم من ان مجتمع البحث أقل مشاركة في الندوات السياسية كما ظهر لنا سابقاً من نتائج الإستبيان ، إلا ان الأغلبية لايرفض استجابة دعوة للمشاركة في ندوة سياسية ، إذ 52% يستجيبون لها ، و 31% يهملونها ، و 17% اجابوا بلا أعرف ، وفي كل الاحوال تعد هذه الإستجابة أكثر من نصف المدعوين للندوة ، وهذا أمر لايستهان به ،فضلا عن امكانية استجابة ممن أجابوا بلا أعرف ، وهذه الاجابة لا تعد رفضاً وممكن ان يستجيبوا في وقتها .

يبدو ان مجتمع البحث ذو ثقافة متنوعة فضلاً عن الاهتمامات السياسية ، وهذا ما اظهرته نتائج اجوبة سؤال عن الهوايات ، حيث كانت 35% هوايتهم استعمال الكمبيوتر ، وكانت هذه دلالة على التقدم واستعمال احدث وسائل المعلومات ، و 21% هوايتهم استعمال التلفزيون ، و 15% هوايتهم المطالعة ، و 14% هوايتهم الرياضة ، و 11% هوايتهم السفر والسياحة ، و 4% هوايات مختلفة اخرى ، في حين لم تسجل أي نسبة لمن ليس له أي هواية . وممارسة الهوايات يجعل من مجتمع البحث أكثر قدرة على ايجاد الرفاق ، بل يصبحوا أكثر قربا لهم خاصة اذا ما توفر الانسجام والاشترك بالهوايات نفسها ، وعليه جاءت نتائج سؤال : هل لديك أصدقاء مفضلون ؟، حيث أجابوا 79% بنعم ، و 21% بلا . وهذه الاخيرة لاتعني انهم لايملكون أصدقاءً ،ولكن قد يكونوا أصدقاءً غير مفضلين .

وفي السؤال المكمل لما سبق ، عن عدد لقاء الأصدقاء مع بعض ، جاءت النتيجة ، بان 38% يلتقون أكثر من مرة في الأسبوع ، و 33% يلتقون كل يوم ، و 29% يلتقون مرة في الأسبوع . ان تكرار أو زيادة اللقاء بين الأصدقاء لا يُقيم مستوى الافضلية .

وفيما يخص علاقة الفرد في مجتمع البحث بعائلته ، جاءت النتائج كالآتي : 84% ممتازة ، و 11% جيدة، و 5% لايأس بها ، و لم تسجل أي نسبة بوجود علاقة سيئة أو منفصلة مع العائلة . وهذا مؤشر على مدى أهمية العائلة عند مجتمع البحث .

الولاء القومي مع التفاؤل السياسي والاقتصادي وتعزيزها بسلوك سياسي راقٍ في المشاركة بالانتخابات المختلفة لا يقف امام طموح بعض الشباب أو الشرائح الأخرى في الهجرة إلى الخارج ، وعليه اتسع المجال امام مجتمع البحث لاختيار أهم ثلاثة اسباب حسب وجهة نظرهم ، وبالتالي جاءت نتائج اسباب الهجرة من كوردستان حسب الإستبيان كما يلي : غلاء المعيشة 15% الحرية السياسية 7% ، مشاكل عائلية 6% ، الحرية الشخصية 12% ، حب الفضول 6% ، البطالة 19% ، مواصلة الدراسة 12% ، للرفاهية 14% ، مشاكل نفسية وعاطفية 1% ، اخرى 8% .

على الرغم من الوضع الامني المستقر في الإقليم لايعني عدم تعرض مجتمع البحث إلى مشاكل ولم يستطع حلها ، حيث المشاكل في الإقليم لا يختصر على الوضع الامني ، وعليه جاءت نتائج الإستبيان ، بأن الأغلبية 72% أجابوا بعدم تعرضهم للمشاكل خلال 6 اشهر الماضية ، في حين 28% أجابوا بأنهم قد تعرضوا إلى مشاكل خلال الفترة نفسها ، وعليه نسبة التعرض للمشاكل في مجتمع البحث قليلة . ولكل من تعرض إلى المشكلة فإن هنالك طرفاً معيناً قد قام بالمساعدة ،ومن خلال ذلك ممكن التعرف على الوضع والمستوى، حيث جاءت النتائج ،لوالدين نسبة 20% في المساعدة ، والأصدقاء نسبة 11% في المساعدة ، و المدرس نسبة 4% في المساعدة ، وللمسؤول الحزبي نسبة 7% في المساعدة ، ورجال الدين نسبة 2% ، ووجهاء المنطقة نسبة 2% ، واطراف وجهات مختلفة أخرى نسبة 54% ، وهذه النسبة هي الأغلبية بين النسب ومعنى ذلك ان المشاكل كثيرة الاختلاف ومتنوعة ،ولا تختص جهة معينة ، بمعنى أنها اقرب إلى العامة ، في حين لم تسجل أي نسبة للشرطة في المساعدة . وما يعزز من عدم مشاركة الشرطة في حل مشاكل مجتمع البحث هي النتائج الحاصلة من الإجابة على السؤال ، هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال الثلاث سنوات الماضية ؟ فلم تسجل أي نسبة لمن تم اعتقاله أو الحكم عليه ، وعليه جاءت النسبة 100% لمن اجابو بلا و 0% لمن أجابوا بنعم .

وفضلا عن الاسباب التي جعل من الشباب ان تهاجر ، هنالك محفزات تقوم بالتشجيع على الهجرة ، وفي السؤال : عن الحوافز الأكثر تشجيعا للهجرة ؟ جاءت النتائج كالآتي : الإعلام 14% ، الاشاعات

17% ، اخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين الى الخارج 22% ، اخرى 47% ، وهذه الاخيرة هي النسبة الأكثر، بمعنى هنالك محفزات اخرى غير التي ذكرناها ، وبالتالي مجتمع البحث لاتستفزه جهة محددة في اتخاذ قرار الهجرة ، وهذا ما يؤكد الاسباب المختلفة للهجرة التي جاءت في نتائج الإستبيان .

يبقى لوسائل الإعلام والاتصال الأثر الكبير على أي مجتمع وليس فقط على مجتمع البحث، ومن أهم هذه الوسائل هي التلفزيون ، وعليه كان ولا بد معرفة القناة المفضلة لدى مجتمع البحث ، فجاءت النتائج كالآتي : قناة كوردستان محلية 4%، قناة فضائية عراقية 3%، قناة فضائية تركية 3%، قناة اوربية 10%، قناة فضائية كوردستانية 47%، قناة فضائية عربية 29%، قناة فضائية فارسية 1%، اخرى 3% . وان كانت قومية مجتمع البحث كوردية ، فضلا عن حرمانهم من امتلاك قناة ناطقة بلسانهم ، أصبح من البديهي الأغلبية تشاهد قناة فضائية كوردستانية ، ولكن هذا لم يمنع باستمرار مشاهدة المحطات العربية اعتادوا عليها . وبالتالي جاءت النسب مطابقة لواقع الإقليم في افضلية المحطات . ومن الجدير بالذكر الاخذ بنظر الاعتبار في هذه المسألة عامل انتشار المحطات المختلفة مع سماح امتلاك (جهاز الستلايت) بعد ان كانت محرمة في العهد السابق للنظام العراقي ، فقد أصبح اليوم بإمكان المواطن مشاهدة مختلف المحطات دون قيد .

ويعد مجتمع البحث جزءاً من المجتمع الكوردستاني ككل ، وللقيادة الكوردية رمزية عند الشعب الكوردي ، خاصة من لهم تاريخ نضالي عريق ، فضلاً عن احترامهم للقيادات السياسية باعتبارها جاءت من خلال عملية شرعية وقانونية ، واليوم القائد السياسي هو ابن المنطقة وليس كما كان سابقاً ، بمعنى القائد السياسي معروف وهو اقرب إلى مجتمعه ، وبالتالي أصبح اللقاء به أمراً أكثر قبولاً ومسموحاً ، وعليه جاءت النتائج لسؤال : عما اذا التقيت في حياتك بقائد سياسي ؟ ، فنسبة 86% من مجتمع البحث اجابوا بنعم ، و 14% منهم اجابوا بلا .

وبالتالي هذا القرب من القائد السياسي أصبح أمراً واقعاً في اهتمام مجتمع البحث للإستماع إلى خطاب سياسي أو ندوة سياسية ، وعليه جاءت نتائج ما يخص اعجاب مجتمع البحث بخطاب سياسي أو ندوة سياسية من عدمه ، فنسبة 96% اجابوا بنعم ، و 4% اجابوا بلا أعرف ، في حين لم تسجل أي نسبة بلا .

وبحكم ما مرت بها العوائل الكوردية عبر الزمن لسياسات ظالمة مستتدة وقمعية جعلت منها ان تأخذ الدور الاساسي في بناء السلوك السياسي لافرادها، وبالتالي جاءت نتائج سؤال : اذا ما تعلمت من عائلتك موضوعاً سياسياً ؟ ، فأجابوا 52% بنعم ، و 41% بلا ، في حين 7% بلا أعرف .

ولا تشترط الشخصية السياسية ان تكون في منصب حكومي ، فالمجالات السياسية واسعة ، ولكن الشعب الكوردستاني يعرف ان الحصول على حقوقه الشرعية لا يأتي إلا من خلال المناصب السياسية على صعيد الإقليم والعراق ، وعليه جاءت نتائج سؤال : اذا كانت تطمح ان تكون شخصية سياسية ؟ ، إذ أجاب 74% منهم بنعم ، و 20% بلا ، في حين أجاب 6% منهم بلا أعرف .

إن التوجه العقائدي الديني أمر غاية في الخطورة عندما يسيس ويستغل من قبل جماعات متطرفة راديكالية ، ورغم الالتزام الديني عند المجتمع الكوردي ، إلا ان نظرتهم لإدارة الإقليم من قبل إدارة مدنية مؤسساتية وبعيدة عن زج الدين في سياسة الحكومة ، وهذا ما ظهر في نتائج سؤال : عما اذا كنت توافق في استلام علماء الدين للمناصب السياسية ، فجاءت النتائج ، 93% أجابوا بلا ، و 6% أجابوا بلا أعرف ، في حين أجاب 1% منهم فقط بنعم .

منطقة زاخو

بعد جمع البيانات لمنطقة زاخو توصلنا للنتائج التالية :

إستمارة جمع البيانات لمنطقة زاخو (العدد المحدد 200 – العدد الصالح 180)

العمر 17 سنة فما فوق *	22	العمر 35 سنة فما فوق	42	العمر 55 فما فوق	8
العمر 25 سنة فما فوق *	91	العمر 45 سنة فما فوق	17		
الجنس *					
أنثى	50	ذكر	130		
التحصيل الدراسي *					
امى		يقرأ ويكتب	78		
جامعي	47	إعدادي	52		
		دراسات عليا	3		
المهنة *					
موظف	76	حر	42	طالب	23
عاطل	15	ربة بيت	4	اخرى	20
الوضع الاسري *					
أعزب	37	متزوج	143		
الحالة الاقتصادية *					
دخل محدود	106	دخل متوسط	71	دخل عالي	3
الإنحدار العائلي *					
عائلة فلاحية	67	أعمال حرة	32	ملاكية	2
تجارية/صناعية	8	مهنية	24	أخرى	
عمالية /كسبية	47	دينية			
محل السكن *					
مدينة	128	قرية	41	مجمعات/ضواحي	11
1- هل شاركت يوماً فى الانتخابات؟					
نعم	180	لا			

2- إذا كان جواب السؤال السابق بـ(نعم) فكم مرة شاركت في الانتخابات؟

مرة واحدة أكثر من مرة 180

3- ما هي الانتخابات التي شاركت فيها؟

180	إنتخابات برلمانية	40	إنتخابات مجلس المحافظة
20	إنتخابات أتحاد الطلبة	121	إنتخابات مجلس البلدية
130	إنتخابات نقابية	49	إنتخابات أخرى

4- أي المفاهيم التالية هي أقرب إلى رأيك؟

36	السياسة أولاً		السياسة قبل الثقافة
31	الإقتصاد أولاً	95	الثقافة قبل السياسة
18	السياسة تخلق التغيير والإصلاح		السياسة مصدر كل شر وفساد

5- هل حققت الفدرالية الطموح السياسي للشعب الكوردستاني حسب رأيك؟

نعم 162 لا 16 لا أعرف 2

6- في أية مرحلة دراسية أثارت الموضوعات السياسية اهتمامك؟

44	المرحلة الجامعية	100	المرحلة الثانوية	36	المرحلة الابتدائية
----	------------------	-----	------------------	----	--------------------

7- هل انتميت يوماً ما إلى تنظيم سياسي؟

نعم 79 لا 101

8- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) من الذي دفعك إلى الإنتماء؟

25	الاسرة	13	الزملاء في العمل	9	الاصدقاء
			أخرى	32	حدث ما

9- ما الدافع وراء الإنتماء؟

30	المواقف السياسية	19	الأيديولوجية
22	الأهداف العامة للتنظيم		المصلحة الشخصية
	اسباب دينية		العاطفة
		8	أخرى

10- ماذا يعني لك رئيس إقليم كوردستان؟

شأن قومي مهم 163
شأن سياسي لا أعرف 17

11- كيف تنظر إلى المشاركة في الانتخابات؟

133

لا حاجة لها
حق من حقوق المواطن
لا أعرف

47

ضرورية
مسألة وطنية
وظيفة مهمة للوطن

12- ما ذا تعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك؟

177

حق من حقوق المواطن
تضر بأمن واستقرار الوطن

63

ضرورية
لا جدوى فيها
لا أعرف

13- ماهي أولويات الحكومة حسب رأيك؟ (أختيار ثلاثة خيارات)؟

172
44
10

القضاء على الفساد الاداري والمالي
زيادة الرواتب
المحافظة على الامن والاستقرار
السياسي

156
37
78
43

تطبيق المادة 140
إقرار حدود إقليم
كوردستان
ضمان الحريات
توفير فرص
العمل

14- هل تشارك في المناسبات القومية؟

لا

180

نعم

15- هل انت متفائل أم متشائم في الحياة؟

6

لا أعرف

12

متشائم

162

متفائل

16- بمن تثق أكثر؟

27

قائد سياسي

أخرى

14
3

صديقك المفضل

معلمك المفضل

98
38

ذاتك

الوالدين

17- هل تحل مشاكلك بنفسك؟

7

لا أعرف

85

لا

88

نعم

18- متى شاركت في آخر ندوة سياسية؟

68
53

قبل
شهر
لم أشارك
أبداً

15
44

قبل أسبوع

قبل سنة

19- ماهي الموضوعات الأقرب إلى ميولك؟

21

البرامج التراثية
البرامج الدينية

37

برامج الأطفال
البرامج السياسية

51	الأفلام الوثائقية	58	البرامج الفنية
	أخرى	13	البرامج الاقتصادية

20- هل انت راضي عن أداء البرلمان الكوردستاني؟

41	لا أعرف	115	ليس كثيرا	22	لا	2	نعم
----	---------	-----	-----------	----	----	---	-----

21- ما هو تقييمك للوضع الاقتصادي في كوردستان؟

30	لا أعرف	50	رديء	93	متوسط	7	جيد
----	---------	----	------	----	-------	---	-----

22- ماهو تقييمك للوضع السياسي في كوردستان؟

8	لا أعرف	50	نحو الأسوء	122	نحو الأحسن
---	---------	----	------------	-----	------------

23- إذا أنتك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كوردستان؟

4	لا أعرف	7	لا أصوت	169	سوف اصوت
---	---------	---	---------	-----	----------

24- إذا أنتك فرصة لمغادرة من الإقليم؟

25	لا أعرف	103	لا أستغلها	52	سوف استغلها
----	---------	-----	------------	----	-------------

25- إذا أنتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية؟

80	لا أعرف	14	اهملها	86	أستجيب لها
----	---------	----	--------	----	------------

26- ما هي هواياتك؟

19	الرياضة	33	السفر والسياحة	32	المطالعة
	استعمال الموبايل	47	استعمال الكمبيوتر	48	مشاهدة التلفزيون
		1	اخرى		ليس لدية أي هواية

27- هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين؟

13	لا	167	نعم
----	----	-----	-----

28- اذا كان السؤال السابق بنعم، متى تلتقي بهم؟

64	أكثر من مرة في الاسبوع	43	كل يوم	60	مرة في الاسبوع
----	------------------------	----	--------	----	----------------

29- كيف هي علاقتك بعائلتك؟

7	لا بأس بها	35	جيدة	133	ممتازة
		5	منفصلة		سيئة

30- اختر أهم ثلاثة أسباب لهجرة الشباب إلى الخارج؟

48
20
89
7

البطالة
مواصلة الدراسة
للرفاهية
مشاكل نفسية وعاطفية
أخرى

180
31
70
17
78

غلاء المعيشة
الحرية السياسية
مشاكل عائلية
الحرية الشخصية
حب الفضول

31- هل تعرضت خلال الستة أشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بنفسك؟

لا 108 نعم 72

32- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) من الذي ساعدك في حلها؟

1	رجال الدين	3	والدين	22	الأصدقاء
3	وجهاء المنطقة		الشرطة	6	المدرس
		34	أخرى	3	مسؤول حزبي

33- هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية؟

لا 180 نعم

34- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) ما السبب؟

	مشكلة جنائية		مشكلة مرورية
	مشكلة مع الرفاق أو زملاء العمل		مشكلة عاطفية
	مشكلة سياسية		مشكلة عائلية
			أخرى

35- ماهي الحوافز الأكثر تشجيعاً للهجرة إلى الخارج؟

93	أخبار الأصدقاء والمهاجرين إلى الخارج	17	الإعلام
37	أخرى	33	الإشاعات

36- ما هي القناة التلفزيونية المفضلة لديك؟ اختيار اثنين؟

120	قناة فضائية	54	قناة كردستان محلية
98	قناة فضائية عربية	12	قناة فضائية عراقية
	قناة فضائية فارسية	24	قناة فضائية تركية
38	أخرى	14	قناة اوربية

37- هل التقيت في حياتك بقائد سياسي؟

لا 83 نعم 97

38- هل أعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً ما؟

نعم 176 لا 4 لا أعرف

39- هل تعلمت من عائلتك موضوعاً سياسياً؟

نعم 93 لا 81 لا أعرف 6

40- هل تطمع يوماً في أن تصبح شخصية سياسية؟

نعم 95 لا 30 لا أعرف 55

41- هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية

نعم 2 لا 163 لا أعرف 15

نتائج إستبيان منطقة زاخو

نبذة عن تاريخ مدينة زاخو :

تقع مدينة زاخو في مقدمة سهل سندي يحدها من الجنوب جبل (بيخير) ومن الشمال سهل سندي ،وتقف هضاب (مام يزدین) قبالتها من الشرق ،كما يمر رافد الهيزل غربها، تضم في المدينة معالم أثرية وتاريخية كالجسر العباسي (جسر دلال) كما يطلق اهل المدينة عليه ، اثار (الكیستا) القديمة ، ولقد اختلف المؤرخون والدارسون حول تسمية زاخو ، فثمة آراء عدة حولها . فبعض الدارسين الكورد اعتقدوا أن اسم المدينة مشتقة من كلمة (زاخوك) التي تعني مكان الاستحمام ، غير أن هذا الرأي غير مدعوم بمصادر تاريخية ، ولا يسنده اي مرجع تاريخي، وورد في بعض المراجع الآرامية القديمة ذكر (زاخو) على أنها مشتقة من كلمة (زاخوتا) الآرامية التي تعني (النصر) . وثمة أدلة واقعية تثبت صحة هذه التسمية وهي وقوع معارك طاحنة في هذه المنطقة بين الفرس والرومان . فبالقرب من زاخو وبالتحديد إلى غربها قليلاً تقع قرية (بيدار) أو (بيث دار) نسبة إلى الملك الفارسي (داریوش) أو (دار) وفي الغرب منها تقع (فيشخابور) الحالية أو (بيث شابور) نسبة إلى (شابور) الملك الفارسي . ويستدل جغرافياً أن المعارك التي وقعت في (بيث شابور) و(بيث دارا) قد انتهت في منطقة زاخو بانتصار الرومان على الفرس ، لأن سير المعارك كان من الغرب إلى الشرق . أما عن تاريخ بناء مدينة زاخو فقد اختلف المؤرخون في فيه ، وبعض النصوص تقول أن المدينة كانت قرية صغيرة تسكنها جماعة من الكورد والسريان ، الذين نزحوا من تركيا ، ثم جاءت جماعات من اليهود وسكنت القرية ، ثم بدأ التوسع والعمران في المدينة لموقع المدينة الاستراتيجي ، فهي قريبة من الجبال والسهول ، كما يمر نهر الخابور فيها (1) . وفي صدر الإسلام توسعت المدينة جنوباً إلى محلة الحسينية الحالية وسميت ب(حسنية الخابور). وقد ذكرها الشاعر العربي أبو العلاء المعري والرحالة الفينييسي الشهير ماركو بولو ولقد دمرت حسنية الخابور من قبل قبائل الغز التركية عام 1041 وأعيد بناؤها لاحقاً في الجزيرة الوسطية والتي أصبحت نواة للمدينة الحالية. أصبحت بعدها إمارة مستقلة باسم إمارة سنديا وعندما ضعفت الإمارة تمكن امراء بادينان من ضمها إلى امارتهم عام 1470 بعدها خضعت المدينة لسيطرة العثمانيين وأصبحت زاخو مركز قضاء سنة 1864. وفي سنة 1918 دخلت القوات البريطانية المدينة لتنتهي السيطرة العثمانية عليها . وبعدها تم إلحاق المدينة بالمملكة العراقية. وقد تعاقب الحكام الذين تولوا الحكم

(1) مصدر سابق . متي مهنام سليمان ، دھوك في أحضان الثورة ، ص16 .

في العراق في العهدين الملكي والجمهوري في زيارة المدينة لكونها مركزاً إستراتيجياً مهما للعراق. اشتهرت المدينة بكونها مركزاً لليهود الناطقين بالأرامية في كردستان. حيث شكلوا الأغلبية الساحقة من سكانها حتى بدايات القرن العشرين عندما بدأت هجرتهم إلى إسرائيل. كما سكنها الآشوريون والأرمن ، فأصبحت مركزاً دينياً هاماً للكنيسة الكلدانية عند تأسيس مطرانية بها في القرن التاسع عشر.

ويعد جسر دلال (باللغة الكوردية : پرا ده لال) من أبرز المعالم التاريخية للمدينة . ويبلغ طوله الإجمالي 114 متراً وعرضه 4,70 متراً ، ويرتفع عن سطح النهر 15,50 متراً وهو مشيد بالحجارة المنحوتة . أما تسمية جسر دلال (پرا ده لال) فهي قديمة عند أهل زاخو . وقد اطلق عليه الجسر الكبير (پرا مه زن) أي الجسر الكبير بلهجة سكان المدينة. كما يطلق عليه البعض تسمية الجسر العباسي .

تقع قلعة زاخو على الضفة الغربية لفرع نهر الخابور الشرقي ، ولايعرف التاريخ الحقيقي لهذه القلعة بيد أن بعض علماء الآثار يعتقدون بأن تاريخ القلعة يعود إلى القرن الثالث عشر أو الرابع عشر الميلادي . اما البرج القائم فهو أقدم من بناء القلعة. والقلعة كانت دار للإمارة في عهد إمارة بادينان بيد أن الأمير (على خان) أعاد بناءها بين عامي 1205 هـ - 1212 هـ ووسعها ، وتم إعادة بنائها على أنقاض القلعة القديمة وبعد تشكيل المملكة العراقية في سنة 1921 تم إعادة بنائها بالشكل الحالي فطمسوا معظم ملامحها التاريخية.

وومن جسور المدينة المشهورة الجسر المعلق(جسر محمد أغا، جسر الفاروق): شيد هذا الجسر من قبل هيئة الأشغال البريطانية في سنة 1922. أما الجسر الحجري أو جسر محلة الغجر(باللغة الكوردية پرا محلا قرچا): فأن المصادر التاريخية تشير إلى أن (حسن بك). وهو أحد أمراء بادينان قد قام بإنشاء هذا الجسر ، وبناء على ذلك فإن فترة بناء الجسر كانت ما بين عامي 1541 - 1581 لان فترة حكم حسن بك استمرت زهاء أربعين عاماً. وإلى يومنا هذا فالجسر لا يحمل أي اسم رسمي . أما جسر السعدون فقد شيد هذا الجسر في سنة 1934 ، وقد سمي الجسر بهذه التسمية تيمناً لذكرى السياسي العراقي الراحل عبد المحسن السعدون. وفي منتصف السبعينات من القرن العشرين لم يستوعب هذا الجسر الآليات العسكرية الضخمة للجيش العراقي وخاصة الدبابات. لذلك عمدت الحكومة العراقية آنذاك على إزالته ، وبناء جسر كونكريتي في مكانه وذلك في عام 1922 غير أنه لم يستوعب التوسع الحاصل للمدينة ، مما أدى إلى إحداث اختناقات مرورية كثيرة فقامت حكومة إقليم كردستان العراق بتوسيعه بإضافة قسم جديد إليه ليأخذ شكله الحالي .

لقد نصب للشاعر الثوري المشهور (احمدى خانى) تمثالاً أمام بناية بلدية زاخو. فضلاً عن نصب للشهيد (صالح اليوسفي) في وسط المدينة بالقرب من بناية قائمقامية وهو من عمل الفنان (رشيد علي) .

وأقيم نصبين لفتاتين كورديتين في دورة بارزان زهي من عمل الفنان الراحل (أنور الجزراوي) .
ونصبين للفنانين الراحلين (أياز يوسف) و (أردوان زاخولي) بالقرب من جسر (دلال) من عمل الفنان
(دلير كاميران عبد الحكيم) .

و ناحية (إبراهيم الخليل) هي البوابة الحدودية لإقليم كردستان للمرور إلى تركيا. ويقع مركز
الناحية على مقربة من التقاء نهري هيزل والخابور فيقع فيه الجسر الذي يصل إقليم كردستان بتركيا.
أما اسمها فيرجع إلى اسم القرية التي دفن فيها الرسول(إبراهيم الخليل)، فهو مكان مقدس وخاصة لأهالي
مدينة زاخو. يعيش أهالي المنطقة على زراعة المحاصيل الشتوية مثل القمح والشعير والحمص والعدس
والمحاصيل الأخرى مثل الخضروات والفواكه التي تزرع في الصيف مثل الرمان وجميع أنواع العنب
والتفاح والزيتون، حيث تشتهر المنطقة بهذه المحاصيل والفواكه منذ القدم ، وبالاستفادة من ماء نهر
خابور في ري هذه المحاصيل .

من أهم الجبال الموجودة في حدود الناحية الجبل الأبيض الذي يمتد من جنوب ناحية مانكيشك في
الغرب إلى الطريق الدولي المتوجه إلى زاخو عبر الوادي الأبيض. حيث يمتد إلى جبل بيخير ليشكل
المثلث الحدودي. يتواجد في الناحية عدد من الأماكن الأثرية التاريخية القديمة، حيث تم تثبيت (اثنان
وعشرين)موقعاً في مديرية الآثار بدهوك . ومن أهمها قلعة (أرمشتي) و آثار (ديربون) و(بيشخابور) و
آثار (بيتاسي) و آثار (دورنخي) و آثار (إبراهيم الخليل) . تمتد الناحية على مساحة تصل إلى 295 كم
مربع ، وعدد القرى التابعة لها ثلاثة وخمسون قرية حيث هدمت جميعها قبل وبعد حملات الانفال ما عدا
مركز الناحية وعدد من الأماكن الأثرية كانت ممنوعة عن المواطنين بحجة مرور خطوط مشتقات
البتروال. وبعد تأسيس الحكومة الكوردستانية، تم إعادة بناء المنطقة من جديد ، حيث أصبحت مأهولة
بالسكان (1) .

نتائج الاستبيان

إن نسبة الشباب المشاركين في مجتمع البحث تعتبر الأغلبية ، في حالة اعتبار الاعمار المتروحة
بين (17 سنة - 35 سنة) فما فوق من جيل الشباب . وعليه تصبح مجموع نسبة المشاركين بين الشباب
17 سنة فما فوق بنسبة 12 % ، و 25 سنة فما فوق بنسبة 50% ، و 35 فما فوق بنسبة 23% ()
85% ، بينما جيل مابعد الشباب (العمر فوق 45 سنة بنسبة 9% ، و 55 سنة فما فوق 4%) ، 13% .

(1) الزاخوي سعيد الحاج صديق ، زاخو ، الماضي والحاضر ، دراسة تاريخية اجتماعية سياسية اقتصادية شاملة ، ط1 ، 2009 ، مطبعة
خاني/دهوك ، (اختصار مكثف لبعض ماتم ذكره عن تاريخ زاخو فيه) .

وبذلك يعد مجتمع البحث من الأغلبية الشبابية ، ويتميزون بروح المشاركة لكونهم من القطاع الحيوي في المجتمع .

أما نسبة اشتراك المرأة في العدد الكلي فهي 28% ، بينما نسبة الرجال هي 72% ، وهذا الفارق ليس بكثير لطالما نحن بصدد مجتمع بحث في قضاء لا محافظة ، حيث كلما ضاق مجال المجتمع إلى أن يصل إلى القرى يضيق معه مجال مشاركة المرأة بسبب وضع المجتمع الضيق .

أما بالنسبة إلى التحصيل العلمي لمجتمع البحث ، فيبدو أن كلهم من المتعلمين، ولكن اختلاف في مستوى التعليم ، وفي نتائج الإستهيبان لم تسجل أي نسبة للأمية بين مجتمع البحث ، بينما جاءت نسبة 26% للتحصيل الجامعي ، ونسبة 29% للتحصيل الاعداذي ، ونسبة 43% لمن يقرأ ويكتب ، ونسبة 2% للدراسات العليا .

وفي السؤال عن المهنة لمجتمع البحث كانت النتائج كالاتي : 42% موظف ، و 13% طالب ، 24% حر (بمعنى أعمال حرة مختلفة) ، و 11% أخرى (بمعنى مهن أو أعمال مختلفة أخرى لم نقم بذكرها في الاستبيان) ، و 2% ربة بيت ، و 8% عاطل عن العمل . وهذه النسبة الأخيرة تثير الانتباه لأنها نسبة ليست قليلة ، خاصة في مجتمع بحث متعلم ، مع العلم ان العاطلين عن العمل لايشترط ان يكون محتاجاً مادياً ، وفي مجتمعاتنا يسود الرخاء الذي يبعد بعض الناس الميسورين عن العمل .

يبدو الوضع الاقتصادي مناسباً لذا فأغلب أفراد مجتمع البحث متزوجون ، فتفيد النتائج بأن 79% متزوج ، و 21% أعزب . وبالتالي فقد أفادت نتائج مجتمع البحث عن الحالة الاقتصادية ، بأن 59% هم أصحاب دخل محدود ، و 39% هم أصحاب دخل متوسط ، و 2% هم أصحاب دخل عالي .

كما يظهر بأن الإنحدار العائلي في مجتمع البحث كما يأتي : العدد الأكبر هم من عوائل فلاحية بنسبة 37% ، ومن ثم من عوائل عمالية كسبة بنسبة 26% ، ومن ثم أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 18% ، ومن ثم أصحاب المهن بنسبة 13% ، ومن ثم أصحاب المهن التجارية والصناعية بنسبة 5% ، والملاكون بنسبة 1% ، بينما لم تسجل أي نسبة للإنحدار الديني ولا لغيرها من الأعمال أو الوظائف الأخرى غير التي ذكرناها . وعلى العموم هذا هو واقع الإنحدار العائلي لمجتمع البحث ، وعليه ورد محل سكنهم انعكاساً لذلك ، ف 71% من مجتمع البحث محل سكنهم في المدينة ، و 23% محل سكنهم في القرية ، بينما 6% في المجمعات والضواحي .

ونائج مشاركة مجتمع البحث في الانتخابات جاءت جديرة بالإهتمام ، حيث لم تسجل أي نسبة لمن لم يشارك في الانتخابات ، بينما كانت نسبة 100% للمشاركين ، بمعنى كل مجتمع البحث قد شارك في

الانتخابات ، فضلاً عن ذلك لم تقتصر المشاركة على مرة واحدة بل تعدى ذلك ليكون أكثر من مرة ، بمعنى 100% من مجتمع البحث شارك أكثر من مرة في الانتخابات .

ومن الجدير بالذكر أن المشاركة لم تقتصر على عملية انتخابية معينة بل مختلفة ، وعليه جاءت نتائج الاستبيان ، بأن 7% شاركوا في إنتخابات مجلس المحافظة ، و22% شاركوا في إنتخابات مجلس البلدية ، و 34% شاركوا في الإنتخابات البرلمانية ، و 4% ساركوا في إنتخابات اتحاد الطلبة ، و24% شاركوا في الإنتخابات النقابية ، و9% شاركوا إنتخابات أخرى ، بمعنى ثمة عمليات مختلفة أخرى غير التي ذكرناها قام مجتمع البحث في المشاركة فيها ، وعليه يعتبر مجتمع البحث مرتقياً لمستوى سلوك سياسي متقدم . ومما عزز ذلك هو إختيار مجتمع البحث لنوع المفهوم المطروح في سؤال الإستبيان رقم 4، وهو: أي المفاهيم هي أقرب إلى رأيك ؟ فجاءت النسب ، بأن 53% اختاروا ، الثقافة قبل السياسة ، و 20% اختاروا السياسة أولاً ، و 17% اختاروا الاقتصاد أولاً ، و 10% اختاروا السياسة التي تخلق التغيير والإصلاح ، بينما لم تسجل أي نسبة لإختيار مفهومي ، (السياسة قبل الثقافة) و (السياسة مصدر كل شيء وفساد) . وبما أن لمجتمع البحث هذه النظرة حول المفاهيم ، فضلاً عن السلوك السياسي الواضح في مشاركته في الإنتخابات ، فقد أصبح متوقعاً بأن الغالبية تعطي رأيها فيما إذا حققت الفردالية الطموح السياسي الكوردستاني ، حيث جاءت النتيجة بأن 90% أجابوا بنعم ، و 9% جابوا بلا ، بينما 1% أجابوا بلا أعرف .

أما عن سؤال اية مرحلة دراسية اثارت الموضوعات السياسية اهتمام مجتمع البحث ، فقد جاءت النتائج بأن 56% في المرحلة الثانوية ، و 24% في المرحلة الجامعية ، و 20% فيال مرحلة الابتدائية . ويبدو أن مجتمع البحث لم يقف عند المواضيع السياسية بل ذهب الى ابعد من ذلك حيث شارك نصف مجتمع البحث في الإنتماء إلى تنظيم سياسي ، وهذا ما اظهرته نتائج الإستبيان ، ف 44% انتموا إلى تنظيم سياسي ، بينما 56% لم ينتموا . ورغم ذلك فثمة عوامل أخرى تدفع بالفرد للإنتماء ، وفي سؤال معرفة الاطراف التي ساهمت في ذلك ، جاءت النتائج بأن 41% أجابوا ب (حدث ما دفع إلى الانتماء) ، و 32% أجابوا ب (الأسرة دفعت إلى الانتماء) ، و 16% أجابوا ب (الزملاء في العمل كانوا دافعاً للانتماء)، و 11% أشاروا إلى (الأصدقاء هم من دفع للانتماء) ، و 7% أجابوا ب (اطراف اخرى ساهمت بالدفع إلى الانتماء) . وبالتالي لا بد بأن هنالك دافع وراء الإنتماء ، وهذا ما توصلنا اليه من خلال السؤال : (ما الدافع وراء الإنتماء ؟) فجاءت النتائج بان 38% من الدوافع هو (المواقف السياسية) ، و 28% هو (الأهداف العامة للتنظيم) ، و 24% هو (الايديولوجية) ، و 10% (لدوافع اخرى) أي غير التي تم ذكرها في الإستبيان ، بينما لم تسجل أي نسبة للدوافع التالية (المصالح الشخصية) و (العاطفية و الدينية)

. وهذا الأخير يُعتبر من اضعف الدوافع ، ويجعل من الدافع السياسي ضعيفاً وعرضة للفشل فضلاً عن الدافع الديني الذي يجعل من السياسي طائفيًا .

وفي السؤال عن (ماذا يعني لك رئيس إقليم كردستان) جاءت النتائج إنعكاساً لمعاناة عوائل مجتمع البحث وتعرضهم لاحداث جمة مما دفعهم إلى الإنتماء لتنظيم سياسي ولدوافع قومية ، ومما لاشك فيه تكون النتيجة الأغلبية 91% ممن اعتبروا رئيس الإقليم هو شأن قومي ، و 9% اعتبروه شأنًا سياسياً ، بينما لم تسجل أي نسبة لمن اعتبر الأمر لا يهمه أو لا يعرف .

وعليه جاءت نتائج نظرة مجتمع البحث إلى المشاركة الانتخابية وحسب الأغلبية 74% على أنها حق من حقوق المواطن ، و 26% على أنها ضرورية ، بينما لم تسجل أي نسبة لمن يراها مسألة وطنية أو وظيفة مهمة للوطن أو لا حاجة لها أو أنه لا يعرف .

وجاءت أجوبة سؤال : (ماذا يعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك ؟) إنعكاساً تاماً لما سبق في نظرتم إلى المشاركة الانتخابية مع الفارق بين النسب ، حيث 65% اعتبرها حق من حقوق المواطن ، و 35% اعتبرها ضرورية ، بينما لم تسجل أي نسبة لإعتبرات اخرى ، مثل (تضر بأمن واستقرار الوطن) أو (لا جدوى لها) ، أو (لا يعرف) .

اختلف مجتمع البحث في مسألة أولويات الحكومة ، إلا أن الأغلبية (32%) ذهبت إلى القضاء على الفساد الإداري والمالي ، و 29% لتطبيق المادة 140 ، و 14% لضمان الحريات ، و 8% لتوفير فرص العمل ، وأيضاً 8% لزيادة الرواتب ، و 2% للمحافظة على الأمن والاستقرار السياسي ، وعليه مجتمع البحث أعطى الأولوية للقضايا التي تهم كل الإقليم قبل المصالح الشخصية ، ماعدا المحافظة على الأمن والاستقرار السياسي ، حيث سجلت أقل نسبة ، وذلك لأن الإقليم يتمتع بهما مقارنةً بباقي مناطق العراق .

واستناداً على ماسبق أصبح من البديهي أن تكون نتائج لسؤال : (هل تشارك في المناسبات القومية ؟) 100% أجابوا بنعم ، بمعنى لم تسجل أي نسبة لمن يقول أنا لن اشارك في المناسبات القومية ، وعدا ذلك فالشعب الكوردستاني على العموم هو حريص على المشاركة .

وبالتالي تفاؤل الأغلبية نسبة 90% من مجتمع البحث قد جاء لتحصيل حاصل ، أما البقية فبنسبة 6% أجابوا بأنه متشائم ، و 4% لم يعرف إن كان متشائم أو متفائل فأجاب بـ لا أعرف ، وهذه الأخيرة غالباً تنقسم حياتهم بين التشائم والتفاؤل مما يجعلهم في حالة تردد ، وبالتالي عبارة لا أعرف هي اقرب للإنصاف .

والتفاؤل يعطي الثقة بالنفس ولذلك جاءت نتائج السؤال : (يمن تثق أكثر؟) بالأغلبية 54% فأجابوا بذاتهم و 21% أجابوا بالوالدان ، و 15% أجابوا بقائد سياسي ، و 8% أجابوا بصديق مفضل ، و 2% بمعلم مفضل ، بينما لم تسجل أي نسبة لعبارة (أخرى) ، والتي تعني أطراف غير التي تم ذكرها ، بمعنى آخر انحصرت أجوبة مجتمع البحث في الأطراف التي تم ذكرها فقط في الإستبيان . وعندما يثق الإنسان بنفسه فعلى الغالب يقوم بحل مشاكله بمفرده ، وهذا ما أظهرته نتائج السؤال : (هل تحل مشاكلك بنفسك؟) فجاءت النتائج كما يلي : 49% أجابوا بنعم ، و 47% أجابوا بلا ، و 4% أجابوا بلا أعرف .

بيدوا أن مجتمع البحث قليل المشاركة في الندوات السياسية ، وهذا متناقض مع اهتماماتهم السياسية فضلاً عن إنتماء الأغلبية منهم إلى تنظيم سياسي ، وهذا ما أظهرته نتائج السؤال : (متى شاركت في آخر ندوة سياسية؟) فجاءت النسب كما يلي : 9% آخر مشاركة لهم كانت قبل أسبوع ، و 38% آخر مشاركة لهم قبل شهر ، و 24% آخر مشاركة لهم قبل سنة ، بينما 29% لم يشارك أبداً .

ونتائج السؤال عن المواضيع الأقرب إلى ميول مجتمع البحث ، أعطت تفسيراً تقريباً عن لقلّة مشاركتهم في الندوات السياسية ، إذ ان الأكثرية 32% لهم ميول لبرامج فنية ، و 28% لهم ميول للافلام الوثائقية ، و 21% لديهم ميول لبرامج سياسية ، و 12% لهم ميول لبرامج تراثية ، و 7% لهم ميول لبرامج اقتصادية ، و لم تسجل أي نسبة للبرامج الدينية أو لبرنامج الاطفال أو لأي ميول أخرى غير التي تم ذكرها ، وعليه لو جمعنا الميول لبرامج غير سياسية واستثنينا الاقتصادية كونها عاملاً مهماً في السياسة نصل إلى نتيجة ، بأن الأغلبية 72% لهم ميول غير سياسية حتى وإن كانت ضمن تعزيز الثقافة العامة .

يظهر أن أغلب مجتمع البحث راضي عن أداء البرلمان الكوردستاني ، ولكن ليس كثيراً ، إذ جاءت النتائج بأن 64% أجابوا بليس كثيراً في رضاهم عن أداء البرلمان ، و 23% أجابوا بلا أعرف ، و 12% أجابوا بلا ، بينما 1% فقط أجابوا بنعم . وعليه اذا ما تحسن أداء البرلمان إلى مستوى طموح الأغلبية في مجتمع البحث ، فضلاً عن من أجابوا بلا أعرف قد يكون لهم رأي واضح وإيجابي طالما الأمر يتجه نحو تحسين الأداء ، وبالتالي سنحصل على نتائج أكثر إيجابية في رضى مجتمع البحث عن أداء برلمان كوردستان .

كان لأغلب مجتمع البحث رأي واضح في تقييم الوضع الاقتصادي لكوردستان ، حيث جاءت نسب التقييم كالاتي : 52% متوسط ، و 28% رديء ، و 16% أجابوا بلا أعرف ، و 4% جيد . بينما كان تقييمهم للوضع السياسي مختلف ، إذ الأغلبية 73% اعتبروا الوضع السياسي في كوردستان يسير نحو الأحسن ، و 9% رأوا بأنه يتوجه نحو الأسوء ، بينما 18% أجابوا بلا أعرف .

وإن هذا التقييم للوضع السياسي في الإقليم كان دافعاً لمجتمع البحث في إستغلال أي فرصة جديدة من أجل التصويت لبرلمان كوردستان ، وعليه جاءت نسبة 94% بأنهم سوف يصوتون ، و 4% أجابوا بانهم لا يصوتون ، و 2% أجابوا بلا أعرف ، بمعنى ترك الأمر لحينه .

جاءت نتائج السؤال عن (استغلال فرصة لمغادرة الإقليم) مخالفة للتوقعات فلم تكن بالأغلبية كأعكاس لأجوبتهم حول المعاوذة للتصويت إذا ما توفرت فرصة جديدة لهم . إذ جاءت النتائج بالنسب التالية : 57% أجابوا بعدم استغلال الفرصة للمغادرة ، و 29% أجابوا باستغلال الفرصة للمغادرة ، بينما 14% أجابوا بلا أعرف ، بمعنى التردد وبالتالي يترك الأمر لوقته .

يبدو أن مجتمع البحث لايرفض فكرة الحضور إلى ندوة سياسية اذا ما توفرت أو حصلت دعوة ، وهذا ما أثبتتها نتائج السؤال عن : (إذا أتتكَ دعوة للمشاركة في ندوة سياسية ؟) فجاءت النتائج بأن 48% يستجيبون لها ، و 8% لا يستجيبون ، و 44% أجابوا بلا أعرف . وهذه الأخيرة نسبة لا يستهان بها في عدم معرفتهم بإستجابتهم للدعوة ام لا .

ومما أظهرتها نتائج هوايات مجتمع البحث أن 27% يشاهدون التلفزيون ، و 26% يقومون باستعمال الكمبيوتر ، و 18% يقومون بالمطالعة ، و 18% يقومون بالسفر والسياحة ، و 10% يقومون بالرياضة ، و 1% يقومون بهوايات أخرى ، بينما لم يتم تسجيل أي نسبة لمن لا يمارسون أي هواية و لمن يستعملون الموبايل ، وهذه النسبة الاخيرة تخالف الواقع الذي نعيشه . وبالتالي فإن مجتمع البحث مؤهل لتكوين علاقات مع الأصدقاء لتمتعه بهوايات مختلفة ، وهذا ما أظهرتها نتائج السؤال : (هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين ؟) ف 93% أجابوا بنعم ، و 7% أجابوا بلا . ولكن مجتمع البحث اختلفوا في مدة لقائهم مع الرفاق ، إذ ان 36% يلتقون كل يوم ، و 26% يلتقون كل أسبوع ، بينما 38% يلتقون أكثر من مرة في الأسبوع .

إن مجتمع البحث يعيشون أصحاء لتمتعهم بالهوايات وإمتلاكهم رفاقاً مفضلين وبالتالي لا غرابة بأن تكون لاغليبيتهم علاقات متميزة مع عوائلهم ، وهذا ما اثبتتها نتائج السؤال (ما علاقتك بعائلتك ؟) ف 74% أجابوا بأنها ممتازة ، و 19% أجابوا بأنها جيدة ، و 4% أجابوا بلا بأس بها ، و 3% أجابوا بمنفصلة ، و لم تسجل أي نسبة بأنها سيئة .

اما بخصوص الأسباب الأكثر أهمية في نظر مجتمع البحث والمؤدية لهجرة الشباب إلى الخارج ، فقد جاءت النتائج كما يلي : 33% أجابوا بسبب غلاء المعيشة ، و 6% أجابوا بسبب الحرية السياسية، و 13% أجابوا بسبب مشاكل عائلية ، و 3% أجابوا بسبب الحرية الشخصية ، و 15% أجابوا بسبب

حب الفضول ، و 9% أجابوا بسبب البطالة ، و 4% أجابوا بسبب مواصلة الدراسة ، و 16% أجابوا بسبب الرفاهية ، ولم تسجل أي نسبة للمشاكل النفسية والعاطفية ، بينما 1% أجابوا باخرى ، وهذا يعني بأن اسباب مختلفة أخرى غير التي ذكرناها مؤدية أو مسببة للهجرة إلى الخارج .

ولوضع مجتمع البحث في مدى تعرضه للمشاكل فضلا عن الامكانيات الذاتية والثقة بالنفس ، إلا ان ذلك لم يقف لمنع التعرض للمشاكل ، وعليه جاءت نتائج سؤال : (هل تعرضت خلال الستة أشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بنفسك؟) ف 40% أجابوا بنعم ، و 60% أجابوا بلا . وعن الاطراف الذين ساعدوا من تعرض للمشاكل ، جاءت النتائج كما يلي :الاصدقاء31% ، المدرس8% ، مسؤول حزبي4% ،الوالدان 4% ، رجال الدين1% ، وجهاء المنطقة 5% ، بينما اخرى47% ، بمعنى اطراف اخرى غير التي ذكرناها ، ورغم ذلك فالنسبة كبيرة ، ولم تسجل أي نسبة لمساهمة أو مساعدة أو تدخل من رجال الشرطة . وهذه الاخيرة جاءت لتعكس اجوبة مجتمع البحث وبنسبة 100% في عدم تعرضهم لأي اعتقال أو حكم ، بمعنى لم يتعرض أي فرد من مجتمع البحث لاعتقال أو حكم خلال الثلاث سنوات الماضية .

وفضلاً عن وجود أسباب لهجرة الشباب ، فهناك حوافز معززة لتدفع الناس إلى الهجرة ، وعليه جاءت نتائج سؤال : (ماهي الحوافز الأكثر تشجيعاً في الهجرة إلى الخارج؟) ف 52% أجابوا بأنها أخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين إلى الخارج ، و 18% أجابوا بأنها الإشاعات ، و 9% أجابوا بأنها الإعلام ، بينما 21% أجابوا بأنها أسباب اخرى غير التي تم ذكرها .

يعد التلفزيون واحداً من أهم وسائل الإعلام والاتصال ، ومن ضروريات الأنظمة الديمقراطية ، وبأن تجعل منه مجالاً مفتوحاً وحرّاً لكل الميول من غير تقييد ، كما كان في عهد النظام العراقي السابق . ففي سؤال : عن (القناة التلفزيونية المفضلة) لدى مجتمع البحث ، جاءت النسب كالآتي : قناة كوردستان المحلية 15% ، قناة فضائية عراقية 3% ، قناة فضائية تركية 7% ، قناة أوربية 4% ، قناة فضائية كوردستانية 33% ، قناة فضائية عربية 27% ، وأخرى 11% ، بينما لم تسجل أي نسبة لقناة فضائية فارسية .

إن لقاء قائد سياسي مع الجماهير ليس له تفسير سوى ان السياسي يحتاج إلى قاعدة شعبية بمعنى أنه يريد كسب الأصوات للانتخابات ، وهذا الأمر لا يحصل إلا في الأنظمة الديمقراطية ، وفي السؤال : لمجتمع البحث (عما إذا التقيت في حياتك بقائد سياسي؟) جاءت النتائج كمايلي : 54% أجابوا بنعم ، و 46% أجابوا بلا .

وبما أن أغلب مجتمع البحث حريص للاستجابة إلى الدعوة لندوة سياسية ، فضلاً عن الميول السياسية ، أصبح من البديهي أن تكون نتائج سؤال : (هل اعجبك خطاب سيلسي أو ندوة سياسية يوماً ما ؟) بالأغلبية وبنسبة 98% أجابوا بنعم ، و 2% أجابوا بلا ، ولم تسجل أي نسبة لمن أجابوا بلا أعرف .

وللعلاقة المتميزة لأغلب مجتمع البحث مع عوائلهم ، فضلاً عما مرت بها العوائل الكوردية من أحداث سياسية ، فقد جاءت النتائج لسؤال : (هل تعلمت من عائلتك موضوعاً سياسياً) بنسبة 52% أجابوا بنعم ، و 45% أجابوا بلا ، و 3% أجابوا بلا أعرف .

واستناداً إلى ما سبق عن مجتمع البحث في مشاركته السياسية ، فلا يمكن استبعاد الطموح السياسية ومنها ان يصبح الفرد شخصية سياسية ، وهذا ما اظهرته نتائج سؤال : (هل تطمح يوماً ما ان تصبح شخصية سياسية؟) فنسبة 53% أجابوا بنعم ، و 17% أجابوا بلا ، و 30% أجابوا بلا أعرف .

ويبدو ان أغلب مجتمع البحث لايوافق في استلام علماء الدين المناصب السياسية وهذا ما جاءت به نتائج سؤال : (هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية؟) فالأغلبية بنسبة 91% أجابوا بلا ، و 1% أجابوا بنعم ، و 8% أجابوا بلا أعرف .

نتائج استبيان منطقة العمادية

بعد جمع البيانات توصلنا إلى النتائج التالية :

جمع بيانات منطقة عمادية (200 العدد المحدد-188العدد الصالح)

إستمارة الإستبيان عن السلوك الكوردي بصورة عامة والسلوك السياسي بشكل خاص
معلومات عامة عن المشاركين فى الإستبيان

20	عمر 55 فما فوق	34	العمر 35 سنة فوق	29	العمر 17 سنة فما فوق	*
		50	العمر 45 سنة فما فوق	55	العمر 25 سنة فما فوق	*
					الجنس	*
	ذك	101	ر	87	أنثى	
					التحصيل الدراسى	*
		48	يقراً ويكتب	8	أمى	
		47	إعدادي	80	جامعي	
		5	دراسات عليا			
	طالب	12	موظف	89	المهنة	*
	كاسب	13	أعمال حره 42			
			ربة بيت	12	عاطل	
			20			
					الوضع الاسري	*
		175	متزوج	13	أعزب	*
					الحالة الأقتصادية	*
	دخل عالى	75	دخل متوسط	112	دخل محدود	*
					الإنحدار العائلي	*
	ملاكية	23	أعمال حره	58	عائلة فلاحية	
	أخرى	52	مهنية	18	تجارية/صناعية	
		2	دينية	29	عمالية /كسبة	
					محل السكن	*

34	مجمعات/ضواحي	11	قرية	143	مدينة
1 - هل شاركت يوماً في الانتخابات؟					
			لا	188	نعم
2 - إذا كان جواب السؤال السابق بـ(نعم) فكم مرة شاركت في الانتخابات؟					
		188	أكثر من مرة		مرة واحدة
3 - ما هي الانتخابات التي شاركت فيها؟(حسب)					
188	إنتخابات برلمانية	93	إنتخابات مجلس المحافظة		
20	إنتخابات اتحاد الطلبة	133	إنتخابات مجلس البلدية		
73	إنتخابات نقابية	57	إنتخابات أخرى		
4 - أي المفاهيم التالية هي اقرب إلى رأيك					
13	السياسة أولاً	4	السياسة قبل الثقافة		
27	الإقتصاد أولاً	110	الثقافة قبل السياسة		
33	السياسة تخلق التغيير والإصلاح	1	السياسة مصدر كل شر وفساد		
5 - هل حققت الفدرالية الطموح السياسي للشعب الكوردستاني حسب رأيك؟					
			لا	186	نعم
		2	أعرف		
6- في أية مرحلة دراسية أثارت المواضيع السياسية اهتمامك؟للمتعلم					
41	المرحلة الجامعية	78	المرحلة الثانوية	61	المرحلة الابتدائية
7- هل انتميت يوماً ما إلى تنظيم سياسي؟					
		36	لا	152	نعم
8- إذا كان جواب السؤال السابق بـ (نعم) من الذي دفعك إلى الإنتماء؟					
69	الاسرة	10	الزملاء في العمل	9	الأصدقاء
		8	أخرى	56	حد ث ما
9- ما الدافع وراء الإنتماء؟					
19	المواقف السياسية	29	الأيديولوجية		
102	الأهداف العامة للتنظيم		المصلحة الشخصية		
	اسباب دينية	2	العاطفة		
			أخرى		

10- ماذا يعني لك رئيس إقليم كردستان؟

48
6

شأن سياسي
لا أعرف

134

شأن قومي مهم
لا يهمني

كيف تنظر إلى المشاركة في

الانتخابات؟

123

لا حاجة لها
حق من حقوق المواطن
لا أعرف

5
2
1
3

ضرورية
مسألة وطنية
وظيفة مهمة للوطن

12- ما ذا يعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك؟

120

حق من حقوق المواطن
تضر بأمن واستقرار الوطن

5
9
2
7

ضرورية
لا جدوى فيها
لا أعرف

13- ماهي أولويات الحكومة حسب رأيك؟ (أختيار ثلاثة خيارات)؟

165
41
19

القضاء على الفساد الإداري
والمالي
زيادة الرواتب
المحافظة على الامن والاستقرار
السياسي

1
82
4
6
5
0
6
1

تطبيق المادة 140
إقرار حدود إقليم
كوردستان
ضمان الحريات
توفير فرص العمل

14- هل تشارك في المناسبات القومية؟

--

لا

1
88

نعم

15- هل أنت متفائل أم متشائم في الحياة؟

6

لا أعرف

11

متشائم

171

متفائل

16- بمن تثق أكثر؟

48

قائد السياسي
أخرى

2
7

صديقك
المفضل
معلمك
المفضل

112
19

ذاتك
الوالدين

17- هل تحل مشاكلك بنفسك؟

32

لا أعرف

59

لا

97

نعم

18- متى شاركت في آخر ندوة سياسية

52	قبل شهر
38	لم اشترك ابداً

20	قبل أسبوع
78	قبل سنة

19- ماهي المواضيع الاقرب إلى ميولك؟

18	البرامج التراثية
3	البرامج الدينية
30	الأفلام الوثائقية
1	أخرى

	برامج الأطفال
74	البرامج السياسية
40	البرامج الفنية
22	البرامج الاقتصادية

20- هل انت راضي عن أداء البرلمان الكوردستاني؟

19	لا أعرف	87	ليس كثيرا	12	لا	70	نعم
----	---------	----	-----------	----	----	----	-----

21- ما هو تقييمك للوضع الاقتصادي في كوردستان؟

22	لا أعرف	15	رديء	12	متوسط	23	جيد
----	---------	----	------	----	-------	----	-----

22- ماهو تقييمك للوضع السياسي في كوردستان؟

35	لا أعرف	16	نحو الأسوأ	137	نحو الأحسن
----	---------	----	------------	-----	------------

23- إذا أتتك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كوردستان؟

17	لا أعرف	33	لا أصوت	138	سوف اصوت
----	---------	----	---------	-----	----------

24- إذا أتتك فرصة لمغادرة من الإقليم؟

30	لا أعرف	101	لا أستغلها	57	سوف استغلها
----	---------	-----	------------	----	-------------

25- إذا أتتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية؟

50	لا أعرف	51	اهملها	87	أستجيب لها
----	---------	----	--------	----	------------

26- ما هي هواياتك؟

6	الرياضة	32	السفر والسياحة	46	المطالعة
	استعمال	22	استعمال	58	مشاهدة التلفزيون
	الموبايل	24	الكومبيوتر		ليس لدية أي هواية
			اخرى		

27 - هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين ؟

لا 42

عم 146

28 - اذا كان السؤال السابق بنعم، متى تلتقي بهم؟

أكثر من مرة في الاسبوع 40

مرة في الاسبوع 30

كل يوم 76

29 - كيف هي علاقتك بعائلتك

لا بأس بها

جيدة 86
منفصلة

ممتازة 102
سيئة

30- اختر أهم ثلاثة أسباب لهجرة الشباب إلى الخارج ؟

88
50
46
45

البطالة
مواصلة الدراسة
للرفاهية
مشاكل نفسية وعاطفية
أخرى

55
42
22
78
38

غلاء المعيشة
الحرية السياسية
مشاكل عائلية
الحرية الشخصية
حب الفضول

31- هل تعرضت خلال السنة أشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بنفسك ؟

لا 157

نعم 31

32- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) من الذي ساعدك في حلها ؟

3

رجال الدين
وجهاء المنطقة

3
15

الوالدين
الشرطة
اخرى

6
4

الأصدقاء
المدرس
مسؤول حزبي

33- هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية ؟

لا 188

نعم

34- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) ما السبب؟

مشكلة جنائية
مشكلة مع الرفاق أو زملاء العمل
مشكلة سياسية

مشكلة مرورية
مشكلة عاطفية
مشكلة عائلية
أخرى

35- ماهي الحوافز الأكثر تشجيعا للهجرة إلى الخارج ؟

118
15

الإعلام 20
الإشاعات 35
أخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين إلى الخارج
أخرى

36- ما هي القناة التلفزيونية المفضلة لديك ؟ إختيار اثنين

89
64

قناة فضائية كوردستانية
قناة فضائية عربية
قناة فضائية فارسية
اخرى

60
26
48

قناة كوردستان محلية
قناة فضائية عراقية
قناة فضائية تركية
قناة اوربية

37- هل التقيت في حياتك بقائد سياسي؟

لا	45
----	----

نعم	143
-----	-----

38- هل أعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً ما؟

لا	أعرف	23
----	------	----

لا	
----	--

نعم	165
-----	-----

39- هل تعلمت منعائلك موضوعاً سياسياً؟

لا	أعرف	71	15
----	------	----	----

نعم	102
-----	-----

40- هل تطمع يوماً في أن تصبح شخصية سياسية؟

لا	أعرف	13
----	------	----

نعم	154	لا	21
-----	-----	----	----

41- هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية

لا	أعرف	7
----	------	---

نعم		لا	181
-----	--	----	-----

نتائج استبيان منطقة العمادية

نبذة عن تأريخ العمادية :

العمادية مدينة غريبة الشكل والموقع ، منحتها الطبيعة مناعة جعلها تحتل الصدارة بين القلاع العراقية التي لعبت دوراً بارزاً في تأريخ العراق عبر الأجيال الغابرة، فهي تربع فوق هامة جبل يبلغ ارتفاعه حوالي (1400) متر عن سطح البحر. وهي بيضوية الشكل ترتكز على قطعة صخرية واحدة محدودة المساحة تحيط بها قمم شاهقة تكثر فيها الجداول والينابيع ذات المياه الغريزة وفضلاً عن المزارع الكثيرة ، وكان لهذه المدينة قديماً مدخلان (أولهما) (باب الزيبار) لأنه كان يؤدي إلى قضاء الزيبار. والثاني (باب الموصل) لأن الناس كانوا يسلكونه في ذهابهم إلى مدينة الموصل كما يسمى بباب (الصبنة) لأنه يشرف على وادي صبنة ، ونقشت على باب الموصل رسوم وتمائيل بارزة لرجال يحملون الحراب والسيوف والتروس وتحت اقدمهم حية كبيرة ملتفة على قوس الباب . وللعمادية تاريخ طويل حافل بالحوادث فهي ترتقي إلى أيام الامبراطورية الآشورية ويقول علماء الآثار بأن العمادية هي مدينة (آمات) الواردة في الألواح الآشورية ولعل اقدم ذكر لها في سجلات اخبار الملك الاشوري (شمشي أداد) الخامس (823 – 810 ق.م) الذي خلف اباه شلما نصر الثالث . وقد ذكرها من جملة المدن التي هاجمها أخوه (اشور – دانن – ابلو) في حياة أبيه لينتزع العرش لنفسه بدل الوريث الشرعي (شمشي أداد) الخامس قد ورد ذلك في مسلة شمسي أداد التي عثر عليها في القصر الجنوبي الغربي بنمرود وهي موجودة حالياً في المتحف البريطاني تحت رقم 110 قام بترجمتها العالم الأثري لوكانبيل . كما ذكر مدينة العمادية الملك الأشوري (أداد ميراري) الثالث (805 – 782) ق.م بالتسمية ذاتها في مسلته التي تتضمن أعمال وفتوحاته (الموجودة حالياً في متحف اسطنبول للآثار) كانت للعمادية لها في عهد الآشوريين أهمية عظيمة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية ، إذ كانت القوافل التجارية تمر منها حاملة البضائع من بلاد (اراراتو) إلى بلاد آشور ، كما كانت الجيوش الآشورية تسلكها في غزواتها لهذه البلاد ، فتمر من مضيق (دهوك – داودية – عمادية – كوه ردان) وقد سلك هذا المضيق الملك (شلما نصر الثالث) عام 855 ق م ، اثناء حملته على بلاد اراراتو كما سلكه الملك (سرجون الثاني)(722 – 705 ق.م) غير أنها تفتقر الآن إلى أي أثر يؤكد طابعها الآشوري لأن أقدم أثر تاريخي فيها هي التماثيل المنحوتة عند (باب الموصل) والتي يعود زمنها إلى العصر الفرثي (148ق.م -126 ب.م) (1) .

العمادية في المعاجم العربية : جاء ذكر العمادية في معجم البلدان لياقوت الحموي فوصفها بـ (قلعة حصينة مكينة عظيمة) في شمال الموصل ،ومن أعمالها ، عَمَرها (عماد الدين زنكي بن اق سنقر) في سنة 537 هـ ، وكانت قبلها حصناً للكورد ، فلكبره خربه ، فأعاد الزنكي بناءه وسماه بإسمه ، نسبة اليه ،

(1) عبد الكريم رياض ، دهبوك في أحضان الثورة ، المراجعة اللغوية ،صلاح الدين احمد عزيز، مطبعة الاديب البغدادية 1979 ، ص 18 .

وكان اسم الحصن الأول اشب ، وقال في مادة اشب: (اشب بكسر الشين) كانت من أجل قلاع الهكارية ببلاد الموصل خربها زنكي بن أقي سنقر ، وبنى وعوضها العمادية بالقرب منها ، فنسبت اليه ، وهناك من يُنسب العمادية إلى (عماد الدولة) الأمير الدليمي المتوفي سنة 949 م ، إذ يقول حمد الله مستوفي القزويني في كتابه (نزهة القلوب) (العمادية مدينة كبيرة جدد عمارتها عماد الدولة الدليمي وسمها بالعمادية ، هواؤها لطيف للغاية وحقوق ديوانها 68000 دينار) ، لكن هذا يخلف مع كل ما ذكره المؤرخون والبلدانيون العرب وأشار أبو الفداء في كتابه (تقويم البلدان) إلى العمادية ، فقال: (ومن بلاد الجزيرة العمادية وهي قلعة عامرة على ثلاث مراحل ، من الموصل ومن الشرق والشمال ، وهي على جبل من الصخر في الوطأ وتحتها مياه جارية ، وبساتين وهي في جهة الشمال عن أربل) كما ذكرها ابن الأثير ، في كتابه (الكامل) في عدة أماكن إذ يقول (إن زنكي فتح قلعة اشب وخربها وبنى عوضاً عنها قلعة العمادية) . ومن الثابت تاريخياً أنها سميت بالعمادية نسبة إلى عماد الدين زنكي بن أقي سنقر ، الذي ولي الموصل بعد وفاة عز الدين مسعود البرسقي سنة 521 هـ (1127 م) وأسس دولة في الموصل التي أخذت تتوسع تدريجياً بفضل فتوحاته المتوالية ومن بينها إستيلائه على العمادية ، بعد أن دمرها ثم قام بتعميرها عام 537 هـ ، 1142 م ، ومن الذين ملكوا واحتلوا العمادية الأمير (زين الدين علي كجك) عام (1168 م) الذي كان قائداً لجيش اتابك الموصل خلال حملته الواسعة التي سيطر فيها ، على مناطق شاسعة من بلاد الجزيرة الواسعة ومن ضمنها قلاع الهكارية (والتي تعد قلعة العمادية أعظمها)⁽¹⁾ .

وخلال القرن الثالث عشر للميلاد استولى بدر الدين لؤلؤ على العمادية ، وولي عليها نائباً عنه غير إن عماد الدين ، صاحب العقر وشوش ، لم يرضى بهذا الوضع فجهز حملة قوية ، بتأييد مظفر الدين صاحب أربل واستولى على العمادية عام 615 هـ ، 1218 م ، وقبض على نائب بدر الدين لؤلؤ فيها ، غير أن بدر الدين لؤلؤ لم يصبر على ذلك فجهز حملة ، حاصر بها العمادية لكن حال دون قتال عماد الدين ولم يتمكن منه وانتهت بفشل بدر الدين ورجوعه خائباً ، لكنه لم يرح بالاً وخاف من عائلة عماد الدين صاحب العقر ، فبعث بدر الدين ، بطاعته إلى الأشرف موسى بن العادل أمير (ديار بكر و خلاط) ، على أن يساعده ضد عماد الدين (صاحب العقر) ومظفر الدين (صاحب أربل) فقبل الأشرف بذلك وسير بدر الدين جيشاً بمساعدة الأشرف وهاجم عماد الدين في عقر قلعته ، وهزمه شر هزيمة ، فر بعدها عماد الدين إلى أربل واحتمى لدى مظفر الدين وبذلك استرجع بدر الدين العمادية منه ، وكانت هذه الأخبار قد بلغت مسامع الخليفة (الناصر لدين الله) فأرسل وفداً للتوسط بين عماد الدين وبدر الدين ، وإنهاء الخلافات بين الحاكمين ، حيث تعهد الطرفان أمام مبعوث الخليفة (بأن لا يتعدى أحدهما على بلاد الآخر) ، ويقول محمد أمين زكي ، صاحب تاريخ الكورد وكوردستان ، بأن سقوط العمادية على يد (بدر الدين لؤلؤ) سنة 1215 م ، جاء بناءً على طلب سري من أهالي العمادية للتخلص من عماد الدين زنكي والذي كان قد

(1) مصدر سابق . متي بهنام سليمان ، ص 19 .

احتلتها سابقاً كما ورد انفاً . أما أمراء العمادية : فقد حفظ لنا التاريخ أسماء لبعض أمراء العمادية إذ ذكر شرف خان البديسي ، في كتابه (الشرفنامه) : 1- الأمير زين الدين 2- الأمير سيف الدين 3- الأمير حسن ابن الأمير سيف الدين المتوفي سنة 1533م ، 4- الأمير سلطان حسين ، وكان هذا الأمير من أجراً أمرائها وحكامها ، دام حكمه ثلاثين عاماً واتسم هذا الحاكم بالجرأة والشجاعة حتى استطاع أن يضم إلى مملكته مدينة الموصل ، 5- قباد بيك بن سلطان حسين ، تولى الحكم بعد وفاة أبيه سلطان حسين عام 1576 م بناءً على أمر من السلطان سليم بن السلطان سليمان القانوني ، وكان هذا الأمير ضعيف الإدارة في شؤون مملكته فنارت عليه عدة عشائر منها عشيرة (المزوري) التي اتفق أميرها مع سليمان بن بايرك فشنوا غارة عنيفة على قباد بيك وحاصروه ، في قلعة دهوك ، وضيقوا عليه الخناق وبعد ان تفاهموا مع سكان القلعة فتحت لهم الابواب وظفروا بقباد بيك مع أحد ابنائه فأودوا بحياتهما وكانت سنة وفاته في 1580 م ، 6- بايرم بيك ، تولى الحكم بعد مقتل أخيه قباد عام 1580 لمدة ثمانية أشهر وترك الحكم لأبن أخيه سيدي خان بن قباد بيك ، بناءً لأوامر . 7- سيدي خان بن قباد بيك ، جاء للحكم بعد عزل عمه بايرام ، ودخل العمادية بمساعدة خاله سليمان بك حاكم سوران سنة 1585 م ، وتولى زمام الحكم خمساً وأربعين سنة ، وكانت ، الإمارة في عصره في أزهى مجدها ، وتوفى سنة 1629 م . 8- يوسف خان تولى الإمارة عام 1628 م حين زج سيدي خان في السجن قبيل وفاته بسنة واحدة على يد أحمد باشا والي ديار بكر . كما تولى الحكم على العمادية أمراء عديدون من امثال قباد باشا 1701 م ، وبارام باشا الكبير 1726 م ، واسماعيل باشا ابن بارام الكبير 1767 م ، ومراد خان بن اسماعيل باشا 1796 م ، وفي عام 1805م ارسل والي بغداد علي باشا ، قوة ضخمة بقيادة أمراء بابان وسوران للسيطرة على العمادية ولكن الجيش الزاحف ، اختلف في الطريق وفشل في مهمته مما اضطر والي بغداد ان يكلف والي الموصل محمد باشا الجليلي ، بإناطة امارة العمادية بمن يراه مناسباً فأنعم بها على عادل باشا وبقي في الحكم حتى عام 1808 م ، تولى حكمها بعده اخوه زبير باشا الذي كان في خلاف دائم مع والي الموصل ، وخلف زبير باشا في الحكم الامير سعيد باشا الذي في عهده ظهر محمد باشا الاعور (مير گور) أمير راوندوز فأغار على العمادية واستولى عليها عام 1832 م ، وعين اخاه موسى باشا حاكماً عليها ، ثم سار بجيشه فأستولى على دهوك وزاخو ، وعمد إلى تنظيم الأمور الإدارية للمنطقة ، فإستتب الأمن في بهدينان استنباباً لم تشهد المنطقة مثله من قبل ، فما كان يجرأ أحد على الاخلال بالأمن ، خوفاً من بطش (مير گور) وظلت الحروب تدور في العمادية بين الطامعين فيها ، ردها من الزمن حتى عام 1835 م ، حيث سقطت بيد متصرف الموصل أحمد باشا بعد ان نجا حاكمها اسماعيل باشا ، وفي سنة 1842م ، عاد اسماعيل باشا ، وزحف على العمادية للإستلاء عليها لكنه دخلها سلباً دون قتال الأمر الذي أثار غضب متصرف الموصل وجهاز جيشاً لقتال اسماعيل باشا ، والتقى الجيشان في قرية (عين توثا) وأسفر الاشتباك عن إندحار اسماعيل باشا ثم قفل متصرف الموصل راجعا بجيشه محدثاً مجازر فظيعة

في طريقه ولا سيما في القوش . ثم زحف بعده (محمد رشيد باشا) الصدر الأعظم على العمادية، وحصرها بجيش قوي وتمكن من القبض على اسماعيل وارساله إلى بغداد حيث سجن هناك حتى وفاته وهكذا اسدلت الستار على هذه الامارة التي لعبت دوراً كبيراً في المنطقة لعدة قرون (1) .

نتائج الإستبيان

في مجتمع البحث نسبة الشباب المشاركين كانت أكثر بنسبة 15% للأعمار 17 سنة فما فوق ، ونسبة 29% للأعمار 25 سنة فما فوق ، ونسبة 18% للأعمار 35 سنة فما فوق ، ونسبة 27% للأعمار 45 سنة فما فوق ، ونسبة 11% للأعمار 55 سنة فما فوق . وهذه بداية جيدة ومؤشر إلى تمتع الشباب بالحيوية والنشاط فضلاً عن حب المشاركة . ونسبة المرأة أو الاناث بين المشاركين كانت 46% ، وهي نسبة ايجابية وجديرة بالاهتمام كونها تقارب نصف العدد ، بينما نسبة الذكور 54% . ويبدو ان المشاركين اغلبهم متعلمون بل في مستوى تعليمي عالي ، حيث جاءت النسب حسب المستوى التعليمي كما يلي : الجامعي 43% ، و الاعدادي 25% ، والذي يقرأ ويكتب 25% ، والدراسات العليا 3% ، والأمي 4% . فضلاً عن ذلك كان نسبة العاطلين بينهم 6% ولو ان ذلك لا يستهان بها ، إلا أن أغلبية مجتمع البحث كانوا عاملين في مجالٍ أو آخر ، والنتائج كانت كماياتي : نسبة الموظفين 47% ، ونسبة الأعمال الحرة 23% ، ونسبة ربات البيوت 11% ، ونسبة أعمال اخرى غير التي ذكرناها 7% ، ونسبة الطلاب 6% . والعمل يجعل من صاحبه متمكناً في تنظيم عائلة ، وعليه جاءت نتائج الوضع الأسري لمجتمع البحث ، بأن 93% كانوا متزوجين ، و 7% كانوا عزاباً .

في الواقع العمل لا يكفي لتأسيس أسرة وعليه جاءت أهمية معرفة الحالة الاقتصادية لهم ، فجاءت النتائج كما يلي ، 59% من مجتمع البحث أصحاب دخل محدود ، و 40% أصحاب دخل متوسط ، و 1% أصحاب دخل عالٍ ، وهذه النسب للمستوى المعيشي تعطي إمكانية لإعالة أسرة ، فضلاً عما تم ذكره سابقاً بان مجتمعاتنا لطالما تقلل من أهمية المستوى المعيشي للفرد فيقوم بتقدير وضعه المعاشي بمستوى أقل مما هو في الواقع .

وأن ألبية العوائل في قضاء العمادية تمتلك الأراضي الزراعية المتوارثة أباً عن جد ، فضلاً عن أن هذه المنطقة كباقي مناطق بادينان مشتهرة بنشاط أهلها واستعدادهم لأعمال الزراعة والفلاحة (1) . ورغم ممارستهم للوظائف والمهن المؤسساتية والعمل الحر والمواظبة على الدراسة إلا أن ذلك لا يمنعهم

(1) مصدر سابق . دهوك في احضان الثورة ، ص 20-21 .

(1) مايي انور ، الأكراد في بادينان . بحث تاريخي اجتماعي عن منشأ الأكراد وعقائدهم وعاداتهم وطبائعهم وأدابهم . ط2- مطبعة هاوار دهوك - 2011 . ص 115 .

بالإعتناء بأراضيهم الزراعية والإستفادة من المنتوج الزراعي ، وعليه جاءت نتائج السؤال عن الإنحدار العائلي لمجتمع البحث ، بأن 31% من عائلة فلاحية ، و 28% من عائلة مهنية ، و 15% من عائلة العمال/ الكسبة ، و 12% من عائلة لأعمال الحرة ، و 10% من عائلة تجارية/صناعية ، و 2% من عائلة أعمال أخرى ، و 1% من عائلة ملاكية ، و 1% من عائلة دينية . بمعنى أن مجتمع البحث متنوع في الإنحدار العائلي . وعليه الأغلبية بنسبة 76% من مجتمع البحث هم من سكنة المدن ، و 18% من سكنة المجمعات والضواحي ، و 6% من سكنة القرى .

وفي السؤال عن المشاركة في الإنتخابات ، لم تسجل أي نسبة لعدم المشاركة ، بمعنى 100% شاركوا في الإنتخابات ، وهذا مردود لنتائج المستوى التعليمي والثقافي والنشاطي لمجتمع البحث ، وفضلا عن ذلك تعتبر عملية اختيار الممثل أو الإنتخابات أمراً مهماً ، فلطالما مجتمع البحث وضحي ليكون له الإرادة في الاختيار ، وعليه جاءت نتائج السؤال : (كم مرة شاركت في الإنتخابات ؟) ، بأن نسبة 100% قد شاركوا أكثر من مرة فيها ، بمعنى لم تسجل أي نسبة من المشاركين على انهم قد شاركوا مرة واحدة . وعن أنواع الانتخابات التي شارك فيها مجتمع البحث، جاءت النتائج ، كما يأتي : إنتخابات مجلس المحافظة 16% ، وإنتخابات مجلس البلدية 24% ، وإنتخابات البرلمانية 33% ، وإنتخابات اتحاد الطلبة 4% ، وإنتخابات النقابية 13% ، وإنتخابات اخرى 10% ، بمعنى هنالك إنتخابات مختلفة أخرى غير التي ذكرناها .

وللسؤال عن أقرب المفاهيم إلى رأيك ؟ كانت نتائج الإستبيان كما يأتي : السياسة قبل الثقافة 2% ، والثقافة قبل السياسة 59% ، والسياسة مصدر كل شر وفساد 1% ، والسياسة أولاً 7% ، والاقتصاد أولاً 14% ، والسياسة تخلق التغيير والإصلاح 17% . بمعنى وردت أكثر النسب لمن يعتقد بان الثقافة تأتي قبل السياسة ، وأن للاقتصاد أهمية وألوية ، وهذا ينم عن وعي سياسي . وقد اعتبر 99% من مجتمع البحث بأن الفدرالية قد حققت طموح الشعب الكوردستاني^(*) ، و 1% أجابوا بلا أعرف ، بينما لم تسجل أي نسبة لمن لا يعرف .

ونتائج أجوبة مجتمع البحث عن سؤال : (في أية مرحلة دراسية أثارت المواضيع السياسية اهتمامك؟) كانت كما يلي :المرحلة الإبتدائية 32% ، المرحلة الثانوية 46% ، المرحلة الجامعية 22% ، بمعنى انقسم مجتمع البحث وبنسب متفاوتة ولكن ليس كثيراً بين المراحل الدراسية الثلاث ، إلا أن عامل الإثارة لم يتوقف عند الموضوع السياسي بل ذهب للإلتناء إلى تنظيم سياسي ، حيث 81% من مجتمع البحث انتموا إلى تنظيم سياسي ، و 19% من مجتمع البحث لم ينتموا . وفضلاً عن حسبهم وميولهم

(*) وماذا عن طموح الشعب الكوردي في الوحدة وتأسيس كردستان الكبرى الحلم الأكبر بالنسبة له !!!!

للمواضيع السياسية كان هنالك المعزز والمساعد والدافع إلى الإنتماء ، فجاءت نتائج سؤال " ، (من الذي دفعك إلى الإنتماء ؟) إذ 45% أجابوا الأسرة ، و 37% أجابوا حدث ما ، و 7% أجابوا الزملاء في العمل ، و 6% أجابوا الأصدقاء ، و 5% أجابوا بلا أعرف . وبالتالي فلا بد من معرفة ، الدافع وراء الإنتماء ، فجاءت النتائج ، بأن 67% سبب الأهداف العامة للتنظيم ، و 19% سبب الأيديولوجية ، و 13% سبب المواقف السياسية ، و 1% سبب العاطفة ، بينما لم تسجل أي نسبة لأسباب المصلحة الشخصية أو الدينية أو أخرى .

وقد اعتبر اغلبية مجتمع البحث بنسبة 71% أن رئيس إقليم كردستان شأن قومي ، و 26% اعتبروا رئيس الإقليم شأنًا سياسياً ، و 3% أجابوا بلا أعرف ، بينما لم تسجل أي نسبة لمن لايهمه الأمر .

وفي السؤال عن نظرة مجتمع البحث إلى الإنتخابات ، جاءت النتائج أن 65% إعتبرها حق من حقوق المواطن ، و 28% إعتبرها ضرورية ، و 7% إعتبرها مسألة وطنية ، بينما لم تسجل أي نسبة لمن يعتبر المشاركة في الإنتخابات لا حاجة لها أو بأنه لا يعرف . وبالتالي جاءت نتائج نظرة مجتمع البحث إلى المشاركة في المظاهرات إنعكاساً لما سبق ، حيث أعتبر الأغلبية بنسبة 64% أنها حق من حقوق المواطن ، و 31% اعتبرها ضرورية ، و 4% أجابوا بلا أعرف ، و 1% اعتبرها لا جدوى لها ، ولم تسجل أي نسبة لمن يعتبرها تضر بأمن واستقرار الوطن .

وبالنسبة إلى أولويات الحكومة حسب رأي مجتمع البحث ، ذهب 32% إلى تطبيق المادة 140 ، و 29% ذهبوا للقضاء على الفساد الاداري والمالي ، و 11% لتوفير فرص العمل ، و 9% لضمان الحريات ، و 8% لإقرار حدود إقليم كردستان ، و 7% لزيادة الرواتب ، و 3% للمحافظة على الأمن والاستقرار السياسي . رغم أهمية كل الأمور الا ان النسبة الأكثر من مجتمع البحث إرتأى بأن الأولوية هي لتطبيق المادة 140 الدستورية للحكومة الاتحادية لما لها من أهمية للشعب الكوردستاني عموماً ، ومن ثم جاء موضوع القضاء على الفساد المالي والإداري ، حيث يعتبر القضاء على الفساد من أهم شروط النجاح في إدارة الحكومة .

وعن مشاركة مجتمع البحث في المناسبات القومية جاءت النتائج بأن 100% من مجتمع البحث يشاركون في هذه المناسبات ، بمعنى لم تسجل أي نسبة لمن لا يشارك فيها . فضلاً عن المشاركات القومية ، فإن منطقة العمادية تتميز بمناسبات خاصة بها ، فمثلا في يوم 5/1 حيث عيد العمال العالمي يقوم أهالي المنطقة سنوياً بالذهاب إلى جبل يقابل المنطقة للاحتفال . والظاهر أن المشاركة في الاحتفالات تؤثر في مدى تفاؤل أو تشاؤم مجتمع البحث ، حيث جاءت نتائج السؤال : (هل انت متفائل ام

متشائم في الحياة؟) ، بأن 91% أجابوا بأنهم متفائلون ، و6% أجابوا بأنهم متشائمون ، و3% أجابوا بأنهم لا يعرفون .

وبالتالي التفاؤل يشكل أمراً مهماً في موضوع الثقة بالنفس ، وعليه جاءت نتائج السؤال : (بمن تثق أكثر؟) ، بأن 60% يثقون بأنفسهم ، و25% يثقون بقائد سياسي ، و10% يثقون بالوالدان ، و4% يثقون بالمعلم المفضل ، و1% يثقون بالصديق المفضل ، بينما لم تسجل أي نسبة لمن يثق بأطراف أخرى . والثقة بالنفس تعطي للفرد امكانيات في حل مشاكله بنفسه ، وعليه جاءت نتائج السؤال : (هل تحل مشاكلك بنفسك؟) بأن 52% أجابوا بنعم ، و31% اجابو بلا ، و17% أجابوا بلا أعرف .

يبدو أن مجتمع البحث قليل المشاركة في الندوات السياسية ، حيث الأغلبية وبنسبة 41% كانت آخر مشاركة لهم قبل سنة ، و 28% قبل شهر ، و11% قبل أسبوع ، بينما 20% لم يشاركوا أبداً في أي ندوة سياسية . ولكن مايناقض قلة المشاركة في الندوات السياسية ، هي نتائج السؤال عن : (ماهية المواضيع الاقرب إلى مجتمع البحث) ، فالنسبة الأكبر 39% أجابوا البرامج السياسية ، و 21% البرامج الفنية ، و 16% الافلام الوثائقية ، و12% البرامج الاقتصادية ، و9% البرامج التراثية ، و1% برامج اخرى غير التي ذكرناها ، ولم تسجل أي نسبة لبرامج الاطفال .

في مجتمع حريص على المشاركة في الإنتخابات يتوقع ان يكون حريصاً على مراقبة عمل البرلمان وعليه جاءت نتائج السؤال عن مدى رضى مجتمع البحث عن أداء البرلمان ، كما يأتي : 46% أجابوا بانهم ليسوا راضين كثيراً ، و37% أجابوا بانهم راضون ، و 10% أجابوا بانهم لا يعرفون ، و7% أجابوا بأنهم غير راضين .

وفضلاً عما سبق فإن لمجتمع البحث رأي واضح في تقييم الوضع الاقتصادي ، حيث أن الأغلبية بنسبة 68% أجابوا بان الوضع متوسط ، و 12% أجابوا بأن الوضع جيد ، و12% أجابوا بانهم لا يعرفون ، و 8% أجابوا بأن الوضع رديء . أما تقييم مجتمع البحث للوضع السياسي فكان إنعكاساً لرأيهم في أداء البرلمان ، حيث اعتبر 73% أن الوضع السياسي في كردستان يتجه نحو الأحسن ، و 8% يعتقد أن الوضع السياسي يسير نحو الأسوء ، و 19% أجابوا بلا أعرف .

وبناءً على ماسبق يتضح أن الأغلبية في مجتمع البحث ذو سلوك سياسي نشط في الإنتخابات و مراقبة البرلمان مع التقييم الصريح لوضع كردستان السياسي والاقتصادي ، وبالتالي أصبح من البديهي ان أغلبية مجتمع البحث يستغلون أي فرصة اخرى للتصويت ، وهذا ما ظهر في نتائج السؤال : (عما اذا جاءك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كردستان؟) ، فأجابوا 73% بأنهم سيصوتون ، و18% أجابوا

بلا اصوت ، و 9% أجابوا بلا أعرف ، وهذه النسبة الأخيرة هي انعكاس لحالة التردد وبأنهم غالباً ما يتركون القرار إلى حينه ، وعليه لا يشترط ان لا يصوتوا . واحتفاظ اغلبية مجتمع البحث بحقهم في التصويت فضلاً عن رأيهم في تقييم الوضع السياسي ، يعطي تصوراً بأن الأغلبية قد لا تفكر بمغادرة الإقليم اذا سنحت لهم فرصة ، فجاءت النتائج بأن 54% أجابوا بعدم إستغلال الفرصة في المغادرة ، و30% أجابوا بسوف نستغلها ، و16% أجابوا بلا نعرف .

في الواقع جاءت نتائج السؤال : (إذا أنتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية؟) ، تبريراً لقلّة مشاركة مجتمع البحث في الندوات السياسية ، حيث يبدو أن قلة المشاركة تقع على عاتق منظميها ، ف 46% أجابوا بالاستجابة لها ، و 27% أجابوا بعدم الاستجابة لها ، و 27% أجابوا بلا أعرف . وهذه النسبة الأخيرة على الغالب يتركون القرار لحينه ، وعليه لا يشترط عدم تلبية الدعوة .

وفي السؤال عن الهوايات لمجتمع البحث ، جاءت النتائج كمايلي : 31% مشاهدة التلفزيون ، و24% المطالعة ، و 17% السفر والسياحة ، و 12% استعمال الكمبيوتر، و13% أخرى ، و3% الرياضة ، ولم تسجل أي نسبة لهواية استعمال الموبايل ، أو لمن ليس له أي هواية . وبالتالي فإن تمتع مجتمع البحث بالهوايات المختلفة تخلق بيئة تساعد على نمو العلاقات ، وعليه جاءت نتائج السؤال : (هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين؟) 78% أجابوا بنعم ، و 22% أجابوا بلا . ويبدو أن اغلبية الأصدقاء المفضلين 52% يلتقون كل يوم ، و 27% من الأصدقاء المفضلين يلتقون أكثر من مرة في الأسبوع ، و 21% من الأصدقاء المفضلين يلتقون مرة في الأسبوع .

وإن كانت أغلبية مجتمع البحث لها علاقات متميزة مع أصدقاء مفضلين ، إلا أن العلاقة بالعائلة أكثر تميزاً وحسب نتائج الإستبيان ، و 54% أعتبروا علاقتهم بالعائلة ممتازة ، و 46% أعتبروا علاقتهم بالعائلة جيدة ، وبالتالي مجتمع البحث ككل أصبح منقسم بين ممتاز أو جيد في علاقتهم بعوائلهم ، بمعنى لم تسجل أي نسبة لمن له علاقة لابأس بها أو سيئة أو منفصلة .

ولكن عند السؤال عن الاسباب الثلاثة الأكثر أهمية في نظرك والتي تسبب هجرة الشباب إلى الخارج ، فإن 4% من مجتمع البحث أجابوا بسبب مشاكل عائلية ، مما يظهر تناقض عما سبق في نوع العلاقة بالعائلة ، أما نتائج باقي الإجابات لأسباب هجرة الشباب فقد جاءت كما يلي : غلاء المعيشة 10% ، والحرية السياسية 7% ، والحرية الشخصية 14% ، وحب الفضول 7% ، والبطالة 33% ، ومواصلة الدراسة 9% ، وللفراية 8% ، وأخرى 8% ، بينما لم تسجل أي نسبة لمشاكل نفسية وعاطفية . وعليه أكبر نسبة سجلت هي للبطالة ، وقد يرجع السبب لقلّة توفر فرص العمل في قضاء العمادية .

يبدو أن أغلبية مجتمع البحث لم يتعرضوا خلال الستة أشهر الماضية إلى مشاكل لم يستطعوا حلها بأنفسهم ، إذ جاءت النتائج ، بأن 84% أجابوا بلا ، وهذا لا يعني انه قطعاً لم يتعرضوا لمشاكل ، بمعنى آخر انهم قد تعرضوا ولكن قاموا بحلها بأنفسهم . أما 16% فأجابوا بنعم ، بمعنى قد تعرضوا إلى مشاكل ولم يستطيعوا حلها بأنفسهم . وعليه جاءت النتائج عن الاطراف التي ساعدت وساهمت في الحل كما يأتي : 19% أجابوا بنعم قام الأصدقاء بحل مشاكلهم ، و 13% المسؤول الحزبي ، و 10% الوالدان ، و 10% وجهاء المنطقة ، و 48% اطراف اخرى لم يتم ذكرها في الاستبيان ، بينما لم تسجل أي نسبة لحل المشاكل من قبل المدرسين أو للشرطة . وبالتالي جاءت نتائج السؤال : (عما اذا تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية؟) ، انعكاساً لعدم تدخل الشرطة في مشاكل مجتمع البحث ، وعليه فإن 100% أجابوا بلا ، بمعنى لم تسجل أي نسبة لمن تم اعتقاله أو الحكم عليه خلال السنوات الثلاث الماضية .

وفضلاً عن وجود اسباب لهجرة الشباب فثمة دوافع تشجع الهجرة ، فجاءت النتائج لمجتمع البحث عن أكثر الدوافع المشجعة للهجرة كما يأتي : 63% أجابوا اخبار الأقباء والأصدقاء المهاجرين إلى الخارج ، و 18% أجابوا الاشاعات ، و 11% أجابوا الإعلام ، و 8% أجابوا أخرى ، بمعنى ثمة دوافع أخرى غير التي ذكرناها .

وفي السؤال عن : (ماهي القناة التلفزيونية المفضلة لديك ؟) جاءت إجابات مجتمع البحث كما يلي : الأغلبية بنسبة 47% يرون بأنها القناة الفضائية الكوردستانية ، و 17% يرون بأنها القناة الكوردستانية المحلية وكذلك 17% يرون بأنها القناة الفضائية العربية ، و 12% يرون بأنها القناة الأوروبية ، و 7% يرون بأنها القناة الفضائية العراقية ، ولم تسجل أي نسبة لمن يفضل قناة فضائية فارسية أو تركية أو أخرى.

يبدو أن أغلب مجتمع البحث قد التقى بقائد سياسي يوماً ما ، حيث جاءت النتائج عن سؤال : (عما اذا التقيت في حياتك بقائد سياسي ؟) إذ أن 76% أجابوا بنعم ، و 24% أجابوا بلا . وفضلاً عما سبق أصبح من البديهي أن يستمع مجتمع البحث إلى خطابات أو ندوات سياسية ، وهذا ما أظهرتها نتائج السؤال : (عما اذا اعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً ما ؟) حيث أجاب 88% بنعم ، و 12% بلا أعرف ، بينما لم تسجل أي نسبة لمن لم يعجب بخطاب أو ندوة سياسية .

ولعوائل منطقة عمادية تاريخ طويل في العمل والنضال السياسي ، وعليه كان من الطبيعي ان تكون الأغلبية بنسبة 54% من مجتمع البحث ممن تعلموا موضوعاً بل مواضيعاً سياسية من عوائلهم

(*)، و38% من مجتمع البحث أجابوا بعدم تعلمهم موضوعاً سياسياً من عوائلهم ، و 8% أجابوا بلا أعرف.

فضلاً عن اهتمام مجتمع البحث في المشاركة السياسية حسب النتائج السابقة ، واعتبار 1% فقط بأن السياسة هي مصدر كل شر وفساد ، أصبح من الطبيعي أن يكون لأغلب مجتمع البحث الطموح ليصبح شخصية سياسية ، وهذا ما اظهرت نتائج السؤال : ، (فيما إذا تطمح يوماً أن تصبح شخصية سياسية؟)، إذ أن 82% أجابوا بنعم ، و 11% أجابوا بلا ، و 7% أجابوا بلا أعرف .

وعن سؤال ، هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية ؟ جاءت النتائج بأن 96% أجابوا بلا ، و 4% أجابوا بلا أعرف ، ولم تسجل أي نسبة بنعم .

(*) ولو ان النسبة غير مقنعة لدينا ، حيث كنا نتوقع أكثر .

منطقة حلبجة وعين سفنى

بعد جمع البيانات لمنطقة حلبجة وعين سفنى توصلنا إلى النتائج التالية :

إستمارة جمع البيانات لمنطقة عين سفنى /حلبجة (العدد المحدد200 - العدد الصالح 170)

15	عمر 55 سنة فما فوق	50	العمر 35 سنة فما فوق	35	العمر 17 سنة فما فوق *
		25	العمر 45 سنة فما فوق	45	العمر 25 سنة فما فوق *
					الجنس *
		133	ذكر	37	أنثى
		36	يقرأ ويكتب	14	التحصيل الدراسي *
		88	إعدادي	28	أمى
		4	دراسات عليا		جامعي
		طالب	حر	موظف	المهنة *
		16	23	92	
		اخرى	ربة بيت	عاطل	
		20	13	6	
					الوضع الأسري *
		122	متزوج	48	أعزب
					الحالة الإقتصادية *
		46	دخل متوسط	124	دخل محدود
	دخل عالى				الإنحدار العائلي *
		12	أعمال حرة	26	عائلة
	ملاكية	23	مهنية	7	فلاحية
5	أخرى	13	دينية	84	تجارية/صناعية
					عمالية /كسبة
					محل السكن *
	مجمعات/ضواحي	13	قرية	132	مدينة
25	ي				

1- هل شاركت يوماً في الإنتخابات؟

لا 11
عم 159

2- إذا كان جواب السؤال السابق بـ(نعم) فكم مرة شاركت في الإنتخابات؟

أكثر من مرة 159
مرة واحدة

3- ما هي الإنتخابات التي شاركت فيها؟(حسب)

159	إنتخابات برلمانية	104	إنتخابات مجلس المحافظة
11	إنتخابات أتحاد الطلبة	95	إنتخابات مجلس البلدية
72	إنتخابات نقابية	39	إنتخابات أخرى

4- أي المفاهيم التالية هي اقرب إلى رأيك

32	السياسة أولاً	9	السياسة قبل الثقافة
30	الإقتصاد أولاً	78	الثقافة قبل السياسة
21	السياسة تخلق التغيير والإصلاح		السياسة مصدر كل شر وفساد

5- هل حققت الفدرالية الطموح السياسي للشعب الكوردستاني حسب رأيك؟

نعم 153 لا 7 لا أعرف 10

6- في أية مرحلة دراسية أثارت المواضيع السياسية اهتمامك ؟

20	المرحلة الجامعية	138	المرحلة الثانوية	12	المرحلة الابتدائية
----	------------------	-----	------------------	----	--------------------

7- هل انتميت يوماً ما إلى تنظيم سياسي ؟

نعم 66 لا 104

8- إذا كان جواب السؤال السابق بـ (نعم) من الذي دفعك إلى الإنتماء ؟

48	الاسرة	6	الزملاء في العمل	4	الاصدقاء
			أخرى	8	حدث ما

9- ما الدافع وراء الإنتماء ؟

38	المواقف السياسية	10	الأيديولوجية
18	الأهداف العامة للتنظيم		المصلحة الشخصية
	اسباب دينية		العاطفة
			أخرى

10- ماذا يعني لك رئيس إقليم كردستان؟

43
10

شأن سياسي
لا أعرف

117

شأن قومي مهم
لا يهمني

11- كيف تنظر إلى المشاركة في الانتخابات؟

3
126

لا حاجة لها
حق من حقوق المواطن
لا أعرف

31
9
1

ضرورية
مسائلة وطنية
وظيفة مهمة للوطن

12- ما ذا يعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك؟

143

حق من حقوق المواطن
تضر بأمن واستقرار الوطن

20
3
4

ضرورية
لا جدوى فيها
لا أعرف

13- ماهي أولويات الحكومة حسب رأيك؟ (أختار ثلاثة خيارات)؟

147
11
3

القضاء على الفساد الاداري
والمالي
زيادة الرواتب
المحافظة على الامن
والاستقرار السياسي

154
9
160
26

تطبيق المادة 140
إقرار حدود إقليم
كوردستان
ضمان الحريات
توفير فرص العمل

14- هل تشارك في المناسبات القومية؟

--

لا

170

نعم

15- هل انت متفائل أم متشائم في الحياة؟

7

لا أعرف

19

متشائم

144

متفائل

16- بمن تثق أكثر؟

45

قائد السياسي

أخرى

3

صديقك
المفضل
معلمك
المفضل

97
25

ذاتك

الوالدين

17- هل تحل مشاكلك بنفسك؟

5

لا أعرف

54

لا

111

نعم

18- متى شاركت في آخر ندوة سياسية؟

43	قبل شهر
71	لم اشترك أبداً

23	قبل أسبوع
33	قبل سنة

19- ماهي المواضيع الاقرب إلى ميولك؟

12	البرامج التراثية
3	البرامج الدينية
35	الأفلام الوثائقية
	أخرى

	برامج الأطفال
45	البرامج السياسية
60	البرامج الفنية
15	البرامج الاقتصادية

20- هل انت راضي عن أداء البرلمان الكوردستاني؟

135	لا أعرف	1
-----	---------	---

ليس كثيرا	لا	نعم
21	13	

21- ما هو تقييمك للوضع الاقتصادي في كوردستان؟

68	لا أعرف	27
----	---------	----

جيد	متوسط	رديء
	75	

22- ماهو تقييمك للوضع السياسي في كوردستان؟

14	لا أعرف	30
----	---------	----

126	نحو الأحسن	نحو الأسوء
-----	------------	------------

23- إذا أنتك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كوردستان؟

12	لا أعرف	43
----	---------	----

115	سوف اصوت	لا أصوت
-----	----------	---------

24- إذا أنتك فرصة لمغادرة من الإقليم؟

40	لا أعرف	10
----	---------	----

120	سوف استغلها	لا أستغلها
-----	-------------	------------

25- إذا أنتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية؟

34	لا أعرف	60
----	---------	----

76	أستجيب لها	أهملها
----	------------	--------

26- ما هي هواياتك؟

21	الرياضة
32	استعمال الموبايل
1	

41	السفر والسياحة
70	استعمال الكمبيوتر
	ليس لدية أي هواية

27- هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين؟

لا	26
----	----

عم	144
----	-----

28- إذا كان السؤال السابق بنعم، متى تلتقي بهم؟

30	أكثر من مرة في الاسبوع	23	مرة في الأسبوع	91	كل يوم
----	---------------------------	----	-------------------	----	--------

29- كيف هي علاقتك بعائلتك

7	لا بأس بها	43	جيدة	120	ممتازة
			منفصلة		سيئة

30- اختر أهم ثلاثة أسباب لهجرة الشباب إلى الخارج ؟

30	البطالة	111	غلاء المعيشة
31	مواصلة الدراسة	76	الحرية السياسية
70	للرفاهية	54	مشاكل عائلية
17	مشاكل نفسية وعاطفية	90	الحرية الشخصية
11	أخرى	20	حب الفضول

31- هل تعرضت خلال الستة أشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بنفسك ؟

138	لا	32	نعم
-----	----	----	-----

32- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) من الذي ساعدك في حلها ؟

1	رجال الدين	7	الوالدين	3	الأصدقاء
6	وجهاء المنطقة		الشرطة	3	المدرس مسؤول حزبي
		10	أخرى	2	

33- هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية ؟

170	لا		نعم
-----	----	--	-----

34- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) ما السبب؟

	مشكلة جنائية		مشكلة مرورية
	مشكلة مع الرفاق أو زملاء العمل		مشكلة عاطفية
	مشكلة سياسية		مشكلة عائلية
			أخرى

35- ماهي الحوافز الأكثر تشجيعاً للهجرة إلى الخارج ؟

93	أخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين إلى الخارج	18	الإعلام
----	---	----	---------

أخرى 32

الإشاعات 27

36- ما هي القناة التلفزيونية المفضلة لديك؟ اختيار اثنين؟

65	قناة فضائية كوردستانية		قناة كوردستان محلية
187	قناة فضائية عربية	61	قناة فضائية عراقية
	قناة فضائية فارسية		قناة فضائية تركية
7	اخرى	20	قناة اوربية

37- هل التقيت في حياتك بقائد سياسي؟

لا 114 نعم 56

38- هل أعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً ما؟

لا أعرف 17 لا 153 نعم

39- هل تعلمت من عائلتك موضوعاً سياسياً؟

لا أعرف 26 لا 74 نعم 70

40- هل تطمح يوماً في أن تصبح شخصية سياسية؟

لا أعرف 9 لا 17 نعم 144

41- هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية

لا أعرف 10 لا 151 نعم 9

منطقة حلبجة وعين سفنى

نبذة عن تأريخ حلبجة وعين سفنى (شيخان) :

حلبجة :

أسمها "حلبجه" ويسمئها الكرد هلبجه بالهاء، وهي بلدة جبلية حسنة الموقع وال عمران، غير مكتضة بالسكان (وقد قيل في تسميتها بأنها كانت تسمى " حلة " في عهد الإمارة البابانية التي كان مركزها مدينة السليمانية في القرن الثامن عشر ثم سميت " حلبجة " أي طفلة حلة أو "الحلة الصغيرة" تمييزاً لها عن " الحلة" شقيقتها الواقعة على الفرات) (1) .

وفي عهد، عثمان باشا الجاف، الذي كان قائم مقاماً لقضاء حلبجه سنة 1889، إذ تفيد سجلات الحكومة العراقية لسنة 1947م بأن نفوس هذا القضاء كان "93" ألف نسمة. أما الآن وعلى مساحة 55 ألف كيلومتر مربع، فإن تعداد نفوسها ما يقرب من 60 ألف نسمة . وتتبع قائمقامية حلبجة ثلاث نواح، هي بيارة وخورمال وتيروان، كما تلحق بها 140 قرية، ويبلغ عدد سكان النواحي والقرى 40 ألف نسمة، ويطلق على مجموع هذه المناطق تسمية (هورمان)، ويتمتع الهورمانيون بثقافة ولهجة وطابع حياتي وإجتماعي، وموسيقى وغناء تميزهم عن سواهم من الأكراد (2) .

وحلبجة مدينة جيدة المناخ، كثيرة البساتين والأثمار، وتجري ماء الينابيع الذي يسيل في جنباتها كما هي عيون الجنة. وتقع بقرب الحدود الإيرانية، وهي جاثمة على سفح "جبل هاو رمان" في نهاية سهل "شهرزور" على مسافة 76 كيلومترا من السليمانية الواقعة إلى الشمال الشرقي عنها.

وقد عانت حلبجة في ثمانينات القرن الماضي شهر آذار/مارس من العام 1988، من ويلات الحرب العراقية الايرانية، حيث قصفت بالسلح الكيمياوي (3) ، وتعتبر من أشبع الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الكوردي ، حيث قام النظام العراقي (حزب البعث العربي الاشتراكي) وبأمر من صدام حسين وتنفيذ علي حسن المجيد المسمى بـ (علي الكيمياوي) بضرب المدينة الآمنة بالأسلحة الكيمياوية والغازات

(1) ميزوبوتاميا، بلاد النهرين . اصدار (مركز الامة العراقية) رئيس التحرير ، سليم مطر .

<http://www.mesopot.com/old/adad5/fahrast5a.htm>

(2) جريدة العرب الدولية (الشرق الأوسط) الاثنين 09 ربيع الثاني 1432 هـ 14 مارس 2011 العدد 11794

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=612376&issueno=11794>

(3) يوست ر ، هيلترمان ، قضية سامة ، أمريكا والعراق والهجوم الكيمياوي على حلبجة ، ترجمة سعيد محمد الحسينية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر/بيروت/لبنان ط1 2008 . ص7 .

السامة، فقتل ما لا يقل عن (5000) مواطن كوردي أعزل ، بينهم مئات الأطفال والشيوخ والنساء الذين لا ذنب لهم، وتعتبر هذه الجريمة من سلسلة الجرائم التي ارتكبت بحق أبناء هذا الشعب .

وتنص المادة 3/1 من ميثاق الأمم المتحدة على (تحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني وإشاعة وتطور احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع البشر ، بغض النظر عن العرق والجنس أو اللغة أو الدين) (1) ، وما جاءت في نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك في العهود الدولية لعام 1966 (2) .

إن جرائم النظام السابق توزعت على معظم مدن البلاد التي ابثلت لعقود بذلك الظلم والتعسف والإستبداد لكن جريمة حلبجة هي اللحظة البشعة في ذروة النزوع الإجرامي الذي تكشفت معه للعالم والمنظمات الدولية الطبيعة الفاشية للنظام السابق ، وقد أترفت كل من السويد والنرويج بالإبادة الجماعية لشعب كردستان. وهناك أكثر من 27000 مواطن بريطاني شاركوا في جمع التوقيعات الألكترونية لدعوة حكومتهم للإعتراف الرسمي بالجينوسايد الذي تعرض له شعب كردستان، ودعت الحكومة البريطانية إلى الإستماع إلى صوت هؤلاء المواطنين ، وإستنكر السياسي الفرنسي ووزير الخارجية السابق دبيرانارد كوشنير خلال كلمته صمت المجتمع الدولي عندما تعرض الشعب الكوردي إلى جرائم الإبادة الجماعية، وناشد العالم إلى أن الوقت قد حان الآن لتعريف مجتمعاتهم بجرائم الإبادة الجماعية التي تعرض لها الشعب الكوردي، وأضاف: (رأينا بام أعيننا ما حدث في حلبجة عندما ذهبنا هناك لمعالجة ضحايا تلك الكارثة. والآن فقد حان الأوان لمتابعة جميع الأدلة. وليس لي أية شكوك بأن تلك الجريمة كانت إبادة جماعية، وكان من واجب المجتمع الدولي حماية الشعب الكوردي في العراق) (3) .

وقد صوت مجلس النواب العراقي بالإجماع في (يوم الخميس 12 ربيع الثاني 1432 هـ. الموافق 17 مارس 2011) على اعتبار حادثة حلبجة التي وقعت في 16/مارس عام 1988 واسفرت عن مقتل واصابة آلاف من سكان المدينة ، جريمة إبادة جماعية (Genocide) .

وتشاهد حلبجة اليوم الإهتمام من قبل حكومة إقليم كردستان ، بالجانب التعليمي والإسكان والمشاريع الصحية ، ففي قائمقامية حلبجة هناك 89 مدرسة ابتدائية ومتوسطة، و 15 مدرسة إعدادية، و 9 رياض أطفال (1) .

(1) مصدر سابق ، شنتاوي ، فيصل(الدكتور) ، حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني ، ص 133

(2) مصدر سابق ، شنتاوي ، فيصل (الدكتور) ، حقوق الإنسان والقانون الدولي ، ص 129 .

(3) لندن .. إختتام أعمال المؤتمر العالمي الأول الخاص بتعريف جرائم الابادة الجماعية للشعب الكوردي

<http://web.krg.org/a/d.aspx?s=010000&l=14&a=46346>

(1) مصدر سابق . جريدة العرب الدولية (الشرق الأوسط) .

عين سفنى :

يعتبر مركز قضاء شيخان (عين سفنى) من المراكز الادارية القديمة في العراق. وحسب إحدى السالنامات العثمانية، كانت عين سفنى ضمن نواحي قضاء الموصل منذ سنة 1891 وتعود تسمية القضاء – الشيخان – إلى وجود عدد من مزارات شيوخ الايزيدية فيها . وكانت عين سفنى مركز ناحية لغاية سنة 1924 حينما اصبحت قضاءً تابعاً لولاية الموصل، وحالياً تتبعها اربع نواحي هي باعدرى، زيلكا ، اتروش، قسروك. ويحدها من الشرق قضائي عقرة، و بردرش، وشمالاً، محافظة دهوك، ومن الجنوب الغربي، يحاذيها قضاء تكليف، ومن الغرب ناحية القوش، التي كانت تابعة لها واستقطعت ضمن قرار التعريب ، حيث تغير طابع المنطقة مع مطلع عام 1970 . يتبع القضاء العشرات من القرى، تسع قرى منها يسكنها العرب، اما البقية فيسكنها الكورد الإيزيديون ، والمسلمون. وتوجد بعض القرى التي يسكنها المسيحيون. ولقد تعرض القضاء لحملة تعريب واسعة جداً تمثلت بأخلاء العديد من القرى التي كان يسكنها الايزيديون وإسكان عشائر عربية فيها، منذ بداية السبعينات من القرن الماضي ، وتقع عين سفنى، إلى الشمال من مدينة الموصل بـ 50 كم، وتبلغ مساحتها حسب آخر المسوحات الادارية (1331 كم) . ويسكنها الكورد (الايزيديون والمسلمين) إضافة إلى اعداد من العرب والمسيحيين من مختلف الكنائس، كما كان يقطنها اعداد كبيرة من اليهود لغاية منتصف القرن الماضي . وتشتهر عين سفنى بأنها تضم اتباع ثلاث اديان هم الايزيديون وهم الأكثرية ومن ثم المسلمين فالمسيحيون. وسكان عين سفنى الأصليون كانوا من الكورد الايزيديين حتى الحرب العالمية الأولى واثناها . وبعد انتهاء الحرب، توطن فيها أناس تركوا مواطنهم الأصلية بسبب ويلات الحروب وبسبب تعرض قراهم للسلب والنهب من قبل الجيوش الغازية وما لاقوه من اضطهاد كان معظمهم من كورد كوردستان تركيا، فمد إليهم السكان الأصليون (الايزيديون) يد المساعدة فأسكنوهم بينهم، حتى استقروا فيها إلى يومنا هذا، وهم معروفون إلى اليوم بـ (المهاجرين) إضافة إلى ذلك لجأ إليها سكان بعض القرى المجاورة حينما اندلعت ثورة أيلول الكوردية سنة 1961 وبعدها تعرضت قراهم إلى التدمير من قبل الأنظمة العراقية المتعاقبة، وكان معظمهم أيضاً من الكورد المسلمين إضافة للمسيحيين ، وهؤلاء أيضاً استقروا فيها إلى اليوم . وأشترك أهل القرية الأصليين والنازحين إليها في الحركات الكوردية المسلحة ضد الأنظمة العراقية المتعاقبة حتى عام 1975 وبعد فشل المفاوضات بين الحكومة العراقية والحركة الكوردية استغل النظام العراقي الفرصة للانتقام من المشاركين في الثورة الكوردية بترحيلهم وتهجيرهم إلى مجتمعات قسرية، ونفي البعض منهم إلى المحافظات الجنوبية وتم مصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة كما صودرت أراضيهم وتم توزيعها على العرب المستقدمين إليها وفق قرارات تعريب وتغيير ديموغرافية القضاء .

وبعد تاريخ 2003/4/9 عادت الاوضاع إلى ماكانت عليه حيث عاد هؤلاء المستوطنين إلى مناطقهم الأولى كما وعاد غالبية اهالي القضاء إلى مواقع سكناهم. ومن الناحية الإدارية ، كانت عين سفنى مع جميع النواحي وقرى القضاء تابعة لمحافظة نينوى إدارياً.

وبعد عام 1991 وتشكيل حكومة إقليم كردستان ، انضمت معظم مناطق القضاء إلى الإقليم ولم تعد تابعة لمحافظة نينوى إدارياً سوى عين سفنى وبعض القرى التي يسكنها العرب والتي تقع معظمها إلى الجنوب من القضاء على طريق شيخان – الموصل ، وهو طريق حيوي يربط محافظة دهوك ببقية مناطق إقليم كردستان. وبعد العام 2003، سن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية مُبقياً على الوضع الذي ساد بعد العام 1991 ومعتزفاً بكون المناطق التي انضمت إلى الإقليم بعد سنة 1991 ضمن إقليم كردستان وجاعلاً من المناطق الأخرى ومن ضمنها عين سفنى مناطق متنازعة عليها⁽¹⁾ .

(1) دولمي، خضر كلو(الدكتور) ، عمر محمد حسن ، حامد صديق صديق ، حسين أمجد علي ، بأشراف /الدكتور جوتيار محمد رشيد و د . توماس هيل. عين سفنى "الشيخان" . واقع العلاقات بين مكوناتها وتطبيق المادة 140 . المطبعة ،منارة/منظمة طبع ونشر الثقافة القانونية/ O.P.P.L.C. ص 6-8 .

نتائج الإستبيان :

في مجتمع البحث نسبة المشاركين من الشباب 68% ، وهي مجموع نسب الأعمار التالية : (العمر 17 سنة فما فوق 21% - والعمر 25 سنة فما فوق 26% - والعمر 35 سنة فما فوق 30%) ، بينما نسبة المشاركين من الأعمار 45 سنة فما فوق 15% ، و الأعمار 55 سنة فما فوق 9% . ونسبة المشاركين من الإناث 22% ، أما نسبة الذكور 78% . وعلى رغم من فرق النسب إلا أنها ليست كبيرة .

في مجتمع البحث نسبة المشاركين من الاناث قليلة مقارنة إلى مشاركة الرجال ، وعليه توقعنا بأن نسبة الأمية أكثر مما ظهرت من نتائج السؤال عن التحصيل ، إذ أن الأغلبية نسبة 52% كان تحصيلهم العلمي اعدادي ، و 21% ممن يقرأون ويكتبون ، و 17% تحصيلهم جامعي ، و 2% دراسات عليا ، و 8% أميون . وبالتالي جاءت نسب العاملين مناسب مقارنة بالتحصيل العلمي ، إذ أن 54% كانوا موظفين ، و 9% كانوا طلاب ، 14% أعمال حرة ، و 12% اخرى ، بمعنى أعمال مختلفة اخرى غير التي تم ذكرها ، و 8% ربات بيوت ، و 3% كانوا عاطلين عن العمل .

ويبدو أن الوضع المعيشي يسمح لتكوين أسرة فضلاً عن أن الأغلبية هم من الشباب ، حيث أظهرت نتائج الوضع الأسري بأن 72% متزوجون ، و 28% عزاب . إلا ان ذلك لم يعكس الحالة الاقتصادية لمجتمع البحث ، إذ أن 73% هم من ذوي الدخل المحدود ، و 27% هم من ذوي الدخل المتوسط ، ولم تسجل أي نسبة لمن هم من ذوي الدخل العالي . وبالتالي جاءت نتائج انحدارهم العائلي كمايلي : اكثرهم بنسبة 49% إنحدار من عوائل عمالية/كسبة ، و 15% من عوائل فلاحية ، و 14% من عوائل مهنية ، و 8% من عوائل دينية ، و 7% من عوائل أعمال حرة ، و 4% من عوائل تجارية /صناعية ، و 3% من عوائل أخرى ، بمعنى الإنحدار العائلي غير تم ذكرها ، بينما لم تسجل أي نسبة لعوائل إنحدارهم ملاكي . أما نتائج محل سكنى مجتمع البحث ، ف 77% هم من سكنة المدن ، و 15% هم من سكنة المجمععات/الضواحي ، و 8% هم من سكنة القرى .

وبالنسبة إلى السؤال عن مشاركة مجتمع البحث يوماً ما في الإنتخابات ، جاءت النتائج بأن 94% أجابوا بنعم ، و 6% أجابوا بلا . إن النتائج مثيرة للإهتمام ، خاصة وان كل المشاركين في الإنتخابات شاركوا أكثر من مرة في عمليات انتخابية مختلفة ، إذ 33% منهم شاركوا في إنتخابات برلمانية ، و 22% منهم شاركوا في إنتخابات مجلس المحافظة ، و 20% منهم شاركوا في إنتخابات مجلس البلدية ، و 15% منهم شاركوا في إنتخابات نقابية ، و 8% منهم شاركوا في إنتخابات أخرى ، و 2% منهم شاركوا في إنتخابات الطلبة .

وأما بالنسبة إلى المفاهيم التي هي اقرب إلى رأي مجتمع البحث ، أظهرت النتائج ، بأن النسبة الأكثر 46% مع مفهوم الثقافة قبل السياسة ، و19% مع مفهوم السياسة أولاً ، و18% مع مفهوم الاقتصاد أولاً ، و12% مع مفهوم السياسة تخلق التغيير والإصلاح ، و5% مع مفهوم السياسة قبل الثقافة ، ولم تسجل أي نسبة لمن يرى بأن السياسة مصدر كل شر وفساد .

في الحقيقة الأغلبية في مجتمعات البحوث السابقة ومجتمع البحث الحالي اجمعوا على ان الفدرالية حققت الطموح السياسية للشعب الكوردستاني ، وهذا ما توصلت إليه نتائج الإستبيان ، إذ أن 90% من مجتمع البحث أجابوا بنعم في ان الفدرالية حقق طموح الشعب الكوردستاني ، بينما 4% أجابوا بلا ، و6% أجابوا بلا أعرف .

وعن السؤال : (في اية مرحلة دراسية أثارت المواضيع السياسية اهتمامك؟) ، جاءت نتائج اجوبة مجتمع البحث بأن 73% في المرحلة الثانوية ، و 15% في المرحلة الابتدائية ، و 12% في المرحلة الجامعية . والأمر لم يتوقف عند الاهتمام بالمواضيع السياسية ، فقد أظهرت نتائج اجوبة السؤال : (هل انتميت في يوم إلى تنظيم سياسي؟) بأن 39% أجابوا بنعم ، و 61% أجابوا بلا . فضلاً عن الاهتمام بالمواضيع السياسية هنالك من دفعهم للإنتماء ، حيث جاءت نتائج اجوبة السؤال : (من الذي دفعك إلى الإنتماء؟) 73% أجابوا الأسرة ، و 12% أجابوا حدثاً ما ، و 9% أجابوا الزملاء في العمل ، و 6% أجابوا الأصدقاء ، ولم تسجل أي نسبة لإخرى ، بمعنى اكتفوا بالأطراف المذكورة . وللإنتماء إلى أي تنظيم سياسي هنالك دوافع ، وعليه جاءت نتائج السؤال عن الدوافع وراء الإنتماء ، بأن الأغلبية 58% أجابوا المواقف السياسية ، و 27% أجابوا الأهداف العامة للتنظيم ، و 15% أجابوا الأيديولوجية ، ولم تسجل أي نسبة لدوافع المصلحة الشخصية أو العاطفية أو الدينية أو أخرى . بمعنى انقسمت دوافعهم للإنتماء بين ثلاثة وهي : المواقف السياسية ، والأهداف العامة للتنظيم ، و الأيديولوجية .

وعن السؤال حول : (ماذا يعني لك رئيس إقليم كوردستان؟) جاءت النتائج بأن الأغلبية وبنسبة 69% رأوا بأنه شأن قومي ، و 25% رأوا بأنه شأن سياسي ، و 6% أجابوا بلا أعرف ، بينما لم تسجل أي نسبة لمن يرى ان الأمر لايعنيه . بمعنى أن رئيس إقليم كوردستان له أهمية قومية بالدرجة الأولى ، ومن ثم سياسية . وبهذه النظرة إلى أهمية رئيس الإقليم جاءت نتائج نظرة مجتمع البحث إلى المشاركة في الإنتخابات لا تقل أهمية ، إذ أن الأغلبية وبنسبة 74% يرون أنها حق من حقوق المواطن ، و 18% يرون أنها ضرورية ، و 5% يرى أنها مسألة وطنية ، و 2% يرون بعدم الحاجة إليها ، و 1% رأوا أنها وظيفة مهمة للوطن ، ولم تسجل أي نسبة بلا أعرف . وبالتالي فإن المظاهرات لا تختلف عن المشاركة في الإنتخابات من حيث الأهمية ، فكلاهما يعدان سلوكاً سياسياً راقياً ، وعليه جاءت نتائج السؤال : (ماذا

يعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك؟) ملازمة لما سبق ، إذ أن 84% اعتبروها حق من حقوق المواطن ، و12% اعتبروها ضرورية، و 2% اعتبروها لا جدوى فيها ، و2% أجابوا بلا أعرف ، ولم تسجل أي نسبة لمن يعتبرها تضر بأمن واستقرار الوطن .

وفي السؤال عن أولويات الحكومة حسب رأي مجتمع البحث ، أظهرت النتائج ، بأن الأغلبية وبنسبة 31% اختاروا ضمان الحريات ، و 30% اختاروا تطبيق المادة 140 ، و29% اختاروا القضاء على الفساد الإداري والمالي ، و5% اختاروا توفير فرص العمل ، و 2% إقرار حدود إقليم كردستان ، و2% اختاروا زيادة الرواتب ، و1% اختاروا المحافظة على الأمن والاستقرار .

وعن مشاركة مجتمع البحث في المناسبات القومية جاءت النتيجة بأن 100% يشاركون في هذه المناسبات ، بمعنى لم تسجل أي نسبة لمن لا يشارك في المناسبات القومية ، ويبدو هنا اجماع بين جميع مجتمعات البحث في الالتزام بمشاركتهم في المناسبات القومية ، وهذا دلالة على الشعور القومي القوي لدى مجتمعات البحث ، وعلى الغالب فإن للمناسبات تأثير كبير على الإنسان وتفائله ، وعليه أظهرت نتائج السؤال : (هل انت متفائل ام متشائم في الحياة؟) بأن 85% أجابوا بأنهم متفائلون ، و 11% أجابوا بأنهم متشائمون ، و 4% أجابوا بلا أعرف . وبالتالي التفاؤل يشكل أمراً مهماً في موضوع الثقة بالنفس ، وعليه أظهرت نتائج السؤال : (عن بمن تثق؟) ،فإن الأغلبية وبنسبة 57% يثقون بنفسهم ، و 26% يثقون بالقائد السياسي ، و 15% يثقون بالوالدان ، و 2% يثقون بالصديق المفضل ، ولم تسجل أي نسبة لمن يثق بالمعلم المفضل ، أو باطراف أخرى .

وفي حال التفاؤل والثقة بالنفس يحصل تعزيز للإمكانيات وبالتالي المقدرة في حل المشاكل ، وعليه أظهرت نتائج السؤال عن : (هل تحل مشاكلك بنفسك؟) ، بأن الأغلبية وبنسبة 65% أجابوا بنعم ، و 32% أجابوا بلا ، و 3% أجابوا بلا أعرف .

يظهر أن مجتمع البحث قليل المشاركة في الندوات السياسية ، حيث جاءت نتائج السؤال عن: (متى شاركت في آخر ندوة سياسية؟) بأن الأغلبية وبنسبة 42% أجابوا بعدم مشاركتهم ابداً ، و25% شاركوا قبل شهر ، و19% شاركوا قبل سنة ، و 14% شاركوا قبل أسبوع .

أما عن اقرب البرامج لميول مجتمع البحث فقد جاءت النتائج حسب البرامج وكما يلي: للبرامج الفنية 35% ، للبرامج السياسية 26% ، وللأفلام الوثائقية 21% ، وللبرامج الاقتصادية 9% ، وللبرامج التراثية 7% ، وللبرامج الدينية 2% ، ولم تسجل أي نسبة لبرامج الاطفال أو لبرامج أخرى .

وعن رضى مجتمع البحث عن أداء البرلمان الكوردستاني ، جاءت النتائج كما يلي : إن الأغلبية وبنسبة 79% أجابوا بليس كثيراً ، و 12% أجابوا بلا ، و 8% أجابوا بنعم ، و 1% أجابوا بلا أعرف إن مراقبة أداء البرلمان أمر غاية في الأهمية وهو سلوك سياسي متقدم في الأنظمة الديمقراطية ، ويشكل دافعاً لتنشيط عمل البرلمان وتحسين اداءه ، وبالتالي يصبح تقييم الوضع الاقتصادي أو السياسي أمراً مرادفاً لمراقب أداء البرلمان ، وعليه جاء تقييم مجتمع البحث للوضع الاقتصادي في كوردستان بالشكل التالي : الأكثرية وبنسبة 44% اعتبروا الوضع متوسطاً ، و 40% اعتبروا الوضع رديئاً ، و 16% أجابوا بلا أعرف . كما جاء تقييم مجتمع البحث للوضع السياسي ، بأن الأغلبية وبنسبة 74% يرون أنه يمضي نحو الأحسن ، و 18% أجابوا بلا أعرف ، و 8% يرون أن الوضع السياسي يسير نحو الأسوء .

وبالنسبة إلى السؤال عن : (ذهاب مجتمع البحث إلى التصويت اذا ما سنحت له فرصة جديدة ؟) فإن النتائج أظهرت بأن اهتمامهم بالانتخابات هو تحصيل حاصل ، إذ أن الأغلبية وبنسبة 68% أجابوا بسوف نستغل الفرصة ، و 7% أجابوا بعدم استغلالها ، و 25% أجابوا بلا أعرف ، بمعنى يترك الأمر لحينه ، وبمعنى آخر فإن فرصتهم للذهاب ممكنة .

أما بالنسبة إلى نتائج السؤال عن : (إذا أتتك فرصة المغادرة من الإقليم إلى الخارج؟) ، فكانت غير متوقعة ، ففي حال مجتمع البحث ملتزم بالانتخابات وله اهتمامات قومية فضلاً عن إنتماء بعضهم لتنظيم سياسي لا يتناسب مع وجود الأغلبية وبنسبة 71% باستغلال فرصة المغادرة ، بينما 23% أجابوا بعدم استغلال الفرصة ، و 6% أجابوا بلا أعرف . وبالتالي فإن مايعزز عدم توقعنا هي نتائج السؤال عن : (إذا أتتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية ؟) ، حيث أن أكثرهم وبنسبة 45% أجابوا بالاستجابة لها ، و 20% أجابوا بعدم الاستجابة ، و 35% أجابوا بلا أعرف .

يبدو أن مجتمع البحث يتمتع بعدة هوايات ، ف 41% لديهم هواية مشاهدة التلفزيون ، و 24% لديهم هواية المطالعة ، و 19% لديهم هواية استعمال الكمبيوتر ، و 12% لديهم هواية السفر والسياحة ، و 3% لديهم هواية الرياضة ، و 1% لديهم هوايات اخرى غير المذكورة ، ولم تسجل أي نسبة لمن له هواية استخدام الموبايل أو لمن ليس له أي هواية . ومما يثير الاستغراب هو عدم توافق مجتمع البحث ، الأغلبية فيه فمن ذوي دخل المحدود مع هواية السفر والسياحة أو استعمال الكمبيوتر . وفي نفس الوقت الهوايات المتنوعة لمجتمع البحث تعزز من امتلاك الأصدقاء ، وعليه جاءت نتائج السؤال : (هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين ؟) بأن الأغلبية وبنسبة 85% أجابوا بنعم ، و 15% أجابوا بلا . ويبدو أن التواصل بينهم كثير ، فالأغلبية وبنسبة 63% يلتقون كل يوم ، و 21% يلتقون أكثر من مرة في الأسبوع ، و 16% يلتقون مرة في الأسبوع .

وفضلاً عن تمتع أغلبية مجتمع البحث بامتلاك أصدقاء مفضلين ، فإنهم يتمتعون أيضاً بعلاقات ممتازة مع عوائلهم ، ففي السؤال عن : (ماهي علاقتك بعائلتك ؟) ، جاءت النتائج بأن الأغلبية وبنسبة 71% لهم علاقة ممتازة ، و 25% لهم علاقة جيدة ، و 4% علاقتهم لا بأس بها ، ولم تسجل أي نسبة بوجود علاقات سيئة أو منفصلة .

وعن الأسباب الثلاثة الأكثر أهمية في نظر مجتمع البحث والتي تسبب هجرة الشباب إلى الخارج ، جاءت النتائج كما يلي : 22% يرون غلاء المعيشة ، و 18% يرون الحرية الشخصية ، و 15% يرون الحرية السياسية ، و 14% يرون الرفاهية ، و 11% يرون مشاكل عائلية ، و 6% يرون مواصلة الدراسة ، و 5% يرون البطالة ، و 3% يرون مشاكل نفسية وعاطفية ، و 2% يرون أسباب أخرى غير المذكورة .

ويبدو أن أغلبية مجتمع البحث لم يتعرضوا إلى مشاكل ، حيث جاءت نتائج السؤال : (هل تعرضت خلال الستة أشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بنفسك ؟) بأن 81% أجابوا بلا ، و 19% أجابوا بنعم . أما الذين ساعدتهم في حل مشاكلهم فهم كما يلي : 22% الوالدان ، و 19% وجهاء المنطقة ، و 9% الأصدقاء ، و 9% المدرسون ، و 7% المسؤول الحزبي ، و 3% رجال الدين ، بينما سجلت نسبة 31% (اطراف أخرى غير التي ذكرناها) ، ولم تسجل أي نسبة للشرطة ، بمعنى أن مجتمع البحث لم يتعرضوا لأي تدخل للشرطة ، وهذا ما أثبتته نتائج السؤال : (هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية ؟) ، فالجميع أجمعوا بعدم تعرضهم لذلك ، بمعنى 100% أجابوا بلا .

استناداً لما سبق فقد أظهرت النتيجة بأن الأغلبية وبنسبة 71% من مجتمع البحث ستستغل أي فرصة إذ تسنح لمغادرة الإقليم ، وبالتالي جاء السؤال عن : (الحوافز الأكثر تشجيعاً في الهجرة إلى الخارج ؟) بالنتيجة 55% أخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين ، و 16% الإشاعات ، و 11% الإعلام ، و 18% أمور أخرى غير المذكورة .

وفي السؤال عن القناة المفضلة لدى مجتمع البحث ، جاءت النتائج بأن 55% يفضلون قناة فضائية عربية ، و 19% يفضلون قناة فضائية كوردستانية ، و 18% يفضلون قناة فضائية عراقية ، و 6% يفضلون قناة فضائية أوروبية ، و 2% يفضلون محطات أخرى غير المذكورة ، ولم تسجل أي نسبة لمن يفضل قناة فارسية أو تركية أو كوردستانية محلية .

يبدو أن أغلبية مجتمع البحث لم يلتقوا في حياتهم بقائد سياسي ، إذ جاءت النتائج كما يلي ، 67% أجابوا بلم نلتقي ، و 33% أجابوا بنعم .

واستناداً على ماسبق فإن مجتمع البحث قليل المشاركة في الندوات السياسية إلا أنها حريصة في الحضور إذا دعوا لها، والظاهر انهم حريصون للاستماع إلى خطاب سياسي أو ندوة سياسية ، حيث أظهرت نتائج السؤال عن : (هل أعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية؟) . ، بأن الأغلبية وبنسبة 90% أجابوا بنعم ، و 10% أجابوا بلا أعرف ، ولم تسجل أي نسبة بلا .

جاءت النسب متقاربة جداً بين من يقول (لا) أو (نعم) عن السؤال : (هل تعلمت منعائلتك موضوعاً سياسياً؟) ، إذ أن 44% أجابوا بلا ، و 41% أجابوا بنعم ، بينما 15% أجابوا بلا أعرف . وعليه الإجابة بلا جاءت متناقضة مع واقع مجتمع البحث ، فالمعلوم بأن هذه المنطقة وخاصة حلبجة كانت معروفه بمعاناتها ومآسيها من الابداء والتهجير والظلم ، فضلاً عن أن علاقة الأغلبية مع عوائلهم ممتازة ، فكان توقعنا هو أن تكون الإجابات اغلبها بنعم .

وفضلاً عن اهتمامات مجتمع البحث السياسية وسلوكها الانتخابي النشط ، فقد جاءت نتائج السؤال : (هل تطمح يوماً ما ان تصبح شخصية سياسية؟) انعكاساً لها ، فالأغلبية 85% أجابوا بنعم ، و 10% أجابوا بلا ، و 5% أجابوا بلا أعرف .

ويبدو أن مجتمع البحث لايرغب في استلام علماء الدين للمناصب السياسية ، إذ أن النتائج لسؤال : (هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية؟) ، كانت كما يأتي : الأغلبية وبنسبة 89% أجابوا بلا ، و 5% أجابوا بنعم ، و 6% أجابوا بلا أعرف .

المبحث الثالث/ نتائج الإستبيان النهائية للإقليم

نتائج استبيان لجميع مجتمعات البحث في الإقليم

ملحق رقم (9) جمع بيانات الإستبيان (كل المناطق المعنية) لإقليم كردستان العراق (العدد 1816)

142	العمر 55 سنة فما فوق	606	العمر 35 سنة فما فوق	221	* العمر 17 سنة فما فوق
		276	العمر 45 سنة فما فوق	576	* العمر 25 سنة فما فوق
					* الجنس
		1165	ذكر	651	أنثى
					* التحصيل الدراسي
		242	يقرأ ويكتب	35	أمى
		658	إعدادي	800	جامعي
		81	دراسات عليا		
			طالب	موظف	
		181	عمل حر	1083	
			أخرى	عاطل	
		146	ربة بيت	68	* المهنة
					* الوضع الاسري
		1347	متزوج	469	أعزب
					* الحالة الاقتصادية
83	دخل عالي	927	دخل متوسط	806	دخل محدود
					* الإنحدار العائلي
87	ملاكية	248	أعمال حرة	534	عائلة فلاحية
66	أخرى	324	مهنية	224	تجارية/صناعية
		25	دينية	308	عمالية /كسبة
					* محل السكن
316	مجتمعات/ضواحي	178	قرية	1322	مدينة
					1 - هل شاركت يوماً في الإنتخابات؟
		11	لا	1805	نعم
					2 - إذا كان جواب السؤال السابق بـ(نعم) فكم مرة شاركت في الانتخابات؟
		1776	أكثر من مرة	29	مرة واحدة

3 - ما هي الإنتخابات التي شاركت فيها؟

1788	إنتخابات برلمانية	122	إنتخابات مجلس المحافظة
185	إنتخابات أتحاد الطلبة	9	إنتخابات مجلس البلدية
1118	إنتخابات نقابية	630	إنتخابات أخرى
		407	

4 - أي المفاهيم التالية هي اقرب إلى رأيك

174	السياسة أولاً	16	السياسة قبل الثقافة
361	الإقتصاد أولاً	101	الثقافة قبل السياسة
211	السياسة تخلق التغيير والإصلاح	4	السياسة مصدر كل شر وفساد
		40	

5 - هل حققت الفدرالية الطموح السياسي للشعب الكوردستاني حسب رأيك؟

116	لا أعرف	120	لا	1580	نعم
-----	---------	-----	----	------	-----

6 - في أية مرحلة دراسية أثارت الموضوعات السياسية اهتمامك

350	المرحلة الجامعية	1172	المرحلة الثانوية	259	المرحلة الابتدائية
-----	------------------	------	------------------	-----	--------------------

7 - هل انتميت يوماً ما إلى تنظيم سياسي؟

944	لا	872	نعم
-----	----	-----	-----

8 - إذا كان جواب السؤال السابق ب (نعم) من الذي دفعك إلى الإنتماء؟

320	الاصدقاء	47	الزملاء في العمل	81	الاسرة
	حدث ما	378	لا أعرف	46	

9 - ما الدافع وراء الإنتماء؟

251	المواقف السياسية	184	الأيديولوجية
366	الأهداف العامة للتنظيم		المصلحة
	اسباب دينية	2	الشخصية
		69	العاطفة
			أخرى

10 - ماذا يعني لك رئيس إقليم كوردستان؟

477	شأن سياسي	1255	شأن قومي مهم
63	لا أعرف	21	لا يهمني

11 - كيف تنظر إلى المشاركة في الانتخابات؟

16	لا حاجة لها	494	ضرورية
----	-------------	-----	--------

1178	حق من حقوق المواطن
18	لا أعرف

103	مسائلة وطنية وظيفة مهمة للوطن
7	

12- ما ذا يعني المشاركة في المظاهرات بالنسبة لك؟

772	حق من حقوق المواطن تضر بأمن واستقرار الوطن
42	

891	ضرورية
77	لا جدوى فيها
34	لا أعرف

13- ماهي أولويات الحكومة حسب رأيك؟ (أختيار ثلاثة خيارات)؟

1762	القضاء على الفساد الإداري والمالي
427	زيادة الرواتب
262	المحافظة على الامن والاستقرار السياسي

1430	تطبيق المادة 140 إقرار حدود إقليم كوردستان
261	
572	ضمان الحريات
734	توفير فرص العمل

14- هل تشارك في المناسبات القومية؟

	لا
--	----

1816	نعم
------	-----

15- هل انت متفائل أم متشائم في الحياة؟

57	لا أعرف
----	---------

170	متشائم
-----	--------

1589	متفائل
------	--------

16- بمن تثق أكثر؟

381	قائد السياسي
29	لا أعرف

53	
22	

صديقك المفضل

1201	ذاتك
130	الوالدين

17- هل تحل مشاكلك بنفسك؟

91	لا أعرف
----	---------

395	لا
-----	----

1330	نعم
------	-----

18- متى شاركت في آخر ندوة سياسية؟

362	قبل شهر
602	لم اشارك أبداً

223	قبل أسبوع
629	قبل سنة

19- ماهي المواضيع الاقرب إلى ميولك؟

99	البرامج التراثية
33	البرامج الدينية
348	الأفلام الوثائقية

	برامج الأطفال
655	البرامج السياسية
426	البرامج الفنية

107 اخرى

148 البرامج الاقتصادية

20- هل انت راضي عن أداء البرلمان الكوردستاني؟

نعم 178 لا 42 ليس كثيرا 1062 لا أعرف 234

21- ما هو تقييمك للوضع الاقتصادي في كوردستان؟

جيد 178 متوسط 911 رديء 522 لا أعرف 205

22- ما هو تقييمك للوضع السياسي في كوردستان؟

نحو الأحسن 1244 نحو الأسوء 236 لا أعرف 336

23- إذا أنتك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كوردستان؟

سوف اصوت 1538 لا أصوت 110 لا أعرف 168

24- إذا أنتك فرصة لمغادرة من الإقليم؟

سوف استغلها 593 لا أستغلها 970 لا أعرف 253

25- إذا أنتك دعوة للمشاركة في ندوة سياسية؟

أستجيب لها 1064 لا أعرف 420

26- ما هي هواياتك؟

المطالعة 288 السفر والسياحة 214 الرياضة 144
مشاهدة 510 استعمال الكمبيوتر 562 استعمال 20
التلفزيون
ليس لدية أي هواية 79 اخرى

27- هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين؟

نعم 1450 لا 366

28- اذا كان السؤال السابق بنعم، متى تلتقي بهم؟

كل يوم 572 مرة في الأسبوع 373 أكثر من مرة في الأسبوع 505

29- كيف هي علاقتك بعائلتك؟

ممتازة 1300 جيدة 392 لا بأس بها 87
سيئة 18 منفصلة 19

30- اختر أهم ثلاثة أسباب لهجرة الشباب إلى الخارج؟

988	البطالة	1205	غلاء المعيشة
482	مواصلة الدراسة	5	الحرية السياسية
538	للرفاهية	4	مشاكل عائلية
97	مشاكل نفسية وعاطفية	66	الحرية الشخصية
349	أخرى	509	حب الفضول
		309	

31- هل تعرضت خلال الستة أشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بنفسك ؟

لا	1393	نعم	23
			4

32- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) من الذي ساعدك في حلها ؟

رجال الدين	50	والوالدين	62
وجهاً المنطقة	5	الشرطة	27
	221	أخرى	27
9			
25			

33- هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية ؟

لا	1816	نعم	
----	------	-----	--

34- إذا كان جواب السؤال السابق (نعم) ما السبب؟

مشكلة جنائية		مشكلة مرورية	
مشكلة مع الرفاق أو زملاء العمل		مشكلة عاطفية	
مشكلة سياسية		مشكلة عائلية	
		أخرى	

35- ماهي الحوافز الأكثر تشجيعاً للهجرة إلى الخارج ؟

الإعلام	160	أخبار الأقرباء والأصدقاء المهاجرين إلى الخارج	952
الإشاعات	243	أخرى	461

36- ما هي القناة التلفزيونية المفضلة لديك ؟ اختيار اثنين ؟

قناة فضائية	1391	قناة كوردستان محلية	211
		كوردستانية	

1034
23
178

قناة فضائية عربية
قناة فضائية فارسية
اخرى

187
136
472

قناة فضائية عراقية
قناة فضائية تركية
قناة اوربية

37- هل التقيت في حياتك بقائد سياسي؟

لا 510

نعم 1306

38- هل أعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً ما؟

لا 106

أعرف

لا 78

لا

عم 1632

39- هل تعلمت منعائتك موضوعاً سياسياً؟

لا أعرف 127

لا أعرف 714

لا

نعم 975

40- هل تطمع يوماً في أن تصبح شخصية سياسية؟

لا أعرف 210

لا أعرف

لا 327

نعم 1279

41- هل توافق على تولي علماء الدين للمناصب السياسية

لا أعرف 84

لا أعرف

لا أعرف 1681

نعم 51

نتائج الإستبيان لمجموع مجتمع البحث

نسبة الشباب المشاركين في مجتمع البحث شكلت الأغلبية ، إذ أن مجموع النسب للأعمار (العمر 17 سنة فما فوق 12 % ، والعمر 25 سنة فما فوق 32 % ، والعمر 35 سنة فما فوق 33 %) ، هي 77 % ، أما اعمار 45 سنة فما فوق 15 % بنسبة % ، بينما الاعمار 55 سنة فما فوق بنسبة 8 % . وشكلت نسبة الإناث فيها 36 % وهي نسبة أعلى بقليل من نصف نسبة الذكور التي هي 64 % . والأغلبية بنسبة 98 % لكلا الجنسين كانوا من ذوي تحصيل دراسي ، ولكن بمستوى تعليمي مختلف ، إذ أن 44 % جامعي ، و 36 % أعدادي ، و 13 % يقرأ ويكتب ، و 5 % دراسات عليا ، و 2 % أمي . أما المستوى المهني لمجتمع البحث ، فكانت النتائج كما يلي : إن 60 % موظفون ، و 10 % طلاب ، و 15 % أعمال حرة ، و 8 % مهن أخرى ، و 3 % ربات بيوت ، و 4 % عاطلون . وبالتالي أظهر نتائج الوضع الأسري بأن الأغلبية وبنسبة 74 % متزوجون ، بينما 26 % عزاب . كما أظهرت النتائج بأن الحالة الاقتصادية لمجتمع البحث بالأكثرية 51 % من ذو الدخل المتوسط ، و 44 % من ذوي الدخل المحدود ، و 5 % من ذوي الدخل العالي . وقد انقسم مجتمع البحث من حيث الإنحدار العائلي على عوائل فلاحية بنسبة 29 % ، وعوائل تجارية /صناعية بنسبة 12 % ، وعوائل مهنية بنسبة 18 % ، و عوائل ملاكية بنسبة 5 % ، وعوائل عمالية /كسبة بنسبة 17 % ، وعوائل أعمال حرة بنسبة 14 % ، وعوائل دينية بنسبة 1 % ، و عوائل من انحدارات أخرى غير المذكورة وبنسبة 4 % . والأغلبية 73 % من مجتمع البحث هم من سكنة المدينة ، و 17 % من سكنة المجمعات والضواحي ، و 10 % من سكنة القرى .

وعن مشاركة مجتمع البحث في الإنتخابات ، أظهرت النتائج ، بأن 99 % شاركوا في الإنتخابات ، و 1 % لم يشاركوا . وإن 98 % منهم قد شاركوا أكثر من مرة ، بينما 2 % شاركوا لمرة واحدة . وقد توزعت مشاركتهم على الإنتخابات التالية : الإنتخابات البرلمانية 33 % ، وإنتخابات مجلس المحافظة 23 % ، و إنتخابات النقابية 21 % ، وإنتخابات مجالس البلديات 12 % ، وإنتخابات اتحاد الطلبة 3 % ، وإنتخابات أخرى ، (بمعنى المشاركة في إنتخابات غير المذكورة) 8 % .

وتظهر نتائج البحث أن اقرب مفهوم إلى رأي أغلب مجتمع أفراد البحث هو الثقافة قبل السياسة وبنسبة 56 % ، أما باقي المفاهيم فجاءت النتائج كما يلي: الاقتصاد أولاً 20 % ، و السياسة تخلق التغيير والاصلاح 12 % ، و السياسة أولاً 10 % ، و السياسة مصدر كل شر وفساد 2 % ، و السياسة قبل الثقافة 1 % .

وفي السؤال : (هل الفدرالية حققت طموح الشعب الكوردستاني حسب رأيك ؟) جاءت النتائج بأن أغلب مجتمع البحث يرون بأن الفدرالية قد حققت طموح الشعب الكوردستاني ، إذ أن 87% أجابوا بنعم ، و 7% أجابوا بلا ، و 6% أجابوا بلا أعرف .

أما بالنسبة إلى السؤال : (أية مرحلة دراسية اثارت المواضيع السياسية اهتمامك ؟) أظهرت النتائج بأن 66% في المرحلة الثانوية ، و 20% في المرحلة الجامعية ، و 14% في المرحلة الابتدائية . بمعنى أن الأغلبية قد أثارت المواضيع السياسية اهتمامهم في مرحلة البلوغ . وجاءت نتائج إنتماء مجتمع البحث إلى تنظيم سياسي يوماً ، بأن 52% لم ينتموا ، بينما 48% إنتموا ، إلا أن ذلك لا يشترط أنهم مستمرين في الإنتماء . وعليه 43% أنتموا لحدثٍ ما ، و 37% أنتموا بدافع من الأسرة ، و 9% بدافع من الزملاء في العمل ، و 6% بدافع من الأصدقاء ، و 5% لأسباب أخرى دفع بهم للإنتماء . إلا أن الدوافع وراء الإنتماء جاءت مختلفة بين المنتمين من مجتمع البحث ، ف 42% بسبب الأهداف العامة للتنظيم ، و 29% بسبب المواقف السياسية ، و 21% بسبب الأيديولوجية ، و 8% لأسباب أخرى ، بينما لم تسجل أي نسبة لأسباب دينية أو المصلحة الشخصية أو العاطفية (*) .

وجاءت نتائج أجوبة مجتمع البحث عن السؤال : (ماذا يعني لك رئيس إقليم كوردستان ؟) بأن الأغلبية وبنسبة 69% أجابوا بأنه شأن قومي ، و 26% أجابوا بأنه شأن سياسي ، و 4% أجابوا بلا أعرف ، بينما 1% أجابوا بأن الأمر لا يهمهم .

وحسب نتائج السؤال عن نظرة مجتمع البحث إلى المشاركة في الانتخابات ، فإن الأغلبية وبنسبة 65% تنظر إليها على أنها حق من حقوق المواطن ، و 27% تراها أنها ضرورية ، و 6% يعتقدون أنها مسألة وطنية ، و 1% يرون بعدم الحاجة إليها ، و 1% أجابوا بلا أعرف ، بينما لم تسجل أي نسبة لمن ينظر إليها أنها وظيفة مهمة للوطن .

ولم يختلف مجتمع البحث كثيراً فيما تعني له المشاركة في المظاهرات عن المشاركة في الانتخابات ، إذ أن 49% يرون أنها ضرورية ، و 43% يرون أنها حق من حقوق المواطن ، و 4% يرون بعدم جدوى فيها ، و 2% وجدوا أنها تضر بأمن واستقرار الوطن ، و 2% أجابوا بلا أعرف .

وعن أولويات الحكومة حسب رأي مجتمع البحث ، فإن 32% وجدوا ضرورة القضاء على الفساد الإداري والمالي ، و 26% لتطبيق المادة 140 ، و 13% لتوفير فرص العمل ، و 10% لضمان الحريات

(*) النتائج جاءت بالصورة التي لم تشكل أي نسبة لهذه الأسباب ، إلا أن ذلك لا يلغي وجود شخص أو شخصين ، على سبيل المثال ، بين العدد المنتمي الكلي 872 هنالك فقط شخصان اختاروا انتمائهم بسبب العاطفة ، إلا أن ذلك لا يشكل نسبة .

، و8% لزيادة الرواتب ، و6% للمحافظة على الأمن والاستقرار السياسي ، و5% لإقرار حدود إقليم كوردستان.

ويظهر أن ثمة إجماع كامل من مجتمع البحث على المشاركة في المناسبات القومية ، حيث كانت النتائج لسؤال : (هل تشارك في المناسبات القومية؟) ، بأن الكل وبنسبة 100% أجابوا بنعم ، بمعنى لم تسجل أي نسبة لمن أجابوا بلا . وعليه كان من الطبيعي ان تكون نتائج السؤال : (هل انت متفائل ام متشائم في الحياة؟) ، حيث الأغلبية وبنسبة 88% أجابوا بأنهم متفائلون ، و9% أجابوا بأنهم متشائمون ، و3% أجابوا بلا أعرف ، وبالتالي عزز ذلك الثقة بالنفس ، وهذا ما أظهرتها نتائج السؤال : (بمن تثق أكثر؟) إذ أن الأغلبية وبنسبة 66% يثقون بذاتهم ، و21% يثقون بقائد سياسي ، و7% يثقون بالوالدان ، و3% يثقون بالصديق المفضل ، و1% يثقون بالمعلم المفضل ، و2% يثقون بأطراف أخرى . والثقة بالنفس تعطي للفرد امكانيات تساعد على حل المشاكل ، وهذا ما أثبتتها نتائج السؤال : (هل تحل مشاكلك بنفسك؟) ف 73% أجابوا بنعم ، و22% أجابوا بلا ، و5% أجابوا بلا أعرف .

وعن مشاركة مجتمع البحث في الندوات السياسية ، كانت النتائج عن السؤال : (متى شاركت في آخر ندوة سياسية؟) ، بأن 35% قبل سنة ، و20% قبل شهر ، و12% قبل أسبوع ، بينما 33% لم يشاركوا أبداً . وعلى الرغم من قلة المشاركة في الندوات السياسية إلا أن الأكثرية من مجتمع البحث لهم ميول سياسية حسب النتائج عن السؤال : (ماهي المواضيع الاقرب إلى ميولك؟) إذ أن 36% لهم ميول للبرامج السياسية ، و23% لهم ميول للبرامج الفنية ، و19% لهم ميول للأفلام الوثائقية ، و8% لهم ميول للبرامج الإقتصادية ، و5% لهم ميول للبرامج التراثية ، و2% لهم ميول للبرامج الدينية ، و7% لهم ميول أخرى . ولم تسجل أي نسبة لمن لهم ميول لبرامج الأطفال .

وفي السؤال عن رضى مجتمع البحث عن أداء البرلمان ، أظهرت النتائج بأن 58% اعتقدوا كثيراً ، و19% أجابوا بلا ، و10% أجابوا بنعم ، و13% أجابوا بلا أعرف . وتقييم الوضع الاقتصادي أو السياسي لا يقل أهمية عن تقييم أداء البرلمان ومراقبته ، وعليه جاءت نتائج تقييم مجتمع البحث للوضع الاقتصادي ، بأن 50% يرون الوضع متوسطاً ، و29% يرون الوضع رديئاً ، و11% أجابوا بلا أعرف ، و10% يرون الوضع جيداً . أما تقييم مجتمع البحث للوضع السياسي ، فجاءت النتائج ، بأن 69% يرون الوضع يتجه نحو الأحسن ، و18% أجابوا بلا أعرف ، و13% يرون الوضع يسير نحو الأسوء .

يبدو أن مجتمع البحث حريص على اختيار ممثله في البرلمان ، هذا ما أظهرتها نتائج السؤال (اذا أتتك فرصة جديدة للتصويت لبرلمان كوردستان؟) ، ف 85% أجابوا بالتصويت ، و9% أجابوا بعدم التصويت ، و6% أجابوا بلا أعرف . والحرص على التصويت يُقلل من نسبة استغلال الفرصة للمغادرة

، إذ أن نتائج السؤال : (عما إذا أتتكم فرصة لمغادرة الإقليم؟) ، فإن 56% أجابوا بعدم استغلالها ، و 31% أجابوا بأستغلالها ، و 13% أجابوا بلا أعرف . وبالتالي مجتمع البحث كان حريصاً على قبول الدعوة إلى الندوات السياسية ، حسب نتائج السؤال : (إذا أتتكم دعوة للمشاركة في ندوة سياسية هل تستجيب لها؟) إذ أن الأغلبية وبنسبة 59% أجابوا بنعم استجيب لها ، و 18% أجابوا بلا ، و 23% أجابوا بلا أعرف ، بمعنى يترك الأمر لحينه .

فضلاً عن النشاط السياسي فإن مجتمع البحث يتمتع بالهوايات حسب نتائج السؤال عن: (ما هي هواياتك؟) فكانت نسبة 31% لإستعمال الكمبيوتر ، و 28% لمشاهدة التلفزيون ، و 16% للمطالعة ، و 12% للسفر والسياحة ، و 8% للرياضة ، و 1% استعمال الموبايل ، و 4% لهوايات أخرى غير المذكورة ، ولم تسجل أي نسبة لمن ليس له أي هواية . وبالتالي جاءت نتائج السؤال عن : (هل لديك مجموعة أصدقاء مفضلين؟) ، كأمر متوقع في مجتمع بحث يتمتع بالهوايات ، وعليه فإن 80% أجابوا نعم ، و 20% أجابوا بلا . وإن 39% منهم يلتقون بأصدقائهم كل يوم ، و 35% منهم يلتقون بأصدقائهم أكثر من مرة في الأسبوع ، و 26% منهم يلتقون بأصدقائهم مرة في الأسبوع . وعليه أصبح أمر علاقة مجتمع البحث بعائلته متوقفاً ولكن غير مُسلم به ، فالأغلبية وبنسبة 71% أجابوا على السؤال : (ما علاقتك بعائلتك؟) ، بأنها ممتازة ، و 22% أجابوا بأنها جيدة ، و 5% أجابوا بلا بأس بها و 1% أجابوا بأنها سيئة ، و 1% أجابوا بأنها منفصلة .

وفي السؤال عن أهم ثلاثة أسباب في نظر مجتمع البحث تسبب هجرة الشباب إلى الخارج ، جاءت النتائج كما يلي : 22% لغلاء المعيشة ، و 18% للبطالة ، و 10% للرفاهية ، و 9% للحرية السياسية ، و 9% للحرية الشخصية ، و 9% لمشاكل عائلية ، و 9% لمواصلة الدراسة ، و 6% لحب الفضول ، و 6% لأسباب أخرى غير المذكورة ، و 2% لمشاكل نفسية وعاطفية .

يبدو أن الأغلبية في مجتمع البحث يمتلكون قدرات لحل مشاكلهم بنفسهم ، ففي السؤال : (هل تعرضت خلال الستة أشهر الماضية إلى مشكلة لم تستطع حلها بنفسك؟) ، جاءت النتائج بأن الأغلبية وبنسبة 77% أجابوا بلا ، بينما 23% أجابوا بنعم . وعن الاطراف التي ساعدت في حلها ، جاءت النتائج بأن ، 15% الأصدقاء ، و 12% الوالدان ، و 6% مسؤول حزبي ، و 6% المدرس ، و 6% وجهاء المنطقة ، و 2% رجال الدين ، و 1% الشرطة ، و 52% أطراف أخرى غير المذكورة . وجاءت نتائج السؤال (هل تم اعتقالك أو الحكم عليك خلال السنوات الثلاث الماضية؟) ، انعكاساً لنسبة مساعدة أو تدخل الشرطة في حل المشاكل، إذ أن 100% أجابوا بلا ، بمعنى لم تسجل أي نسبة لمن أجابوا بنعم .

وفضلاً عن أسباب هجرة الشباب ،فهناك دوافع تشجع ذلك ، فجاءت نتائج السؤال : (ماهي الدوافع الأكثر تشجيعاً للهجرة إلى الخارج ؟) إذ أن 53% رأوا بأنها اخبار الأقباء والأصدقاء المهاجرين إلى الخارج ، و 13% سجلوا للإشاعات ، و 9% سجلوا للإعلام ، و 25% لأسباب أخرى غير مذكورة .

وعن القناة التلفزيونية المفضلة لدى مجتمع البحث ، كانت النتائج كما يلي : 38% قناة فضائية كوردستانية ، و 29% قناة فضائية عربية ، و 13% قناة أوربية ، و 6% قناة كوردستان محلية ، و 5% قناة فضائية عراقية ، و 4% قناة فضائية تركية ، و 1% قناة فضائية فارسية ، و 4% محطات أخرى غير المذكورة .

يظهر أن الأغلبية في مجتمع البحث قد التقوا يوماً بقاءد سياسي ، إذ جاءت النتائج لسؤال : (هل التقيت في حياتك بقاءد سياسي ؟) كما يلي : 72% أجابوا بنعم ، و 28% أجابوا بلا . وبالتالي نتائج السؤال عن: (هل اعجبك خطاب سياسي أو ندوة سياسية يوماً ؟) ، جاءت انعكاساً لما سبق من مستوى السلوك السياسي المتقدم ، ف 90% أجابوا بنعم ، و 4% أجابوا بلا ، و 6% أجابوا بلا أعرف .

ونظراً للعلاقة الممتازة لأغلبية مجتمع البحث بعوائلهم ، كانت نتائج السؤال : (هل تعلمت منعائلك موضوعاً سياسياً ؟) ، كما يلي : 54% أجابوا بنعم ، و 39% أجابوا بلا ، و 7% أجابوا بلا أعرف .

وبالنسبة إلى السؤال حول طموح مجتمع البحث في أن يصبح شخصية سياسية ، جاءت النتائج بأن الأغلبية وبنسبة 70% أجابوا بنعم ، و 18% أجابوا بلا ، و 12% أجابوا بلا أعرف .

ونتائج السؤال عن موافقة مجتمع البحث في استلام علماء الدين للمناصب السياسية ، كانت الأغلبية وبنسبة 92% لم توافق ، و 3% لم تمنع ، و 5% أجابوا بلا أعرف .

واستناداً على ماسبق يتضح بشكل جلي ، إن ما تعرض له الكورد من الإستبداد كحال باقي أفراد الشعب العراقي في ظل النظام السابق ، قد افقدهم الوعي أو السلوك السياسي الصحيح . فالنظام العراقي السابق وبفعل ممارساته القمعية جعل من المواطنين أن يهربوا من العمل السياسي بل حتى من مجرد التكلم فيه ، فلم يكن هنالك أي رأي عام وإن كان فموجةً ومصطنع⁽¹⁾ . لذا اصبحنا أمام معضلتين للفرد الكوردي ولسلوكة السياسي ، وهما :

الأولى :- تكمن في سلوكة السياسي لصالح هويته المهددة .

(1) ناميدي سوزان ابراهيم . التجربة الديمقراطية في إقليم كوردستان العراق . مطبعة خاني/دهوك- 2011 . ص 112 .

والثانية :- في كيفية الارتقاء بمستوى وعيه السياسي الذي بات وعياً سطحياً على اثر ماخلفه النظام السابق من آثار سلبية عليه .

من خلال نتائج الإستبيان يظهر بأن واقع المشاركة السياسية في الإقليم ومن كلا الجنسين هو بحدود الجيد، وإن الأغلبية من سن الشباب على الرغم أن الدراسات تبين أن الأعمار دون 25 سنة هم أقل نشاطاً في السياسة، ولكن في مجتمع البحث هذا أظهرت النتائج خلاف تلك الدراسات وقد يكون السبب ، هو محاولة الشباب تجاوز المعضلتين الأنفتي الذكر .

كما يظهر في الإستبيان، أن المرأة تتمتع حالياً بحق التعليم وحق العمل ، قانونياً وعملياً، بغض النظر عن، تدني معدلات الإدخار، والإستثمار، وندرة فرص العمل . وأن حق العمل، وحق التعليم، محرزان أساسيان وشرطان ضروريان لنيل بقية الحقوق، فضلاً عن انهما شرطان ضروريان لمشاركتهم في الحياة السياسية .

ومن الجدير بالذكر أن" (مينورسكي) يؤكد على أن الكورد ، هم أكثر تسامحاً من جميع الشعوب الإسلامية الأخرى المجاورة لهم تجاه المرأة، وهو يعني بالتسامح هنا: حرية التعبير والرأي، وإعطاء المرأة مكانتها التي تستحقها مع القبول بزعامتها . وبذلك فالكورد أكثر تقبلاً لحرية المرأة ومكانتها مقارنة بالأقوام الإسلامية التي بدت غير متسامحة مع المرأة" (2) .

والكثير من مجتمع البحث ينتمي أو انتمى يوماً ما إلى تنظيم سياسي ، حيث يعد هذا الأمر إحدى أعلى مراتب السلوك السياسي ، أما المستوى العلمي فظاهر كمؤثر إيجابي على مستوى المشاركة ، أي أن التحصيل العلمي واضح التأثير على مدى تمتعهم بالسلوك السياسي، والاجتماعي، والثقافي الجيد .

لقد لاحظ هاملتون أن للكورد روح التشبث والرغبة في التعليم ، فهم لا يأخذون الأمور على عواهنها إنما يتشبثون من أجل تعلم الخبرة التي لم يخبروها (1) .

ومجتمع البحث ، لهم هوايات مختلفة ومنها متقدمة كإستعمال الكمبيوتر ، إلا أن مستوى هواية المطالعة قليلة، نسبة إلى أهميته . وطموحهم السياسية ترتقي إلى ان يكونوا شخصية سياسية ، فضلاً عن مشاركتهم في مختلف العمليات الانتخابية وفي أكثر من مرة ، إذ يعتبرونها حق من حقوق المواطن وضرورية ، ويظهر عندهم الحرص على تكرار الذهاب إلى التصويت ، ويتميزون بوعي ثقافي ، ولهم رؤية جيدة وواضحة عن مدى أهمية الثقافة واسبقيتها على السياسة .

(2) باسيلي نيكيتين ،كتاب (الكورد) ،ترجمة عن الفرنسية الدكتور نوري طالباني، الطبعة الاولى، سبيريز للطباعة والنشر ،2008، ص160 .

(1) السندي، بدرخان(الدكتور) ، المجتمع الكوردي في المنظور الإستشراقي ، دار سبيرس للطباعة والنشر ، 2007 ، ص23

ويظهر ان الأغلبية في الإقليم ، يجدون بأن الفدرالية قد حققت الطموح ، وإن رئيس الإقليم شأن قومي مهم ، ويرون بأن القضاء على الفساد الاداري ،والمالي ،و تطبيق المادة 140 ،من أولويات عمل الحكومة .

ان الأغلبية في الإقليم يتمتعون بالحرص على المشاركة في المناسبات القومية ،إذ يذكر (برانت) الذي تجول في مناطق (وان) بكوردستان ، أن الكورد، يتسمون بحب البهجة ،والفرح، والإحتفالات، والإلتقاء بالناس (1) . أما عن مشاركتهم في الندوات ،فلاباس بها ، على الرغم من عدم رفضهم للدعوات، إن وجدت . فضلاً عن ميولهم للبرامج السياسية .

إن الأغلبية في الاقليم، ليسوا راضين كثيراً عن أداء البرلمان ، ويعتبرون الوضع الاقتصادي في حالة متوسطة ، أما الوضع السياسي، فيسير نحو الأحسن ، لذا ، فالأغلبية لا يفكرون في مغادرة الإقليم ، ويرون أن أهم الأسباب للمغادرة إلى الخارج، هي غلاء المعيشة والبطالة .

منا أن الأغلبية في الإقليم، مواطنون صالحون، وليس لهم مشاكل ، وعلاقاتهم ممتازة مع العائلة والاصدقاء. فضلاً عن التزامهم بالقانون، إذ لم تسجل أي نسبة إعتقال أو الحكم عليهم . وأخيراً ، فإن الأغلبية في الإقليم ،يرفضون استلام علماء الدين للمناصب السياسية ، ولكن أكبر نسبة سجلت بعدم ممانعتهم كانت في منطقة السليمانية ،وحلجة، مقارنة بباقي المناطق، (ولقد أظهرت إنتخابات عام 1992 بأن العاطفة الإسلامية ضعيفة جداً في المناطق المحافظة والقبلية (دهوك واربيل) ،وقوية جداً في المناطق الأكثر تطوراً، السليمانية وكركوك، حيث حصلت فيها على نسبة 8 و6 % من الأصوات على التوالي (2) (*) .

(1) مصدر سابق السندي، بدرخان(الدكتور)،المجتمع الكوردي في المنظور الإستشراقي ، ص 36 .
(2) مكحول ديفيد ، تاريخ الأكراد الحديث . المترجم /راج آل محمد . دار الفارابي -بيروت-لبنان . ط1 . 2004 . ص 578 .
(*) وهذا يشير ،ان القادرية والنقشبندية ،عملت بشكل جيد ،في المناطق التي لم يكن فيها البديل المحافظ .

الخاتمة

ما بين النظرية ونتائج الإستبيان ، نأمل بأن الدراسة قد حققت الهدف المنشود ، فضلاً عن النتائج والتوصيات . إن المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي فتعد من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة ، فهو مبدأ يمكننا أن نميز على ضوءه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات.

والمشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية ، إذ تتضافر تلك العوامل لتحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها وآليات اشتغالها، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقه مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة ، تلك المجتمعات التي أعادت العمل للصناعة ولتقدم العلوم والمعرفة والثقافة الحديثة ، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة .

ويتضح مما سبق مدى أهمية عملية المشاركة السياسية وضرورتها لكل من الفرد والمجتمع ، حيث يمكن إعتبارها من أهم الصور الحيوية والمجددة باستمرار في داخل المجتمعات الديمقراطية بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى عدم إنفراد أقلية في المجتمع بمصادر السلطة وإتخاذ القرارات وتحديد السياسات ، فيسعى النظام الديمقراطي دائماً إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية فيه .

وبذلك ترتبط المشاركة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية للفرد والحكم الجمعي الديمقراطي ، التي تقوم على عملية الموازنة بين الحقوق والواجبات من جانب ، وبين السلطة والمسؤولية من جانب آخر ، كما تؤدي إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية إلى درجة الإستقرار السياسي في داخل النظام السياسي ، الذي يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام من جانب المحكومين ، حيث أنها تعطيهم حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسؤولين في حالة ثبوت التقصير في أداء الأعمال من جانبهم . بالإضافة إلى أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه ، مما ينعكس بدورها على تعميق الشعور بالإنتماء للوطن ، وزيادة درجة الإهتمام بالمشاركة في تحقيق الصالح العام المشترك . وعليه تكون المشاركة السياسية أحد المبادئ الرئيسية في تحقيق تنمية المجتمعات وتقدمها ، فتتحقق التنمية الفعالة والحقيقية بكافة مستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية لا يمكن ان تتم دون مشاركة من جانب المواطنين ، فالمشاركة السياسية عبارة عن محفز للتحديث والتنمية البشرية ، كما أنها وسيلة تستبعد العنف وتقبل التعايش السلمي وإختلاف وجهات النظر .

وبالتالي هي أرقى طريقة تعبير عن الديمقراطية ، كونها تقوم على مساهمة المواطنين من كلا الجنسين على مستوى كل الانتخابات المحلية أو المؤسساتية أو التي تجري على مستوى الدولة ، وهي التعبير السياسي من أجل تسيير الشأن السياسي من قبل الشعب .

إن الفرد بجنسيه الذكري والأنثوي هو أساس للمجتمع المدني ، وهو الأساس السياسي والمدني للدولة الوطنية والقومية ، لذا فإن من يبحث في موضوع المشاركة السياسية يجب عليه معرفة مدى تحرر الأفراد من الروابط الطبيعية أو الروابط الجماعية ، كالعائلة والممتدة الى العشيرة ، والطائفة ، والعرق ، وما إلى ذلك من روابط تقييد الأفراد ، ويمكن القول ان المشاركة السياسية هي تعبير العلمي عن العقد الإجتماعي الطوعي ، لا في فهمه فحسب بل في واقعه العلمي أيضاً ، إذ تعيد المشاركة السياسية إنتاج العقد الإجتماعي وتؤكد كل يوم ، أي أنها تعيد إنتاج الوحدة الوطنية ، وهذه هي من أهم منجزات العصر الحديث ، وخاصة الاعتراف بالحقوق الناجمة من الاعتماد المتبادل بين مختلف الفئات الإجتماعية ومساهمة كل فرد في عملية الإنتاج الإجتماعي ، وعلى جميع الأصعدة (الإستهلاك والإنتاج والتوزيع والتبادل) ، وهذا يعد تعبيراً عملياً عن المواطنة ، أي عن صيرورة الفرد .

إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العلمية ، إذ هي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين ، وبين الإمتيازات والحقوق ، فالمواطنون هم ذوو حقوق مدنية بأنواعها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية ، والتي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الإجتماعي ، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد .

وأخيراً توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات ندرجها فيما يلي :

الاستنتاجات والتوصيات

1- القيام بالإصلاح ، والتأني فيه ، من أجل الإبقاء على ،العناصر الجيدة ،كنقطة انطلاق ،كعلاج أفضل من التغيير الشامل ،والقفز نحو نظام انتخابي جديد كلياً ،وغير مألوف .

2- نتائج الإستبيان تظهر وجود وعي سياسي وثقافي عند جماهير الإقليم ، و عليه فإن الإصلاح والتغيير يجب أن يكونا بطريقة مناسبة ومقنعة، وبما لا يدع مجالاً لديهم للاعتقاد بأن محاولات التغيير ليست سوى وسيلة يستخدمها الساسة لتعديل قواعد اللعبة وتسخيرها لغرض مصالحهم الخاصة، والحصول على مكاسب سياسية .

3- يجب أن يكون النظام الانتخابي قادراً على الاستجابة بشكل مرن ويتكيف مع الظروف السياسية المتقلبة ، ومع نمو الحركات السياسية الجديدة. ولان النظام الانتخابي لايعمل في الفراغ ، لذا يجب أن يعتمد النظام على التوفيق السليم بين الأنماط والاعراف السياسية والتقاليد الثقافية السائدة .

4- جعل الناخب يشعر بأن العملية الانتخابية تحقق لهم وسائل التأثير على الحكومة وسياستها أمر مهم جداً ، بمعنى أن يكون للناخب ،إمكانية في الخيارات بين الأحزاب المختلفة، أو بين مرشحين ينتمون الى أحزاب مختلفة . بمعنى آخر ان يشعر الناخب بأن لصوتهم تأثير حقيقي على تركيبة الحكومة . ولكن هذا لا يلغي أهمية قيام الأحزاب المتماسكة وذات قاعدة شعبية مؤيدة ، كونها من العناصر الهامة لنشوء الديمقراطية الفاعلة والمستدامة .

5- أهمية النزاهة في العملية الانتخابية والتي يتم تحديدها من خلال الإطار القانوني ، والحفاظ عليها ،فضلاً عن آليات حمايتها ،ودعمها بوسائل الرقابة المحلية والدولية .

6- الاهتمام بزيادة مشاركة المرأة . إذ أن الفرد من الجنسين ،هو الأساس الطبيعي للمجتمع المدني، و المواطن من الجنسين أيضاً هو الأساس السياسي والمدني للدولة الحديثة ، لذلك يبدو لازماً على من يبحث في موضوع المشاركة السياسية أن يدرس مدى تحرر الأفراد من الروابط الطبيعية، أو الروابط الأولية، روابط الجماعات ما قبل الوطنية ،وما دون الوطنية، كالعائلة الممتدة والعشيرة والطائفة والجماعة العرقية وما إليها، أي التي تعيش داخل أسوارها، وتقيم فيما بينها حواجز عشائرية أو عرقية أو دينية أو مذهبية، وتكتسب لديها السياسة طابعاً دينياً وإيمانياً ، ويكتسي الدين طابعاً

سياسياً، تبريرياً وذرائعياً . بمعنى آخر إبعاد المقدس الذي يحدد وضعية الفرد بوجه عام، ووضعية المرأة بوجه خاص.

7- ينبغي أن تتمثل في البرلمان كافة مكونات المجتمع ، وبغض النظر عن هويتهم أو عرقهم أو لغتهم أو منطقتهم أو دينهم ، ... إلخ ، لأن استثناء مجموعة معينة تمثل الرأي العام وسوف يؤثر على عمل البرلمان وتحقيق نجاحه . كما أن علاقة البرلمان بالشعب والمنظمات مهمة جداً ، حيث تمثل منظمات المجتمع المدني آليات اتصال وتواصل مع قاعدة واسعة من المجتمع ، ويمكن للبرلمان ومن خلال أعضائه ورؤيسه الاستفادة من هذا الأمر عبر بناء وتقوية علاقاتهم مع هذه المنظمات ، كي تتسع قاعدتهم الجماهيرية .

8 - يعد الفساد المالي والإداري من المشاكل السياسية والاجتماعية والإقتصادية التي لها جذور في أعماق التاريخ الإنساني ، فهي لا تقتصر على مجتمع بعينه أو فترة زمنية معينة ، على سبيل المثال (غالبية الموظفين في الدولة العثمانية كانوا يفتقرون إلى المؤهلات الفنية والكفاءة الادارية ويحصلون على مناصب عن طريق الرشوة أو المحسوبية وقد أسهمت الإدارة العثمانية في تهيئة فرص الرشوة والاختلاس والتزوير وهذه ترجع إلى عوامل عدة) ، بمعنى أن الفساد موجود في كافة المجتمعات المتأخرة والمتقدمة ، إلا أنه يأخذ أشكال متباينة ونماذج مختلفة حسب طبيعة البناء الاجتماعي . ونظراً للآثار السلبية للفساد على التنمية السياسية والإقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن مطالبة الأغلبية من مجتمع البحث في القضاء عليه ، أصبح ملزماً تعرية هذه الظاهرة والدعوة الجادة لمكافحتها والحد من انتشارها .

9- الاهتمام بوسائل الإعلام لما لها من تأثير على عمليات التصويت . والعمل على إعداد برامج التوعية .

10- يتطلع الشعب الكوردستاني إلى التطور التقني والعلمي ، وبالتالي فمن المفروض تقليل القيود وتسهيل السبل لذلك .

11- تعد المطالعة من الهوايات المهمة والأساسية في تعزيز الوعي السياسي فضلاً عن الوعي العام (الثقافة العامة) . بمعنى توفير شروط الحياة المساعدة ، كالإكتفاء الإقتصادي والإستقرار العائلي الصحي، الذي يعطي وقتاً، ووضعاً يسمح بالمطالعة .

12- إن ممارسة الديمقراطية تحكمها عوامل عديدة، من أبرزها ، دور الحكومة في تنفيذ متطلبات وشروط التطور الديمقراطي .

13- إن وجود سلطة قوية مطلوبة لتمارس دورها ، وضبط متطلبات الديمقراطية ،ومن خلال الإشراف المباشر على المؤسسات الرسمية ، وغير الرسمية ،فضلا عن متابعة دور المنظمات غير الحكومية .

14- رفع مستوى الوعي السياسي لقيم المشاركة السياسية ،من خلال التطور الديمقراطي والبناء القانوني والمؤسساتي لمجتمع الإقليم ، وبالتالي لتطور ديمقراطي بدون مجتمع قوي ناضج وحديث .

15- العمل على تضعيف الانتماءات الأولية العائلية والعشائرية والدينية ، وتقوية الإلتواء الوطني ، فان حق لانتماءات الأولية تضعف احتمالات التطور الديمقراطي ، إذ أنها تقوم على التعصب لا على التسامح ، وعلى الانغلاق لا الانفتاح ،وبالتالي تعتمد على الجمود بدلاً عن المرونة .

16- تعزيز الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ،ومنظمات المجتمع المدني ،والنقابات المهنية ، وبالتالي سيعزز هذا الأمر من زيادة المشاركة الانتخابية . فالديمقراطية ليست بوجود مؤسسات شكلية فحسب وانما بوجود مؤسسات حقيقية، قائمة على التعدد ، والتنوع ، وثقافة الديمقراطية التي يمارسها المواطن من خلال هذه المؤسسات .

17 - الإكثار من الندوات السياسية ، والعمل على حث المواطن للمشاركة فيها .

20- زيادة تعزيز علاقة المجتمع مع القائد السياسي ،أي مع النخبة . فحيوية المشاركة السياسية وعقلانيتها لاتحددها ما تفهمها وتعقلها النخبة فقط، بل ماتفهمها مختلف الفئات الإجتماعية.

21- إن المشاركة السياسية تزداد ، بزيادة وتحسن الأداء الإقتصادي، وبإتساع حجم الطبقة المتوسطة ،وبإرتفاع مستوى التعليم ، والوعي العام . كما أن تحسين الوضع السياسي والاقتصادي هو النموذج الأفضل الذي يجمع بين الحرية السياسية والأقتصادية وبالتالي التطور الديمقراطي .

23- العمل على إيجاد حلول لهجرة الشباب إلى الخارج .

24- زيادة الإهتمام في بالتوعية السياسية ، وبالمفاهيم التي تخص الشعب الكوردستاني كالفدرالية أو حق تقرير المصير .

25- يظهر في صفوف الشعب الكوردي دائما اعداداً لاتحصى من المؤمنين بالاسلام ومن المستعدين دائماً للقتال بإسمه من أجل انتشاره ، كما انجب الشعب الكوردي رجالاً أنقياء أعطوا المثل الصالح، فعدوا الاسلام دستور حياتهم ومنهج سلوكهم وكانوا يجدون في الدعوة اليها واجبهم

الإجتماعي، نذكر من هؤلاء على سبيل المثال مظفر الدين من سلالة (بيك-تيكين) في أربيل (هولير) .
وقد شيدوا الجوامع وانشأوا المدارس الدينية، ووقفوا عليها الاراضي والعقارات ، وقاموا بمختلف
أعمال البر والإحسان ، لذا يجب الإحتفاظ بالإعتدال والوسطية ، دون التأثر بتجليات الأوضاع
المذهبية المحيطة بالإقليم ، وإبعاد الدين عن السياسة . (فاعطاء الدين دوراً حاسماً في تشكيل
المجموعات في نظام عالمي يتجه نحو الحرب ليس أمراً خطيراً فحسب، بل هو تفكير خاطئ أيضاً) .
فالخلاف العقائدي لايعني عدم التواصل أو الغاء احدهما للآخر ، ومن ثم هدر دمه .

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

- 1- اسماعيل زبير بلال ،تاريخ أربيل،مطبوعات مجلة (هه ولير) ، 1998.
- 2- الكاظم، صالح جواد(الدكتور) و العاني، علي غالب(الدكتور). الأنظمة السياسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي /جامعة بغداد /كلية القانون 1990-1991.
- 3- الحمداني، قحطان احمد سليمان(الدكتور)،النظرية السياسية المعاصرة ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ط1 2003 .
- 4- الشرقاوي، سعاد(الدكتورة). النظم السياسية في العالم المعاصر . نشر كلية الحقوق/ جامعة القاهرة 2007 .
- 5- الدليمي، حافظ علوان حمادي(الدكتور) . النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2001 .
- 6- الاحمد، عدنان سليمان(الدكتور) والمجالي عدنان ، قضايا معاصرة ، دار وائل للنشر ط1 ، 2005.
- 7- الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل(الدكتور) ، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002 .
- 8- العزي، سويم(أ.الدكتور) ،علم النفس السياسي .قراءة تحليلية نقدية ، اثناء للنشر والتوزيع،اردن،ط1، 2010.
- 9- الفضل، منذر(الدكتور) ، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق ، دار ثاراس للطباعة والنشر، 2004
- 10- أكوجين، حسين أوغلو وآخرون ،الكرد اليوم ،ترجمة غسان نعيان ، مؤسسة حمدي للطبع والنشر 2007 .

- 11- العزي، سويم (أ.الدكتور) ، الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها ،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والوثائق.ط1، 2000.
- 12- احمد، كمال مظهر(الدكتور)، ترجمة محمد الملا عبد الكريم ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى. 1984 ط2 ، دار آفاق عربية للطباعة والنشر العراق .
- 13- السندي، بدرخان (الدكتور) ، المجتمع الكوردي في المنظور الإستشراقي ،دار سبيريز للطباعة والنشر، 2007 .
- 14- الجاسور، ناظم عبد الواحد (أ.الدكتور) . موسوعة العلوم السياسية ، دار مجدلاوي /عمان ، 2004 .
- 15- أمين، سمير(الدكتور) ، أزمة المجتمع العربي ، دار المستقبل العربي –القاهرة ، 1985.
- 16- البرزنجي، سرهنك حميد ،إنتخابات إقليم كردستان العراق بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة. مطبعة وزارة التربية/أربيل ط1، 2002.
- 17- أحمد، نيجيرفان و نوري جلال الدين ، الحركة العمرانية في محافظة دهوك في ظل القرار 986 ، مطبعة خبات /دهوك ، 2001 .
- 18- ابراهيم، حسنين توفيق ،عبد الجبار أحمد عبدالله ،التحولات الديمقراطية في العراق القيد والفرص ،الناشر/مركز الخليج للأبحاث، ط1 ، 2005 .
- 19- الزاخوي، سعيد الحاج صديق ، زاخو ، الماضي والحاضر ، دراسة تاريخية اجتماعية سياسية اقتصادية شاملة. مطبعة خاني، دهوك ، ط1 ، 2009 .
- 20- أزرقى، نسيب محمد(الدكتور) ،أصول القانون الدستوري و النظم السياسية ، الجزء الاول، دون دار نشر ، الجزائر ، 2002 .
- 21 – الجادرجي، كامل ، في حق ممارسة السياسة والديمقراطية ،افتتاحات جريدة(اهالي) 1944 – 1954 ،اعداد مركز الجادرجي للأبحاث ، منشورات الجمل-كولونيا-المانيا ، 2003 .
- 22- أندري، هوريوا، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، 1977 .

- 23 - الحمداني، قحطان احمد سليمان(الدكتور)، النظرية السياسية المعاصرة ، ط1، 2003 ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع الاردن/عمان .
- 24- اسماعيل، زبير بلال ،تاريخ أربيل،مطبوعات مجلة (هه ولير) ، 1998.
- 25- المالح، سعدي (الدكتور).الصحافة الكوردية للحزب الشيوعي العراقي 1944- 1972 من منشورات نقابة صحفي كوردستان 2008 .
- 26- العزاوي، عباس ، شهرزور- السليمانية الولاء والمدينة ، المراجعة والتقديم والتعليق /محمد علي القرداغي ، مطبعة السالمي /بغداد ط1 ، 2000 .
- 27- د. السعيد، رفعت ،الديمقراطية والتعددية ، دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق، برعاية سوزان مبارك ، بأشراف د. ناصر الأنصاري ،اشراف الطباعي/محمود عبد المجيد ، 2005 .
- 28- بلات ، و ، ماثيو، المشاركة من أجل ماذا؟ نهج السياسة الدافع إلى النشاط السياسي ، السلوك السياسي 2008
- 29- د. بدوي، ثروت ، النظم السياسية ، تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية، ط1 - دار النهضة العربية ، 1961 .
- 30- أ.د. بسيني، محمود شريف ، الديمقراطية والحريات العامة ،المعهد الدولي لحقوق الإنسان / كلية الحقوق بجامعة دي بول ، ط1 ، 2005 .
- 31- د. بوتنام، روبرت ، كيف تنجح الديمقراطية ، ترجمة إناس عفت ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية /قاهرة ، ط1 ، 2006 .
- 32- د. بو شعير، سعيد ،القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، 1989.
- 33- تورين، آلان ، ماهي الديمقراطية ؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة ، حسن قبيسي ، ط2 ، دار الساقى/بيروت، لبنان ، 2001 .
- 34- د. جمال، الدين سامي ، القانون الدستور والشرعية الدستورية ، منشأة المعارف – الإسكندرية ، ط2، 2005 .

- 35- جين، شارب ، من الدكتاتوريات إلى الديمقراطية ، ترجمة ، خالد دار عمر ، مؤسسة ألبرت أينشتاين . ط2 ، 2003.
- 36- القاضي حياوي، نبيل عبد الرحمن، دولة العراق الديمقراطية ، الناشر/ المكتبة القانونية/بغداد/توزيع شركة العاتك لصناعة الكتاب – القاهرة – خلف الجامع الازهر ، ط3 ، 2007 .
- 37- حمادة، بسيوني ، دور وسائل الاتصال في صنع القرار، مركز دراسات عربية ،بيروت ط1 1993
- 38- د. حاتم، لطفي، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية ، النشر الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ط1، 2012 .
- 39- د. حاتم، لطفي، الاحتلال الأمريكي وإنهيار الدولة العراقية ، منشورات تموز، ط1 -2007.
- 40- د. حبيب، كاظم ، المأساة والمهزلة في العراق اليوم ، الخراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق ، برلين، 1998 .
- 41- ديفيد، مكول .تاريخ الأكراد الحديث . المترجم /راج آل محمد . دار الفارابي –بيروت-لبنان ، ط1، 2004 .
- 42- ديفيد، هيلد ، نماذج الديمقراطية ، ترجمة فاضل جتكر. نشر لمعهد الدراسات الاستراتيجية ،العراق ط2 ، 2007.
- 43- دولي، خضر كلو ،محمد حسن عمر ،صديق صديق حامد،أمجد علي حسين، بأشراف /د. جوتيار محمد رشيد و د. توماس هيل. عين سفنى "الشيخان" ، واقع العلاقات بين مكوناتها وتطبيق المادة 140 . المطبعة ،منارة/منظمة طبع ونشر الثقافة القانونية/ O.P.P.L.C. بدون تاريخ .
- 44- درسول، أسماعيل شكر ، أربيل دراسة تاريخية في دورها الفكري والسياسي 1939 – 1957 . مطبعة بينايى ط2 ، 2005 .
- 45- د. راضي، مازن ليلو، ضمانات احترام القواعد الدستورية في العراق /كلية القانون/جامعة القادسية ، 2012 .

- 46- رفيق، صالح احمد . (الدكتور شاكر خصاب و ابراهيم احمد ومحمد شيرزاد و عزيز شريف وس.ج. آدموندس وعلي كمال و جلال الطالباني ومحمد باقر الحكيم و الشيخ عمر غريب). كتابات في المسألة الكوردية . مطبعة شفان ، السليمانية ، 2008 .
- 47- رسل، جيه دالتون ، ترجمة الدكتور احمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجبوري ، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية ، دار البشير، عمان، اردن ط1 ، 1996 .
- 48- زريق، برهان ، إمكانات ومكانة الحرية والديمقراطية، في المشروع النهضوي العربي الراهن (رؤية استشرافية) ، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة/سورية، دمشق ، ط1 2008 .
- 49- سعد، الله علي(الدكتور) ، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني ، دار مجدلاوي ، عمان ، ط1 ، 2003 .
- 50- شون، مامبرايد وآخرون ، الأصوات المتعددة وعلم الاتصال بالمجتمع ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1981 .
- 51- شنطاوي، فيصل (المحامي،الدكتور)، حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني ، ط2 ، 2001.
- 52- شواني، نوزاد احمد ياسين ، الاختصاص القضائي في جريمة الأباداة الجماعية نشر مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية- السليمانية ، 2009
- 53- عدلى، هويدا، فى أبعاد العلاقة بين رأى العام وصنع السياسة ، المجلة القومية الاجتماعية، المجلد الثالث والثلاثين ، العدد الأول والثاني ، 1996.
- 54- عبد الله، ثناء فؤاد ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ط1 ، 1987 .
- 55- عويد، عدنان (الدكتور)، الديمقراطية بين الفكر والممارسة – الوطن العربي أنموذجاً ، التكوين للطباعة والنشر /دمشق ، 2006 .
- 56- فريتز، ستيبات ، المنظومة الإبراهيمية للحوار ، الغرب وبقية العالم وبين صدام الحضارات وحوارها ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق/ بيروت ، ط1 2000 .

- 57- فتلاوي، احمد عبيس النظام الفدرالي و توزيع السلطات طبقا لدستور العراق ، جمهورية العراق \ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،كلية القانون \ جامعة الكوفة ، بحث منشور في مجلة كلية الفقه \ جامعة الكوفة 2007.
- 58- لآرنت، لبيهارت ، الاعداد شاكرا الأنباري عن كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، التحرير والاشراف اللغوي حسين بن حمزة ، بغداد-اربيل-بيروت ط1 2007
- 59- الحسن، إحسان محمد(الدكتور) ،المدخل الى علم الاجتماع ، دار وائل للنشر ، ط1 2005 .
- 60- الحسن، إحسان محمد(الدكتور)،علم الاجتماع السياسي دار وائل للنشر ، ط2 ، 2008 .
- 61- مايي، أنور ، الأكراد في بادينان ، بحث تاريخي اجتماعي عن منشأ الأكراد وعقائدهم وعاداتهم وطبائعهم وآدابهم ، مطبعة هاوار دهورك ، ط1 ، 2011 .
- 62- متي، بهنام سليمان ، دهورك في أحضان الثورة ، 1979
- 63- مارتن، فان بروينسن ،ترجمة فالح عبد الجبار ، الأكراد وبناء الأمة ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد ، بيروت ، ط1 ، 2006 .
- 64- مراد، علي عباس (الدكتور) ، ديمقراطية عصر العولمة ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع /بيروت ، ط1 ، 2007 .
- 65- م . س . لازاريف، تاريخ كوردستان ، ترجمة عن الروسية د. عبيد حاجي، دار سبيريز للطباعة والنشر، 1999.
- 66- مزوري، شعبان(الدكتور) ،العراق ،دراسات سياسية اجتماعية ثقافية (1850-1930) مباحث في تاريخ العراق والكورد المعاصر، المجلد العاشر، الجزء العاشر، دار جيا للطباعة والنشر، ط1، 2010
- 67- نيكيئين، باسيل ،كتاب(الكورد) ترجمه عن الفرنسية دنوري طالباني،الطبعة الأولى،سبيريز للطباعة والنشر ، 2008 .
- 68- نذير، جبو . سلاطين هفيركان صفحة من تاريخ الكورد ، ترجمة من التركية إلى العربية ، أ.د.خليل علي مراد.مراجعة وتقديم ،أ.د.عبد الفتاح البوتاني. مطبعة جامعة دهورك ، 2012

- 69- ياسر، صالح (الدكتور)، المجتمع المدني والديمقراطية، بدون نشر ولا سنة .
- 70- يوست ر ، هيلترمان ، قضية سامة ، أمريكا والعراق والهجوم الكيماوي على حلبجة ، ترجمة سعيد محمد الحسنية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر/بيروت/لبنان ، ط1 ، 2008.
- 71- المحامي ئاميدي، احمد صديق بكر، الأهمية الاستراتيجية لإقليم كردستان العراق ، مطبعة خاني – دهوك 2006 .
- 72- ئاميدي، سوزان إبراهيم ، التجربة الديمقراطية في إقليم كردستان العراق ، ط1 ، مطبعة خاني/دهوك- 2011.

ثانياً: دراسات وتقارير

- 1- دراسات في التنمية السياسية . اعداد وتجميع . أمين محمد علي دبور . الجامعة الإسلامية – غزة-كلية التجارة –قسم الإقتصاد والعلوم السياسية . 2012 .
- 2- الديمقراطية الأمريكية التاريخ والمرتكزات . مجموعة من الدراسات بعنوان "أوراق الديمقراطية" نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية . ترجمة وتعليق حسن عبد ربه المصري . حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة/القاهرة ط1 ، 2005 .
- 3- عبد الرزاق، جعفر(الدكتور) . الظروف الإجتماعية وأدب الأطفال ،مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 8 – 1991 .
- 4- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 .
- 5- المجلة. الثقافة الجديدة . العدد 303 ، 2001 .

ثالثاً: الدساتير والإعلانات

- 1- الدستور العراقي الدائم 2005 .

2- مشروع دستور إقليم كردستان العراق .

3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر سنة 1948 .

4- المال في اللعبة السياسية، سلسلة منشورات التقنية .نشر، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية 2007

رابعاً:المصادر الإنكليزية

1- David Held . Models Of Democracy. Second edition.Copyright David 1996 .Held

2- Robert A. Dahl . On Democracy . first published as a Yale Nota Bene book in 2000 . Copyright 1998 by Yale University .

3- Hans Klein Associate Professor of Public Policy

4- The Right to Political Participation and the Information Society, Montreal, May 29 – June 1, 2005 .

5- Jan W. van Deth studying apolitical participayion April 2001.

6- David L. Paletz,Diana Owen,Timothy E.Cook American Government,what is political participation .

7- Barnes, Max Kaase et al. Political Action: Mass Participation in Five Western Democracies .

8- Parry Geraint, George Moyser and Neil Day (1992), Political Participation and Democracy in Britain . Cambridge: Cambridge University Press .

9- Russeau . Political Writings,translated and edited by , Ferderic Watkins .nelson 1953 .

- 10- Terri E. Givevns. Voting redical right in Western Europ. First Published 2005 .Printed in the U.S.A .
- 11- James Mensch, St. Francis Xavier University, Antigonish, Nova Scotia, Canada, B2G2W5, jmensch@stfx.ca.
- 12- Burstein, Paul, Why Estimates of The Impact of Public Opinion on Public Policy are Too High: Empirical and Theoretical Implications, Op.Cit .
- 13- Rebecca Weitz-Shapiro& Matthew S. Winters Columbia University Political Participation and Quality of Life July 2008.
- 14- D.Rounce, Andrea, Political actor's perception of public opinion: Assessing the Review, March , 1956 .
- 15- impact of opinion on decision making, prepared for the Canadian political science association's annual Meeting, Winnipeg, Manitoba , June 3-5, 2005.
- 16- Canes-Wrone. Brandice and W.Shotts, Kenneth, The Conditional Nature of Presidential Responsiveness to Public Opinion, Paper Presented at The Annual Meeting of The Midwest Political Science Association, July 12/ 2002.
- 17- Manaza Jeff & Cook Fay Lonax, Policy Responsive to Public Opinion , the State of Debate, July, 2001.
- 18- Platt, Matthew. Policy-Motivated Approach to Political, Participation for What? political behavior motivated approach to political activism .2008.

- 19- Author(s): Jan E. Leighley . Political Research Quarterly, Vol. 48, No. 1 (Mar., 1995), Published by: Sage Publications, Inc. on behalf of the University of Utah .
- 20- Legislative Research Series.Prepared by the National Democratic Institute for International Affairs.2004 .
- 21- Mary r. Anderson. Community identity and political behavior . Copyright Mary R.Anderson,2010 .
- 22- Robert A. Dahl . Democracy and its critics . Copyright 1989 Yale University press.
- 23- GVPT. Political socialization and political culture.Septamber /2007.
- 24- Robert Norris and Patrick merloe . Media monitoring to promote democratic elections.2002.
- 25- Ivan Doherty.Democracy Out Of Balance.Civil Society Cac` t Replace Political Parties. Copyright. National Democratic Institute for International Affairs.
- 26- Media Bias and Influencc Endorsements. Evidence from Newspaper . The Author 2011. Published by Oxford University Press on behalf of The Review of Economic Studies Limited Advance access publication .16 / February/ 2011.
- 27- Professor Albert Weale . democracy .issues in political theory .published by PALGRAVE .New York.1999.
- 28- Graeme Gill .The Nature and Development of The Modern state .First published 2003 by Palgrave Macmilan.N.Y

29- Donald Kagan & Gary Schmitt.Rebuilding Americ`s Defenses.

Principal Author.Thomas Donnelly.2000.

29- Ronald L. Watt .A Global Dialogue on Federalism. Comparative Reflections. Copyright Forum of Federations and the National Democratic Institute.2005.

30- Good, Carter, N. (ed). Dictionary Of Education, New York: McGraw-Hill Book Company, 1973.

خامساً:المصادر الألكترونية

Barnes, Max Kaase et al, Political Action: Mass Participation in Five -1
Western Democracies. 18-London

<http://www.essex.ac.uk/ecpr/events/jointsessions/paperarchive/grenoble/wh.pdf> 3/det

-2

<http://www.essex.ac.uk/ecpr/events/jointsessions/paperarchive/grenoble/wh.pdf> 3/deth.pdf

<http://www.flatworldknowledge.com/pub/american-government/547790> -3

TYPES OF PARTICIPATION -4

دراسة كلاسيكية عن المشاركة السياسية في أمريكا في بداية عام 1970

<http://www.runningromans.com/Academics/Government/Review%20Notes>

5- العثمان، حسين محمد(الدكتور) رئيس قسم الاجتماع/كلية الأدب جامعة مؤتة .معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وجهة نظر سيكلوجية

<http://www.bani-hasan.com/vb//showthread.php?p=40960&langid=2>

6- <http://www.flatworldknowledge.com/pub/american-government/547790>

7- بقلم/ محمد نبيل الشيمي مستشار اسبق لوزير التجارة والصناعة .

http://amwalalghad.com/index.php?option=com_content&view=article&id=36953=المشاركة-السياسية-انماط:1159&catid=محمد-نبيل-الشيمي

8- <http://www.flatworldknowledge.com/pub/american-government/547790>

صومائل هنتجتون ، النظام السياسي في عالم متغير .

9- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية / دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية
<http://acpss.ahramdigital.org.eg/2009>

-10

<http://www.4shbab.com/index.cfm?do=cms.conarticle&contentid=214&categoryid=388>

11- <http://polisci.nelson.com/violence.html>

12- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – موسوعة الشباب السياسية .الفصل الأول . مفهوم المشاركة السياسية .

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN39.HTM>

13- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

<http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf>

What is effective political participation -14

<http://ipuchiapas.wordpress.com/2010/11/02/session-summary-what-is-effective-political-participation/>

15- إبراهيم أبراش ، علم الاجتماع السياسي، ط1 ، عمان، دار الشرق للنشر، توزيع 1998 .

د. وحيد بن حمزة هاشم – ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والامن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض 1425 هـ <http://www.minshawi.com/other/hashem.htm>

16- أبو عرّاد، صالح بن علي (الدكتور). (بعض المؤسسات التربوية وأثرها في تربية الفرد والمجتمع) .

<http://www.saaaid.net/Doat/arrad/5.htm>

17- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – موسوعة الشباب السياسية – الفصل الثاني – المشاركة السياسية بين الثقافة والتنشئة

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN40.HTM>

Rule of Law, Respect for the Constitution and other Laws. -18

<http://www.kas.de/wf/doc/1066-1442-1-30.pdf>

The principle of the separation of powers -19

http://www.venice.coe.int/WCCJ/Rio/Papers/YEM_Supreme_Court_autotrans_E.pdf

Jo Saglie .Why participate in local politics – and why not ? Institute for -20

Social Research, Oslo,Norway-p2 jo.saglie@socialresearch.no

21- عبود زهير كاظم (الدكتور) . المركز والإقليم .

<http://gilgamish.org/printarticle.php?id=13912>

22- محمد إحسان ممثل إقليم كردستان في بغداد

<http://www.kdp.info/a/print.aspx?l=14&smap=010000&a=37130>

23- لطيف طه محمود . مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء . (بحوث ودراسات)الاتحاد
جريدة يومية سياسية ، 2008.

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=print&sid=10673>

24- حامد محمد علي .تأريخ الصحافة الكردية ومراحل ازدهارها

<http://www.kurdiu.org/ar/wtard.php?pageid=3918>

25- أ.علي موسى الكعبي .الإمام موسى الكاظم سيرة وتاريخ . سلسلة المعارف الإسلامية 32 .

<http://www.rafed.net/booklib/>

26- إقليم كردستان يعلن عن إعداد خطة شاملة لمحاربة الفساد وتنفيذ الإصلاحات العامة

<http://www.alsumarianews.com/ar/1/23328/news->

27- المحامي المستشار محمد صالح ناميدي . الفساد في إقليم كردستان وآليات المعالجة .إصدر

أربيل في ٢٠١٠ ، ط1 http://bahoz.hostoi.com/m-salih_amedi1.html

<http://www.alshirazi.com/world/article/2012/154.htm> -28

http://wiki.answers.com/Q/How_does_family_influence_politics -29

30- ميزوبوتاميا (دورية ثقافية تعني بإحياء الهوية الوطنية تصدر من مركز دراسات الأمة

العراقية / رئيس التحرير سليم مطر /سكرتير التحرير نصرت مردان و علي ثويني

<http://www.mesopot.com/old/adad5/fahrast5a.htm>

31- محافظة السليمانية <http://www.mesopot.com/old/adad5/40.htm>

32- الويزي سليم ، الحوار المتمدن (النخبة المحلية وتطور مفهوم المشاريع السياسية) العدد2675-

2009//6/12 .

33- شبكة النبا المعلوماتية-الثلاثاء 4 أيلول/2007 -21/شعبان/1428

<http://www.democracy-> democracy definitions -34

building.info/definition-democracy.html

35- ميزوبوتاميا ،بلاد النهرين . اصدار (مركز الأمة العراقية) رئيس التحرير ، سليم مطر .

<http://www.mesopot.com/old/adad5/fahrast5a.htm>

36- جريدة العرب الدولية (الشرق الأوسط) الأثنين 09 ربيع الثاني 1432 هـ 14 مارس 2011

العدد 11794

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=612376&issueno=11794>

37- بيان التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية – 2012/11/20 - الحوار المتمدن

<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=333218&r=0&cid=0&u=&i=1502&q>

38- أمين يونس . 2012/11/17 - الحوار المتمدن

<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=332740&r=25&cid=0&u=&i=2263&q>

39- الثلاثاء /نوفمبر/ 2012

<http://www.albaghdadianews.com/politics/item/20010->

40- د. رضا عبد الجبار الشمري ، م.م. أياد عابد الديري ، إمكانية تطبيق النظام الفدرالي في

العراق (دراسة في الجغرافية السياسية) .

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=13513>

41- حسين شعبان ، رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم ، الحوار المتمدن – العدد 1355-

22/10/2005 ، المحور: مواضيع وأبحاث سياسية ،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48517>

42- الكواري علي خليفه ، الانتقال للديمقراطية في الدول العربية ،محاضرة قدمت في لقاء منتدى

الفكر العربي : المؤتمر الشبابي الخامس ، عمان 2012 .

http://www.dr-alkuwari.net/sites/akak/files/mnqhh- Intql_ lldymqrty_2012.pdf

43- شخصيات كوردية (موقع روز نوري شاريس) - <http://www.dpm->

rshaways.iq/PageViewer.aspx?id=10#14

